

أ. د. جميل موسى النجار

العلاقات العثمانية الإيرانية

تطوراتها وتأثير العراق العثماني فيها وانعكاسها عليه

1875-1823

تاريخ

DR. JAMEEL MOUSSA AL-NAJJAR

العلاقات العثمانية الإيرانية..

تطوراتها وتأثير العراق العثماني

فيها وانعكاسها عليه

1823 - 1875



العلاقات العثمانية الإيرانية..

تطوراتها وتأثير العراق العثماني فيها وانعكاسها عليه

1875 - 1823

أ.د. جميل موسى النجار

الطبعة الأولى: ٢٠١٦م

القياس: ١٧×٢٤

عدد الصفحات: ٣٣٦

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٩٠٣ لسنة ٢٠١٦





لبنان - بيروت / الحمرا
تلفون: 751055 1 961+ / 541980 1 961+
daralrafidain@yahoo.com
info@daralrafidain.com
www.daralrafidain.com

العراق - بغداد - شارع المتنبي - بناية المكتبة البغدادية
هاتف: ٠٧٩٠١٧٨٥٣٨٦
٠٧٧٠٧٨٧٢٤٣٦
٠٧٧٠٧٩٠٠٦٥٥
yaserbook@yahoo.com



56 Laurel Cres. London, Ontario, Canada
Tel: +1 2266783972
N6H 4W7
opuspublishers@hotmail.com

دراسات
studies

العلاقات العثمانية الإيرانية..

تطوراتها وتأثير العراق العثماني فيها وانعكاسها عليه

1823 - 1875

تأليف

أ.د. جميل موسى النجار







الفهرس

المختصرات الأجنبية الواردة في حواشي الكتاب

العثمانية والتركية الحديثة:

- عينا اثر	المصدر أو المرجع نفسه
- عينا كجن اثر	المصدر أو المرجع السابق
B.O.A -	الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء(استانبول)
H.H -	وثائق الخطوط الهمايونية
MM.K -	وثائق مسائل مهمة (كربلاء)
Nr. -	رقم
M -	محرم
S -	صفر
Ra -	ربيع الأول
R -	ربيع الثاني
Ca -	جمادى الأولى
C -	جمادى الآخرة
S -	شعبان
L -	شوال
Za -	ذو القعدة

الفارسية:

- همانجا	المصدر أو المرجع نفسه
- همان مآخذ	المصدر أو المرجع السابق

المقدمـــة

باسمه تعالى

كانت معركة جالديران التي نشبت في سنة 1514 بين السلطان العثماني سليم الأول(1512- 1520) والعاهل الإيراني اسماعيل الأول الصفوي(1501- 1524) فاتحة لحقبة طويلة من الصراعات بين الدولة العثمانية وإيران امتدت لأكثر من ثلاثة قرون، وكانت أراضي ولايات العراق العثمانية ساحة رئيسة من ساحاتها. وقد حفلت تلك الحقبة باندلاع معارك كبيرة بين الدولتين، وتناوبت جيوش كل دولة منهما على احتلال أجزاء من أراضي الدولة الأخرى. إلا أن نيران تلك المعارك كانت تخمد عادة بعد اندلاعها، ويسترجع ما احتل من الأراضي حينما تبرم الدولتان صلحاً أو اتفاقية أو معاهدة تنهي حالة الصراع العسكري بينهما. ولكن حالة الحرب كانت ما تلبث أن تعود ثانية لتتكرر الدورة مرة تلو الأخرى حتى إبرام الدولتين لمعاهدة أرضروم الأولى في سنة 1823.

ويعزى ذلك الصراع العنيف، الذي امتد لأكثر من ثلاثة قرون بين الدولة العثمانية وإيران، الى أسباب عديدة تأتي في مقدمتها، فيما نرى، استراتيجية كل من الدولتين التي حكمت بدايات الصراع بينهما ووجهت مفاصله فيما بعد. فقد كان بزوغ نجم الدولة الصفوية الفتية في إيران في مفتتح القرن السادس عشر وطموحاتها التي وحدت إيران ووسعت رقعتها تؤذن بالتصادم مع الدولة العثمانية التي كانت، في تلك الحقبة نفسها، تمر بحالة التحول الى امبراطورية شاسعة الأطراف اقتضتها أن تتطلع نحو الشرق والجنوب لتصطدم مع الصفويين والمماليك بعد أن بلغت ذروة توسعها في شرقي أوربا. أما العوامل الأخرى التي أذكت الصراع المرير الذي طال أمده بين الدولتين، فكان يتعلق بالجوانب الاقتصادية والسعي للتحكم بالتجارة وأسواقها وطرقها، وبعضها الآخر يختص بالجانب الطائفي الذي وظف من قبل العثمانيين والصفويين لأغراض سياسية.

إلا أن سياسة الدولتين العثمانية والإيرانية في إدارة ملف العلاقات بينهما عبر

ساحات القتال قد تبدلت منذ إبرامهما لمعاهدة أرضروم الأولى(1823)، لتحل محلها توجهات مغايرة تقوم على اعتماد مبدأ حل المشكلات سلمياً انطلاقاً من طاولات التفاوض والحوار، وهي استراتيجية جديدة ساهم في تبلورها إدراك عقم أساليب القوة والعنف التي كانت سبباً من أسباب إنهاك قوة الدولتين واستنزافها على مدى تلك القرون، وفرضتها أيضاً مستجدات موازين القوى الدولية التي كانت تعمل لصالح الدول والقوى الأوربية، لاسيما روسيا، مقابل تراجع قوة الدولتين العثمانية والإيرانية. فقد كانت الدولة العثمانية تواجه قبيل عقد معاهدة أرضروم الأولى مشاكل ثورة اليونان، وضغوط التوسع الروسي المستمر التي ازدادت ضراوة بعد عقد معاهدة كوچك قينارجة في سنة 1774 بينها وبين روسيا، والتدخلات البريطانية في شؤونها، فضلاً عن هزائمها العسكرية المتكررة خلال السنوات التي سبقت عقد معاهدة أرضروم الأولى أمام القوات الإيرانية، وفشلها في منع تلك القوات من احتلال بعض مدنها وأراضيها. أما إيران، فقد كانت تعاني أيضاً من جموح التوسع الروسي الذي أدى لفقدانها لكثير من أراضيها وممتلكاتها خلال حروب السنوات العشر التي خاضتها مع الروس، والتي انتهت بعقد اتفاقية (گلستان) المذلة مع روسيا في أواخر سنة 1813.

وقد تناولت الفصول الثمانية من الكتاب الذي بين أيدينا دراسة التطورات التي طرأت على العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران منذ عقدهما لمعاهدة أرضروم في سنة 1823، وهي المعاهدة التي شكلت منطلقاً لعلاقة ثنائية بينهما تعتمد الحوار والتفاوض والتحكيم أسلوباً لحل مشكلاتهما.. المستجدة منها والعالقة منذ آماد طويلة ربما تجاوزت أحياناً القرن والقرنين من الزمان، الى سنة 1875 التي عقدت في أواخرها الدولتان اتفاقيتين تنظمان أوضاع التجارة والمقيمين الإيرانيين في الدولة العثمانية تتويجاً لحقبة السنوات الخمس التي أعقبت زيارة العاهل الإيراني ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد سنة 1870، التي شهدت تقدماً ملحوظاً للعلاقات بين الدولة العثمانية وإيران تمثل بعقدهما لسلسلة من الاتفاقيات التي تنظم العلاقات بينهما وتقلص من المشكلات التي تعوق تحسنها، وتترجم الاستراتيجية الجديدة التي حكمت علاقاتهما منذ سنة 1823 الى واقع ملموس.

وقد تناولت فصول الكتاب في تضاعيفها، فضلاً عما تقدم ذكره، دور العراق العثماني في التأثير في مسار العلاقات العثمانية الإيرانية والتأثر بها. وكان العراق

يتشكل إدارياً خلال الحقبة 1823- 1854 من اثنتين أو ثلاث إيالات عثمانية(بغداد، الموصل، البصرة)، ومن إيالة واحدة مركزها في بغداد خلال السنوات 1854- 1869، ومن ولاية واحدة تتخذ من بغداد مركزاً لها أيضاً خلال السنوات 1869- 1875، بعدما حل إسم (الولاية) محل إسم(الإيالة) منذ سنة 1869 بعد تطبيق نظام الولايات، ذلك أن تلك الولايات كانت تؤثر في مسيرة تلك العلاقات وتتأثر بها لمجاورتها لإيران ووقوع الجزء الأطول من الحدود العثمانية الإيرانية – التي شكّل ترسيمها عقبة كأداء في مسيرة العلاقات العثمانية الإيرانية- في أراضيها. كما تمثلت أيضاً مشاكل العلاقات الثنائية بين الدولتين التي كانت الولايات العراقية، لاسيما بغداد، جزءاً منها في تنقل بعض العشائر الكردية والعربية والمجموعات العشائرية المسلحة في أراضي الدولتين عبر مناطق الحدود، وما يحدثه ذلك من اعتداءات تقوم به في أراضي إحدى الدولتين هذه العشيرة أو المجموعة أو تلك على الأموال والأنفس والممتلكات لتهرب بعد ذلك الى أراضي الدولة الأخرى للاحتماء بها. وكان من بين أهم المشاكل أيضاً، مشاكل التجارة والرسوم الكمركية وانتقال التجار والبضائع بين الدولتين، ومشاكل زيارات الإيرانيين للعتبات المقدسة في مدن ولاية بغداد وللديار المقدسة في الحجاز لتأدية فريضة الحج، ومشاكل المقيمين واللاجئين في ولاية بغداد، وسوى ذلك من مشاكل. إلا أن أعقد تلك المشكلات وأعصاها على الحل كانت مشكلة رسم خط متفق عليه للحدود بين الدولة العثمانية وإيران، وهي مشكلة استمرت تشوب صفو العلاقات بين الدولتين الى ما بعد نهاية الحقبة التي تتناولها دراستنا هذه في سنة 1875[1]، على الرغم من أن لجنة رباعية دولية كانت تمارس أعمالها منذ سنة 1850 للتوصل الى حلّ لهذه المشكلة، وأن العلاقات بين العثمانيين والإيرانيين شهدت تحسناً ملحوظاً بعد زيارة ناصر الدين شاه لولاية بغداد في سنة 1870.

إن الدراسة التي تضمنتها فصول هذا الكتاب ومباحثه تستمد أهميتها من تناولها لحقبة من تاريخ العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران تميزت بكونها حقبة تحول

(1) من الجدير بالذكر أن مشكلة رسم خط للحدود بين الدولة العثمانية وإيران لم تبدأ بالانفراج إلا بعد توقيع بروتوكول الاستانة من قبل الدولتين المعنيتين والدولتين الوسيطتين بريطانيا وروسيا في تشرين الثاني 1913. ولكن تداعياتها استمرت تلقي بظلالها القائمة على العلاقات الإيرانية العراقية بعد تأسيس الدولة العراقية سنة 1921.

جذري في استراتيجية العلاقة التي اتبعتها كل من الدولتين تجاه الأخرى. وقد استغرقت هذه الحقبة حوالي نصف القرن من الزمان(1823- 1875) انتهجت فيها الدولتان أساليباً سلمية في تعاملهما مع بعضهما، واعتمدتا في نهايتها مبدأ التفاوض وإبرام الاتفاقيات أساساً مشتركاً لتسوية المشكلات التي تسببت في حالة الحروب وسوء العلاقات بينهما التي استمرت لأكثر من ثلاثة قرون. كما تستمد الدراسة أهميتها من رصدها لتطورات العلاقة بين الدولة العثمانية وإيران خلال حقبة التحولات تلك بشكل تفصيلي، ومدى مساهمة ولايات العراق العثمانية في صناعة تلك التطورات والتأثر بما يترتب عليها من تغيرات في طبيعة العلاقات العثمانية الإيرانية تستند إليها تلك العلاقات والى سواها من عوامل مؤثرة أخرى. وهو أسلوب في الدراسة اعتمد منهجاً في رصد الحوادث والوقائع التاريخية من مصادرها الأصيلة باللغات: العربية والعثمانية والفارسية، وتحليلها وملاحظة انعكاسها على العراق، افتقرت إليه موضوعاً ومنهجاً مكتبة الدراسات العربية الأكاديمية، لاسيما ما يخص منها تاريخ العراق خلال الحكم العثماني. وذلك كله مما يساهم في إلقاء مزيد من الضوء على تاريخ العراق العثماني، ويساهم، من ثم، في وضع الأسس التي يفترض، من وجهة نظرنا، أن تقوم عليها دراسات اجتماعية وسياسية وأيديولوجية ومستقبلية، كيما يستكشف من خلالها بشكل أوضح وأعمق واقع الحاضر العراقي الماثل اجتماعياً وسياسياً وأيديولوجياً من خلال التعرف على جذوره، بغية فهمه وإصلاحه والارتقاء به.

تتبع الفصل الأول من الدراسة مسيرة التحولات التي طرأت على العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران خلال السنوات 1823- 1843 ممهداً لذلك باستعراض مركّز للعلاقات بين الدولتين حتى إبرامهما لمعاهدة أرضروم في سنة 1823. ثم تناول الفصل بنود المعاهدة، التي تمثل خطوة التحول الأولى في مسيرة العلاقات العثمانية الإيرانية، واكتشاف العثمانيين والإيرانيين بعد عقدين مرّا على إبرام تلك المعاهدة حاجتهما الى معاهدة جديدة توضح غوامض بعض بنود وفقرات معاهدة سنة 1823 التي عقدت من قبلهما على عجلة من الأمر لكبح جماح الحروب التي كان آخرها حربا سنتي 1821 و1822 التي توغل فيها الإيرانيون في أراضي ولاية أرضروم العثمانية، ووصلت جيوشهم الى مقربة من بغداد مركز ولاية بغداد في تلكما السنتين.

إلا أن مساعي الدولة العثمانية وإيران لعقد معاهدة جديدة، بتشجيع ودعم من بريطانيا وروسيا، تعرضت لانتكاسة بسبب حادثة اقتحام قوات والي بغداد محمد نجيب باشا لمدينة كربلاء في سنة 1843، وقيامها باستباحة المدينة وقتل عدد كبير من سكانها ونهب أموال الأهالي وممتلكاتهم والتجاوز على حرمة المرقدين المقدسين فيها. فقد كانت تلك الحادثة، التي درسها الفصل الثاني، عقبة في مسيرة التحول في العلاقات العثمانية الإيرانية لأنها تسببت في سخط إيران على ما اقترفه العثمانيون في كربلاء لوجود عدد كبير من المقيمين الإيرانيين في المدينة، ولمكانة كربلاء السامية في نفوسهم، الأمر الذي حدا بهم على التأخر عن حضور المفاوضات التمهيدية الرباعية لعقد معاهدة جديدة.

ولكن إيران لم تتأخر سوى بضعة أشهر عن حضور المفاوضات الرباعية التي اتخذت من مدينة أرضروم مقراً لها بهدف التمهيد لعقد معاهدة جديدة تتلافى قصور أرضروم الأولى عن بلوغ هدف تطبيع العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران ورسم خط متفق عليه للحدود بينهما. وقد درس الفصل الثالث من الكتاب علاقات الدولتين خلال حقبة السنوات الأربع التي استغرقها التحضير لمعاهدة أرضروم(الثانية) وإبرامها، ممهداً لذلك باستعراض تطورات تلك العلاقات حتى سنة 1843. وكانت مفاوضات التحضير لمعاهدة جديدة مفاوضات صعبة بسبب انعكاس أجواء عدم الثقة المتبادلة بين العثمانيين والإيرانيين، والتوتر الناجم عن اقتحام العثمانيين لمدينة كربلاء عليها، وبسبب مداخلات الدولتين الوسيطتين بريطانيا وروسيا اللتين سعتا لتغليب مصالحهما ذات الطابع الاستعماري. إلا أن تلك المفاوضات خرجت في نهاية المطاف بعقد معاهدة جديدة، عرفت بمعاهدة أرضروم الثانية، نقلت العلاقات العثمانية الإيرانية الى آفاق واعدة بازالة آثار قرون من الصراع والخلافات.

كان موضوع رسم خط للحدود بين الدولة العثمانية وإيران من بين أهم المشكلات التي عالجتها معاهدة أرضروم الثانية. وقد توصل الفصل الرابع من الكتاب الذي درس تشكيل لجنة الحدود وآلية عملها وتطوراته حتى سنة 1857، الى أن عمل اللجنة الدولية الرباعية التي تشكلت في أواخر سنة 1848، والتأم شملها في بغداد في مايس 1849، وشرعت بمهامها العملية انطلاقاً من منطقة المحمرة في كانون الثاني 1850،

كان مضنياً بسبب ادعاءات غير واقعية لكلا الجانبين العثماني والإيراني، ولم يسفر عن نتائج إيجابية بسبب التباين الكبير في وجهات نظر المندوبين العثماني والإيراني في اللجنة بشأن عائدية منطقة المحمرة. وقد أدى ذلك التباين الى أن تتبع لجنة الحدود آلية عمل جديدة تقوم على أن يضع المندوبان البريطاني والروسي في اللجنة تصوراً أولياً على الخارطة للخط الذي يفترض أن يكون حداً فاصلاً بين أراضي الدولة العثمانية والأراضي الإيرانية. إلا أن نشوب حرب القرم 1853- 1856 لم يعرقل عمل لجنة الحدود فحسب، بل كانت له تداعيات على العراق بسبب ما أشيع عن دخول إيران الحرب الى جانب روسيا ضد الدولة العثمانية، واحتمال احتلالها للعراق نتيجة لذلك، الأمر الذي ترتب عليه قيام السلطة العثمانية في ولاية بغداد بجمع التبرعات وزيادة الضرائب وخلق أجواء شبيهة بأجواء النفير العام في الولاية.

وفي الوقت الذي استمرت فيه مشكلة الحدود قائمة خلال حقبة العقد الذي تلا توقيع معاهدة أرضروم الثانية (1847- 1857)، بسبب عدم تمكن لجنة الحدود من تحقيق نتائج إيجابية وتوقف عملها خلال حرب القرم بين روسيا والدولة العثمانية، استمرت في الوقت نفسه المشكلات العتيدة التي كانت تعيق تحقيق تقدم ملموس في العلاقات العثمانية الإيرانية خلال تلك الحقبة، وهي المشكلات التي بحثها الفصل الخامس مما يخص الزائرين والتجار واللاجئين الإيرانيين والرسوم المفروضة على الجنائز التي ترد من إيران لتدفن في النجف وكربلاء، فضلاً عن مشكلات المقيمين الإيرانيين في ولاية بغداد، الذين كانت السلطات العثمانية تعدهم أجانب منذ سنة 1844 على أثر حادثة كربلاء، وما ترتب على ذلك من مشكلات كثيرة تتعلق باقامتهم وأملاكهم وأوقافهم وقضائهم وقضايا الإرث والأحوال الشخصية الخاصة بهم. إلا أن تعامل الدولتين العثمانية والإيرانية مع تلك المشكلات خلال ذلك العقد كان يشير، مع ذلك كله، الى سعيهما المشترك لتجاوزها، وتوجيه مسيرة العلاقات بينهما نحو تذليل العقبات التي تحول دون تحسن هذه العلاقات.

استأنف الفصل السادس رصد التطورات التي طرأت على المشكلات القائمة بين العثمانيين والإيرانيين، بما فيها مشكلة الحدود، حتى سنة 1870. فقد حققت مساعي رسم خط للحدود بين الدولة العثمانية وإيران تقدماً ملموساً بعد أن انتقل مقر لجنة

الحدود الى بطرسبورغ في أواخر سنة 1857، على الرغم من المماحكة المتمثلة ببناء الاستحكامات في مناطق الحدود من قبل العثمانيين والإيرانيين. فقد أنجز المساحون والفنيون البريطانيون والروس في سنة 1865 خارطة للحدود العثمانية الإيرانية أطلق عليها اسم(الخارطة المطابقة) التي رسم فيها الخط الذي يرى الوسيطان الدوليان أنه خط الحدود الفاصل بين الدولة العثمانية وإيران، أو أن خط الحدود الذي تتوافق عليه هاتان الدولتان يقع ضمن نطاقه ولا يبتعد كثيراً عنه. إلا أنه اتضح عند تدقيق الخارطة أن هناك بعض الأخطاء في رسمها، الأمر الذي استدعى إعادة النظر فيها. وقد استغرق تصحيح الخارطة من الأخطاء وإعادة النظر فيها الى أربع سنوات أخرى، حيث أنجزت في سنة 1869 خارطة جديدة دعيت بـ (الخارطة الموحدة). ووقعت الدولة العثمانية وإيران على اتفاقية في 3 آب 1869 تنص على إبقاء حدودهما على ما هي عليه لحين اتفاقهما على رسم خط للحدود في ضوء (الخارطة الموحدة)، ثم باشرتا في سنة 1870 باتخاذ بعض الإجراءات العملية اللازمة لتعديل بعض مسارات الحدود، ولكن تلك الإجراءات سرعان ما توقفت بسبب اختلاف وجهات نظر الدولتين على بعض مسارات خط الحدود لاسيما في منطقة السليمانية.

كما تناول الفصل السادس مشكلات أمن الحدود والتنقل غير الشرعي عبر مناطقها، والذي كان من بين أهم عوامله خلال الحقبة 1857- 1870 تذبذب ولاءات بعض العشائر العربية والكردية بين الدولة العثمانية وإيران، وتنازع كل من الدولتين على اجتذاب تلك العشائر الى صفها والادعاء بأنها تنتمي إليها، الأمر الذي ساهم في تعويق أعمال لجنة الحدود. وبحث الفصل، فضلاً عن ذلك، مشكلات الزائرين واللاجئين والمقيمين، إلا أنه توصل الى أن العلاقات العثمانية الإيرانية اتخذت خلال الحقبة التي يؤرخ لها مسارات طبيعية على الرغم من وجود كل تلك المشكلات، واكتسبت مظاهر تنبئ عن رغبة العثمانيين والإيرانيين في تطوير علاقاتهما، والتأسيس لبناء علاقات جوار حسنة بين دولتيهما.

درس الفصل السابع الزيارة التاريخية التي قام بها العاهل الإيراني ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد وأثرها في مسيرة العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران. وقد أشرت الدراسة أن من بين أهم دوافع تلك الزيارة كان رغبة ناصر الدين

شاه في تحسين علاقات بلاده مع الدولة العثمانية على الرغم من أن الزيارة اكتسبت طابعاً دينياً، وأن هناك رغبة عثمانية مماثلة. فقد لاقى الشاه استقبالاً حافلاً وترحيباً حاراً في الولاية العثمانية منذ أن وطأت قدماه أرضها الى آخر خطوة خطاها فيها قبل مغادرتها، وذلك بتوجيه مباشر من السلطان العثماني الذي أوفد مبعوثاً شخصياً من قبله لمرافقة الشاه خلال تنقله في الولاية، وباهتمام بالغ من الباب العالي الذي أوعز الى ولاية بغداد أن تستعد للزيارة وأن توفر مستلزماتها وتتحمل نفقاتها المالية، فقامت الولاية ببناء قصر خاص لإقامة الشاه، وزودته بالتجهيزات التي بعثت بها العاصمة العثمانية لهذا الغرض، والأثاث الذي استوردته الولاية للقصر من العاصمة البريطانية لندن. وأقيمت مراسيم استقبال حافل للعاهل الإيراني في بغداد حال وصوله إليها. وأعد برنامج كامل لزياراته التي رافقه فيها جميعاً ممثل السلطان ووالي الولاية. وكل ذلك كان باعثاً على سرور الشاه وامتنانه، وسبباً في أن تأخذ مسارات العلاقات بين الدولتين سبلاً أفضل لتحسينها.

اتجهت العلاقات العثمانية الإيرانية خلال حقبة السنوات الخمس التي أعقبت زيارة ناصر الدين شاه لولاية بغداد(1871- 1875)، والتي تولى الفصل الثامن - الأخير- دراستها، نحو مسارات جديدة. فقد كان للزيارة أثر واضح في دفع تلك العلاقات نحو آفاق جديدة من التعاون والتفاهم بهدف حل المشكلات المزمنة، وفي مقدمتها مشكلة الحدود. ويمكن أن يلاحظ في هذا الصدد أنه على الرغم من استمرار مشكلات الحدود وإخلال بعض العشائر بالأمن في المناطق الحدودية، ومشكلات التجار والزائرين الإيرانيين للعتبات المقدسة في العراق، وسواها من مشكلات، فان تلك السنوات الخمس شهدت ما يمكننا أن ندعوه حقبة التأسيس لتنظيم العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران، انتهت بتشكيل لجنة حدود جديدة في سنة 1875، وتمخضت عن عقد عدة اتفاقيات بينهما تتعلق بشؤون التجارة والترانزيت والرسوم الكمركية التي كانت تتم غالباً مع ولاية بغداد، وتنظيم شؤون الدعاوى والمرافعات ومحاكمة الإيرانيين المقيمين في الدولة العثمانية - ومعظم هؤلاء كان يقيم في ولاية بغداد - ونقل الجثث من إيران لدفنها في المدن المقدسة في الولاية، الأمر الذي يشير الى أن العلاقات بين الدولتين كانت تنتقل بعد زيارة ناصر الدين شاه لولاية بغداد الى آفاق جديدة في أسلوب الحوار والتفاهم وحل المشكلات تتبنى صيغة عقد الاتفاقيات المشتركة.

اعتمدت الدراسة، التي تبينا ملامح فصولها الثمانية في الصفحات السابقة، على مصادر ومراجع عديدة ومتنوعة باللغات العربية والفارسية والعثمانية، تأتي في مقدمتها مجموعة من الوثائق العثمانية غير المنشورة المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول حصل المؤلف على نسخ مصورة منها كان يحتفظ بها مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج في البصرة، ومعهد الدراسات القومية والاشتراكية(الملغى) في الجامعة المستنصرية. ومعظم هذه الوثائق تتعلق بحادثة كربلاء(1843). أما أصولها، فهي محفوظة في الأرشيف العثماني تحت عنوان: إرادات المسائل المهمه(مسائل مهمة كربلاء)، ورقم مسلسل 1831- 1840. وهي تتضمن أوامر ومراسلات الباب العالي المتعلقة بحادثة كربلاء. وقد استفادت الدراسة منها لكونها تمثل مصادر أصيلة للمعلومات عن تلك الحادثة، فضلاً عن أنها تعكس وجهة النظر الرسمية العثمانية بشأنها والتي لا تستغني عنها عملية النقد التاريخي التي تقوم على مقابلة المعلومات المتعددة المتقاطعة للحادثة التاريخية الواحدة بغية التوصل الى معرفة تلك الحادثة على وجه أكثر قرباً للصحة والدقة.

وقد تضمنت الوثائق العثمانية والإيرانية المنشورة التي اعتمدت عليها دراستنا هذه مثل تلك المعلومات المهمة التي وفرتها الوثائق غير المنشورة. والوثائق المنشورة وثائق عديدة ومتنوعة غطت مادتها فصول الدراسة الثمانية بأكملها، وأتاحت للمؤلف كذلك أن يقابل بين المعلومات ووجهات النظر الواردة في العثمانية منها مع تلك الواردة في الوثائق الفارسية، أو بين ما ورد في كل منهما مع ما ورد في المصادر الأخرى بهدف الوصول الى الحقيقة التاريخية، وتحقيق الموضوعية التي يجب أن تميز العمل العلمي الأكاديمي. وكان أهم الوثائق المنشورة التي اعتمدت عليها الدراسة هي نصوص المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الدولة العثمانية وإيران باللغة العثمانية، التي تضمنها المجلدان الثاني والثالث من سلسلة (معاهدات مجموعه سى) المطبوعة في استانبول سنة 1877. وكذلك التقرير الذي أعده درويش باشا ممثل الدولة العثمانية في لجنة الحدود الدولية وقدمه الى حكومته في سنة 1853، متضمناً معلومات وافية عن الجغرافية الطبيعية والبشرية لمناطق الحدود العثمانية الإيرانية، وتاريخ المنطقة وعشائرها وسكانها بوجه عام، وانتماءاتهم القومية والمذهبية، وعن

اقتصادها وثرواتها. والتقرير المماثل له أيضاً الذي كتبه خورشيد باشا عضو الجانب العثماني في لجنة الحدود الدولية، والذي عنونه بـ(سياحتنامه' حدود)، والذي ضمنه آراءه ومشاهداته والمعلومات التي حصل عليها خلال جولته التي استمرت لأربع سنوات في مناطق الحدود العثمانية الإيرانية.

أما الوثائق الإيرانية المنشورة باللغة الفارسية التي اعتمدت عليها الدراسة، فهي وثائق تاريخ إيران خلال العهد القاجاري، التي ضمها المجلدان الثاني والثالث من سلسلة وثائق العهد القاجاري المنشورة تحت عنوان: (اسناد ومكاتبات تاريخى ايران- قاجاريه-). وكذلك الوثائق المتعلقة بالشأن السياسي الإيراني العثماني التي نشرت في المجلد الثالث من المجموعة الوثائقية التي حملت عنوان: (گزيده' اسناد سياسى ايرانى وعثمانى.. دوره' قاجاريه). وقد وفرت هذه الوثائق، التي تضمنت في معظمها الرسائل الرسمية المتبادلة بين الإيرانيين والعثمانيين، معلومات مهمة للدراسة بفصولها الثمانية، وأتاحت التعرف على التوجهات الإيرانية إزاء الدولة العثمانية. على أن كثيراً من وثائق هاتين المجموعتين هي وثائق عثمانية يحتفظ بأصولها الارشيف العثماني في استانبول تمت ترجمتها إلى اللغة الفارسية.

أما المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة، سوى الوثائق العثمانية والإيرانية المنشورة وغير المنشورة التي مرّ ذكرها، فكانت، على وفق تسلسل أهميتها للدراسة، هي جريدة الزوراء، الجريدة الرسمية لولاية بغداد التي صدرت في سنة 1870، والتي زودتنا المعلومات المصدرية التي وردت في عشرات الأعداد التي اعتمدنا عليها منها، بمادة تاريخية لا توفرها المصادر الأخرى، لاسيما عن زيارة ناصر الدين شاه لولاية بغداد التي تناولها الفصل السابع من هذا الكتاب.

وتأتي بعد ذلك من حيث الأهمية، الكتب المطبوعة باللغتين العثمانية والفارسية. فالكتب العثمانية القديمة منها كتاريخ جودت وتاريخ نعيما، والحديثة ككتاب: رسملى وخريطه لى عثمانلى تاريخى لأحمد راسم وكتاب: تاريخ سياسئ دولت عليه عثمانيه للصدر الأعظم كامل باشا، زودتنا بمعلومات وتحليلات نافعة لاسيما للفصول الثلاثة الأولى من دراستنا. أما الكتب الفارسية، فكان لا غنى لدراستنا هذه عنها أيضاً بجميع

فصولها، ذلك أنها زودت الدراسة بمعلومات ووجهات نظر الطرف الآخر من طرفي المعادلة الإيرانية العثمانية. وأهم هذه الكتب، هي كتاب: ايران در دوره' سلطنت قاجار لعلي أصغر شميم، وكتاب: نظام سياسى وسازمانهاى اجتماعى ايران در عصر قاجار لغلامرضا ورهرام، وكتاب: سياستگران دورهء قاجار تأليف خان ملك ساسانى، فضلاً عن كتاب: سفرنامه' عتبات الذي دون فيه ناصر الدين شاه ملاحظاته وانطباعاته خلال رحلته الى العتبات المقدسة في ولاية بغداد.

وإذا تدرجنا في ذكر المصادر والمراجع من حيث أهميتها لدراستنا هذه، نجد أن البحوث والدراسات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة تأتي بعد ما تقدم ذكره من المصادر والمراجع، ذلك أن تلك البحوث عالجت بأسلوب علمي أكاديمي موضوعات محددة. وهي موضوعات تطرقت إليها بعض فصول هذا الكتاب وأفادت من معلوماتها والاستنتاجات التي توصلت إليها، الأمر الذي عزز الموضوعية ودقة المعلومة التي توخاها المؤلف. وأهم تلك البحوث والدراسات كانت دراسة أستاذنا الراحل عبد العزيز سليمان نوار، الموسومة بـ: دور العراق العثماني في حرب القرم، المنشورة سنة 1967 في المجلة التاريخية المصرية، ودراستنا المنشورة في مجلة دراسات في التاريخ والآثار التي تصدرها كلية الآداب بجامعة بغداد، بعنوان: النقل المائي الحكومي في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا.. وسائطه وخطوطه(1869- 1872).

وشكلت الكتب المؤلفة باللغة العربية، والمترجمة الى هذه اللغة، معيناً مهماً استقت منه دراستنا مادتها الأولية لفصولها الثمانية كافة. ويأتي في مقدمتها من حيث الأهمية الكتب التي اعتمُدت الوثائق في تأليفها غالباً، والكتب التي كانت في الأصل دراسات أكاديمية. وكان أبرز الكتب الوثائقية التي زودت دراستنا بمادة تاريخية أولية مهمة، كتاب ج. ج. لوريمر، المترجم الى العربية تحت عنوان: دليل الخليج، الذي تضمن الجزء الرابع من قسمه التاريخي تاريخاً شاملاً للعراق العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر، والذي أفادنا فائدة قيمة في كثير من المعلومات والملاحظات التي أوردها عن حادثة كربلاء، ولجنة الحدود والمشكلات التي كانت تواجهها، ومشكلات الزائرين الإيرانيين للعتبات المقدسة في العراق، وسوى هذه وتلك من

مشكلات تخص علاقات الدولة العثمانية مع إيران. ومن الكتب الوثائقية أيضاً كتاب: الحياة في العراق منذ قرن للسفير الفرنسي بيير دي فوصيل، الذي استعرض فيه مؤلفه ما دونه الدبلوماسيون الفرنسيون في بغداد والموصل والبصرة خلال الحقبة 1830-1900 عن مجمل شؤون الحياة في العراق وسكانه، وجانباً من أداء الإدارة العثمانية فيه خلال تلك الحقبة.

أما الكتب التي كانت في الأصل دراسات أكاديمية، فيأتي في مقدمتها كتاب الباحثة التركية ديلك قايا، الذي ترجم الى العربية بعنوان غير دقيق هو: كربلاء في الأرشيف العثماني.. دراسة وثائقية (1840- 1876)، وقد استفدنا من المعلومات التي وردت في هذا الكتاب اعتماداً على وثائق الأرشيف العثماني في استانبول، بعد إخضاعها لغربلة تستبعد منها ما علق فيها من أخطاء أو سوء فهم شابت التأليف والترجمة معاً. كما أننا استفدنا أيضاً من دراستين أكاديميتين أخريين فائدة عامة أعانت على تعميق فهمنا للعلاقات العثمانية الإيرانية، ذلك أن تلكما الدراستين تتعلقان بحقب زمنية سابقة للحقبة التي تناولناها في هذا الكتاب. وعلى الرغم من أن فائدتنا منهما كانت محدودة وتتعلق بمبحث من مباحث الفصل الأول، فان رصانتهما كانت مما يضيف الى موضوعية أية دراسة أكاديمية في مجالهما مزيداً من العمق والجودة، وهما كتاب الامريكي روبرت دبليو أولسن، المترجم الى العربية تحت عنوان: حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية 1718- 1743، وكتاب الروسي نيقولاي ايفانوف، المترجم الى العربية بعنوان: الفتح العثماني للاقطار العربية 1516- 1574.

وهناك كتب بالعربية أو مترجمة إليها كان اعتمادنا عليها ضرورياً لمعاصرة مؤلفيها للحقبة الزمنية التي نؤرخ لها أو لبعض سنواتها، ولمعايشة بعض هؤلاء لحوادثها، مثل مذكرات مدحت باشا، وكتاب تاريخ بغداد لسليمان فائق، وحديقة الزوراء في سيرة الوزراء لعبد الرحمن السويدي، ودوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء لرسول حاوي الكركوكلي. كما أننا استفدنا أيضاً من تواريخ محلية مهمة دون فيها مؤلفوها جانباً من تاريخ العراق خلال العهد العثماني، مثل كتاب العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية للشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء، ومن تواريخ محلية أخرى أرخت للمدن، ككتاب تاريخ السليمانية لمحمد أمين زكي، وتاريخ كربلاء وحائر

الحسين عليه السلام لعبد الجواد الكليدار، وكتاب تسخير كربلاء في واقعة الوالي محمد نجيب لعبد الرزاق الحسني.

ولعل مما يجدر التنويه به في ختام هذه المقدمة هو أن الفصلين الأول والثاني من الدراسة التي بين أيدينا نشرا في كتيب صدر عن بيت الحكمة في بغداد في سنة 2010، بعنوان: العلاقات العثمانية القاجارية وانعكاسها على العراق 1823- 1843. وأن الفصل الثالث منها نشر في مجلة جامعة كركوك في سنة 2011. كما نشرت في السنة نفسها ثلاثة مباحث من المباحث الستة التي تضمنها الفصل السابع في مجلة دراسات تاريخية التي يصدرها بيت الحكمة. ونودّ أن نشير في الختام أيضاً الى أن الدراسة التي تضمنها هذا الكتاب استغرقت منا حوالي ست سنوات حاولنا خلالها أن نوفق في المضي قدماً فيها وجمع مادتها من مصادرها ومظانها التي كان من بينها المكتبات الإيرانية، وبين أن نعمل في دراسات وبحوث أخرى وفقنا في إنجازها ونشرها والاشتراك ببعضها في مؤتمرات دولية. وكل ذلك كان قبل أن يأخذ العمل الاداري الذي كلفنا به منذ منتصف سنة 2013 وقتنا كله. على أننا كنا في كل أحوالنا نتحرى أن نسلك ما أستطعنا سبيل أولئك الذين عنهم ((قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم)) (المائدة 119) ابتغاء مرضاته ورضى بما أنعم وهدى، والحمد لله رب العالمين.

المؤلف

بغداد/ محرم الحرام 1437هـ

تشرين الأول 2015م

الفصل الأول

مسيرة العلاقات الثنائية

1823 - 1843

- **أولاً**: العلاقات العثمانية الإيرانية حتى عقد معاهدة أرضروم الأولى سنة 1823.
- **ثانياً**: معاهدة أرضروم الأولى.. خطوة أولى للتحول نحو علاقات سلمية
- **ثالثاً**: استئناف مسيرة التحول.. نحو أرضروم ثانية.

أولاً: العلاقات العثمانية الإيرانية حتى عقد معاهدة أرضروم الأولى سنة 1823

مرت العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران بسلسلة طويلة من الأزمات والحروب التي كانت تعصف بها، وبسلسلة مماثلة من المعاهدات واتفاقيات الصلح التي كانت تبرم في أعقابها. وقد استمر حال العلاقات بين الطرفين على هذا المنوال منذ انتصار السلطان العثماني سليم الأول على الشاه اسماعيل الصفوي (1524-1501) في معركة جالديران سنة 1514 واحتلاله لعاصمته تبريز، الى عقد معاهدة أرضروم الأولى بينهما سنة 1823.

وكانت أبرز مفاصل العلاقات الثنائية بين الدولة العثمانية وإيران خلال القرن السادس عشر هي استيلاء العثمانيين على المناطق التي كانت تخضع للحكم الصفوي الإيراني في جنوب شرق الأناضول، وشمال شرق العراق الحالي عقب معركة جالديران. وقيام السلطان سليمان القانوني بانتزاع بغداد من أيدي الصفويين سنة 1534 وإخضاعها للحكم العثماني بعد أن أعاد احتلال تبريز واحتل همدان وهو في طريقه الى بغداد. ثم احتل تبريز مرة ثالثة ومعها بعض المناطق الخاضعة لإيران سنة 1548، مما زاد في سوء العلاقات بين الدولتين العثمانية والصفوية. وفي عام 1553 نشبت حرب بين الدولتين، إلا أنهما سرعان ما عقدتا معاهدة للصلح في عام 1554 عرفت بمعاهدة(أماسيه)[1] اعترفت فيها الدولة العثمانية بالدولة الصفوية بعد أن كانت ترفض ذلك من قبل، وهي أول معاهدة يتم إبرامها بينهما، وتناولت بنودها تسوية الخلافات الحدودية وتأمين سلامة الحجاج الإيرانيين[2]. إلا أن التوتر عاد ليحكم

(1) أماسية: مدينة في الأناضول تقع على نهر يشيل إرماق. وهي مركز لواء أماسيه التابع لولاية سيواس. موستراش، س، المعجم الجغرافي للامبراطورية العثمانية، ترجمة وتعليق عصام محمد الشحادات، ط1، دار ابن حزم، بيروت 2002، ص104.

(2) كامل باشا، تاريخ سياسيء دولت عليه عثمانيه، جلد اول، مطبعهء احمد احسان، استانبول 1327 لاهـ، ص224-226؛ وعن تعامل الدولة مع الحجاج الايرانيين المتوجهين الى الحجاز وزوار العتبات المقدسة في العراق منهم، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ينظر: فاروقي، ثريا، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة حاتم الطحاوي، ط1، دار المدار الاسلامي،بيروت 2008، ص277-280.

العلاقات بين الجانبين بعد أن استغل العثمانيون ضعف الحكم الصفوي عقب مقتل الشاه طهماسب(1524- 1576)، إذ اقتحمت جيوشهم إيران واستولت لأكثر من عقد من الزمان على بعض مناطقها الشمالية والشمالية الغربية. عاد بعدها الطرفان ليبرما في عام1590 معاهدة عرفت بمعاهدة فرهاد باشا، احتفظت بموجبها الدولة العثمانية بمعظم الأراضي الإيرانية التي كانت قد استحوذت عليها[1].

وفي مفتتح القرن السابع عشر، تمكن الشاه عباس الصفوي (1628-1587) من استرجاع كثير من الأراضي الإيرانية التي منحتها معاهدة فرهاد باشا الى العثمانيين، بعد أن انتصر عليهم في مواقع حربية عديدة. وردّ العثمانيون عليه بمهاجمة تبريز وتخريبها سنة 1609. إلا أن معاهدة جديدة عقدت بين الصفويين والدولة العثمانية في عام 1611 عرفت بمعاهدة نصوح باشا، نسبة الى الصدر الأعظم نصوح باشا، تصالح فيها العثمانيون مع الإيرانيين، وأعادوا لهم ما تبقى في حوزتهم من الأراضي الإيرانية. ثم سرعان ما نقضت هذه المعاهدة ودارت حرب بين الطرفين استمرت لثلاث سنوات عقدت بعد توقفها معاهدة أخرى في سنة 1613 نصت على اعتماد الحدود التي كانت تفصل بين الدولتين في زمن السلطان سليمان القانوني. ونسجاً على المنوال نفسه، نقضت هذه المعاهدة بدورها سريعاً من قبل العثمانيين بعد سنتين مرتا على توقيعها، إذ هاجمت قواتهم الأراضي الإيرانية سنة 1615 متذرعة بذرائع شتى واستولت على أجزاء منها. ولكن معاهدة دعيت بمعاهدة سراو، وقعت في عام 1618 أنهت حالة الحرب بين الطرفين، وأقرت الأسس التي قامت عليها المعاهدات السابقة، وتبادل بعد توقيعها الشاه عباس الصفوي الهدايا مع السلطان عثمان الثاني(1618- 1622)[2].

---

(1) للتفاصيل: كامل باشا، عينا اثر، ص282-298؛ فريد، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت 1977، ص101، 105، 114-116؛ أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، ج1، ط1، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول 1988، ص345-347، 419-421.

(2) للتفاصيل: كامل باشا، عينا اثر، جلد ثاني، مطبعه احمد احسان، استانبول 1327 هـ، ص2، 22؛ وعن بنود معاهدتي 1613 وسراو وظروف عقدهما، ينظر: تاريخ نعيما.. روضة الحسين في خلاصة أخبار الخافقين، الجلد الثاني، دون ذكر مكان وسنة الطبع، ص113-114، 146-150، 172-173، 185، 239-240؛ وللاطلاع على الأبعاد الاقتصادية للصراع العثماني الصفوي في تلك الحقبة، لاسيما الذي يختص بتجارة الحرير، يراجع: أولسن، روبرت دبليو، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية (1718- 1743)، ترجمة الدكتور عبد الرحمن الجليلي، ط1، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض 1983، ص65-69.

ولكن العلاقات بين الدولتين العثمانية والصفوية ما لبثت أن تأزمت بشدة بعد أن استولى الشاه عباس الصفوي على بغداد سنة [1]1623، ومن ثم على كركوك والموصل. وفشلت محاولات العثمانيين المتكررة في استرجاعها حتى تمكن السلطان مراد الرابع(1623- 1640) من تحقيق هذا الهدف سنة [2]1638. وعلى اثر الوضع الجديد هذا عقدت معاهدة بين الدولتين عرفت بمعاهدة قصر شيرين، تضمنت تسوية للحدود بينهما، التي يقع معظمها ضمن ولايات شهرزور وبغداد والبصرة، على أساس إبقاء الوضع على ما هو عليه. وقد صادق الشاه صفي(1628- 1642) على هذه المعاهدة في 21 مايس 1639، ثم أرسلت للسلطان مراد الرابع فأمضاها في 3 حزيران من السنة نفسها[3]. وعدت هذه المعاهدة أساساً للمعاهدات التي تلتها حتى توقيع معاهدة أرضروم الثانية سنة [4]1847. وتميزت عن المعاهدات السابقة لها بوضوح بنودها، وتعيينها لحدود دقيقة بين الدولة العثمانية وإيران لاسيما في مناطق الحدود التي شهدت نزاعات حادة عليها، فضلاً عن تأثيرها الكبير في تحسين العلاقات التجارية بينهما[5].

وقد استقرت العلاقات بين الصفويين والعثمانيين منذ توقيع معاهدة قصر شيرين سنة 1639 حتى الاحتلال الأفغاني للعاصمة الصفوية أصفهان سنة 1722 وربما يعزى

---

(1) للتفاصيل: تاريخ نعيما، عينا اثر، ص266- 291؛ الضابط، شاكر صابر، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران، دار البصري، بغداد 1966، ص29- 31.

(2) تاريخ نعيما، عينا اثر، جلد ثالث، ص406.

(3) عن بنود المعاهدة يراجع: معاهدات مجموعه سي، ايكنجى جلد، جزؤ ا، حقيقت مطبعه سنده طبع اولنمشدر، استانبول 1294، ص308-312؛ تاريخ نعيما، عينا اثر، جلد ثالث، ص406-407؛ نظمى زاده، مرتضى افندي، كلشن خلفا، نقله الى العربية موسى كاظم نورس، مطبعة الآداب، النجف الأشرف 1971، ص235. ومن الجدير بالذكر أن التاريخين الميلاديين اللذين ذكرناهما في المتن باليوم والشهر والسنة لتصديق الشاه صفي والسلطان مراد الرابع على المعاهدة محولان مما يقابلهما بالتاريخ الهجري الذي ذكرته المصادر التي اعتمدنا عليها. واتبعنا في تحويل التواريخ الهجرية الى ميلادية في هذا الموضع، ومما سيرد لاحقاً في الكتاب من هذا القبيل، طريقة فريمان جرنفيل في كتابه: التقويمان الهجري والميلادي، ترجمة حسام محي الدين الآلوسي، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1986.

(4) نوار، عبد العزيز سليمان، الشعوب الاسلامية، دار النهضة العربية، بيروت 1991، ص379؛ العزاوي،عباس، تاريخ العراق بين احتلالين،ج4،المكتبة الحيدرية، قم 1425 هـ، ص238.

(5) الضابط، سبق ذكره، ص34؛ لوريمر، ج. ج، دليل الخليج، قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، القسم التاريخي، ج4، مطابع علي بن علي، الدوحة د. ت، ص1763؛ أولسن، سبق ذكره، ص80-82.

ذلك الى التسوية التي أقرتها تلك المعاهدة لكثير من المشاكل التي كانت تحدث بينهما وفي مقدمتها مشاكل الحدود، ويعكس مدى رغبة الطرفين في أن يجنحا للسلم ويخلدا الى الهدوء والسلام بعد قرن وربع القرن من الحروب والتوتر في العلاقات التي سادت بينهما. ويبدو أن الصفويين كانوا يحرصون على استمرار صفحة العلاقات الحسنة التي فتحت مع الدولة العثمانية بعد معاهدة 1639، وبادلهم العثمانيون التوجه نفسه، ففي سنة 1656 أرسل الشاه عباس الثاني(1642- 1667) هدايا الى السلطان العثماني ومبعوثاً يحمل رسالة يطلب فيها الحفاظ على الصلح الذي أبرم بين الدولتين الصفوية والعثمانية، فبادر السلطان باجابة الطلب وحمّل رسوله الذي حمل الجواب الى إيران هدايا الى الشاه. وفي سنة 1689 أرسل الإيرانيون مبعوثاً الى العاصمة العثمانية استانبول للتبريك بجلوس السلطان سليمان الثاني(1687- 1691) والتأكيد على «قواعد الصلح «التي أرستها معاهدة 1639 بينهم وبين العثمانيين. وقد استمرت هذه العلاقات الحسنة بين الدولتين العثمانية والصفوية حتى أواخر سنوات الربع الأول من القرن الثامن عشر، ففي عام 1717 هاجمت عشيرة الجاف أنحاء بغداد وقتلت أمير باجلان مع اثنين من رجاله، ولم يتمكن والي بغداد حسن باشا من معاقبة هذه العشيرة لهروبها واحتمائها بالجبال. ولما كانت هذه العشيرة تقطن إيران آنذاك، وتابعة للحكومة الإيرانية، كتب حسن باشا الى شاه إيران يشكو له أمرها، فبادرت الحكومة الإيرانية الى معاقبة بعض (خانات) الحدود وعزلهم لتهاونهم في منع تجاوز الجاف على الأراضي العثمانية[1].

ولكن العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران لم تلبث أن دخلت لحوالي ربع قرن في حقبة جديدة من الصراعات بعد الاحتلال الأفغاني لأصفهان سنة 1722 والفوضى التي عمت إيران في أعقابه. وكانت الدولة العثمانية هي التي أشعلت فتيل حقبة الصراعات تلك، ذلك أن الفوضى في إيران قدمت فرصة ثمينة الى الصدر الأعظم الداماد ابراهيم باشا الذي كان يرغب بالتوسع في آسيا لتعويض الخسائر العثمانية

(1) للتفاصيل: نظمي زاده، سبق ذكره، ص254، 288، 330؛ السويدي، عبد الرحمن بن عبد الله البغدادي، حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد 2003، ص144-145؛ العزاوي، ج5، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد 1953، ص127. وعن تطور العلاقات التجارية بين العثمانيين والصفويين في حقبة الاستقرار التي سبقت الغزو الأفغاني لإيران ينظر: أولسن، سبق ذكره، ص99-100.

المستمرة في الولايات الأوربية منذ فشل الحصار العثماني الثاني لفينا سنة 1683، فتقدم بنفسه لمهاجمة الأراضي الإيرانية واحتل أرمينيا وكرجستان[1]، وأوعز الى ولاة وان وأرضروم وبغداد بمهاجمة إيران كلاً من موقعه، بعد أن استصدرت فتوى من شيخ الاسلام تنص على أن إيران دار حرب لأن أهلها مرتدون، فقامت قوات حسن باشا والي بغداد باحتلال كرمانشاه والمناطق المجاورة لها[2]. وكانت روسيا استغلت هي الأخرى هذه الفرصة، فاحتلت قوات بطرس الأكبر إقليم داغستان وأراض إيرانية أخرى، مما أوجد تنافساً بين روسيا والدولة العثمانية على احتلال الأراضي الإيرانية كاد يوقع الحرب بينهما. إلا أن الدولتين سرعان ما اتفقتا، بموجب معاهدة وقعت بينهما في 24 حزيران 1724، على أن تحتفظ كل واحدة منهما بالأراضي الإيرانية التي تستولي عليها[3]، الأمر الذي فتح المجال أمام العثمانيين للتوسع أكثر على حساب الأراضي الإيرانية لاسيما المجاورة منها للأراضي العراقية، فواصل أحمد باشا والي بغداد ما بدأه والده حسن باشا الذي احتل كرمانشاه وتوفي فيها، فاستولى على مناطق ومدن إيرانية عديدة أهمها اردلان وهمدان التي احتلها في أواخر أيلول 1724[4].

حاول مير أشرف الحاكم الأفغاني الجديد للعاصمة الإيرانية أصفهان أن يسترجع، تارة بالسلم والمراسلات وأخرى بالعنف والحرب، الأراضي الإيرانية التي احتلها العثمانيون، إلا أن محاولاته أفضت في خاتمة المطاف الى عقد معاهدة معهم، وقعت سنة 1727، منح فيها شاه إيران الأفغاني مير أشرف الدولة العثمانية معظم أقاليم إيران الغربية والشمالية الغربية، مقابل احتفاظه باصفهان ومناطق وسط إيران وشرقها، واعتراف الدولة العثمانية بحكمه[5].

---

(1) راسم، احمد، رسملي وخريطه لي عثمانلى تاريخى، برنجى طبع، ايكنجى جلد، شمس مطبعه سي، استانبول 1328، ص832-834؛ اوزتونا، سبق ذكره، ص603-604.

(2) للتفاصيل: السويدي، سبق ذكره، ص188-201؛ أولسن، سبق ذكره، ص101-102.

(3) وتعرف بمعاهدة (تقسيم فارس)، للاطلاع على تفاصيلها يراجع: كامل باشا، عينا گچن اثر، جلد ثانى، ص137-138؛ أولسن، سبق ذكره، ص102-107.

(4) للتفاصيل: السويدي، سبق ذكره، ص240-246.

(5) تألفت هذه المعاهدة من اثنتي عشرة مادة، وتضمنت المادتان العاشرة والحادية عشرة تفصيلات عن المناطق الايرانية التي منحت للدولة العثمانية. ينظر: معاهدات مجموعه سي، عينا گچن اثر، ايكنجى جلد، ص312-315.

ولم يرق بطبيعة الحال، هذا الاتفاق بين الأفغان والعثمانيين للإيرانيين الذين ما لبث حكامهم الصفويون أن استعادوا زمام المبادرة، فتصدى الشاه طهماسب بن الشاه حسين الصفوي (1729– 1732)، آخر شاهات الصفويين، هو واعتماد الدولة نادر خان – القائد الشهير وشاه إيران فيما بعد – لهؤلاء وأولئك بغية طردهم من إيران. وتمكن نادر خان من استعادة أصفهان من الأفغانيين وطردهم من معظم الأراضي الإيرانية التي كانت بحوزتهم في سنة 1729، واستعاد همدان وكرمانشاه من العثمانيين في السنة التالية 1730، وكذلك تبريز في عام 1731. إلا أن العثمانيين بقيادة والي بغداد أحمد باشا أعادوا احتلال كرمانشاه وهمدان، فتصدى لهم الشاه طهماسب، وبعد أن أخفق في استرجاعهما واندحر أمامهم عقد معهم معاهدة في 10 كانون الثاني 1732 عرفت بمعاهدة أحمد باشا، استعاد فيها الشاه بعض المناطق المحتلة من قبل العثمانيين وتنازل لهم عن مناطق أخرى في الشمال الغربي لإيران[1].

وعندما علم نادر خان بأمر المعاهدة رفضها لما فيها من تنازلات للعثمانيين، واتخذها ذريعة لعزل الشاه طهماسب سنة 1732، وتنصيب ابنه الصغير عباس الثالث شاهاً لإيران وأصبح هو وصياً عليه. ثم توجه الى بغداد على رأس جيش كبير للانتقام من واليها أحمد باشا. فاستولى أولاً على أربيل وحاصر كركوك، ثم حاصر بغداد في 13 كانون الثاني 1733 لأكثر من ستة أشهر عانى خلالها أهالي بغداد بشدة لطول الحصار. إلا أن الجيش الذي أرسلته استانبول بقيادة طوبال عثمان باشا تمكن من إلحاق الهزيمة بنادر خان الذي انسحب الى داخل إيران، وأعاد تنظيم قواته بسرعة ورجع ليصطدم بطوبال عثمان قرب كركوك في تشرين الأول 1733 وينتصر عليه في معركة قتل فيها القائد طوبال عثمان. عاد نادر خان بعد ذلك ليحاصر بغداد حصاراً شديداً، ولكنه سرعان ما فاوض أحمد باشا على الصلح في كانون الأول 1733 بشروط يسيرة لاضطراره للعودة الى إيران، وكان أول تلك الشروط العودة لحدود معاهدة [2]1639.

(1) للتفاصيل: راسم، عينا گچن اثر، ايكنجى جلد، ص851–853؛ كامل باشا، عينا گچن اثر، جلد ثاني، ص144، 145.

(2) للتفاصيل: السويدي، سبق ذكره، ص336–370؛ العزاوي، ج5، سبق ذكره، ص232–244؛ أولسن، سبق ذكره، ص169–178.

وقد تبلور ذلك الصلح على شكل معاهدة أبرمت في جمادى الآخرة [1]1149- أيلول 1736 بين الدولة العثمانية وإيران بقيادة عاهلها الجديد نادر شاه الذي توج شاهاً لإيران في 5 شوال 1148 هـ الموافق 18 شباط 1736م[2]. وقد أقرت هذه المعاهدة حدود سنة 1639 بين الدولتين، ونصت على تبادل السفراء بينهما، وكان ذلك لأول مرة، فضلاً عن امتيازات حصلت عليها إيران بشأن زوارها الى العتبات المقدسة في العراق، وحقها في تعيين أمير للحج، وتبادل الأسرى[3].

إلا أن نادر شاه بعد أن انتهى من حملاته على الهند وبلاد الأفغان وتركستان أقدم على نقض معاهدة سنة 1736 مع الدولة العثمانية لأسباب ودوافع شتى[4]. وسار بجيوشه نحو العراق، وعسكر قسم من جنده، قدر بسبعين ألف رجل، بالقرب من بغداد بعد أن وافق والي بغداد أحمد باشا على طلبه أن يتزود جيشه بالمؤن من مزارع بغداد، وكان ذلك بمثابة حصار للمدينة. وتوجه قسم آخر من جيش الشاه لمحاصرة البصرة. أما الشاه فقد توجه على رأس قسم ثالث من الجيش نحو الشمال، فاحتل شهرزور وكركوك وأربيل، وحاصر الموصل لمدة أربعين يوماً بدءاً من اليوم الرابع عشر من أيلول سنة 1743. ثم توجه نادر شاه بعد فشل حصار الموصل الى بغداد، وطلب من أحمد باشا، بعد حصار قصير لهذه المدينة، عقد صلح مع الدولة العثمانية، فاستجاب له على أن يبرم بعد موافقة استانبول عليه. ثم مضى الشاه لزيارة كربلاء والنجف، وعقد في كانون الأول 1743 مؤتمراً لعلماء الدين السنة والشيعة بالقرب من النجف، كان هدفه المعلن التقريب بين المسلمين من السنة والشيعة، ثم عاد بعد ذلك الى إيران[5].

---

(1) معاهدات مجموعه سي، عينا گچن اثر، ايكنجى جلد، ص315. وتألفت هذه المعاهدة من ثلاث مواد وذيل.

(2) السويدي، سبق ذكره، ص336.وقارن تاريخ التتويج مع ما أورده أولسن،ص183، 185.

(3) للتفاصيل:معاهدات مجموعه سي، عينا گچن اثر، ايكنجى جلد، ص315-317. وللاطلاع على بعض التحليلات لبنود المعاهدة، ينظر:أولسن،سبق ذكره،ص186-190.

(4) للاطلاع عليها يراجع: أولسن، سبق ذكره، ص184-186، 206-208، 214.

(5) للتفاصيل: السويدي، سبق ذكره، ص478-526. وللاطلاع على دوافع تحركات نادر شاه الاقتصادية والسياسية والدينية، والتحليلات القيمة للدكتور أولسن بشأنها، ينظر: أولسن، سبق ذكره، ص214-216، 271-318.

خاض نادر شاه بعد ذلك حربين مهمتين مع العثمانيين خلال عامي 1744 و1745 في قارص واريفان، خسر الأولى منهما وانتصر في الثانية[1]. غير أنه أظهر تسامحاً مع الأسرى بعد انتصاره في اريفان بهدف عقد صلح دائم مع الدولة العثمانية بعد أن تبينت له صعوبة الانتصار عليها فيما يبدو. وجرت مراسلات بين الجانبين بهذا الشأن اشترطت فيها الدولة العثمانية على نادر شاه الرجوع الى حدود مراد الرابع، أي الى ما حددته معاهدة قصر شيرين لسنة 1639. وعلى هذا الأساس عقدت معاهدة جديدة بين الجانبين في 17 شعبان 1159 هـ- 4 أيلول 1746م، لا تختلف بنودها كثيراً عن المعاهدة السابقة التي أبرمت مع نادر شاه أيضاً سنة 1736[2]. وتنفيذاً لبنود المعاهدة الجديدة تم تعيين أحمد باشا كسريه لي سفيراً لدى إيران. وعينت إيران بدورها مصطفى خان سفيراً لها في استانبول. وحمل كل واحد من السفيرين، وهو متوجه الى مقر عمله، الهدايا ونسخة مصدقة من المعاهدة، والتقيا في بغداد، ولكن السفير العثماني رجع الى بغداد بعد وصوله الى همدان لسماعه بمقتل نادر شاه الذي اغتيل في 20 حزيران 1747. أما السفير الإيراني فمكث في بغداد ريثما ينجلي الموقف في بلاده[3].

لم تغر الاضطرابات التي حدثت في إيران بعد مقتل نادر شاه العثمانيين بالتدخل في الشأن الإيراني، ولم تثر أطماعهم في الأقاليم الإيرانية مثلما أثارتها بعد انهيار الدولة الصفوية عقب الغزو الأفغاني. ويبدو أن الدولة العثمانية كانت تعد تلك الاضطرابات شأناً إيرانياً داخلياً لا يسعها الدخول فيه لانشغالها بحروبها ومشاكلها الأوربية لاسيما مع روسيا، فضلاً عن انحسار أهمية الدوافع التي كانت تحدو بها من قبل بشدة على الاصطدام بإيران والتوسع على حساب أقاليمها وبعض مدنها، كالسيطرة على التجارة، والتنافس على طرق المواصلات التجارية، والتفاعل مع ما تثيره الاختلافات المذهبية من نعرات وصراعات. ويشير تعامل الدولة العثمانية مع حوادث الصراع على العرش

(1) أولسن، سبق ذكره، ص301-302.

(2) للاطلاع على بنود المعاهدة: الكركوكلي، الشيخ رسول، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، نقله عن التركية موسى كاظم نورس، مطبعة أمير، قم 1413، ص75-76. وللتفاصيل عن المفاوضات التي أفضت الى عقدها: نفسه، ص64-85.

(3) السويدي، سبق ذكره، ص410، 588؛ الكركوكلي،نفسه، ص86-92.

الإيراني في الحقبة التي أعقبت اغتيال نادر شاه حتى تولي الأسرة الزندية الحكم في إيران سنة 1757، الى أنها كانت بمنأى عن التفكير في إقحام نفسها في شؤون إيران لما تقدم ذكره من أسباب، وحفاظاً منها على بنود المعاهدة التي أبرمتها مع نادر شاه سنة 1746، فقد رفض العثمانيون الاستجابة للسفير الإيراني مصطفى خان الذي طلب مساعدتهم للوصول الى العرش الإيراني. وكان هذا عين سفيراً في استانبول عقب توقيع معاهدة سنة 1746، إلا أن الدولة العثمانية أبقته، كما سبق القول، في بغداد حتى تستقر أوضاع إيران التي عمتها الفوضى بعد اغتيال نادر شاه[1].

وخلال حكم الزنديين لإيران، الذي استمر حتى عام 1795، لم تول الدولة العثمانية صراعها مع إيران أهمية تذكر ربما لتراجع قدراتها العسكرية وتفاقم مشاكلها الداخلية والخارجية، فأناطت مهمة حماية المناطق التي كان يخشى عليها من الإيرانيين، لاسيما مناطق العراق، بالولاة والقادة المحليين، أو حتى بالقوى العشائرية المحلية التي لم تكن على وفاق معها، الأمر الذي مكّن جيش كريم خان الزند(1779-1757)، الذي كان يقوده أخوه صادق خان، من احتلال البصرة سنة 1776 بعد محاصرتها لأكثر من عام. وقد ظلت البصرة تحت سيطرة الزنديين لنحو ثلاث سنوات، إذ لم يؤد إعلان الدولة العثمانية الحرب على فارس بسبب احتلال البصرة الى أي تحرك فعلي لاسترجاعها لا من قبلها ولا من قبل باشوات بغداد، وانحسر التحرك الفعلي بعد ذلك الاعلان على بعض المناوشات العسكرية التي لم تثمر عن شيء على الحدود الشمالية من المناطق العراقية بين الدولتين. ولم ينسحب الزنديون من البصرة إلا بعد وفاة كريم خان الزند والاضطرابات التي حصلت في عاصمته شيراز بعد رحيله[2].

وبعد استقرار أو شبه استقرار دام ما يربو على عقدين من الزمان في العلاقات بين العثمانيين والإيرانيين، عادت المشاكل بينهما لتبرز من جديد مع ظهور أسرة قوية حاكمة في إيران سنة 1795 لها طموحاتها ومطامعها، هي الأسرة القاجارية. وقد

(1) الكركوكلي، نفسه، ص110-112.

(2) الكركوكلي، نفسه، ص154-155، 167-169؛ وللتفاصيل عن الاحتلال الزندي للبصرة ينظر: نورس، علاء موسى كاظم، العراق في العهد العثماني.. دراسة في العلاقات السياسية 1700-1800م، دار الحرية للطباعة، بغداد 1979، ص214-286.

ظهرت هذه المشاكل في الوقت الذي كانت تسير فيه سياسة الدولة العثمانية بشأن علاقاتها مع إيران باتجاه التهدئة فيما يبدو، إذ منعت استانبول والي بغداد المملوكي علي باشا (1802- 1807) من التوغل في الأراضي الإيرانية، حرصاً منها على استقرار العلاقات مع إيران، وأمرته بمغادرتها بعد أن دخلها واستولى على كرمانشاه بسبب ما سمعه عن نوايا إيرانية لاحتلال بغداد بعد الاختلاف مع والي بغداد بشأن تعيين متصرف لسنجق السليمانية[1]. على أن حجم المشاكل بين الطرفين لم يكن كبيراً حتى السنوات الأخيرة من العقد الثاني من القرن التاسع عشر. وكانت تلك المشاكل تدور في محور الرغبة الإيرانية في ضم منطقة السليمانية، وما ينجم عن ذلك من تدخل إيراني في شؤون سنجق بابان، أو تتسبب في حدوثها المعاملة السيئة التي كان يلقاها التجار والزوار الإيرانيون للعتبات المقدسة في العراق بسبب السياسة غير الحكيمة لبعض ولاة المماليك في بغداد[2].

بيد أن الأمر تطور مع وصول داود باشا(1816- 1831) الى منصب باشوية بغداد، لتصل بعض المشاكل الصغيرة والنزاعات العسكرية المحدودة التي كانت تحدث قبل عهده الى غزوات ومواجهات عسكرية واسعة[3]، ربما كان حزم داود باشا عاملاً من العوامل التي ساعدت على تأجيجها. ففي عام 1817 اقتربت جيوش الشاهزاده (إبن الشاه) محمد علي ميرزا حاكم كرمانشاه، التي كانت تصاحبها قوات محمود البابانى المطالب بحكم سنجق السليمانية والمدعوم من قبل إيران، من مدينة كركوك، وكادت تصطدم مع الجيش الذي أعده داود باشا لو لا اتفاق سريع أبرم بين الطرفين يقضي بتلبية المطالب الإيرانية المتمثلة باعادة محمود بابان الى منصب متصرف سنجق السليمانية، مما حدا بالقوات الإيرانية على الانسحاب نحو أراضيها[4].

وقد اتسع نطاق المواجهات بين العثمانيين والحكم القاجاري في إيران، وتعددت

(1) سليمان فائق بك، تاريخ بغداد، نقله الى اللغة العربية موسى كاظم نورس، مطبعة المعارف، بغداد 1962، ص31؛ الكركوكلي، نفسه، ص234-236.

(2) كان الوالي علي باشا والي بغداد يحرض عبد الرحمن باشا متصرف السليمانية ومحمد باشا متصرف كوي وحرير على التحرش بالإيرانيين لاسيما التجار والزوار منهم. ينظر: سليمان فائق بك، نفسه، ص32.

(3) للتفاصيل: سليمان فائق بك، نفسه، ص42-77.

(4) لتفاصيل أكثر: الكركولي، سبق ذكره، ص284-286؛ الضابط، سبق ذكره، ص54-55.

جبهاته منذ عام 1821، مما كان يعكس آنذاك توتراً شديداً في العلاقات بينهما لم تخرج أسبابه عن نطاق الشكوى من المعاملة التي كان يلقاها الحجاج الإيرانيون في طريقهم الى الحجاز، وزوارهم الوافدون على العتبات المقدسة في العراق[1]، وعن دائرة الاختلاف على الحدود بين الدولتين العثمانية والقاجارية والتنازع على ملكية بعض المدن والمناطق، كمنطقة السليمانية التي يرى الإيرانيون أنها من ممتلكاتهم، ويحاولون استرجاعها من قبضة الحكم العثماني بعد أن يمهدوا لذلك بجعلها منطقة نفوذ لهم، لذلك دأبوا على التدخل في شؤونها وفي أمر تعيين من يتولى منصب متصرف سنجق بابان(السليمانية).

ففي عام 1821 أدت الخلافات حول تابعية قبيلتين كرديتين الى أن تتوغل قوات الشاهزاده عباس ميرزا، ولي العهد الإيراني وحاكم أذربيجان، في أراضي ولاية أرضروم العثمانية وتحتل المناطق الحدودية المهمة فيها ومن بينها قلعتا توبراك وآق سراي، بعد أن أحرزت انتصارات كبيرة على الجيش العثماني. وقد دفع ذلك استانبول الى أن توعز الى داود باشا والي بغداد بمهاجمة الأراضي الإيرانية بغية تخفيف ضغط الإيرانيين في أرضروم[2]. وبالمقابل كانت للشاهزاده محمد علي ميرزا حاكم كرمانشاه بواعث عديدة في الوقت نفسه تحفزه هو الآخر على مواجهة داود باشا، كموضوع السليمانية وسوء معاملة الحجاج والزوار الإيرانيين، فبادر أولاً الى دعم قوات كردية توجهت لمهاجمة خانقين كان على رأسها عبد الله بابان ومحمد بابان. ثم دخلت قواته أراضي باشوية بغداد ونصبت عبد الله باشا حاكماً على السليمانية. واقتربت قوات الشاهزاده بعد ذلك من مدينة بغداد، وعسكرت بالقرب منها لبضعة أسابيع، إلا أن التفشي الحاد للهيضة بين صفوف القوات الإيرانية، وإصابة الشاهزاده محمد علي ميرزا نفسه بالوباء كانت عاملاً رئيساً في انسحاب الإيرانيين بعد صلح عقدوه مع داود باشا يقضي بتسوية المشاكل بين الطرفين، وإقرار تعيين عبد الله بابان متصرفاً للسليمانية.

---

(1) جعفريان، رسول، حج كزاري ايرانيان در دوره‌ء قاجار(1210-1344 ق)، به مناسبت بر گزارى كنفراس دين وجامعه در ايران دوره‌ء قاجار 14-17 شهريور 1379.

(2) أداموف، الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمه عن الروسية الدكتور هاشم صالح التكريتي، ج2، مطبعة التعليم العالي، البصرة 1989، ص152.

ولكن المعارك بين الإيرانيين والعثمانيين استؤنفت في السنة التالية 1822 في أرضروم، وأحرزت فيها قوات الشاهزاده عباس ميرزا انتصارات جديدة. كما أحرز الإيرانيون بقيادة محمد حسين ميرزا، الذي تولى حكم كرمانشاه خلفاً لوالده محمد علي ميرزا الذي توفى بالهيضة، انتصارات أخرى على قوات داود باشا والي بغداد، واقتربت قواتهم هذه المرة أيضاً من بغداد، إلا أنها اضطرت للتراجع للسبب نفسه الذي أدى لانسحابها في المرة السابقة[1]. ومع إحراز الإيرانيين لتلك الانتصارات، التي استمرت حتى عام 1823، بادر الشاهزاده عباس ميرزا الى عرض الصلح على والي أرضروم، فاستجاب العثمانيون لهذا العرض، وبدأت المباحثات التي أدت الى عقد معاهدة أرضروم سنة 1823، بعد أن أدرك الجانبان الإيراني والعثماني، كما يقول المؤرخ الإيراني علي أصغر شميم، ضرورة حل المشاكل والأزمات السياسية القائمة بينهما للوقوف بوجه ضغوط الدول الكبرى وأطماعها الاستعمارية لاسيما بريطانيا وروسيا[2].

(1) للتفاصيل: احمد جودت، [تاريخ جودت]، جلد ثاني عشر، مطبعهء عثمانيه، در سعادت 1301، ص12-13، 88، 153-154؛ سليمان فائق بك، سبق ذكره، ص65-77؛ ومن المفيد الاطلاع على قراءة ستيفن هيمسلي لونكريك لتلك الحوادث وتحليلاته لها في كتابه: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله الى العربية جعفر الخياط، ط4، أعادت طبعها المكتبة الحيدرية، قم 1425 هـ، ص 291-297؛ أداموف، نفسه، ص152-153.

(2) شميم، علي اصغر، ايران در دورهء سلطنت قاجار.. قرن سيزدهم ونيمهء أول قرن چهاردهم، چاپ سوم، انتشارات زرياب، تهران 1384، ص307.

ثانياً: معاهدة أرضروم الأولى.. خطوة أولى للتحول

لم يأت إبرام معاهدة أرضروم عام 1823 بين الدولة العثمانية والدولة القاجارية في إيران نتيجة للحرب التي استمرت لأكثر من عامين بينهما فحسب، والتي توغل خلالها الإيرانيون في الأراضي العثمانية في الأناضول والعراق وكادوا يستولون فيها مرتين على بغداد، بل يمكن القول إن عقد هذه المعاهدة كانت تحدوه ثلاثة قرون مضت حافلة بالخلافات والمعارك والمعاهدات بين الدولتين، وتدفع إليه مستجدات في موازين القوى الدولية كانت تسير باطراد غالباً لصالح الدول والقوى الأوربية لاسيما الفتية منها كروسيا والقوى التي كانت تتطلع للانعتاق من ربقة الحكم العثماني. الأمر الذي أسهم في إضعاف الدولتين، لاسيما الدولة العثمانية التي كانت تواجه قبيل عقد المعاهدة مشاكل ثورة اليونان، وضغوط التوسع الروسي المستمر التي ازدادت ضراوة بعد معاهدة كوچك قينارجه 1774، والتدخلات البريطانية، فضلاً عن هزائمها العسكرية المتكررة خلال السنوات التي سبقت عقد المعاهدة أمام القوات الإيرانية، وفشلها في منع تلك القوات من احتلال بعض مدنها وأراضيها والتي عدّها أحد المؤرخين الإيرانيين دافعاً مباشراً لقبول العثمانيين بالتفاوض وإبرام معاهدة أرضروم[1]. ومن ثم نجد أن ضرورات تاريخية وواقعية، وعوامل ومتغيرات دولية تضافرت في إبرام معاهدة أرضروم سنة 1823، التي دعيت فيما بعد بمعاهدة أرضروم الأولى. وجعلت منها مفصلاً من مفاصل العلاقات بين إيران والدولة العثمانية على امتداد تاريخها، إذ يمكننا أن نلاحظ أن الصراعات العسكرية بين الدولتين قد تلاشت تقريباً بعد عقدها، وأخذت خلافاتهما المتعددة تنحو باتجاه التفاهم والاتفاق على وضع حلول سلمية لها. بل وتطورت تلك العلاقات لتشهد أجواءً من المودة والاحترام المتبادل في أحيان ومناسبات عديدة.

---

(1) شميم، همان مآخذ، ص307.

وكان الجانبان العثماني والإيراني عشية إبرام المعاهدة يميل كلاهما للصلح وإيقاف الحرب التي كانت تدور بينهما داخل أراضي الأناضول[1]. وتحولت هذه الرغبة الى مراسلات متبادلة بين عباس ميرزا بن محمد علي ميرزا ورؤوف باشا قائد القوات العثمانية المواجهة للإيرانيين في شرق الأناضول، ثم الى لقاء بينهما، فجلسات مفاوضات في أرضروم كان فيها كل منهما ممثلاً رسمياً لدولته. وبدأت أولى تلك الجلسات في 15شوال -1238 25 حزيران1823،وانتهت بتوقيع معاهدة أرضروم من قبلهما في 19ذي القعدة 1238 - 28 تموز1823، وصودق على المعاهدة في طهران واستانبول في 15ذي الحجة -1238 23 آب 1823[2].

تضمنت ديباجة المعاهدة تأكيداً على ضرورة توحد المسلمين، ممثلين بالإيرانيين والعثمانيين، للوقوف بوجه (أهل الشرك). واستشهدت على هذا المعنى بكثير من آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة. وبينت ضرورة التمسك بـ(الجامعة الاسلامية)[3]. وجاء فيها تحت عنوان (أساس) أن المعاهدة تستند الى معاهدة سنة 1159هـ(1746م) التي أبرمت في عهد عاهل إيران نادر شاه، ومن ثم فان الحدود العثمانية الإيرانية سوف تبقى كما أقرتها تلك المعاهدة، وأن تكون الصداقة والمحبة أساساً للتعامل بين الدولتين[4]. وورد بعد ذلك تحت عنوان (شرط) بأن يلتزم الطرفان باطلاق سراح الأسرى، ويمنعا الأعمال التي تسببت في الكراهية والعداء بينهما، وأن تعيد إيران للدولة العثمانية في غضون شهرين جميع المدن والقرى والأراضي التي احتلتها خلال الحروب الأخيرة[5]. أما أهم ما جاء في مواد المعاهدة السبع، فهو:

المادة الأولى: ونصت على منع تدخل إحدى الدولتين في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى، ومن ذلك تدخل إيران في شؤون السناجق العثمانية الكردية وتعيين المتصرفين لها، وايوائها للفارين من هؤلاء الى أراضيها. أما بالنسبة للعشائر التي تتنقل

(1) تاريخ جودت، عينا گچن اثر، ص88.
(2) عينا اثر، ص12-13.
(3) عينا اثر، ص266-268.
(4) عينا اثر، ص 89، 269.
(5) عينا اثر، ص ص270.

عبر الحدود بين الدولتين فتجبى منها ضريبة المواشي في مكان وجودها. وإذا أخلت هذه العشائر بأمن إحدى الدولتين فيجب على والي بغداد التعامل معها بالتعاون مع الجهات الإيرانية الرسمية، بالشكل الذي يضمن استمرار العلاقات الطيبة بين الجانبين.

المادة الثانية: يعامل الحجاج الإيرانيون وزوار العتبات المقدسة منهم من قبل السلطات العثمانية معاملة مماثلة لبقية المسلمين لاسيما في جباية الرسوم، على أن تحافظ هذه السلطات على أرواحهم وتعتني بالشخصيات المهمة منهم. ويعامل تجار كل دولة من الدول الأخرى على وفق الأنظمة المرعية فيها. ولا يؤخذ من التاجر الإيراني سوى 4./. من قيمة بضاعته رسوماً كمركية، ويزود بشهادة بذلك لكي لا تجبى منه مرة أخرى.

المادة الثالثة: وتخص عشائر(حيدرانلو) و(سبيكلي) المتنقلة ومنع تعدياتها على أراضي الدولتين لاسيما الأراضي الإيرانية التي كانت تهاجمها هذه العشائر بكثرة.

المادة الرابعة: منعت هذه المادة كل دولة منهما من استقبال الفارين من الدولة الأخرى.

المادة الخامسة: نصت على إعادة أموال الإيرانيين المحجوزة في الدولة العثمانية الى أصحابها أو ورثتهم.

المادة السادسة: وتتعلق بتركات الإيرانيين المقيمين في الدولة العثمانية وتسليمها الى ورثتهم.

المادة السابعة: اتفاق الطرفين على تبادل السفراء كل ثلاث سنوات.

وأكدت (الخاتمة) على ضرورة تمسك الدولتين بمواد المعاهدة لإزالة كل خلاف وقع أو يقع بينهما في المستقبل، فضلاً عما ذكر في الخاتمة من أمور أخرى كعدم المطالبة بتعويضات مالية جراء الحروب التي وقعت بين الدولتين، وبعض الاجراءات البروتوكولية التي تخص عملية تبادل المعاهدة بينهما[1].

(1) معاهدات مجموعه سي، اوچنجى جلد، جريدهء عسكريه مطبعه سنده طبع اولنمشدر، استانبول 1297، ص1-5؛ تاريخ جودت، عينا اثر، ص266-274.

ويمكننا ان نلاحظ، فيما يتعلق بظروف عقد هذه المعاهدة ومدى تأثيرها في أوضاع ولايات العراق العثمانية، أن التفاوض على إبرام معاهدة أرضروم الأولى والاتفاق على بنودها وتصديقها من قبل الدولتين، تم خلال وقت لم يكن كافياً لمعالجة الإرث الكبير من مشاكل العلاقات بينهما ووضع الحلول الجذرية لها، مما يدلل على أن مشاكل آنية عديدة، لعل في مقدمتها احتلال إيران لأجزاء من الأراضي العثمانية، حدت بهما على توقيعها على عجالة لوضع حدّ لتفاقم تلك المشاكل. ومن ثم نجد أن كثيراً من مشاكل العلاقات العثمانية القاجارية لم تنته بعد عقد معاهدة أرضروم الأولى، واستمرت حتى أدركت الدولتان بعد عقدين من الزمان ضرورة التفاوض لعقد معاهدة جديدة تحل المشاكل الجذرية العالقة بينهما، وفي مقدمتها مشكلة الحدود وتابعية العشائر المتنقلة بين أراضيهما. وبالفعل بدأتا بالتفاوض لتحقيق هذا الهدف سنة 1843، وتوصلتا بعد أربع سنوات من المفاوضات الى عقد معاهدة جديدة، هي معاهدة أرضروم الثانية.

ومن الواضح، من خلال اطلاعنا على مواد المعاهدة، أن معاهدة أرضروم الأولى لم تعالج مشكلة الحدود، التي تعدّ مشكلة أساسية بين الدولتين، بما يتناسب مع حجمها وأهميتها، فتطرقت إليها، قبل المادة الأولى من موادها تحت عنوان(أساس)، بشكل إجمالي يشير، كما ذكرنا من قبل، الى أن الحدود الإيرانية العثمانية تبقى كما أقرتها معاهدة 1746، التي استندت بدورها الى حدود معاهدة 1639، وهي الحدود التي ظلت قوات الدولتين تتصارع على إعادة رسمها، حتى توقيع معاهدة أرضروم الأولى، لما يقرب من قرنين من الزمان. ومن ثم فان التجاوزات على الحدود بين الدولتين لم تنقطع بعد عقد معاهدة أرضروم الأولى، لاسيما تلك التجاوزات التي كانت ترى إيران أنها تأتي من ولاة بغداد غالباً بحجج وذرائع شتى من بينها اعتداءات العشائر المتنقلة التي تنطلق من الأراضي الإيرانية على العراق[1].

من جانب آخر، فان معاهدة أرضروم الأولى بالقدر الذي لم تضع فيه حلاً عملياً ينهي مشكلة الحدود، فانها لم تنجح في وضع حل جذري لمشكلة أساسية أخرى تتمثل في العشائر المتنقلة عبر الحدود بين الدولتين من إحداهما الى الأخرى، وتحديد تابعيتها،

(1) شميم، همان مآخذ، ص307-308.

والحد من أعمال النهب والتخريب التي كانت تقوم بها بعض تلك العشائر في أراضي إحدى الدولتين لتحتمي بعدها بأراضي الدولة الأخرى. فقد اكتفت المادة الأولى من المعاهدة بذكر كيفية جباية ضريبة المواشي من العشائر المتنقلة، ونصت على أن يعالج إخلال بعضها بأمن إحدى الدولتين من قبل والي بغداد وعباس ميرزا. أما المادة الثالثة، فاقتصرت على ذكر تجاوزات عشيرتي حيدرانلو وسبيكلي على الأراضي الإيرانية وضرورة منعها دون وضع حل عملي يكفل تنظيم حركة جميع العشائر المتنقلة بين البلدين، ويحدد هويتها، ويردع منها تلك التي كانت تقوم بعمليات النهب والتخريب في إحدى الدولتين لتهرب بعدها الى الأخرى. وهكذا نجد أن مشكلة الحدود والعشائر المتنقلة ظلت حتى قيام الحرب العالمية الأولى عقبة كأداء في طريق إقامة علاقات طبيعية بين إيران والدولة العثمانية، وإن كان لمعاهدة أرضروم الثانية، وما أعقبها من عمل دؤوب لرسم الحدود بوساطة بريطانيا وروسيا وإشرافهما المباشر، دور في إزالة كثير من العقبات التي كانت تعترض سبيل التقارب بينهما. على أن تفاعلات مشكلة الحدود وانعكاساتها على العراق، الذي كان يخضع بولاياته الثلاث للحكم العثماني حتى سنوات الحرب العالمية الأولى، استمرت لعقود طويلة تلت خروج العراق من ربقة الحكم العثماني. وكانت أخطر تلك التفاعلات قيام حرب مدمرة بين إيران والعراق سنة 1980 تحت ذرائع واهية شتى كانت مسألة الحدود في مقدمتها.

وفيما يتعلق بانعكاسات مواد معاهدة أرضروم على ولايات العراق، يمكن القول إن المادة الأولى التي تضمنت منع إيران من التدخل في شؤون ولاية بغداد فيما يخص تعييناتها لمتصرفي السناجق الكردية، وقبول لجوء الفارين من هؤلاء إليها، كانت بداية لتسوية قضية مهمة من قضايا الحدود اضطلعت، فيما بعد، معاهدة أرضروم الثانية سنة 1847 بحلها حلاً دائماً، وهي قضية السليمانية، مما كفل ضم سنجق السليمانية الى ولاية بغداد بصورة نهائية في معاهدة 1847.

كما أن المادة الثانية من معاهدة أرضروم الأولى كانت لها تأثيرات واضحة في العراق، ذلك أنها نصت على تعهد الدولة العثمانية بمعاملة الإيرانيين الوافدين على العراق للزيارة أو التجارة أو المرور للديار المقدسة في الحجاز معاملة حسنة، ودون فرض أية رسوم مجحفة عليهم، والالتزام بجباية الرسوم المقررة على بضائع التجار

الإيرانيين دون زيادة أو تكرار استيفائها، مما فتح أبواب العراق على مصراعيها أمام الوافدين الإيرانيين من تجار وزائرين للعتبات المقدسة وطلبة علوم دينية، وأسهم في ازدهار (الحوزة العلمية) في كربلاء والنجف، وتسارع حركة بناء المدارس الدينية فيهما، بعد أن هيأ التحسن النسبي الملحوظ في العلاقات العثمانية القاجارية بعد عقد المعاهدة الظروف لتدفق الأموال من إيران، وسواها من البلدان الاسلامية كالهند[1]، على النجف التي ارتفعت منزلتها قبيل منتصف القرن التاسع عشر لتصبح المركز العلمي والروحي الأول في العالم الاسلامي الشيعي لوجود كبار علماء الدين فيها[2].

كذلك فان مواداً أخرى من معاهدة أرضروم الأولى، وهي المواد 4-7 على وجه التحديد، كانت لها تأثيرات ايجابية آنية وبعيدة المدى على العلاقات العثمانية القاجارية. وكان معظم جوانب تلك التأثيرات يخص ولايات العراق العثمانية، لاسيما ما تعلق منها بالمقيمين من مواطني كل دولة في الدولة الأخرى وتركاتهم، مما يمكن معه القول إن هذه المعاهدة وضعت الأساس لقيام علاقات مدنية ودبلوماسية واجتماعية طبيعية بين الدولتين، وكانت بداية استندت إليها اتفاقيات تجارية وحقوقية واقتصادية عديدة أبرمتها الدولتان مع بعضهما فيما بعد.

(1) عن تسارع حركة بناء المدارس وتدفق الأموال اللازمة لذلك ينظر: نقاش، اسحاق، شيعة العراق، ط1، المكتبة الحيدرية، قم 1998، ص336-337.

(2) عن ازدهار الحركة العلمية في النجف آنذاك ينظر: الموسوي، قاسم مهدي حمزة، آية الله العظمى الشيخ محمد حسن النجفي صاحب الجواهر، ط1، الطيف للطباعة، بغداد 2009، ص139-147.

ثالثاً: استئناف مسيرة التحول.. نحو أرضروم ثانية

كانت معاهدة أرضروم الأولى التي عقدت سنة 1823 بداية للتحول، كما ذكرنا، في العلاقات العثمانية القاجارية من حالة تسودها الصراعات العسكرية المستمرة الى حالة أخرى اتجهت فيها الدولتان الى حل خلافاتهما بالطرق السلمية. ولم تمثل تلك المعاهدة سوى(بداية) لذلك التحول الذي استغرق عشرين سنة من عمر العلاقات الثنائية بين الدولتين، كانت خلالها تلك العلاقات بين مدّ وجزر، يعلوها الهدوء المشوب بالترقب تارة، ويسودها التوتر الحاد الذي ربما أدى الى احتكاكات مسلحة محدودة في أحيان أخرى. الى أن توصل العثمانيون والقاجاريون، في نهاية ذينك العقدين، الى قناعة مفادها أن معاهدة أرضروم الأولى التي أبرمت بينهما سنة 1823، كانت خطوة أولى يجب أن تعقبها خطوات أخرى للوصول الى إقامة علاقات طبيعية بينهما، وأن تلك المعاهدة كانت تقصّر عن الوصول الى هذا الهدف ولابدّ لها أن تستكمل. وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات بينهما سنة 1843، بوساطة روسيا وبريطانيا، واستمرت لأربع سنوات قبل أن تبرم بينهما معاهدة جديدة عرفت بمعاهدة أرضروم الثانية، التي أسست لحالة من السلام الدائم بين الدولتين، اقترن بعمل دؤوب لمعالجة المشاكل بينهما ووضع علاج جذري لها وفي مقدمتها مشكلة الحدود،التي ساعدت الجهات الدولية على تقريب وجهة نظر الدولتين بشأنها،ومساعدتهما على مسحها وتعيينها ووضع الخرائط لها.

بدأت مسيرة العلاقات بين الدولتين خلال الحقبة التي توسطت إبرام معاهدتي أرضروم بتبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما تطبيقاً للمادة السابعة من مواد معاهدة أرضروم الأولى. وكان السفير الإيراني في استانبول الميرزا جعفر خان مشير الملك- الذي لقب بمشير الدولة لاحقاً - يحظى باحترام وتقدير البلاط العثماني. كما كان سفير الدولة

العثمانية في طهران يلقى ترحيباً واحتراماً من لدن الشاه ورجال البلاط[1]، مما يؤشر تحسناً ملحوظاً طرأ على العلاقات بين الدولتين عقب توقيع معاهدة سنة 1823.

ويبدو أن إجراءات أخرى اتخذت آنذاك أيضاً لوضع مواد المعاهدة، لاسيما الذي يعالج منها مشاكل مزمنة، موضع التنفيذ العملي، فقد اهتمت استانبول، تنفيذاً للمادة الثانية من المعاهدة، بأمر التجار وزائري العتبات المقدسة في العراق من الإيرانيين، وعمل الموظفون الذين أرسلتهم لهذا الغرض، بعد توقيع المعاهدة، مع إدارة الولاة المماليك في بغداد على أن يتمتع هؤلاء بجميع الحقوق والامتيازات التي منحتهم إياها معاهدة أرضروم الأولى[2]. إلا أنه لم تكد تمضي بضع سنوات على عقد المعاهدة حتى اشتكى الإيرانيون من فرض والي بغداد المملوكي داود باشا لضرائب لم تكن مقررة على زوار العتبات المقدسة وجثث الموتى من الإيرانيين التي تدفن فيها[3]. ولم تهمل استانبول هذه الشكوى، فقد بعثت الى بغداد من يحقق فيها مع داود باشا[4]. وقد استمر الهدوء، المشوب بمشاكل طفيفة أحياناً، يكلل جو العلاقات بين الدولتين حتى سنة 1837. بل وصفت تلك العلاقات في بعض سنوات تلك الحقبة بأنها علاقات ودية، وانعكس تحسنها على العراق، فقد كانت إيران خلالها تحرص على أن يسود الأمن في العراق، وكانت تتعاون من أجل ذلك مع والي بغداد[5].

وكان غزو المحمرة، المتنازع عليها بين الدولتين، من قبل والي بغداد علي رضا باشا في 27 تشرين الأول 1837 أول مشكلة كبيرة تواجه علاقاتهما التي كانت تمر منذ سنة 1823 بمرحلة من الهدوء النسبي. فقد هاجم اللاظ المحمرة مستغلاً انشغال القوات

(1) شميم، همان مآخذ، ص308.

(2) ينظر: قايا، ديلك، كربلاء في الأرشيف العثماني.. دراسة وثائقية(1840-1876 م)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت 2008، ص244.

(3) للتفاصيل: تاريخ جودت، عينا گچن اثر، ص281-284.

(4) عينا اثر، ص283.

(5) ينظر ما نقله عباس العزاوي عن قيام ايران بتسليم عزيز أغا، وهو أحد أعوان داود باشا ومتسلم البصرة في عهده، الى والي بغداد علي رضا باشا اللاظ بعد أن طلبه هذا منها، كونه كان يشكل خطراً على الوضع الجديد في بغداد، المتمثل بانتصار اللاظ على داود باشا وانهائه لحكم المماليك شبه المستقل في بغداد، وتعيينه من قبل استانبول والياً عليها. العزاوي، سبق ذكره، ج7، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد 1955، ص25.

الإيرانية بمحاصرة هرات، واحتلها بعد أن كبد قوات حاكمها والمتطوعين المدافعين عنها من بني كعب خسائر فادحة. وتشير المصادر الإيرانية الى قيام قوات والي بغداد بقتل عدد من أهالي المدينة وسبي عدد من نسائها لاسيما من نساء بني كعب[1]. كما أنها أشارت أيضاً الى أن الدافع من وراء غزوها هو أن ميناءها أصبح منافساً لميناء البصرة، بل تفوق عليه مستقطباً الحركة التجارية للمنطقة بسبب السياسة(الحكيمة) التي كانت تتبعها الدولة الإيرانية مع التجار، والتسهيلات التي تمنحها لعملية استيراد وتصدير البضائع، الأمر الذي تسبب في قلة إيرادات ميناء البصرة، مما حدا بوالي بغداد على أن يتحين الفرص لتسديد ضربة لميناء المحمرة بغية تخريبه[2]. وهو الأمر الذي يؤيده مضمون رسالة علي رضا باشا اللاظ الى العاصمة استانبول التي يشير فيها الى تضاؤل أهمية ميناء البصرة بسبب ازدهار ميناء المحمرة[3]. إلا أن ذلك لم يكن بالقطع السبب الوحيد لحملة اللاظ على المحمرة، ذلك أن اللاظ ساق للحكومة المركزية في استانبول، في رسالة[4] بعث بها إليها يطلب موافقتها على شن حملة عسكرية على عشائر المحمرة مبررات أخرى لحملته تلك، منها قطع الطريق على القوات الإيرانية ومنع وصولها المحتمل الى البصرة في حال نفذت نيتها مهاجمة عشائر المحمرة لتأكيد سلطتها عليها بسبب مساعدة ثامر السعدون أحد شيوخها للبريطانيين في حربهم الخاطفة مع القوات الإيرانية أوائل سنة 1837. إلا أن تعامل اللاظ مع المحمرة بعد أن استولى عليها، وعدم اتخاذه أية إجراءات للاحتفاظ بها أو ربطها إدارياً مع البصرة، يؤكد ما ذكره بعض المؤرخين من أن احتلاله لها كان غزواً يشبه الغزو الذي تقوم به بعض العشائر بهدف السلب والنهب لتعود بعد ذلك أدراجها الى ديارها[5].

---

(1) شميم، همان مآخذ، ص308.

(2) همانجا.

(3) الرسالة مؤرخة في غرة شعبان 1253] 31 تشرين الأول 1837[، ينظر:

Basbaknlik Osmanli Arsivi, Hatt- i Humayunlar, Nr., 23372- E.

سنشير، فيما بعد، الى الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء في استانبول بالرمز: B.O.A، والى وثائقه المصنفة تحت عنوان الخطوط الهمايونية بالرمز:H.H وقد اعتمدنا نسخاً مصورة من هذه الوثائق كانت محفوظة في مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي في البصرة.

(4) الرسالة مؤرخة في 21 ذي القعدة 1252]27 شباط 1837[. ينظر:

B.O.A., H.H., Nr., 20881- C.

(5) ينظر: العزاوي، سبق ذكره، ج7، ص40؛ وللتفاصيل عن غزو المحمرة، ينظر: الزهيري، رنا عبد الجبار حسين، إيالة بغداد في عهد علي رضا اللاظ –1831 1842، رسالة ماجستير، كلية الآداب،

أرسل محمد شاه (1834-1848) وفداً الى استانبول على رأسه الميرزا جعفر خان مشير الدولة السفير الإيراني السابق في العاصمة العثمانية لبحث موضوع غزو المحمرة. وبعد لقاء بروتوكولي مع السلطان محمود الثاني (1808-1839) في رمضان 1254 هـ(كانون الأول 1838م)، قابل الوفد الصدر الأعظم وناظر الخارجية، وقدم لهما طلب إيران دفع تعويضات عن الخسائر المادية والبشرية التي نجمت عن غزو المحمرة، ومعاقبة اللاظ على الأعمال التي ارتكبها فيها. وطلب منهما إبلاغ السلطان بأن إيران سوف لن تتخلى عن طلباتها وستثأر(لمواطنيها) إذا لم تستجب الحكومة العثمانية لها. وقد فشلت مهمة الوفد لأن العثمانيين كانوا يعدون المحمرة تابعة لهم، وأن اللاظ عاقب رعايا الدولة العثمانية فيها ولا علاقة لإيران بهذا العمل. وعقب وفاة السلطان محمود الثاني والهزائم التي منيت بها دولته في أواخر أيامه أمام قوات تابعها محمد علي باشا والي مصر، والتي فتحت أمام هذه القوات أبواب الأناضول بعد انتصارها في معركة نزيب 1839، اتجهت السياسة العثمانية نحو نزع فتيل التوتر مع إيران، فأوفد صارم أفندي في محرم 1256 هـ(آذار 1840م) من قبل السلطان عبد المجيد الى البلاط الإيراني لايجاد تسوية لمشكلة المحمرة ولبقية الخلافات العالقة بين الدولتين[1]، بيد أن أية إجراءات عملية لم تتخذ بهذا الشأن.

بل على العكس بدأت إيران تحركاً عسكرياً نشطاً ضد الدولة العثمانية مدفوعة بعزيمة فعلتها، فيما يبدو، هزائم العثمانيين أمام قوات محمد علي باشا والي مصر، فأقدمت في عام 1840 على مهاجمة السليمانية، ولوحت باحتلال بغداد، فقد استعرض محمد شاه ثلاثة عشر ألف رجل من جيشه مع تجهيزاتهم العسكرية بالقرب من حدود بلاده مع ولاية بغداد[2]، ليبعث من خلال ذلك برسالة تحذير الى العثمانيين كما هو واضح. كما أقدم منوچهر معتمد الدولة حاكم إقليم فارس، بتوجيه من العاصمة طهران، على إعادة المحمرة الى السيطرة الإيرانية عام 1841، واستمرت قواته،

جامعة بغداد، 2005، ص71-77.

(1) للتفاصيل: شميم، همان مآخذ، ص309-311.

(2) لوريمر، سبق ذكره، ص2023؛ العزاوي، ج7، سبق ذكره، ص48.

حتى السنة التالية 1842، بمواصلة بسط سيطرتها على منطقة عربستان بأكملها[1]، ولوحت باحتلال البصرة بعد أن رفضت السلطة العثمانية في بغداد طلب الإيرانيين تسليم الشيخ ثامر السعدون الذي فرّ الى الأراضي العثمانية بعد العمليات العسكرية الإيرانية في عربستان، لتعاونه السابق مع البريطانيين ضد الإيرانيين[2].

وقد تعددت مظاهر توتر العلاقات بين الإيرانيين والعثمانيين خلال عامي 1841 و1842، حيث هاجمت إيران السليمانية سنة 1840، كما ذكرنا من قبل على خلفية موضوع المحمرة، ولما لم يحل هذا الموضوع دبلوماسياً كما كانوا يأملون، لعدم موافقة استانبول على مبلغ التعويض المطلوب[3]، فقد شرع الإيرانيون، فيما يبدو، بتنفيذ تهديداتهم التي أشرنا إليها بالثأر لـ(مواطنيهم) في المحمرة، فجعلوا السليمانية، التي كانوا يطالبون منذ أمد بعيد بضمها الى أراضيهم، بؤرة ساخنة من بؤر المناوشات الحدودية التي استمرت طوال تلكما السنتين مع العثمانيين[4]. مما حدا بالعثمانيين على توجيه فرقة من قواتهم المرابطة في السليمانية لمهاجمة الأراضي الإيرانية في وادي أردلان مستهدفة مقر الوالي الإيراني[5]، إلا أن الإيرانيين تمكنوا من دحرها، مما أوصل خلافات الدولتين الى أوج حالة التوتر في صيف سنة 1842[6].

بالاضافة الى ذلك، فقد ساهمت عوامل عديدة في وصول العلاقات بين الدولتين الى حالة التوتر الشديد منذ أواخر سنة 1842، منها ما كانت تدعيه إيران من تكرار

(1) كانت كل من ايران والدولة العثمانية تدعي بتبعية هذه المنطقة لها، وبحق السيادة على حكامها الفعليين من شيوخ بني كعب الذين كانوا يناورون الايرانيين والعثمانيين معاً، ويتحينون الفرص للتخلص من سيطرتها كليهما. ينظر: تاريخ نعيما، جلد ثالث، عينا گچن اثر، ص430؛ العبيدي، ابراهيم خلف، الأحواز أرض عربية سليبة، ط2، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد 1980، ص20-28.

(2) للتفاصيل: لوريمر، سبق ذكره، ص2024؛ النجار، مصطفى عبد القادر، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية 1897-1925، دار المعارف، مصر 1971، ص58-60؛ نوار، سبق ذكره، ص396-399.

(3) طلبت إيران تعويضاً مقداره 5 , 2 مليون، إلا أن العثمانيين عرضوا ثلاثمائة ألف تومان فقط. شميم، همان مآخذ، ص311. ويقول لوريمر إن مبلغ التعويض الذي طلبته إيران هو حوالي مليون جنيه استرليني. سبق ذكره، ص2023.

(4) شميم، همانجا، ص310.

(5) لوريمر، سبق ذكره، ص2024.

(6) ورهرام، دكتر غلامرضا، نظام سياسى وسازمانهاى اجتماعى ايران در عصر قاجار، مؤسسهء انتشارات معين، تهران 1367، ص60.

اختراق القوات العثمانية لأراضيها[1]. وكان أهم تلك الاختراقات حملات محمود باشا والي وان على ناحيتي قطور وخوي في مقاطعة أذربيجان، وعمليات السلب والنهب التي قامت بها قواته في قصبتي تركور ومركور التابعتين لرضائية، وتصديه للقوافل التجارية الإيرانية المارة بأراضي ولايته[2]. ومن تلك العوامل تذمر الإيرانيين من قيام ولاة بغداد بتوفير ملجأ آمن لبعض الأمراء القاجاريين المطالبين بالعرش الإيراني وتخصيص رواتب شهرية لبعضهم[3]، وشكاوى الإيرانيين المستمرة من سوء معاملة رعاياهم من الحجاج المارين بالعراق في طريقهم الى الديار المقدسة في الحجاز، والزوار الوافدين على العتبات المقدسة في العراق، وفرض سلطات ولاية بغداد لضرائب غير مقررة على هؤلاء وأولئك، وعلى التجار الإيرانيين أيضاً، وإلزام جميع الإيرانيين الداخلين الى العراق بحمل جوازات سفر أسوة بغير المسلمين، وعدم توفير الحماية لهم من السراق والمعتدين، وزيادة الرسوم المقررة على دفن رفات الإيرانيين في كربلاء والنجف واستحداث رسوم جديدة على الدفن. على أن هذه الشكاوى وإن كان بعضها قليل الأهمية، وبعضها قد يكون مجرد دعاوى تحتاج الى أدلة ثابتة، فان «الحقيقة»، كما يقرر لوريمر، «تبقى بأن الرعايا الإيرانيين كانوا يعاملون بطريقة عدائية مستمرة من جانب السلطات المحلية التركية»[4] في إيالة بغداد. ويبدو أن جزءاً من المسؤولية عن تلك الشكاوى كان يقع على الحكومة الإيرانية التي لم تكن بعثاتها الدبلوماسية تقدم، في كثير من الأحيان، رعاية كافية لمواطنيها في العراق وتتابع مشاكلهم مع السلطات العثمانية[5].

وبالمقابل كانت للعثمانيين شكاواهم من سياسة إيران وتصرفاتها التي أسهمت، كما يرون، في تأزم العلاقات بين الدولتين بعيد إبرام معاهدة أرضروم بينهما سنة 1823. وكان من أهم تلك الشكاوى عدم احترام إيران لبنود هذه المعاهدة التي تقضي بعودة الحدود بينهما الى الحالة التي أقرتها معاهدة سنة 1746، ذلك أن إيران احتفظت،

---

(1) همانجا.

(2) شميم، همان مآخذ، ص310.

(3) لوريمر، سبق ذكره، ص2023.

(4) لوريمر، سبق ذكره، ص2033.

(5) ينظر: نفسه، ص2034.

خلافاً لما ورد في معاهدة أرضروم تحت عنوان (أساس)، بمدينة زهاب(= زهاو) ولم ترجعها للسيادة العثمانية كما كان حالها سنة 1746[1]. كما أنهم كانوا مستائين من إيواء إيران للاّجئين العثمانيين الفارين إليها[2]. إلا أن الأمر الذي كان يؤرقهم أكثر من غيره هو تدخل إيران في شؤون السليمانية ومطالباتها المتكررة بها، مما عدته استانبول إسقاطاً إيرانياً لأهم أركان معاهدة أرضروم[3]. وكان التوتر الذي سببته السليمانية للدولتين بلغ ذروته سنة 1842، حينما كانت القوات الإيرانية تدعم محمود باشا بابان لتولي حكم إمارة بابان، التي كانت تتخذ من مدينة السليمانية مركزاً لها، في صراعه مع عمه عبد الله باشا بابان الذي كان يستعين بالقوات العثمانية للوصول الى ما كان غريمه يروم الوصول إليه[4].

أما القضايا التي كانت سبباً في توتر العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران في تلك الحقبة، والتي كانت كل دولة تشكو الأخرى منها وتتهمها بالتقصير فيها، فأهمها قضيتان، أولهما: تنقل العشائر عبر الحدود الفاصلة بين الدولتين، لاسيما تنقل العشائر الكردية عبر حدود إيالتي بغداد والموصل مع إيران، وما يحدثه من مشاكل. وثانيهما: مشاكل الحدود. وكان لتنقل تلك العشائر أسباب اقتصادية تتعلق بالرعي أو الزراعة، إلا أن عبور بعضها للحدود الإيرانية كان بغرض النهب وقطع الطريق والاعتداء على ممتلكات الآخرين في القرى والمدن ومن ثم العودة للمكان الذي انطلقت منه ليوفر لها ملجأً آمناً لا تتمكن قوات الطرف المعتدى عليه من الوصول إليه[5]. على أن تنقل هذه العشائر، الذي لم يتميز بعضها بهوية رسمية محددة عثمانية أو إيرانية، كان يجري، فيما يبدو، عبر وعي جمعي لمفهوم اقليم موحد طبيعياً وبشرياً، وإن تقاسمت السيطرة

(1) ينظر: البغدادي، محمد بن أحمد الحسيني المنشي، رحلة المنشي البغدادي الى العراق، ترجمة عباس العزاوي، دار الوراق، لندن 2008، ص62.
(2) نوار، سبق ذكره، ص395.
(3) تاريخ جودت، عينا گچن اثر، ص154.
(4) للتفاصيل: راسم، عينا گچن اثر، دردنجى جلد، برنجى طبع، اقبال كتبخانه سي، مطبعهء ابو الضيا، قسطنطينيه 1330–1328،ص1621–1623؛ شميم،همان مآخذ، ص310.
(5) عن تنقل العشائر الكردية بين الأراضي العثمانية والايرانية، والمشاكل التي كان يتسبب فيها بين الدولتين، يراجع: راسم، عينا اثر، ص1621–1632، 1664–1665.

على هذا الاقليم الدولتان العثمانية والقاجارية. وعلى هذا الأساس، دون غيره، يمكننا أن نفسر استمرار مشكلة التنقل، التي كانت موضع شكوى كل دولة منهما على الأخرى حتى زوالهما من الوجود في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

أما الحدود، فكانت عرضة للتجاوز عليها بسبب عدم تحديدها بشكل واضح ودقيق في معاهدة أرضروم التي أبرمت بين الدولتين العثمانية والقاجارية سنة 1823. وكانت كل دولة منهما، حتى إبرام معاهدة أرضروم الثانية سنة 1847، تتهم موظفي الدولة الأخرى من الإداريين العاملين في الأقاليم الحدودية، أو قواتها العسكرية بالتجاوز على أراضيها والقيام باعتداءات داخلها، أو الادعاء بملكية أراض لا تعود لدولتهم. ولما كانت مثل هذه المشاكل تقع غالباً على حدود إيالة بغداد مع إيران، لاسيما في مناطق عربستان والسليمانية، فقد كان الإيرانيون غالباً ما يتهمون ولاة بغداد بتدبيرها، مقابل تهم عثمانية مماثلة لحاكم كرمنشاه[1].

ويبدو أن تعامل محمد نجيب باشا، الذي عين لباشوية بغداد في صيف [2]1842، مع الإيرانيين بشأن المحمرة، ومع التجار والحجاج وزائري العتبات المقدسة منهم الذين يفدون على العراق، كان عاملاً آخر من العوامل التي فاقمت التوتر في العلاقات بين إيران والدولة العثمانية، وأوصلته في أواخر سنة 1842 ومطلع سنة 1843 الى حالة التحشيد العسكري والاستعداد للحرب من جانب الدولتين معاً. فقد تشدد نجيب باشا تشدداً بالغاً في الإجراءات الضريبية والإدارية التي كانت الإدارة العثمانية في بغداد تتعامل على وفقها مع الزوار والتجار الإيرانيين، واتبع بهذا الشأن تنظيمات جديدة كانت تسمح بسوء التطبيق من قبل موظفي الإيالة، مما أتاح لصوت التذمر الإيراني والشكوى من سوء المعاملة العثمانية يعلو من جديد، وهو ما كانت استانبول لا ترغب فيه، بل تخشى على سمعتها الدولية منه[3]. أما بشأن المحمرة، فقد استفزت سياسة نجيب باشا الإيرانيين تجاهها، إذ كان (متسلمه) على البصرة يدعم الشيخ ثامر

(1) للمقارنة بين وجهتي النظر العثمانية والايرانية بهذا الشأن، يراجع: قايا، سبق ذكره، ص183؛ شميم، همان مآخذ، ص307-308.

(2) لوريمر، سبق ذكره، ص1987.

(3) ينظر: قايا، سبق ذكره، ص244.

السعدون، الذي سبق أن فرّ الى العراق والمطلوب من قبل الإيرانيين، في محاولاته للعودة الى حكم المحمرة، وذلك رغبة من الباشا في إعادة السيطرة العثمانية - غير المباشرة - عليها، مما حدا بالإيرانيين على تصعيد وتيرة الحرب الباردة التي كانوا يديرونها ضد العثمانيين آنذاك، فطالبوا بكل أراضي إقليم عربستان حتى القرنة وبنوا قلعة على أسوار المحمرة، وكرروا مطالبتهم بالسليمانية[1].

وجدير بالذكر إن ممارسات نجيب باشا تلك مع الزوار والتجار الإيرانيين، وتعامله مع قضية المحمرة، في إطار ما كان يراه ضبطاً لأمور إيالة بغداد ومعالجة لمشاكلها المزمنة مع الجانب الإيراني، لم تكن انعكاساً للحزم والشدة التي اتصف بهما فحسب، أو للعنجهية التي ورثها عن المكون الارستقراطي التركي الاستانبولي الذي انحدر منه، بل كانت كذلك تعكس سياسة إدارية وتنظيمية جديدة أرادت لها العاصمة استانبول أن تأخذ طريقها الى إيالاتها كافة كيما تنتظم إدارتها وتعود تلك الإيالات، التي كان بعضها شبه مستقل، الى الحكم المباشر للدولة وإدارتها المركزية. وهي السياسة التي بدأها السلطان محمود الثاني، وأصبحت قاعدة لعهد (التنظيمات) الذي انطلق مع بداية حكم إبنه عبد المجيد (1839 -1861) حينما أعلن مرسوم گلخانه الاصلاحي سنة 1839. ويبدو أن الصفات الشخصية لنجيب باشا، والتوجهات الجديدة لاستانبول في إدارة إيالات الدولة، قد تضافرتا في اتخاذ الباشا لموقف متشدد إزاء مسألة إخضاع مدينة كربلاء بالقوة لحكم بغداد المباشر، واستخلاصها من أيدي جماعة (اليارامزية) التي كانت تتحكم في شؤونها الداخلية، ذلك الموقف الذي زاد بشكل حاد من خلافات الدولة العثمانية مع إيران وأوصلها الى شفير الحرب، وعكر أجواء التهدئة والتفاوض التي كانت تسعى كل من بريطانيا وروسيا منذ سنة 1839 الى أن تسود بينهما.

وكان السفير البريطاني في استانبول سعى قبيل وفاة السلطان محمود الثاني لتقريب وجهات النظر بين الدولة العثمانية وإيران من خلال تشكيل لجنة تضم ممثلين لهاتين الدولتين وآخرين من بريطانيا وروسيا. ووافق محمد شاه على هذا الاقتراح[2]، الذي

(1) عن المطالب الإيرانية ينظر: نوار، سبق ذكره، ص397-398.
(2) شميم، همان مآخذ، ص310.

لم يملك السلطان محمود الثاني فيما يبدو سوى الموافقة عليه نظراً للصعوبات التي كانت تمر بها دولته جراء هزائمها أمام جيوش محمد علي باشا والي مصر. وقد شكلت اللجنة بالفعل، وعقدت أول اجتماع لها في أرضروم، إلا أن عملها توقف على أثر وفاة السلطان محمود الثاني[1] في الثاني من تموز سنة 1839. وقد عمل السلطان عبد المجيد في بداية توليه الحكم على أن تستأنف هذه اللجنة مهامها، فأوفد، كما ذكرنا من قبل، صارم أفندي في آذار 1840 الى طهران لهذا الغرض، إلا أن الدولة العثمانية لم تتخذ أية إجراءات عملية بهذا الشأن، بسبب الانفراج الذي بدأت تشهده أزمتها مع محمد علي باشا فيما يبدو، منذ التصديق على معاهدة لندن في 15 تموز 1840، مما فتح الباب واسعاً أمام مزيد من التوتر في علاقاتها مع إيران.

ولما كان مثل هذا التوتر الشديد قد تحقق وبلغ ذروته أواخر سنة 1842، عاود الوسيطان البريطاني والروسي - سفيرا بريطانيا وروسيا في استانبول - نشاطاتهما الدبلوماسية لإحياء عمل لجنة أرضروم بدوافع شتى لعل في مقدمتها أن توازنات السياسة الدولية آنذاك، لاسيما في المنطقة المرشحة لنشوب الحرب فيها، لم تكن لتسمح بتفاقم النزاع العثماني الإيراني، وبلوغه مرحلة الصراع العسكري العنيف. وباتت جميع الأطراف، بما فيها الوسيطان الدوليان، مقتنعة بضرورة إعادة النظر في بنود معاهدة أرضروم لسنة 1823، التي لم تفلح في حل المشاكل الأساسية وفي مقدمتها مشكلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، والعمل على استكمال نواقص تلك المعاهدة[2] ومعالجة أوجه الخلل والقصور فيها، والخروج بمعاهدة جديدة كفيلة بوضع آليات ناجحة لحل المشاكل بين الدولتين، وفي مقدمتها وضع خارطة دقيقة للحدود الفاصلة بين أراضيهما. وقد ترجمت تلك القناعات الى واقع ملموس شهد اتفاقاً من قبل الأطراف الأربعة على أن تستأنف اللجنة التي تشكلت سنة 1839 أواخر أيام السلطان محمود الثاني أعمالها في أرضروم للخروج بمعاهدة جديدة بين الدولة العثمانية وإيران. إلا أن اقتحام قوات نجيب باشا لمدينة كربلاء في مطلع عام 1843 عطل عمل اللجنة الرباعية لأربعة أشهر بسبب الاحتجاج الإيراني الشديد وتلكؤ إيران في ارسال وفدها الى أرضروم حتى مايس 1843.

(1) همانجا.

(2) همانجا، ص 311.

الفصل الثاني

حادثة كربلاء 1843.. عقبة في مسيرة العلاقات

- أولاً: كربلاء قبل إخضاعها للحكم العثماني المباشر
- ثانياً: حصار المدينة واقتحامها
- ثالثاً: تداعيات الحادثة

أولاً: كربلاء قبل إخضاعها للحكم العثماني المباشر

شكلت حادثة كربلاء انتكاسة خطيرة لمسيرة العلاقات العثمانية الإيرانية التي أخذت تتحسن منذ معاهدة أرضروم التي إبرمت بين الدولة العثمانية وإيران سنة 1823. وكانت الدولتان ابتعدتا منذ عقد تلك المعاهدة عن الحروب والاحتكام الى منطق القوة الذي كان يسود العلاقات بينهما قبل عقدها لأكثر من ثلاثة قرون. وبطبيعة الحال فان انعكاس تلك الحادثة كان مباشراً وواضحاً على إيالة بغداد في جوانب عديدة لأنها وقعت في مدينة من أهم مدنها، وطالت بآثارها السلبية شريحة واسعة من سكانها. وعلى الرغم من أن الدولتين العثمانية والإيرانية تجاوزتا خلال بضعة أشهر الآثار الحادة التي تركتها حادثة كربلاء في علاقاتهما الثنائية، وبدأتا المفاوضات التي كان مقرراً إجراؤها بينهما قبيل وقوعها بهدف إبرام معاهدة جديدة تتلافى قصور معاهدة سنة 1823، فان النزعات والتوجهات والسياسات التي أفرزت تلك الحادثة استمرت تحكم، بقدر أو بآخر، علاقة العثمانيين بالقاجاريين حتى زوال دولتيهما في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وإذا كان كلاهما استطاع أن يكبح خلال تلك الحقبة جماح شيطان الحرب، فانهما لم يتمكنا معاً من أن يوقفا تداعيات عجزهما عن إقامة علاقات طبيعية بينهما على العراق حتى آخر يوم من أيام خضوعه للحكم العثماني.

وجدير بالذكر أن تداعيات العلاقات العثمانية الإيرانية على العراق لم تنته بزوال الحكم العثماني عن هذه البلاد خلال الحرب العالمية الأولى، إذ استمرت الآثار السلبية لها، كقضية الحدود مثلاً، تحيا في علاقات إيران مع الدولة العراقية التي أسست بعيد زوال الحكم العثماني، وورثت عن الدولة العثمانية ليس مشاكلها مع إيران فحسب، بل بعض المشاكل والالتزامات الدولية كالمشاركة في تسديد الدين العثماني العام للدائنين الغربيين. كما يبدو أن من المفيد أن نشير هنا، ضمن هدف محاولة فهم طبيعة العلاقات العثمانية الإيرانية ومنها حادثة كربلاء، الى أن تلك العلاقات التي حلت فيها الدولة العراقية محل الدولة العثمانية، كانت تحمل بدورها الشيء الكثير من تلك

النزعات والتوجهات والسياسات التي أشرنا الى أنها كانت تحكم علاقة العثمانيين بالإيرانيين، ذلك أن العلاقات الجديدة اتسمت، في معالجة كثير من قضاياها ومشاكلها، بسمة التعامل العثماني الإيراني نفسه الذي كان يصدر، فيما نرى، عن خلفيات فكرية قروسطية، ليست بذات صلة وثيقة بالاسلام في الوقت نفسه، لم يتمكن طرفا المعادلة في تلك العلاقات من مغادرتها حتى مطلع القرن العشرين.

وذلك كله يوضح أهمية دراسة حادثة كربلاء دراسة موضوعية تتيح التعرف من قرب على طبيعتها، وفهم ظروفها ودواعيها، والاحاطة بجميع أبعادها، دون النظر الى جانب منها وتقويمها على أساسه كما فعل القليل من الكتّاب والباحثين الذين تناولوها. ولابد لأية دراسة موضوعية أن توازن بين اختلاف المعلومات وتفاوت التحليلات وتناقضها أحياناً، على أسس علمية يعتمدها منهج البحث التاريخي. وأن تستند، وهو ما قامت به هذه الدراسة، الى كل ما هو متاح من مصادر ومراجع.. عثمانية وفارسية ومحلية وأجنبية وفي مقدمتها الوثائق الرسمية، كيما تخرج بفهم أفضل وإدراك أعمق ممن كان متاحاً عن هذه الحادثة من قبل. على أن الهدف من الدراسة الموضوعية لا يقتصر على فهم تلك الحادثة بذاتها فحسب، بل إدراك موقعها من العلاقات العثمانية الإيرانية، وتأثيراتها في العراق وهو خاضع لحكم الدولة العثمانية، بل وحتى وهو يشكل دولة مستقلة لها علاقات مع إيران تستند الى علاقات هذه الأخيرة بالدولة العثمانية.

كانت مدينة كربلاء عند تولي نجيب باشا أمور إيالة بغداد تحكم نفسها ذاتياً، ويتولى إدارتها أحد أبناء أسرها العلوية المعروفة هو السيد وهاب طعمة، شأنها في ذلك شأن كثير من مدن الإيالة، ومنها النجف والحلة القريبتين منها اللتين كان يحكم كلاً منهما أحد أبناء أسرها[1]. وكان الحاكم المحلي للمدينة شبه مستقل عن مركز الإيالة في بغداد، سوى تعهده للباشا باستتباب الأمن في مدينته، ودفع مبلغ سنوي للباشوية مقابل اطلاق يده في جمع الضرائب من سكان المدينة. وهي ضرائب من الممكن أن تخضع مقاديرها وزيادة أنواعها لرأي الحكم المحلي وتقديره. وهذا النظام ليس نظاماً في

(1) لتفاصيل أكثر يراجع: النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد 1869-1917، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2001، ص79-80.

الإدارة والحكم كما هو واضح، بل هو نظام اقتصادي ضرائبي يعرف بـ(الالتزام)[1]، اعتمدته الدولة العثمانية طويلاً في مختلف إيالاتها ومنها إيالات العراق. وكان هذا النظام يشمل منصب (الباشوية) نفسه حتى عهد علي رضا باشا اللاظ(1831- 1842) سلف نجيب باشا[2]. وهو أمر يعكس جانباً من فلسفة الحكم العثماني التي كانت تقوم، حتى عهد التنظيمات، على ركائز أساسية ثلاث، هي: الضرائب والقضاء والأمن الذي يكفل عدم خروج الإيالة من قبضة الحكم العثماني.

إلا أن كربلاء اختلفت عن بقية مدن العراق التي تحكم نفسها بنفسها، فقد برزت فيها جماعة مسلحة متمردة على حكم باشوية بغداد غير المباشر، عرفت بـ(اليارامُز)، وهي كلمة تركية تعني(الشرير) أو(غير المطيع)= المتمرد والمخاصم[3]، كانت تتحكم بقوة السلاح بالمدينة وتعبث بمقدراتها خلال عهد الوالي المملوكي داود باشا الذي منعه اليارامز من الدخول الى كربلاء حتى بصفة زائر. إلا أن داود باشا بعد أن قبض مبلغاً من المال عقب ذلك، اقترح أن يتولى أمر المدينة السيد وهاب طعمة، فوافق أهالي كربلاء على المقترح[4]، فأصبحت المدينة شبه مستقلة يحكمها أحد أبنائها باسم الباشا في بغداد. ولكن سلطة هذا الحاكم كانت تتقلص باطراد أمام تفاقم قوة المسلحين اليارامز.

ويبدو أن هذه الجماعة المسلحة تكونت، ثم رسخت وجودها في المدينة بشكل تدريجي، في ظل الظروف الأمنية والسياسية التي كانت تمر بها باشوية بغداد منذ مطلع القرن التاسع عشر. فقد كانت الغزوة الوهابية المدمرة التي تعرضت لها كربلاء سنة 1801، والغزوات والتهديدات التي تعرضت لها المدينة ومحيطها لأكثر من عقد

(1) عن نظام الالتزام: نفسه، ص344-346.

(2) نفسه، ص63.

(3) Yaramuz: وتعني أيضاً: غير النافع، البذيء، سيء السلوك، الرديء، المضر، الخبيث، الشقي. راجع:
Redhouse, Sir James W., A Turkish and English Lexicon, Constantinople 1890, p.2182.
وقارن مع: قاموس اللغة العثمانية المسمى الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، جمعه ورتبه محمد علي الأنسي، مطبعة جريدة بيروت، بيروت 1318 هـ ص538.

(4) لوريمر، سبق ذكره، ص1985.

من الزمان بعد ذلك قبل أن يخضد إبراهيم باشا شوكة الوهابيين، دافعاً قوياً لأهالي كربلاء على تسليح أنفسهم لدفع الخطر الوهابي الذي يتهدد مدينتهم، وعدم قدرة حكومة المماليك في بغداد على صده[1]. وربما اقتدى الكربلائيون في توجههم هذا بالنجفيين الذين تمكنوا، بفضل الجماعة المسلحة التي أسسها الشيخ جعفر صاحب كتاب كشف الغطاء والتي عرفت بـ(الزكرت)، من رد الهجمات الوهابية على أعقابها، لاسيما هجوما سنتي 1803 و1806 على النجف، وتكبيد المهاجمين خسائر فادحة. كما يبدو لنا أيضاً، أن الانفراج الذي شهدته العلاقات العثمانية القاجارية عقب توقيع معاهدة أرضروم سنة 1823، كان من العوامل التي ساعدت على ترسيخ وجود الجماعة المسلحة في مدينة كربلاء، ذلك أن تلك المعاهدة نصت، في مادتها الثانية، على ضرورة حماية أرواح الزائرين الإيرانيين للعتبات المقدسة في العراق، وهو الأمر الذي كان من الممكن أن يتخذ ذريعة لاستمرار وجود الجماعة المسلحة في ظل ضعف باشوية بغداد عن حماية المدينة وزائريها من الهجمات التي تتهددها سواءً من الوهابيين أو من العشائر المحيطة بها.

وفي عهد الوالي علي رضا باشا اللاظ، الذي استخلص سنة 1831 إيالة بغداد من حكم الولاة المماليك فأصبحت منذ سنة 1831 تابعة لحكم استانبول المباشر، جرت محاولة لإعادة المدينة لحكم بغداد وإنهاء وضعها شبه المستقل، فقد حاصرها اللاظ تمهيداً لاقتحامها وإنهاء سيطرة اليارامز عليها، إلا أنه سرعان ما تركها وشأنها بعد أن دفعت له ضريبة سنوية مقدارها سبعون ألف قران إيراني، وهو ضعف المبلغ الذي كان يستوفيه داود باشا منها[2].

وعندما تولى نجيب باشا حكم إيالة بغداد سنة 1842، كان عدد المتمردين المسلحين اليارامز بلغ حوالي ثلاثة آلاف رجل[3]. وتكوّن معظم هؤلاء من مجاميع من الفارين من

---

(1) ينظر: لونكريك، سبق ذكره، ص260- 261، 276-277، 309.

(2) العزاوي، سبق ذكره، ج7، ص65. وقد اعتمد العزاوي في معلوماته على ما أسماه بـ(التاريخ المجهول)، وهو لمؤلف لم يعرف اسمه عايش تلك الحوادث.

(3) لوريمر، سبق ذكره، ص1986. جدير بالذكر أن العزاوي(ج7، ص65) ذكر اعتماداً على (التاريخ المجهول) أن عددهم بلغ عشرة آلاف مسلح. وذكر عبد الرزاق الحسني أن عدد هؤلاء وصل اثني عشر ألف مسلح. الحسني، تسخير كربلاء في واقعة الوالي محمد نجيب في عام 1258 هـ- 1842م، مطبعة دار

وجه العدالة في العراق وإيران، من بينهم عسكريون وموظفون حكوميون، ومن مدينين هاربين من دائنيهم، ومجرمين اقترفوا شتى أنواع الجرائم[1]. وكانت أقوى مجاميع اليارامز اثنتان، هما المجموعة التي يقودها السيد ابراهيم الزعفراني، وهو من أسرة علوية قطن بعض أسلافها في إيران، وتأتي بعدها من حيث القوة مجموعة الإيرانيين ميرزا صالح ومحمد علي خان، التي كان معظم أنصارها من المقيمين الإيرانيين في كربلاء[2]. وقد تحكمت هذه المجاميع بمقدرات المدينة، فخضع لسطوتها حاكم المدينة السيد وهاب طعمة، الذي حاول في الوقت نفسه أن لا يخرج عن كونه خاضعاً لباشا بغداد دون أن يوفق في ذلك، فاضطر للتحالف مع مجموعة السيد إبراهيم الزعفراني. كذلك ارغم المسلحون اليارامز كبار علماء الدين على الخضوع لسطوتهم بعد أن خطفوا أحدهم، وهو السيد إبراهيم الموسوي القزويني، ولم يطلقوا سراحه، إلا بعد أن دفع لهم فدية مالية كبيرة، فاضطر هؤلاء لمجاراتهم دفعاً لأذاهم، بل وتحالف بعضهم مع هذه المجموعة أو تلك للحصول على تأييدها، فكان السيد كاظم الرشتي، مثلاً، يحظى بتأييد مجموعة السيد إبراهيم الزعفراني، بينما كانت مجموعة ميزرا صالح تناصر السيد إبراهيم القزويني[3]. ويبدو أن عدم تمكن كبار علماء الدين في كربلاء من الحد من نفوذ اليارامز وسطوتهم، بل والخضوع لمجاميعهم وطلب تأييدها، كان بسبب الصراعات الفكرية التي كانت تدور آنذاك بين علماء الدين الأصوليين وبين نظرائهم من الشيخيين[4] وتفرق صفوفهم، والتي وصلت الى حد التكفير[5]. فضلاً

الكتب، بيروت 1978، ص15. إلا أننا نستبعد أن يكون العدد أكثر مما ذكرناه اعتماداً على لوريمر الذي استقى معلوماته من تقارير الوكيل السياسي البريطاني في بغداد الذي يبدو أنه أدق من غيره.

(1) لوريمر، نفسه، ص1986؛ العزاوي، نفسه، ص65.

(2) لوريمر، نفسه، ص1986.

(3) لوريمر، أنفسهما؛ العزاوي، سبق ذكره، ج7، ص65.

(4) الأصوليون، الذين يقولون بالاجتهاد والتقليد في الأحكام الشرعية، التي يمكن لـ(المجتهد) أن يستنبطها من مصادرها، وهي الكتاب والسنة والإجماع والعقل، باعتماد قواعد أصولية كالناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه والعام والخاص. أما علماء الشيخية، فكانوا امتداداً للأخباريين (السلفيين) الذين يعتمدون الأخبار الواردة عن النبي(ص) والأئمة الاثني عشر في استخلاص الحكم الشرعي أو التعرف عليه، ولم يجوزوا الاجتهاد وتقليد المجتهدين. لتفاصيل أكثر،يراجع: إبراهيم، محمد زكي،المدرسة الشيخية، ط1،دار المحجة البيضاء، بيروت 2004.

(5) للتفاصيل: نفسه، ص149-158.

عن التنافس المعهود بين غالبية علماء كل فريق، لاسيما علماء الأصوليين، للتصدي للمرجعية وكسب أكبر عدد من المقلدين والأتباع.

ومن ثم لم تكن هناك سلطة في مدينة كربلاء حينما تولى نجيب باشا حكم إيالة بغداد سنة 1842، سوى سلطة المجاميع اليارامزية المتصارعة التي كانت تتقاتل فيما بينها باستمرار، مما يزيد وضع المدينة سوءاً. وأكبر تلك الصراعات كانت تدور بين أقوى جماعتين مسلحتين منها، هما مجموعة السيد إبراهيم الزعفراني، ومجموعة ميرزا صالح بغرض أن تحكم كل منهما قبضتها على المدينة دون الأخرى. وقد أرهق اليارامزية أهالي كربلاء وكذلك زائريها، الذين كانت غالبيتهم العظمى من الإيرانيين، بحروبهم وتعسفهم وفرضهم للأتاوات، واعتداءاتهم على الأموال والأعراض والأنفس، ما اضطر سكان المدينة الى الانكفاء على أنفسهم والخضوع لابتزازاتهم خوفاً منهم ورغبة في اتقاء شرورهم[1].

ويبدو أن وضع كربلاء هذا كان معروفاً من قبل نجيب باشا حين وطأت قدماه أرض العراق بعد تعيينه لباشوية بغداد، إذ أعرب عن رغبته، في الأيام الأولى التي أعقبت تسلمه منصبه الجديد أن يزور كربلاء للتعرف على أوضاعها وأوضاع العلماء فيها، في محاولة لاستمالة المتمردين من سكانها باللين[2]، إلا أنه جوبه بشروط غير لائقة طغت عليها روح التمرد وسوء تقدير العواقب، إذ طلب منه أن لا يزيد عدد مرافقيه عند زيارته المدينة عن خمسة أشخاص. ورفض بعد ذلك طلبه أن يتزود معسكر المسيب من كربلاء، القريبة منه، بالمؤونات[3]. مما زاد من حنق الوالي على المتمردين، ومنحه مبرراً للبدء بعملية إخضاع المدينة التي كان مقرراً لها أن تجري من قبل. فقد اقترنت محاولته احتواء المتمردين سلماً بطلبه من استانبول تزويده بمدفعيين ومتخصصين بعمل قواعد المدفعية، لأن جنود المدفعية الستمائة الموجودين في بغداد، كما يرى نجيب باشا، كانت تنقصهم الكفاءة والتدريب اللازمين لإنجاح مهمة ضرب أسوار كربلاء إذا توجب فتحها بالقوة[4].

(1) العزاوي، سبق ذكره، ج7، ص65.

(2) كاشف الغطاء، محمد الحسين، العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، تحقيق جودت القزويني، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت1998، ص307

(3) لوريمر، سبق ذكره، ص1987.

(4) B.O.A., Mesail- i Muhimme (Kerbela) 1831, Lef:3, 14 Ca1258.

ويبدو أيضاً أن نجيب باشا اتخذ من موضوع تحول مياه الفرات الى شط الهندية وانحساره عن شط الحلة آنذاك، بسبب تصدع سدة الهندية وما تسبب به هذا الأمر من خلافات بين عشائر المنطقة.. نقول اتخذ نجيب باشا ذلك ذريعة لكي يشرع في 24 تشرين الأول 1842 بتحريك قواته العسكرية من بغداد الى المسيب القريبة من السدة وكربلاء معاً. وكان هدفه المعلن هو تسوية تلك الخلافات، وحمل العشائر على معالجة ثغرات السدة لكي يحصل شط الحلة على نصيبه من المياه[1]. إلا أن الهدف الأساسي للوالي كان، فيما نعتقد، هو الاقتراب بقواته من كربلاء، التي انطلقت إليها بعد ذلك هذه القوات من قاعدة المسيب بوقت قصير.

على أن تصميم نجيب باشا على اخضاع المدينة لحكمه المباشر وإنهاء تمردها، الذي اقترن بتحريك قواته من بغداد واتخاذ المسيب القريبة من كربلاء قاعدة لها تمهيداً لاقتحامها، كانت تحدوه عوامل عديدة في مقدمتها:

توجهات الحكم المركزي التي كان بدأها السلطان محمود الثاني، وأنهى على أساسها حكم الولاة المماليك شبه المستقل في بغداد سنة 1831، وكذلك حكم الجليليين في الموصل سنة 1834، وأمراء راوندوز وبهدينان سنة 1836 وأخضعها جميعاً لحكم استانبول المباشر. وقد استمر العثمانيون في مرحلة (التنظيمات)، التي بدأت باعلان مرسوم كلخانه سنة 1839 في مفتتح عهد السلطان عبد المجيد الذي خلف والده السلطان محمود الثاني، في العمل على تحقيق التوجهات الاصلاحية السابقة للدولة في مجال الإدارة وأنظمتها التي تقوم على المركزية والاشراف المباشر. ولا يعدو تعيين نجيب باشا لإيالة بغداد، الذي تم بعد مرور ثلاث سنوات على الشروع بالتنظيمات، تحقيق هذا الهدف. ومن ثم كان على الوالي أن يعمل على إخضاع بعض مدن الإيالة التي ظل حكامها المحليون شبه مستقلين حتى ذلك الوقت، فضلاً عن كربلاء التي كان لها وضع خاص يستوجب أن تكون البداية بها.

سنشير فيما بعد الى وثائق الأرشيف العثماني المصنفة تحت عنوان (Kerbela) Mesail-i Muhimme: مسائل مهمة (كربلاء) بالاختصار: MM.K. وقد اعتمدنا نسخاً مصورة منها كانت محفوظة في معهد الدراسات القومية والاشتراكية(الملغى)- الجامعة المستنصرية.

(1) B.O.A., MM.K1831, Lef: 11, 27 L1258.

ويبدو أن إصرار نجيب باشا على اقتحام كربلاء كان يعكس، في جانب آخر منه، الحالة السيئة التي وصلت إليها العلاقات العثمانية الإيرانية لاسيما في موضوع التنازع على المحمرة والسليمانية، الأمر الذي انعكس على تعامله مع التجار والزوار الإيرانيين للعتبات المقدسة والحجاج المارين منهم بالعراق كما ذكرنا من قبل. وانعكس أيضاً على كربلاء، فدفع بالوالي نحو اقتحامها سريعاً، وأخذ الأبرياء، وهم معظم سكانها، بجريرة فئة متمردة منهم أو مقيمة بين ظهرانيهم. يقول الوكيل السياسي البريطاني في بغداد هنري رولنسون، في تقرير رفعه الى حكومة الهند: إن نجيب باشا «كان يكره المسيحيين والشيعة على السواء، ويضعهم في مرتبة الكافرين والغرباء. وكانت معاملته لكلا الطائفتين تتباين وتتفاوت حسب العلاقات التي تكون عليها تركيا مع إيران والدول الأوربية أو حسب ما يضمر لكل منهما من مقدار الحقد والضغينة»[1].

كما سبق أن ذكرنا أن الحزم والشدة كانتا تميزان شخصية نجيب باشا، وكانتا من العوامل التي جعلته لا يصبر طويلاً على تمرد شقاة كربلاء الذي أخرج المدينة من حكم العثمانيين. وهما صفتان عدّهما الوكيل السياسي البريطاني في بغداد، في تقريره الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة، الميزتين الحسنتين الوحيدتين لنجيب باشا في إدارته لإيالة بغداد[2]. ويبدو أن صفتي «الحزم والتدبير»[3] عرفتا عنه منذ أن شارك في القضاء على الانكشارية[4] في سنة 1826.

وكان تصميم نجيب باشا على سرعة إنهاء عصيان يارامزية كربلاء كانت تحدوه، عدا ما مرّ بنا من دواع، أسباب أخرى أبرزها تخوف السلطات العثمانية في مركز الإيالة، وفي عاصمة الدولة أيضاً، من توسع النفوذ الإيراني في العراق، الذي كانت تسعى إليه إيران بقوة آنذاك، كما كان يعتقد العثمانيون، من خلال تشجيع الإيرانيين من التجار وطلبة العلوم الدينية وغيرهم على الهجرة الى مدن العتبات المقدسة في العراق والإقامة فيها،

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص2007.
(2) أنفسها.
(3) كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص307.
(4) أنفسها.

لاسيما خلال السنوات العشر التي سبقت حادثة كربلاء[1]. وسعيها أيضاً، من خلال طبقة الآخوند (رجال الدين)، لنشر المذهب الشيعي في أرجاء العراق كافة[2].

وعقب رفض طلبه دخول المدينة إلا بشروط، واستعداده لاقتحام كربلاء بالقوة باتخاذه من المسيب قاعدة عسكرية، أمر نجيب باشا قادة اليارامز، عن طريق رسائله الى بعض علماء المدينة ووجهائها، بالتخلي عن تمردهم المسلح خلال شهر واحد كيما تتمكن سلطة الحكومة من بسط سيطرتها على المدينة. وعلى أثر هذا الانذار توجه لمقابلة نجيب باشا في معسكره في المسيب وفد من أهالي كربلاء، كان على رأسه السيد كاظم الرشتي والسيد وهاب طعمة وظل السلطان بن فتح علي شاه القاجاري الذي كان لاجئاً آنذاك يقيم في كربلاء. وطلب الوفد أن يرسل الباشا مبعوثاً للتفاوض مع المتمردين، فاختار الباشا الحاج عبد الرحمن، وهو أحد سراة بغداد، للقيام بهذه المهمة. وتم الاتفاق معه، بعد أن حضر الى كربلاء، على أن تستعيد حكومة بغداد سيطرتها على كربلاء من خلال حامية عسكرية تقيمها فيها لا يزيد عدد عساكرها عن خمسمائة جندي. ويبدو أن الوالي لم يرض بهذه التسوية أو تلكأ في قبولها، مما منح يارامزية كربلاء فرصة ذهبية لنقضها[3]. إلا أن نجيب باشا واصل جهوده، في الوقت نفسه، لاستخلاص المدينة وإعادتها لحكم إيالة بغداد المباشر، فكتب الى السيد كاظم الرشتي يطلب منه أن يعمل على إنهاء الأزمة بالطرق السلمية دون إراقة دماء، فلم يتأخر الرشتي في الدعوة الى فتح أبواب كربلاء أمام قوات الوالي. الأمر الذي فاقم من الخلافات التي سبق أن أشرنا الى أنها كانت تفرق المجتمع الكربلائي الى فئات ومجموعات، حيث أصّر خصوم الرشتي على موقفهم بالدفاع عن المدينة ومنع القوات العسكرية من دخولها نكاية به[4].

كان إنذار نجيب باشا لليارامزية بانهاء تمردهم المسلح خلال شهر واحد قد وجه،

(1) B.O.A., MM.K1831, Lef: 21a, 8Ca1258.

(2) B.O.A., MM.K1832, Lef: 3, 14Ca1258.

(3) للتفاصيل: لوريمر، سبق ذكره، ص1987-1988.

(4) الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج2، مكتبة الصدر، قم 2004، ص128-129.

كما يمكن أن نستشف من دلائل عديدة، في أوائل شهر تشرين الثاني 1842. ثم فشلت بعده وساطة الوفد الكربلائي، الذي كان على رأسه كما ذكرنا السيد كاظم الرشتي، في التوصل الى تسوية سلمية بين باشوية بغداد والمتمردين، مما حدا بنجيب باشا على المضي في تنفيذ خطته بالسيطرة على المدينة عنوة، وإنهاء تحكم اليارامزية بمقدراتها. ففي 18 تشرين الثاني 1842 كتب الباشا بذلك الى قناصل بريطانيا وفرنسا وإيران في بغداد[1]، في محاولة منه فيما يبدو للتنصل عن أية تبعات تنجم عن إخضاع المدينة بالقوة. وطلب من القنصل الإيراني الملا عبد العزيز خان أن يعمل على منع الزوار الإيرانيين من الوصول الى كربلاء، وإخراج الإيرانيين المقيمين فيها حفظاً لسلامتهم وصوناً لأموالهم وممتلكاتهم من الاعتداءات التي قد تحصل في حالة اقتحام الجيش للمدينة[2]. واقترن عمل الوالي هذا باجراء عملي تمثل في إيعازه لسعد الله باشا بالشروع بتحريك قواته نحو محيط مدينة كربلاء في 21 تشرين الثاني 1842[3] لجس نبض المدافعين عنها، كما هو واضح، واثبات جدية السلطة العثمانية في توجهاتها نحو استعادة المدينة لحكمها المباشر.

وقد تبادل نجيب باشا بعد ذلك مع الملا عبد العزيز خان أكثر من رسالة خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول من عام 1842 حول مشكلة كربلاء. وفي إحدى هذه الرسائل، وهي رسالة جوابية الى نجيب باشا مؤرخة في 8 ذي القعدة 1258= 11 كانون الأول 1842[4]، يقول القنصل فيها للباشا إنه تسلم رسالته وفهم مضمونها، ومنه احتجاج الوالي على ما ورد في رسالة سابقة بعث بها القنصل إليه، يذكر فيها أن الغالبية العظمى من أهالي كربلاء مسالمون، وأن المتمردين اليارامزية هم فئة قليلة. ووجه احتجاج الوالي هو لو كان الأمر كذلك لتمكن أهالي كربلاء من مغادرة المدينة وترك المتمردين فيها ليسهل إخضاعهم، أو لقاموا بفتح أبواب المدينة لتتمكن القوات الحكومية من دخولها بيسر. ويمضي القنصل في هذه الرسالة قائلاً للوالي إنه لم

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص1996.

(2) B.O.A.,MM.K1831,Lef:21a,8Ca1258.

(3) قايا، سبق ذكره، ص199.

(4) نشرها: معروف أوغلو، سنان، في كتابه: العراق في الوثائق العثمانية.. الأوضاع السياسة والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص235-237.

يقصد هذا المعنى، وإن الأمر ربما التبس عليه بسبب سوء الترجمة. وإنه كان يقصد الإيرانيين المقيمين في كربلاء، وعددهم حوالي عشرة آلاف، وهؤلاء من الشيوخ والنساء والأطفال والعلماء، ليست لهم مقدرة على مواجهة اليارامزية الأشرار ودفع أذاهم عنهم وعن الزوار الإيرانيين الذين يفدون على كربلاء في كل سنة، فكيف يتمكن هؤلاء من مغادرة كربلاء واليارامزية يمنعونهم، أو كيف يتمكنون من فتح أبواب المدينة للجند كما يرغب الوالي؟ واليارامزية على هذا الحال من الطغيان والتجبر منذ عشرين سنة. وأمرهم معروف للدولة العثمانية التي لم تفعل لهم شيئاً، ولم يتمكن ولاتها في بغداد من كسر شوكتهم وإنهاء تمردهم.

ويقترح القنصل على نجيب باشا أن يتحرى عن وسائل سلمية لإنهاء سيطرة اليارامزية على كربلاء «بحسن التدبير ولطائف السلوك والخدع» قبل اقتحام المدينة بالقوة الذي قد يتسبب في مقتل عدد كبير من الأبرياء، مما سوف يحاسب عليه من قبل الله تعالى، ويكون مسؤولاً عنه دولياً. ويمضي ليشرح له مساوئ اقتحام المدينة بالقوة، وفي مقدمتها انتهاك حرمة المرقدين الشريفين للحسين والعباس (عليهما السلام)، واحتمال أن يلوذ المتمردون بسطوحهما فتضطر القوات العسكرية الى ضربهم بالمدافع مما قد يؤدي الى تهديم قبتي المرقدين «وهذا أمر تتزلزل منه السموات والأرض وليس فيه صلاح لجنابكم».

ويحذر القنصل نجيب باشا من اقتحام المدينة بالقوة لأن هذه العملية قد تتسبب بمشاكل جديدة بين الدولة العثمانية وإيران هما في غنى عنها، لأن كاهل العلاقات الثنائية بينهما كان مثقلاً آنذاك بمشاكل كثيرة.. مشاكل كانت تعمل بريطانيا وروسيا، كما يذكر القنصل، على حلها، وإن اقتحام المدينة عسكرياً سوف يعرقل جهود الوساطة البريطانية الروسية الرامية الى «إبقاء التحابب والمصافات بين الدولتين العليتين» إيران والدولة العثمانية، ويرجع الخلافات الحادة بينهما الى سابق عهدها، ويكون هو مسؤولاً عن ذلك.

ويقول القنصل لنجيب باشا في هذه الرسالة: إذا كنت قادراً، كما تقول، على أن تقتحم كربلاء وتستخلصها من أيدي المتمردين وتلقي القبض عليهم دون إلحاق ضرر بأهالي المدينة وممتلكاتهم، فافعل ولكن بعد أن تتعهد بذلك رسمياً، ثم «افتحوا

كربلاء بتوفيق الإله». واقترح عليه في نهاية الرسالة أن يعقد اجتماع رسمي في بغداد يحضره ممثل عن كل من إيران والدولة العثمانية، ويشارك فيه بعض الشيوخ والوجهاء للتباحث في موضوع حل أزمة كربلاء حلاً سلمياً يضمن إعادتها للسيطرة المباشرة لإيالة بغداد.

ويشير في ختام رسالته الى ما سبق أن ذكره نجيب باشا في إحدى رسائله إليه من أن كربلاء تابعة الى الدولة العثمانية، وأن أهلها عاصون ومتجبرون وطغاة، ويجب عليهم أن يتركوا العصيان ويخضعوا لدولتهم، ويقول له تعقيباً على ذلك: إن خضوع كربلاء للدولة العثمانية أمر ليس فيه شك، وأن حل المشكلة بالطرق السلمية أفضل، وإذا لم يكن الحل السلمي نافعاً اليوم فسيكون نافعاً غداً، ولا داعي للتسرع في حل هذه المشكلة بالقوة، وستبقى كربلاء في كل الأحوال خاضعة لحكم الدولة العثمانية.

إلا أن كل ما ذكرناه من مفاوضات ومراسلات لم يؤد الى تسوية سلمية للأزمة، التي لم يرض لها نجيب باشا حلاً أقل من فرض سلطته الكاملة على كربلاء دون شروط، أو بقدر يسير منها لا ينتقص من هيبة الدولة وحقها في حكم أي جزء من أراضيها حكماً مباشراً، لاسيما أن الدولة كانت في مرحلة حاسمة من مراحل المراجعة وإعادة البناء- الإصلاحات ثم التنظيمات - التي كانت فيها (مركزية) الحكم قاعدة مهمة من قواعدها. وذلك كله دفع بنجيب باشا أن يقدم، بكل ما يمتلك من قوة إرادة، وعزم مماثل على تطبيق سياسة(التنظيمات)، على اتخاذ قرار باقتحام المدينة. فطلب تعزيزات عسكرية من بغداد، وأمر القائد سعد الله باشا بالتوجه الى كربلاء على رأس قوة تتألف من ثلاث فرق مشاة وفرقة خيالة وعشرين مدفعاً، فوصلت هذه القوات الى كربلاء، وعسكرت مقابل سورها الجنوبي في 19 كانون الأول 1842[1]. وقد اشعلت هذه الخطوة، على الطرف المقابل، حماس الراغبين بالدفاع عن المدينة، واستنفرت في الوقت نفسه مشاعر سكانها المسالمين الآخرين. وربما بدأت تظهر منذ ذلك الحين على سكان كربلاء، على اختلاف مشاربهم، دلائل على نبذ الفرقة وتوحيد الكلمة أمام الخطر الذي أوشك أن يدهم مدينتهم، وأوجب عليهم العمل سوية على درئه عنها.

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص1988.

وفي هذا الاطار زار وفد كربلائي، على رأسه السيد كاظم الرشتي وظل السلطان بن فتح علي شاه القاجاري، سعد الله باشا في اليوم التالي لمرابطة قواته على الباب الجنوبي لكربلاء، وعرض عليه خطة سلمية لإخراج اليارامزية من كربلاء ودخول القوات العثمانية إليها. وكانت الخطة تقضي بايداع أفراد أسرتي قائدي اليارامزية السيد إبراهيم الزعفراني وميرزا صالح لديه كرهائن، ثم ينسحب القائد سعد الله بقواته الى المسيب، بعد أن يبقي منها خارج كربلاء قوة صغيرة تتألف من خمسمائة جندي. وحينذاك يخرج اليارامزية من كربلاء وتدخل القوة العسكرية الصغيرة إليها، وتعقبها في الدخول بقية القوات التي انسحبت نحو المسيب. وبعد موافقة سعد الله باشا، بدأ تنفيذ هذه الخطة بتسليم الرهائن إليه في معسكره في 21 كانون الأول 1842. إلا أن نجيب باشا لم يوافق على سحب أي جندي من القوات المرابطة على بوابة كربلاء. وقد حمل خبر رفضه الى معسكر سعد الله باشا، في اليوم نفسه الذي تم فيه تسليم الرهائن، سليمان ميرزا أحد الأمراء القاجاريين المقيمين في كربلاء، بعد أن رجع من زيارة قام بها له في المسيب. وترتب على ذلك أن تسلل بعض الرهائن من المعسكر الى داخل كربلاء. وبادر بعض سكان المدينة الى الخروج منها لخطورة الموقف، وأخرج بعضهم الآخر عوائلهم منها. ولم يتمكن كثيرون آخرون كانوا يرغبون بالمغادرة من تحقيق رغبتهم لعدم امتلاكهم المال اللازم لوسائط النقل والإقامة خارج بيوتهم. وارتأى عدد من علماء المدينة ووجهائها،خلال اجتماع عقدوه في صحن مرقد الإمام الحسين(عليه السلام)،أن يستنجدوا بشيوخ بعض القبائل العربية القاطنة بالقرب من كربلاء،فأرسل لهم هؤلاء عدداً من الرجال المسلحين، الذين اقتصرت فائدتهم في أيام الترقب تلك على شحذ همم أهالي كربلاء من خلال الاستعراضات التي كانت تنشد فيها الأهازيج(الهوسات)،وتطلق فيها نيران البنادق في الهواء.

ويبدو أن سعد الله باشا أراد أن لا تنقطع تماماً المحاولات المبذولة لتسوية المشكلة، فبعث ابراهيم أغا، وهو أحد ضباط مدفعيته، الى المدينة لهذا الغرض، ولاستطلاع الأوضاع التي كانت تجري فيها. وعندما وصل هذا الى بوابة المدينة اعتقل من قبل حراس الأسوار، وسرعان ما أطلق هؤلاء أبواق الخطر، وسرت مع أصوات الأبواق إشاعة بأن القوات العسكرية العثمانية بدأت هجومها على كربلاء. وفي ظل هذا الوضع

المرتبك حدث اشتباك محدود بين طليعة العسكر العثماني، وبين حراس المدينة وبعض الذين انبروا لمساعدتهم من خارجها، سقط على أثره بعض الجرحى من الطرفين. وغنم الكربلائيون في هـذا الاشتباك عـدداً من المدافع، تمكنوا من سحب بعضها الى داخـل المدينة، وتركوا بعضها الآخر خارجها. وبعد هـذا الحادث أسـاء سعد الله باشا معاملة ظل السلطان الذي كان، ومعه عدد من الرهائن، لا يزال في المعسكر، وأرسل بهم جميعاً الى نجيب باشا في المسيب، الذي أخلاهم بدوره الى بغداد[1].

(1) لتفاصيل أكثر يراجع: لوريمر، سبق ذكره، ص1988-1989؛ الحسني، سبق ذكره، ص31-32.

ثانياً: حصار المدينة واقتحامها

استعادت قوات سعد الله باشا بعض مدافعها التي غنمها الكربلائيون وتركوها دون سحبها الى داخل المدينة. وبدأت هذه القوات في 23 كانون الأول 1842، وهو اليوم الذي أعقب الاشتباك المحدود الذي أشرنا إليه، بفرض حصار محكم على المدينة[1]. وقد أضر هذا الحصار، الذي استمر لثلاثة وعشرين يوماً، بأهالي كربلاء والزوار الذين كانوا موجودين فيها آنذاك، واضطرهم الى شرب مياه الآبار المالحة[2] إلا أنهم في الوقت نفسه استعدوا للدفاع عن مدينتهم، سواء بدافع الحماس الذي اعترى عامتهم ودفعهم لإطلاق صرخات الذم للحكومة العثمانية وشتم السلطان من أعلى الأسوار المواجهة للقوة المحاصرة، أم بفعل الاضطرار الى إظهار الاستعداد للدفاع عن المدينة لدى كثيرين آخرين من سكانها لم يتمكنوا من فعل شيء آخر في ظل سطوة اليارامزية الذين حملوا لواء مقاومة القوات المهاجمة. أو بدافع الجهاد الديني الذي افتى به بعض علماء الدين، بالنسبة لفئة ثالثة من السكان. وتمثلت مظاهر الاستعداد للدفاع عن المدينة بترميم الأماكن التي تضررت من أسوارها جراء الاشتباك المحدود الذي حدث قبيل الحصار، وإعادة تنظيم مواقع المدافعين عن المدينة، ونصب البنادق فوق الأسوار. وخلال أيام الحصار كانت تحدث مناوشات بين الطرفين، استعملت فيها القوات العثمانية قذائف المدفعية أحياناً[3]. أما في المعسكر العثماني، فقد تمثلت مظاهر الاستعداد لاقتحام كربلاء بقطع أشجار ونخيل البساتين المحاذية للمدينة، وإزالة أي عائق يحجب أسوارها عن الجيش. وتنصيب قواعد للمدفعية تبعد حوالي مائة متر عن الأسوار. وقيام بعض الضباط باستثارة مشاعر الانتقام من الكربلائيين لدى جنودهم، فقد نقل عن أحدهم قوله لمجموعة الجند التي يقودها: «إذا ما تسللتم عبر ثغرة السور فافعلوا ما يحلوا لكم»[4].

---

(1) B.O.A., MM.K 1832, Lef: 4, 10C 1259.

(2) كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص308.

(3) للتفاصيل: لوريمر، سبق ذكره، ص1987-1990.

(4) نفسه، ص1996.

وبعد أن مرّ الأسبوع الأول على حصار المدينة، وفي إطار الجهود البريطانية - الروسية التي كانت تبذل للتقريب بين إيران والدولة العثمانية وحثهما على بلورة معاهدة جديدة تنهي الخلافات بينهما، بعث الوكيل السياسي البريطاني في بغداد روبرت تايلر رسالة في 26 ذي القعدة 1258 = 29 كانون الأول 1842، الى نجيب باشا حينما كان موجوداً في المسيب يتابع قضية كربلاء، يخبره فيها بتوجه القنصل الإيراني في بغداد الملا عبد العزيز خان لمقابلته بخصوص علاقات إيران مع الدولة العثمانية، وبشأن موضوع كربلاء أيضاً، ويرجوه فيها أن يتفاهم معه «بأحسن ما يليق «بشأن ذلك. كما طلب منه في هذه الرسالة أن يعامل أهل كربلاء - المحاصرة - وأغلبهم ضعفاء مسالمون، على حدّ وصفه، بالرحمة خاصة وأن منهم عدداً من المقيمين من رعايا بريطانيا من الهنود[1].

وفي الأول من كانون الثاني 1843 وصل القنصل الإيراني الملا عبد العزيز خان الى المسيب لمقابلة نجيب باشا. وكان بصحبته السيد إبراهيم القزويني، أحد كبار علماء الدين الذي كان يحظى بتأييد مجموعة ميرزا صالح إحدى مجموعتي اليارامزية الكبيرتين كما سبق أن ذكرنا، وعرضا عليه تسليم المدينة إذا تعهد بالحفاظ عليها وعلى أرواح سكانها، وسمح لجماعات اليارامزية بمغادرتها بسلام عبر أبواب كربلاء البعيدة عن أماكن مرابطة القوات العسكرية الحكومية. ويبدو أن نجيب باشا قد قبل بذلك، إلا أن المفاجأة جاءت من داخل كربلاء، إذ لم يوافق اليارامزية على مقترحات السفير الإيراني والسيد إبراهيم القزويني. وكان السبب في ذلك هو أن إشاعة، لا نصيب لها من الصحة، طرقت سمعهم، مفادها أن الجيش الإيراني في طريقه الى كربلاء للدفاع عنها. وأبدى هؤلاء استعدادهم للقبول بدخول مائتي جندي عثماني الى المدينة مع مجموعة صغيرة منهم ترابط في مدخلها. إلا أن هذا المقترح أغضب نجيب باشا ولم يوافق عليه[2]، وترتب على ذلك عودة القنصل الإيراني ومعه القزويني الى بغداد. وكان على القنصل الإيراني، فيما يبدو، أن يبذل مزيداً من الجهود لإقناع المتمردين في كربلاء على مغادرة المدينة. ولعله كان يتوجب عليه أن يقوم بزيارة الى كربلاء

(1) B.O.A., MM.K 1831, Lef: 13, 26 Za1258.

(2) لوريمر، سبق ذكره، ص1990.

لتحقيق هذا الغرض، ولكنه لم يفعل ذلك ربما ليأسه من جدوى هذا العمل بسبب غرور المتمردين وسوء تصرفاتهم وتقديرهم للعواقب[1]. بل أن رجوعه من المسيب الى بغداد، وعدم بذله جهوداً أكبر لاستمرار المفاوضات مع نجيب باشا، أوحى للمتمردين بقوة الموقف الإيراني، ورجح الاشاعات التي تقول إن الجيش الإيراني في طريقه الى كربلاء لانقاذها من العثمانيين، وأخرّ، في الوقت نفسه، محاولات بعض سكانها لمغادرتها للنجاة بأنفسهم[2].

ولما لم تأت جميع تلك الجهود لحل الأزمة حلاً سلمياً بأية نتيجة، ولم يعد بامكان الجيش الذي يحاصر كربلاء أن يستمر في حصاره لوقت أطول لشحة المؤونات التي تصله ورطوبة الجو، مما دفع بكثير من أفراده على التفكير بالفرار، بات من أولويات القيادة العسكرية العثمانية اتخاذ قرار حاسم باقتحام المدينة. وقد اتخذ هذا القرار بالفعل، في الوقت نفسه الذي ظل فيه اليارامزية على سوء فهمهم لمسار الحوادث وما يمكن أن تتمخض عنه من عواقب سيئة. وبدأ تنفيذ قرار الاقتحام في 11 ذي الحجة 1258= 13 كانون الثاني 1843، بعد أن فتحت القوات العثمانية نيران مدفعيتها على سور المدينة، وركزت على جزء منه قريب من الباب الذي يؤدي الى النجف، فاحدثت فيه فتحة واسعة. ثم أرسل سعد الله باشا أحد العرب، من الذين التحقوا بقواته وهي في طريقها الى كربلاء، الى داخل السور حاملاً راية بيضاء وشروط الاستسلام ليعرضها على الكربلائيين. وقد وافق كثير من هؤلاء عليها، إلا أن ميرزا صالح رفض ذلك بشدة مما افشل المحاولة الأخيرة للسيطرة على المدينة سلماً. وترتب على ذلك أن واصلت قذائف المدفعية في اليوم التالي توسيع الفتحة التي أحدثتها[3]. وفي فجر اليوم الثالث 13 ذي الحجة 1258= 15 كانون الثاني 1843[4] بدأت القوات العثمانية اقتحامها للمدينة، ونجحت في دخولها بعد أن فقدت عند سورها حوالي خمسين قتيلاً[5].

(1) ينظر: نفسه، ص1990، 1996.

(2) كما يشير الى ذلك ما كتبه اثنان من أهالي كربلاء الذين عايشوا الحادثة، في وثيقة نشرها: معروف أوغلو، سبق ذكره، ص187.

(3) لوريمر، سبق ذكره، ص1988، 1991؛ العزاوي، سبق ذكره، ج7، ص66.

(4) B.O.A., MM.K 1832, Lef: 1;4, 10 C 1259.

(5) للتفاصيل: لوريمر، سبق ذكره، ص1991.

قسّم سعد الله باشا جنوده الذين دخلوا المدينة الى ثلاث مجموعات، تقدمت واحدة منها باتجاه وسط المدينة الذي يقع فيه مرقد الحسين والعباس(عليهما السلام). وسارت كل واحدة من المجموعتين الأخريين بمحاذاة السور باتجاهين متعاكسين حتى التقتا مع بعضهما بعد أن قامتا باحتلال أبواب المدينة كافة. وقبل أن تلتقي هاتان المجموعتان، وحينما وصلت إحداهما الى بوابة (المخيم) وجدت عليها حشداً كبيراً من الناس كان يريدون الخروج منها، وقد اندس بين هؤلاء عدد من اليارامزية والعرب الذين جاءوا من خارج المدينة للدفاع عنها. فبادر بعض العرب من هؤلاء باطلاق النار على القوات العثمانية، فرد عليهم جنودها ولاحقوهم باتجاه بوابة (الحر) التي أرادوا الهروب منها ومعهم من كان محتشداً على بوابة المخيم من الناس. وخلال ذلك قتل وسحق تحت الأقدام عدد كبير من الرجال والنساء والأطفال. وحينما وصلوا الى بوابة الحر ظهرت المجموعة الثانية من الجنود العثمانيين التي كانت قادمة من الاتجاه المعاكس، فأصبح هذا الجمع من الأهالي والمندسين فيهم بين فكي كماشة، وحاول قسم منهم أن يفتح البوابة للهرب ونجح في فتحها جزئياً. ويبدو أن الجنود تمكنوا من غلقها مرة أخرى، وتابعوا الهاربين الى داخل المدينة في «عملية سحق جنونية عانى وقاسى منها النساء الفظاعة والهول»[1]، مما أثار غضب الناس وسخطهم الشديد. وحينما أغلقت أبواب المدينة تماماً بوجه الذين أرادوا الخروج منها، توجه هؤلاء الى داخل المدينة حيث الأضرحة والمنازل الكبيرة لبعض الوجهاء والموسرين للاختباء بها، في حين فضّل بعضهم رمي نفسه من أعلى السور الى خارج المدينة.

أما مجموعة الجنود الأولى التي كانت تتقدم نحو وسط المدينة، فقد وصلت الى مرقد العباس بعد أن سحبها باتجاهه، فيما يبدو، عدد من اليارامزية والمسلحين العرب غير الكربلائيين الذين شاغلوا هذه المجموعة من الجنود وهي تتوغل في المدينة ثم لاذوا بالمرقد. وعند وصول هذه القوة العسكرية الى مرقد العباس(ع) وجدت أبوابه مغلقة فتوقفت أمامه. إلا أن بعض المسلحين أطلق النيران على بعض جنودها من منزل مجاور وأرداهم قتلى، مما حملها على ضرب بوابة المرقد، فردّ عليها

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص1992؛ وينظر أيضاً: كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص308.

المسلحون اللائذون به باطلاق النار من داخل صحن المرقد ومن أعلى مآذنه، الأمر الذي أثار سخط الجنود وغضبهم فاقتحموا المرقد بعد أن حطموا بوابته ونزلوا «الى ساحة الضريح على رؤوس اللاجئين التي اكتظت بهم الساحة غير مميزين بين جنس وسن أو بين محارب وغير محارب، واقتفوا أثر ضحاياهم الى أقصى داخل المحراب وفتكوا ببعض منهم وهم ممسكون بقفص ضريح العباس الفضي، حتى قيل إن طنافس الضريح نفسه قد ابتلت بدمائهم»[1]. ولم تتوقف المذبحة، كما يصفها لوريمر، في ضريح العباس إلا بعد أن غادر سعد الله باشا موقعه عند مدخل المدينة بعد ساعتين من بدء عملية الاقتحام، ووصل «في وقت أمكنه من إيقاف عملية التشنيع والقتل التي دارت رحاها في ضريح العباس، ولكي يؤكد موقفه هذا قام بنفسه بقتل اثنين أو ثلاثة من الجنود»[2].

ولا تختلف الرواية الرسمية العثمانية كثيراً عما أوردناه عن اقتحام مرقد العباس، إذ تشير الوثائق العثمانية الى أن بعض اليارامزية اختبأوا بين الأهالي من النساء والأطفال الذين احتموا بالمرقدين المقدسين، فاضطر سعد الله باشا، الذي تولى أمر مرقد العباس(عليه السلام) أن يوجه أوامره الى قواته باقتحام المرقد، بعد أن لم يستجب اللاجئون إليه للأوامر التي أصدرها بمغادرته كيما تتمكن من إلقاء القبض على المطلوبين. وحينما دخلت الى صحن المرقد ووجهت بمقاومة هؤلاء المطلوبين الذين تمكنوا من قتل سبعة من الجنود، مما اضطر القوات المهاجمة الى الرد عليهم، الأمر الذي أدى الى قتل عدد من الأبرياء. أما مرقد الامام الحسين(عليه السلام)، وكما تشير هذه الوثائق أيضاً، فقد تمكن القائد حمدي باشا، الذي أنيطت به مهمة السيطرة عليه، من إخلائه بسلام من الذين التجأوا إليه[3]. وتفصّل الرواية المحلية كيفية ذلك فتشير الى أن مهدي كمونه، وهو نائب كليتدار(سادن) الروضة الحسينية، قام بفتح بوابتها أمامه، وخرج إليه مع جماعة من خدمها يطلب الأمان منه، وخاطبه باللغة التركية قائلاً له: «إنا لم نخلع الطاعة، ولم نفارق الجماعة فلا تأخذنا بذنوب المفسدين، وترحم علينا

(1) لوريمر، نفسه، ص1992؛ العزاوي، سبق ذكره، ج7، ص66.
(2) لوريمر، نفسه، ص1993.
(3) B.O.A., MM.K 1832, Lef: 6, 14C1258; Lef: 4, 1840, Lef: 17.

بالأمان»[1]، فعفى القائد عمن كان في داخل الروضة الحسينية، وقد غصت باللاجئين إليها حتى مات بعضهم من شدة التزاحم، ووضع حرساً على أبوابها لكيلا يدخلها الجند ثانية[2].

وخلال ذلك واصلت مجموعة الجند الرئيسة الأخرى اجتياحها لمحلات المدينة وأزقتها بحثاً عن اليارامزية والمسلحين الآخرين. وكان القائد سعد الله باشا وعد، قبيل عملية الاقتحام، أي جندي بمكافأة مقدارها مائة قرش عن كل رأس يأتي به من رؤوس هؤلاء[3]. فتضافر هذا الوعد، الذي قطعت على أساسه رؤوس أبرياء كثيرين، مع نزعات انتقامية – أشرنا إليها – لبعض قادة الجند أججت روح الانتقام والفوضى لدى الجنود، فضلاً عما هو متوقع أن تؤول إليه الأمور، في مثل هذه الحالات، من فوضى ووحشية.. تضافر ذلك كله في خلق حالة استباحة تامة للمدينة وسكانها ومقدساتها – عـدا الروضة الحسينية ودار السيد كاظم الرشتي – حتى وإن افترضنا أن ذلك لم يقرر سلفاً من قبل قيادة القوات العسكرية التي اقتحمت كربلاء. فكان الجنود، كما يذكر لوريمر على وفق ما جاء في تقارير الوكيل السياسي البريطاني في بغداد، «يدخلون وينهبون البيوت ومن فيها بطريقة وحشية لا تمت الى الانسانية بصلة، وذبحوا عدداً من الأشخاص الذين كانوا خارج منازلهم في الشوارع... وكان معظم الضحايا من الطبقة الفقيرة»[4]. ولا تختلف الرواية المحلية كثيراً عن هذا الوصف، إذ تشير الى أن الجنود «أمروا بالدخول الى الأزقة والدور فاستباحوا من وجدوه فيها بالقتل والتمثيل والنهب والغارة... وكثر في البلد القتل والأسر للنساء والغلمان»[5].

استمرت عملية استباحة كربلاء، على وفق ما جاء في مصدرين محليين معاصرين للحدث، أربع ساعات، نجا خلالها بيت السيد كاظم الرشتي والعدد الكبير الذي

(1) كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص309.
(2) أنفسهما.
(3) لوريمر، سبق ذكره، ص1996.
(4) نفسه، ص1992.
(5) كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص308، 309.

احتمى به من أهالي المدينة، لصدور الأوامر الى الجنود بعدم التعرض له[1]. «وعاد الجنود الى معسكرهم وهم في حالة من التعب الشديد مما حملوه من غنائم السلب والنهب، وأصبحوا مطيعين لأوامر ضباطهم»[2]، بعد أن انفلت زمام السيطرة عليهم حتى غروب شمس نهار الاقتحام. وعلى الرغم من أن سعد الله باشا حاول أن يظهر قدراً من الضبط للانتهاكات الواسعة لجنوده، بقتله بنفسه اثنين أو ثلاثة من هؤلاء كما ذكرنا، وأمر بارجاع بعض المنهوبات الى أصحابها، فان القوات العسكرية العثمانية التي اقتحمت المدينة أظهرت في الوقت نفسه استفزازاً صارخاً لمشاعر سكان المدينة، فقامت «بعمل لا يتفق واللياقة بتاتاً، فسمحت لجنودها بتحويل ساحة جامع ضريح العباس الى ثكنة عسكرية وربطت الخيول في أماكن مختلفة منها، ثم أخذوا يعزفون الألحان الشعبية وينشدون الأغاني الخليعة لغرض إثارة الرعب في نفوس أبناء الشيعة»[3].

وتراوحت تقديرات المصادر المحلية لأعداد قتلى عملية اقتحام كربلاء من سكانها بين أربعة آلاف وعشرين ألف قتيل[4]، من بينهم عدد من الروس والهنود وأهالي البنجاب وكشمير. وقدّر أحد هذه المصادر عدد القتلى من الجنود العثمانيين الذين اقتحموا كربلاء بخمسمائة جندي[5]. وقد ألقت القوات العسكرية العثمانية، خلال العملية وبعدها، القبض على زعماء اليارامزية الثلاثة الكبار: السيد إبراهيم الزعفراني، وميرزا صالح، ومحمد علي خان. وتمكن السيد وهاب طعمة من الهرب. كما ألقت القبض على بعض وجهاء المدينة بتهمة التحريض على المقاومة، مثل السيد صالح الداماد وعلي كشمش وطعمة العبد وبعض السادة من آل نصر الله والنقيب[6]. وأرسل

(1) نفسه، ص309؛ العزاوي، سبق ذكره، ج7، ص66.

(2) لوريمر، سبق ذكره، ص1993.

(3) المصدر والصفحة أنفسها.

(4) يراجع: كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص310؛ العزاوي، سبق ذكره، ج7، ص66، 67؛ الحسني، سبق ذكره، ص19؛ الخياط، جعفر، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة، ج1، ط1، مطبعة دار الكتب، بيروت 1971، ص308.

(5) العزاوي، سبق ذكره، ج7، ص66.

(6) الخياط، سبق ذكره،ص308؛ لوريمر، سبق ذكره، ص1992، 1993.

بهؤلاء الى بغداد، ثم ما لبث الزعفراني فيها قليلاً حتى توفي، ونفي السيد صالح الداماد الى كركوك. ثم عفى الوالي عن معظم الباقين بشفاعات عديدة جاءته من السيد علي الگيلاني نقيب الأشراف في بغداد، ومن الوكيل السياسي البريطاني فيها، والرائد فارانت الذي أوفد من قبل السفارة البريطانية في استانبول للتحقيق في حادثة كربلاء[1]. ويبدو أن العفو كانت له أيضاً دوافع أخرى تدخل في إطار رغبة نجيب باشا في تجاوز مشكلة كربلاء وتخفيف بعض تبعاتها عن كاهله.

وفي ضحى اليوم التالي لاقتحام المدينة، وبعد أن أصبحت خاضعة تماماً للسلطة العثمانية، دخل نجيب باشا الى كربلاء، وتوجه من فوره الى الروضة الحسينية التي استقبله من على بابها الجنوبي مهدي كمونة. وكان دخوله إليها بمراسيم رسمية مهيبة تقدمه فيها قارعو الطبول، وحف به مرافقوه من قادة الجند وبعض وجهاء بغداد، ومهدي كمونة(نائب السادن)، والسيد كاظم الرشتي، ووادي الشفلح شيخ مشايخ زبيد، والملا علي الخصي الشخصية المتنفذة في شؤون إدارة إيالة بغداد منذ عهد علي رضا باشا اللاظ سلف نجيب باشا، وخدم الروضة الحسينية وهم يحملون القرآن الكريم وأعلام الروضة. وبعد أن وقف الجميع في صحن المرقد دخل نجيب باشا لوحده الى حرم المرقد وطاف بخشوع حوله، وخرج منه وتوجه الى تكية البكتاشية. وبعد أن استقر به المقام فيها أمر أن ينادى بالأمان في المدينة. وعين مهدي كمونة كليتداراً(سادناً) للروضة الحسينية بعد أن علم بهروب سادنها. وفي اليوم التالي قام الوالي بتنظيم أمور المدينة، فاختار مقراً للحاكم الذي عينه عليها، ومقراً آخر ليكون ثكنة للستمائة جندي الذين أمر بمرابطتهم في المدينة[2]. وعين أحد رجال الدين السنة إماماً وخطيباً ليقيم صلاة الجمعة ويذكر اسم السلطان العثماني في خطبة الصلاة[3].

وجدير بالذكر أن القوات العسكرية التي حاصرت كربلاء واقتحمتها كانت تضم عدداً من القادة العسكريين، كان على رأسهم سعد الله باشا، الذي يعد القائد العسكري

(1) يراجع :الخياط، نفسه،ص308؛ لوريمر،نفسه،ص1993؛العزاوي،سبق ذكره، ج7، ص67.
(2) العزاوي، أنفسهما؛ كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص310.
(3) B.O.A., MM.K 1840, Lef: 17.

الأول بعد نجيب باشا[1]، والمسؤول الأول بعده أيضاً عن حادثة كربلاء والتجاوزات التي جرت خلالها، الأمر الذي دعا استانبول لاستدعائه والتحقيق معه بشأنها[2]. ومن هؤلاء القادة الفريق محمد صادق باشا[3]، والفريق مصطفى باشا[4]، والفريق كرد محمد باشا[5]، وحمدي باشا[6]. وقد طلب نجيب باشا من الحكومة المركزية في استانبول تلطيف ومكافأة الضباط والجنود الذين ساهموا في قمع عصيان اليارامزية في كربلاء[7].

---

(1) B.O.A.,MM.K 1836,Lef: 2a, 19Ra 1259.

ينظر أيضاً: لوريمر، سبق ذكره، ص1996. وينقل جعفر الخياط(سبق ذكره، ص307) عن رسالة مخطوطة بعث بها الشيخ عبد المحسن العباسي السهروردي الى داود باشا حينما كان مقيماً خارج العراق بعد عزله عن إيالة بغداد، أن سعد الله باشا كان والياً على أنقرة قبل قدومه الى العراق، وأنه فشل في بعض المهمات العسكرية التي أنيطت به قبل حادثة كربلاء.

(2) B.O.A., MM.K 1834, Lef: 2, 2 Ra 1259;

اسناد ومكاتبات تاريخي ايران(قاجاريه)، جلد دوم، از 1239 تا 1263 هـ.ق، به اهتمام: دكتر محمد رضا نصيرى، جاب أول، جاب از: مؤسسه كيهان، تهران 1368، ص205.

(3) B.O.A., MM.K 1832, Lef: 1.

(4) كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص307. وقد وصف هذا المصدر مصطفى باشا بقوله: إنه «فظ غليظ القلب جريء فتاك ناصبي».

(5) العزاوي، سبق ذكره، ج7، ص65.

(6) B.O.A., MM.K 1832, Lef: 6, 14 C 1258.

(7) B.O.A., MM.K 1831, Lef: 1, 14 Ca 1258

ثالثاً: تداعيات الحادثة

تركت حادثة كربلاء أثراً سلبياً في مسيرة العلاقات العثمانية الإيرانية، إذ كانت إيران، بما تمثله لها كربلاء من قدسية دينية، وبما لديها من عدد كبير من المواطنين الإيرانيين كان يقيم في هذه المدينة قدره القنصل الإيراني في بغداد آنذاك بعشرة آلاف مواطن، تعد، وفي كل الأحوال طرفاً رئيساً مقابلاً للعثمانيين في تلك الحادثة، على الرغم من أن الحكومة الإيرانية كانت تعترف للعثمانيين، كما تبينا، بحقهم في حكم المدينة وفرض سيطرتهم عليها، وأنها كانت تتضرر، كبقية المتضررين، من ممارسات اليارامزية وتجاوزاتهم على المقيمين الإيرانيين في كربلاء والزوار الذين كانوا يفدون عليها من إيران. وفي هذا الاطار يمكننا أن نفهم طبيعة مداخلات القنصل الإيراني، وبعض الشخصيات الإيرانية المهمة المقيمة في كربلاء، كظل السلطان بن فتح علي شاه القاجاري وسليمان ميرزا، في محاولات التسوية السلمية التي كانت تجري قبل عملية اقتحام المدينة. ومن ثم نجد أن الإيرانيين عدّوا هذه العملية حينما وقعت مذبحة جماعية لمواطنيهم المقيمين في كربلاء، وعم لحدوثها الحزن والأسى في أرجاء إيران[1]. وكان العاهل الإيراني محمد شاه القاجاري مريضاً حينما وصلت أخبارها الى طهران فكتمت عنه هذه الأخبار، إلا أنه تملكه الغضب حينما سمع بها، وعزم على الأخذ بالثأر قبل أن يتراجع بعد ذلك جراء تأثيرات الوساطة البريطانية الروسية التي كانت تدفع باتجاه تهدئة الأوضاع بين الإيرانيين والعثمانيين[2].

إن تأثر الإيرانيين بحادثة كربلاء، التي بولغ في البداية في تقدير الخسائر الناجمة عنها حيث أشارت بعض التقارير الى أن المدينة نهبت ودمرت بالكامل وسقط ثلاثون ألف قتيل من سكانها معظمهم من الإيرانيين[3]، دفع بالحكومة الإيرانية، وهي إذ ذاك

(1) ورهرام، همان مآخذ، ص60.
(2) العزاوي، سبق ذكره، ج7، ص68.
(3) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص1994.

تحت وطأة الغضب الشعبي العارم، الى التأهب واتخاذ وضع الاستعداد العسكري على حدودها مع الدولة العثمانية قبل أن يتخذ العثمانيون مثل هذه الخطوة[1]. وربما راودت الإيرانيين فكرة مهاجمة العثمانيين انتقاماً لما جرى في كربلاء، قبل أن تتدخل بريطانيا وروسيا لوقف التدهور في العلاقة العثمانية الإيرانية الذي تسببت فيه حادثة كربلاء وتدعوهما الى طاولة المفاوضات لحل مشاكلهما. إلا أن إدارة صراعهم مع العثمانيين، الذي جرت محاولات من قبل بريطانيا وروسيا لتسويته قبل حادثة كربلاء بثلاث سنوات، كانت تتطلب من الإيرانيين، في الوقت نفسه، أن يتخذوا مثل هذا الموقف الذي ينذر بالانتقام العسكري ويهدد به تعزيزاً لموقف تفاوضي مرتقب مع العثمانيين في أرضروم.

وقد شرع نجيب باشا باتخاذ بعض الإجراءات اللازمة لصد أي هجوم محتمل من قبل إيران، بعد توالي الاحتجاجات الشديدة على حادثة كربلاء من قبل الدولة الإيرانية والمؤسسة الدينية وعامة الشعب الإيراني. فطلب من استانبول، بعد مرور أقل من شهر على الحادثة، تزويده بقوات عسكرية إضافية، وزيادة المخصصات المالية العسكرية لإيالة بغداد[2]. كما طلب في أوائل آذار 1843 من والي أرضروم أن يرسل له عدداً من الجنود والمعدات الحربية والمدافع[3]. وبقي على اتصال دائم مع نظارة الداخلية يبلغها بمستجدات الأوضاع في إيالة بغداد، والمعلومات التي يتبادلها من خلال التراسل المستمر بينه وبين نظرائه باشوات الإيالات العثمانية التي لها حدود مع إيران[4].

وفي إطار امتصاص الغضب الإيراني، وتناغماً مع الوساطة التي كانت مستمرة من قبل بريطانيا وروسيا منذ أواخر عهد السلطان محمود الثاني، كما سبق أن أشرنا، لحل المشاكل العالقة بين إيران والدولة العثمانية وفي مقدمتها مشكلة الحدود، ولأن

(1) كان التقويم الذي طرحه السفير البريطاني في استانبول المستر سترافورد كاننغ على طاولة مفاوضات أرضروم يرى أن إيران هي التي بدأت بالاستعدادات العسكرية بعد حادثة كربلاء، وأن العثمانيين اتخذوا موقفاً مماثلاً رداً على ذلك.

B.O.A., MM.K 1838, Lef:10, Temmuz 1843.

(2) B.O.A., MM.K 1833, Lef: 2, 10 M 1259.

(3) B.O.A., MM.K 1833, Lef: 11, 1S 1259.

(4) B.O.A., MM.K 1836, Lef: 7, 4 S 1259.

بريطانيا وروسيا كانتا معنيتين أيضاً بما وقع في كربلاء لوجود رعايا لهما كانوا يقيمون فيها، قتل وجرح عدد منهم لاسيما من رعايا روسيا الذين قيل إن عددهم كان كبيراً[1]. نقول في ضوء هذه الدوافع كلها دعت بريطانيا وروسيا، ومعهما إيران، في أوائل آذار 1843 الى عقد مباحثات مع الدولة العثمانية للوقوف على أسباب الحادثة وتطوراتها، وما يمكن أن تفضي إليه تداعياتها. وللتعرف على النوايا العسكرية العثمانية، في مواجهة حالة التأهب الإيرانية، طلبت روسيا وبريطانيا من استانبول الاطلاع على التحركات العسكرية التي ينوي العثمانيون القيام بها لمواجهة أية تداعيات قد تتمخض عنها حادثة كربلاء[2]. وقد استجابت الدولة العثمانية لدعوة المباحثات بشأن كربلاء، وقامت بما يلزم لعقد اجتماع لهذا الغرض في أرضروم، لكي يتم التطرق الى موضوع كربلاء في إطار عام لمشاكل الطرفين كان مقرراً أن تحتضنه أرضروم من قبل. إلا أن إيران لم تحضر اجتماعات أرضروم في بداية الأمر، لأنها لم تكن ترغب، فيما يبدو، أن تبحث مسؤولية الدولة العثمانية عن حادثة كربلاء ضمن مشاكلها مع العثمانيين المقرر بحثها سلفاً في أرضروم، وفي مقدمتها مشكلة الحدود، لخصوصية تأثير مشكلة كربلاء في نفوس الإيرانيين، لاسيما وأن هذه الحادثة لم يمض عليها عند الدعوة لعقد تلك المباحثات سوى بضعة أسابيع.

وقد عقدت أول جلسة للدول الثلاث: بريطانيا وروسيا والدولة العثمانية، بغياب إيران، في أرضروم في 16 صفر 1259= 18 آذار 1843، نوقش فيها الوضع المتوتر على الحدود العثمانية الإيرانية. وخلاله طمأن ممثلا بريطانيا وروسيا المندوب العثماني بأن إيران ليست لها نوايا حقيقة في مهاجمة الدولة العثمانية رداً على ما حصل في كربلاء[3]. وأوضح ممثل بريطانيا في هذا الاجتماع أن بلاده تنظر بعين الأسف الى ما حصل في كربلاء، وطلب من المندوب العثماني أن يوضح لبريطانيا وروسيا الأسباب الحقيقية التي أدت الى حادثة كربلاء. وقال إن إقالة نجيب باشا، الذي يعدّ المسؤول الرئيس عن الحادثة، من منصبه سيعيد الثقة المتبادلة بين جميع أطراف مفاوضات أرضروم بمن

(1) عن القتلى الروس في حادثة كربلاء: لوريمر، سبق ذكره، ص1995.

(2) B.O.A., MM.K 1833, Lef: 1, 7 S 1259.

(3) B.O.A., MM.K 1835, Lef: 2, 16 S 1259.

فيهم إيران، وسيعيد إيران الى طاولة هذه المفاوضات. وطالب أيضاً الدولة العثمانية أن توقف الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها في منطقة بايزيد الحدودية مع إيران، وتعيد المدافع التي ضربت بها كربلاء الى أماكنها القديمة[1]، لاسيما وأن إيران لا تنوي مهاجمة الدولة العثمانية ولم تتعد على حدودها[2].

وفي استانبول طالب ممثل إيران لدى الحكومة العثمانية إقالة نجيب باشا من منصبه[3]، وعمل في الوقت نفسه مع سفيري بريطانيا وروسيا في العاصمة العثمانية على توجيه تهم عديدة الى نجيب باشا، تتلخص في قيام جنوده بقتل ستة آلاف من الإيرانيين المقيمين في كربلاء، ونهب الأماكن المقدسة في المدينة وقتل الذين احتموا بها، وإلقاء القبض عل ثلاثين شخصاً وإرسالهم الى بغداد تمهيداً لإعدامهم، والاستعانة بجنود أرناؤوط من الموصل شاركوا بأعمال السلب والنهب عند اقتحام المدينة، وإهانة الإيرانيين والشيعة عموماً في كربلاء. وقد ردّ نجيب باشا على جميع هذه التهم، ودافع عن نفسه، وعن قادة جنده الذين قادوا عملية اقتحام المدينة[4].

وقدم السفيران البريطاني والروسي في استانبول مسودة تسوية، اتفقا عليها، الى الباب العالي لقضية كربلاء، تضمنت:

- تقديم التعويضات المالية للذين تضرروا من حادثة كربلاء.
- أن يعلن الباب العالي استنكاره لما جرى في كربلاء على أيدي القوات العثمانية، وأن الحكومة المركزية لم تصرح بالأعمال غير المبررة التي قامت بها هذه القوات خلال اقتحامها للمدينة، ويبدي أسفه على الضحايا الأبرياء الذين سقطوا في كربلاء.
- أن توجه الحكومة العثمانية نجيب باشا بإصلاح الأضرار التي لحقت بالضريحين المقدسين في كربلاء. وأن يتوخى هذا العدل والإنصاف في

---

(1) قايا، سبق ذكره، ص217.

(2) B.O.A., MM.K 1835, Lef: 2, 16 S 1259.

(3) لوريمر، سبق ذكره، ص1998.

(4) للتفاصيل عن التهم والردود، يراجع: قايا، سبق ذكره، ص205-209.

إدارته لإيالة بغداد، ويعمل على حماية أرواح الإيرانيين الوافدين على العراق للزيارة، والإيرانيين المقيمين فيه. وأن لا يقوم مستقبلاً بأي عمل يثير غضب السلطان العثماني.

- تهديد نجيب باشا بالعزل من منصبه إذا أساء التصرف في المستقبل.
- تبليغ الحكومة الإيرانية بهذه الإجراءات.
- ويُعلم السفيران البريطاني والروسي في استانبول بها خطياً، وتودع نسخة منها لديهما[1].

وتحت تأثير السفيرين البريطاني والروسي، أرسلت الحكومة العثمانية رسالة الى نجيب باشا، بعد أن رفضت طلب إيران بعزله[2]، جاء فيها: إن قتل بعض الأبرياء في كربلاء، وقيام بعض الجنود بالاعتداء على سكان كربلاء ونهبهم، والضرر الذي أصاب ضريحي الإمامين الحسين والعباس، اللذين يخصان المسلمين من السنة والشيعة على حدّ سواء، يدعو لتحذيركم من التهاون في حماية الأهالي والزوار الإيرانيين، والتعاون مع القناصل الأجانب في بغداد – في إشارة فيما يبدو الى مساعي قنصلي إيران وبريطانيا لحل مشكلة كربلاء سلمياً واخفاقهما مع نجيب باشا بهذا الشأن – ونبهت الرسالة الوالي الى عدم القيام بأية عملية عسكرية، من قبيل ما جرى في كربلاء، دون أخذ موافقة استانبول قبل القيام بها، أو أن يقوم بأي عمل يؤدي الى تعكير أجواء العلاقات مع إيران. وختمت الرسالة بتحذير للوالي بعزله إذا لم يلتزم بما ورد فيها[3].

وعلى الرغم من أن نجيب باشا ردّ بالايجاب على تحذيرات استانبول بعزله، التي دفعتها إليها ضغوط بريطانيا وروسيا كما ذكرنا، وتعهد بحماية أرواح الإيرانيين من

---

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص1997.

(2) تقول الباحثة التركية ديلك قايا، إن الدولة العثمانية اضطرت في آخر المطاف الى الاستجابة لضغوط الدول الثلاث في محادثات أرضروم، وعزلت نجيب باشا في سنة 1847، قبيل معاهدة أرضروم الثانية، بغية إزالة أي خلاف مع الأطراف المشاركة في مباحثات أرضروم، والحصول على مكاسب تعويضية في مواضيع أخرى. قايا، سبق ذكره، ص223. والصحيح هو أن نجيب باشا عزل عن إيالة بغداد في 22 شعبان 1265، الموافق 13 تموز 1849. العزاوي، سبق ذكره، ج7، ص83؛ النجار، سبق ذكره، ص422. الأمر الذي يجعل كلاً من معلومة سنة العزل والنتيجة التي رتبتها عليها الباحثة قايا، خاطئتين.

(3) قايا، نفسه، ص221-222.

التجار والزوار وصيانة أموالهم، فانه حذر دولته في الوقت نفسه من تفاقم النفوذ الإيراني في إيالة بغداد، من خلال زيادة أعداد المقيمين الإيرانيين فيها. وعارض ما طالبت به إيران في محادثات أرضروم من توسع في فتح قنصليات لها في الإيالة، لأن هذه القنصليات سترسخ النفوذ الإيراني، وتصبح بؤرة لمشاكل جديدة[1]. وقد دأب نجيب باشا على ردّ أية تهمة توجه إليه بشأن حادثة كربلاء، سواء من حكومته أو من غيرها، والدفاع عن نفسه تجاه أية مسؤولية عنها[2].

وبتأثير السفيرين البريطاني والروسي في العاصمة العثمانية أيضاً، وافق الباب العالي، على مضض[3]، إرسال مندوب الى إيالة بغداد للتحقيق في حادثة كربلاء، والتعرف على حقيقة ما جرى في المدينة ومدى مسؤولية السلطة العثمانية، متمثلة بباشا الإيالة وقائد القوات العسكرية التي اقتحمت كربلاء سعد الله باشا، عنها. وقد اختير نامق باشا للقيام بهذه المهمة، فغادر استانبول متوجهاً الى بغداد في مطلع نيسان 1843، في اليوم نفسه الذي غادر فيه سعد الله باشا بغداد بعد أن استدعته الحكومة المركزية لأخذ إفادته عن حادثة كربلاء كونه المسؤول الأول عنها بعد نجيب باشا، فالتقى الاثنان في الطريق. وبعد أن استمع نامق باشا الى أقوال سعد الله باشا بشان الحادثة استكتبه تقريراً عنها، وقام بارساله الى استانبول على الفور، لما رأى من أهمية اطلاع العاصمة عليه دون تأخير[4]. وقد قام نامق باشا باستجواب نجيب باشا عن حادثة كربلاء بعد وصوله الى بغداد، واجتمع بالوكيل السياسي البريطاني(القنصل)[5] في بغداد، والرائد فارانت المبعوث البريطاني للتحقيق في الحادثة. وأرسل تقريره بشأن المهمة المكلف بها الى الصدارة في استانبول في 19 ربيع الأول 1259= 19 نيسان 1843 [6].

ولم يوقع هذا التقرير أية مسؤولية على نجيب باشا، ولا على القائد العسكري

(1) B.O.A., MM.K 1839, Lef: 3.

(2) B.O.A., MM.K 1835, Lef: 3, 19 Ra 1259.

(3) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص1994.

(4) B.O.A., MM.K 1834, Lef: 2, 2 Ra 1259.

(5) أضفيت تسمية(قنصل) على الوكيل السياسي البريطاني في بغداد منذ سنة 1841. ينظر: محمد، صالح خضر، الدبلوماسيون البريطانيون في العراق 1831-1914.. دراسة تاريخية، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2005، ص76، 268.

(6) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 1, 19 Ra 1259.

الأول بعده سعد الله باشا، فقد أشار الى أن سعي نجيب باشا لبسط السيطرة المباشرة على أرجاء إيالة بغداد كافة - في إطار الإرهاصات الأولى التي بدأت تفرزها حركة التنظيمات التي انطلقت آنذاك كما هو واضح - كان الدافع الرئيس لحادثة كربلاء، لاسيما وأن كربلاء كانت تحكم نفسها بنفسها، وتؤدي ضريبة سنوية فحسب لوالي بغداد. دون أن يتمكن سلفا نجيب باشا، وهما داود باشا وعلي رضا باشا اللاظ، من إخضاعها لحكم مركز الإيالة في بغداد. وتضمن التقرير معلومات تخفف من مسؤولية الجانب العثماني عن التجاوزات التي حدثت خلال اقتحام المدينة، إذ يشير الى أن سعد الله باشا حذر الجنود من القيام بأعمال النهب والسرقة، إلا أن بعض الجنود خالفوا الأوامر وقاموا بمثل تلك الأعمال. ولكن الأموال المسروقة والمنهوبة أعيدت الى أصحابها بعد أن علم قادة الجند بأمرها. كما أشار التقرير الى أن عدد القتلى في عملية اقتحام المدينة لم يتجاوز الخمسمائة من الأهالي والمتمردين، الذين قبض على حوالي ستين منهم وأرسلوا الى بغداد لمحاكمتهم[1].

وقد اعتمدت الحكومة العثمانية الى حد كبير في مداولاتها مع السفيرين البريطاني والروسي في عاصمتها، وكذلك في مفاوضات أرضروم فيما بعد، على هذا التقرير، الذي اعتمد بدوره على التقرير الذي كتبه سعد الله باشا وقدمه وهو في طريقه الى استانبول الى نامق باشا، وعدّت ما جاء به مطابقاً للواقع[2]. وقد شككت الوثائق الإيرانية في المعلومات التي وردت في تقرير نامق باشا وطعنت بموضوعيته حينما أشارت إحدى هذه الوثائق[3] الى أن نامق باشا كتب تقريره قبل أن يصل الى بغداد ويتحرى عما جرى في كربلاء، وذلك حينما التقى سعد الله باشا في منتصف الطريق بين استانبول وبغداد. ويبدو من خلال هذه الوثائق نفسها أن الحكومة العثمانية كانت تحاول النأي بنفسها عن المسؤولية في حادثة كربلاء أمام الإيرانيين، وتلقي، ولو بشكل غير مباشر، بهذه المسؤولية على عاتق نجيب باشا، فقد أشار محمد خان القائم بالأعمال الإيراني في استانبول، في رسالة بعث بها الى ملا عبد العزيز خان قنصل إيران في بغداد مؤرخة

---

(1) B.O.A., MM.K 1836, Lef: 2, 19 Ra 1259; 1838, Lef:1, 19 Ra 1259.

(2) B.O.A., MM.K 1834, Lef: 3, 23 Ra 1259.

(3) اسناد ومكاتبات تاریخی ایران (قاجاريه)، همان مآخذ، سند شماره 99، ص205.

في 24 ربيع الأول 1259= 24 نيسان 1843، الى أنه لم يتوصل في مباحثاته مع رشيد باشا ناظر الخارجية العثماني الى نتيجة بشأن تحديد مسؤولية حادثة كربلاء، لأن ناظر الخارجية ذكر له أن نجيب باشا لم يزوده بتفصيلات كان طلبها منه عن الحادثة، واكتفى بارسال معلومات تمثل وجهة نظره الشخصية عنها، الأمر الذي دعا، كما ذكر رشيد باشا للقائم بالأعمال الإيراني، أن تتأزم علاقته مع نجيب باشا. وطمأن رشيد باشا القائم بالأعمال الإيراني بشأن ضرورة التوصل الى تحديد المسؤولية عن حادثة كربلاء، لاسيما وأن اثنين من السفراء الأجانب سيقومون بالتحقيق فيها[1].

وفي سبيل كشف حقيقة حادثة كربلاء، لم يكتف الوسيطان البريطاني والروسي بالاجراءات التي أشرنا الى قيامهما باتخاذها مع الباب العالي بشأن الحادثة، لاسيما أن أقوال الطرفين الأساسيين المعنيين بها كانت متضاربة لا يجمع بينهما جامع، في وقت كان البريطانيون والروس معنيين، ومنذ أمد ليس بالقصير، بتسوية المشاكل بين الدولة العثمانية وإيران. لذلك قام السفير البريطاني في استانبول بانتداب الرائد ف. فارانت، الموظف في السفارة البريطانية في طهران، للذهاب الى إيالة بغداد وتقصي حقيقة ما جرى في كربلاء. وكان اختياره للرائد فارانت دون الرائد إدوارد تايلر الوكيل السياسي البريطاني في بغداد، بسبب موقف الأخير، الذي وصفته المصادر البريطانية بالغريب، من حادثة كربلاء، إذ أرسل تايلر رسالة الى نجيب باشا عقب استيلائه على كربلاء يهنئه فيها على نجاحه في هذا العمل دون أن يعلم السفير البريطاني في استانبول بذلك. وقد طلبت السفارة الروسية في استانبول أن يمثلها الرائد فارانت أيضاً، وبذلك أصبح هذا ممثلاً لبريطانيا وروسيا في مهمته التحقيقية عن حادثة كربلاء[2].

أعدّ فارانت تقريره بشأن الحادثة في بغداد في 15 مايس 1843، وقدّر فيه عدد القتلى جراء اقتحام القوات العسكرية العثمانية لكربلاء بما لا يزيد على خمسة آلاف قتيل، بينهم عدد ليس بالقليل من العرب، وعدد كبير آخر من الإيرانيين. فضلاً عن قتلى آخرين من الهنود والكشميريين والروس. وذكر فيه أن عمليات نهب حدثت دون أن يحرك قادة الجند ساكناً لإيقافها[3]. وجاء في هذا التقرير أن الأضرار التي لحقت

(1) همانجا، ص204.
(2) لوريمر، سبق ذكره، ص1994.
(3) قايا، سبق ذكره، ص205.

بالضربحين كانت طفيفة «كما لم تهتك أعراض النساء إطلاقاً كما كان أشيع»[1]. وبعد أن تسلم السفير البريطاني في استانبول تقرير الرائد فارانت، تراجع عن فكرة عزل نجيب باشا من منصبه[2]، واكتفى بحث الحكومة العثمـانية على تهديده بالعزل إذا أساء التصرف مستقبلاً [3]. ويبدو أن السفير غير أفكاره عن حادثة كربلاء بعد هذا التقرير، إذ كتب بشأنها: «مع أن الاعتداءات غير الإنسانية التي ارتكبها الجنود الأتراك أثناء الحملة مؤكدة وثابتة خصوصاً بالنسبة للأمور الكبيرة التي وقعت،إلا أن عدد القتلى ومدى الإساءة لاسيما في أرواح وممتلكات الإيرانيين وطبيعة سلوك نجيب باشا ومدى الاستفزاز الذي وقع تبدو الآن كلها في منظور مختلف من الانطباع الأصلي الذي وصل إلينا. ولاشك أن إجراءات الباشا خاصة هي أقل استحقاقاً للملامة مما شاء المندوب الإيراني والمندوب الفرنسي أن يحملانا على الاعتقاد به»[4].

ويبدو أن القنصل الفرنسي في بغداد البارون دي فيمار، الذي عين في منصبه سنة 1840، كان يتبنى وجهة نظر فارانت المبعوث البريطاني الروسي للتحقيق في حادثة كربلاء، التي تذهب الى أن قتلاً للأهالي جرى في كربلاء، وأن الباشوات قادة الجند أغمضوا أعينهم عن أعمال النهب التي قام بها جنودهم، الأمر الذي عدّه نجيب باشا، في رسالة له الى استانبول مؤرخة في 31 مايس 1843، موقفاً غير ودي من القنصل الفرنسي في بغداد، لاسيما أن القنصلية الفرنسية في بغداد منحت، كما جاء في هذه الرسالة – وكذلك القنصلية البريطانية – حمايتها لبعض الأفراد من رعايا الدولة العثمانية عقب حادثة كربلاء[5]. وهذا ما يفسر لنا سوء علاقة دي فيمار بنجيب باشا على مدى حوالي أربع سنوات بعد حادثة كربلاء. ويفسر لنا أيضاً موقف السفير الفرنسي في استانبول الذي يحمّل نجيب باشا مسؤولية التجاوزات التي حدثت في كربلاء، والذي أشار إليه، كما ذكرنا في الفقرة السابقة، السفير البريطاني في العاصمة العثمانية.

وكان القنصل الفرنسي في بغداد يشتكي باستمرار في رسائله الى السفير الفرنسي

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص1995.

(2) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 12

(3) لوريمر، سبق ذكره، ص1997.

(4) نفسه، ص1996-1997.

(5) B.O.A., MM.K 1840, Lef: 19, 2 Ca 1259.

في استانبول، والى وزير الخارجية في باريس، من سوء معاملة الوالي له. وتمثلت تلك المعاملة السيئة، فيما كان يراه القنصل، في تفضيل القنصل البريطاني في بغداد عليه، خلافاً لأحقيته في التقدم على بقية القناصل، التي كفلتها اتفاقية الامتيازات المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا سنة 1535، والتي جرى توسيعها سنة 1581. وهي معاملة كانت تسندها تصرفات القنصل البريطاني في بغداد، الذي لم يلتزم بالعرف الدبلوماسي الذي يقضي بتقديم القنصل الفرنسي في المناسبات العامة على بقية القناصل، لأن التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في بغداد أقدم من غيره، وذلك على وفق ما أقره مؤتمر فيينا في هذا المجال سنة 1815.

وقد وصل سوء العلاقة بين القنصل الفرنسي في بغداد دي فيمار، على خلفية موقفه من حادثة كربلاء، ونجيب باشا الى حدّ اقتحم معه الجنود المسلحون مبنى القنصلية الفرنسية في بغداد. ولما رفض نجيب باشا الاعتذار عن هذا العمل قطع القنصل الفرنسي العلاقات معه ومع موظفيه «عدا العلاقات الضرورية لحفظ مصالحنا» على حد قول القنصل. وكتب دي فيمار عن موضوع اقتحام القنصلية الى السفير الفرنسي في استانبول. وكان يصف نجيب باشا بأنه من ألد أعداء المصالح الفرنسية في العراق، وأنه كانت لديه سوء نية في تعامله معه كممثل لفرنسا في بغداد. ولم ينفك القنصل الفرنسي في بغداد عن الكتابة في رسائله الى مراجعه في استانبول وباريس عن مساوئ نجيب باشا، ملمحاً فيها الى حادثة كربلاء. فقد جاء في إحدى هذه الرسائل قوله: «يسافر غداً الى الاستانة أحد أنجال الوالي، وهو يحمل في جعبته مبالغ ضخمة من النقود مخصصة لغرض كسب الأنصار لجانب والده الذي يخشى على ما يبدو من تدقيق تصرفاته القبيحة وسلوكه الشائن من كثب، بعد أن رأت الحكومة العثمانية رأي العين أفاعيله المخزية»[1].

---

(1) دي فوصيل، پيير، الحياة في العراق منذ قرن 1814-1914، ترجمة أكرم فاضل، دار الجمهورية، بغداد 1968، ص78. على أن علاقات دي فيمار بنجيب باشا بدأت بالتحسن أواخر سنة 1846، بعد أن اتخذ السفير الفرنسي في استانبول موقفاً حازماً مع الباب العالي تجاه عملية اقتحام القنصلية الفرنسية في بغداد. وهو موقف لم يشأ أن يتخذه، وكذلك الخارجية الفرنسية، من قبل على الرغم من رسائل دي فيمار المستمرة وشكاواه العديدة من الوالي. وقد أقام نجيب باشا للقنصل الفرنسي حفل استقبال بعد ذلك، كعربون للصلح بينهما، واعترف له بحق التقدم والصدارة في المناسبات العامة. لتفاصيل أكثر: نفسه، ص104-110.

وعلى الرغم من كل الجهود الدبلوماسية التي حاولت احتواء التوتر الشديد الذي ساد العلاقات العثمانية الإيرانية عقب حادثة كربلاء، والتداعيات السلبية التي تمخضت عنها تلك الحادثة في جوانب عديدة تتعلق بمدينة كربلاء وسكانها وعمرانها واقتصادها، فان كلا الجانبين العثماني والإيراني لم يتوقفا، وخلال بضعة أشهر أعقبت الحادثة، عن سباقهما في مجال الاستعدادات العسكرية، الأمر الذي انعكس بدوره، بطبيعة الحال، على العراق بصورة سلبية أيضاً.

وقد سبق القول إن الحكومة الإيرانية بدأت تلك الاستعدادات العسكرية بعد حادثة كربلاء مباشرة، وأن نجيب باشا شرع باتخاذ بعض الاجراءات اللازمة لصد أي هجوم محتمل من قبل إيران. كما ذكرنا من قبل أيضاً أن بريطانيا وروسيا طمأنتا الدولة العثمانية في اجتماع أرضروم، الذي لم تحضره إيران، في 18 آذار 1843، بعدم وجود نوايا إيرانية بمهاجمة الدولة العثمانية، ودعتا الدولة العثمانية الى إنهاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها. إلا أن الدولة العثمانية - وكذلك إيران - استمرت في إجراءاتها العسكرية للتهيئة لأي أمر طارئ، على الرغم من أن العثمانيين أظهروا تجاوباً في أول الأمر مع الطلب البريطاني الروسي في أرضروم الذي طمأنهم تجاه نوايا إيران. فقد أصدرت استانبول في 10 ربيع الأول 1259- 10 نيسان 1843 تعليمات الى ولاياتها المحاددة لإيران بأن لا تبادر القوات العسكرية الموجودة فيها بالاشتباك مع القوات الإيرانية إلا في حالة الدفاع عن النفس، وأن لا يتجاوب العسكريون مع الاستفزازات التي قد تصدر عن نظرائهم الإيرانيين. وأن أي قتال مع إيران يجب أن يقترن بصدور أمر سلطاني[1]. ولكن الاستعدادات العسكرية العثمانية في بغداد والإيالات الحدودية الأخرى مع إيران لم تتوقف. وعلى الرغم من أن تلك الاستعدادات اتخذت غالباً للحيطة والحذر، دون وجود نوايا جدية لدى الجانبين، فيما يبدو، لخوض الحرب، فقد بولغ كثيراً في نقل أخبارها، ونقلت بشأنها أخبار لا أساس لها من الصحة، إذ كانت الدولتان العثمانية والإيرانية تقدران جيداً العواقب السيئة التي ستنجم عن المواجهة العسكرية الشاملة فيما إذا وقعت بينهما[2].

(1) B.O.A., MM.K 1835, Lef: 11, 10 Ra 1259.

(2) قايا، سبق ذكره، ص216.

وفي الوقت الذي تشير فيه الدلائل الى أن الدولة الإيرانية، مع ثقل وطأة الحادثة عليها، كانت تريد توظيف تحركاتها على الحدود العثمانية كورقة رابحة في مفاوضاتها القادمة مع الدولة العثمانية، فان الوثائق العثمانية تشير، في الوقت نفسه، الى أن الدولة العثمانية حملت تلك التحركات الإيرانية على محمل الجد. فقد أسس العثمانيون (مجلساً عسكرياً خاصاً) لإدارة الوضع العسكري والاحتمالات العسكرية التي قد تترتب على الأزمة مع إيران بشأن كربلاء. وكان هذا المجلس يرتبط مباشرة مع الصدر الأعظم، ويرسل بتقاريره له عن مستجدات التحركات العسكرية الإيرانية، ويطلب موافقة الصدارة عليها. وكانت الصدارة بدورها تعلم السلطان بما يردها من المجلس، وبقراراتها بشأن تحريك القوات العسكرية العثمانية، وإدارة الأزمة التي تسببت فيها حادثة كربلاء على وجه الاجمال، وتطلب موافقته على بعض الإجراءات المهمة التي تتخذها[1].

ولعبت قنصلية الدولة العثمانية في مدينة تبريز الإيرانية دوراً مهماً في إدارة الأزمة مع إيران آنذاك عن طريق المعلومات التي كانت ترسلها عن الأوضاع الداخلية في إيران وعن التحركات العسكرية الإيرانية. فقد كتب القنصل العثماني في تبريز الى استانبول يخبرها بما تردد خلال الأسابيع القليلة التي أعقبت حادثة كربلاء من كلام في إيران مفاده أن قوات نجيب باشا قامت بقتل ثمانية آلاف شخص إيراني خلال عملية اقتحامها لكربلاء. فبادرت استانبول من فورها الى تكذيب هذا الكلام، وعدّته إشاعة لا أساس لها من الصحة[2]. وعدّت القنصلية العثمانية في تبريز، في رسالة بعث بها علي راسم وكيل القنصل الى استانبول، السلطات الإيرانية مسؤولة عن بث الدعايات التي تحرض المواطنين الإيرانيين ضد الدولة العثمانية[3]. أعقب علي راسم ذلك برسالة الى المجلس العسكري الخاص عن طريق نظارة الخارجية، يخبره فيها بالاستعدادات العسكرية التي كانت تقوم بها إيران خلال شهر آذار 1843 [4] .

ويبدو أن الحكومة الإيرانية شعرت بالعمل الاستخباراتي الذي كان يقوم به القنصل

---

(1) B.O.A., MM.K 1835, Lef: 11, 1259;1838, Lef: 11, 1259; 1839, Lef: 8,1259.
(2) B.O.A., MM.K 1833, Lef: 5, 1259.
(3) B.O.A., MM.K 1835, Lef: 4, 9 S 1259
(4) B.O.A., MM.K 1836, Lef: 11, 20S 1259.

العثماني في تبريز ونائبه، مما كان يتنافى مع طبيعة عمله الدبلوماسي، فأقدمت على التضييق على نشاطات موظفي القنصلية، مما حدا بالقنصل على إخبار العاصمة بذلك في رسالة كتبها في 19 آذار 1843، أبلغها فيها أيضاً بأن الحكومة الإيرانية تحرض مواطنيها طائفياً ضد العثمانيين وتشوقهم للتوجه الى العراق لانقاذ الشيعة فيه من تعسف السلطة العثمانية[1].

وفي نطاق موضوع التعبئة الإيرانية نفسه، كتب بهلول باشا متصرف سنجق بايزيد الحدودي التابع لولاية أرضروم رسالة الى استانبول في 15 آذار 1843، يذكر فيها أن إيران جمعت جنوداً لإرسالهم الى بايزيد، وأن عملية تعبئة شعبية تجري فيها بسبب سريان إشاعة بمقتل عدد من علماء الدين في كربلاء، وتعرض مرقد الإمام الحسين(عليه السلام) للاعتداء، مما دعا أحد علماء الدين أن يصدر فتوى بالجهاد. وتوقع أن يصل الإيرانيون بهجومهم، المتوقع أن يتم قريباً، الى كربلاء. وطلب على وفق هذا أن تصله قوات عسكرية إضافية[2].

وفي 3 نيسان 1843 زودت قنصلية تبريز المجلس العسكري الخاص في استانبول بمعلومات في الشأن العسكري الإيراني مفادها أن إيران تعمل جاهدة من أجل جمع الجنود والتجهيزات العسكرية، ومنها إرسال مدافع من طهران الى تبريز. وطلبت من المجلس الاستعداد بسرعة لمواجهة التحركات الإيرانية[3]. وقد فصّل القنصل العثماني في تبريز، في رسالة مؤرخة في 16 نيسان 1843، المعلومات التي أوردها في رسالته السابقة، فأشار الى أن المخبرين السريين الذين أرسلهم الى طهران أفادوه بأن عدد المدافع التي أرسلت من طهران الى تبريز هو 24 مدفعاً[4]. وأعقبها، في 30 نيسان 1843، برسالة معلوماتية ثالثة عن الاستعدادت العسكرية الإيرانية[5]. وفي مطلع مايس 1843 ارسلت القنصلية العثمانية في تبريز رسالة الى استانبول تشير فيها الى أن الإيرانيين أرسلوا 34 مدفعاً، وأحد عشر ألف جندي الى منطقة السليمانية. وأرسلوا الى الحدود القريبة من بغداد 41 مدفعاً، وخمسين ألف جندي. وأرسلوا الى حدود

(1) B.O.A., MM.K 1835, Lef: 15, 17 S 1259.
(2) B.O.A., MM.K 1835, Lef: 8;4, 13 S 1259.
(3) B.O.A., MM.K 1836, Lef: 1, 4 Ra 1259.
(4) B.O.A., MM.K 1836, Lef: 9, 16 Ra 1259.
(5) B.O.A., MM.K 1836, Lef: 5, Selh Ra 1259.

بايزيد 27 مدفعاً، وخمسة عشر ألف جندي[1]. إلا أن استئناف مفاوضات الدول الأربع في أرضروم في 15 مايس 1843، بعد موافقة إيران على حضورها، خفف من حدة الاستعدادات العسكرية على جانبي الحدود العثمانية الإيرانية في منطقة بايزيد الحدودية العثمانية، فقد ذكر علي نامق القنصل العثماني في تبريز في رسالة له الى العاصمة استانبول، مؤرخة في 11 حزيران 1843، أن الحدود الإيرانية مع الدولة العثمانية في هذه المنطقة تخلو من التحشيدات العسكرية، وليس فيها سوى حرس الحدود من القوات العسكرية الإيرانية[2].

وعلى الرغم من استئناف المفاوضات بين الدولة العثمانية وإيران في أرضروم لتسوية مشاكلهما في 15 مايس 1843، بحضور وفدي الدولتين الوسيطتين بريطانيا وروسيا، وتوقف عملية التحشيدات العسكرية الإيرانية، كما ذكرنا، فان الاستعدادات العسكرية العثمانية ظلت مستمرة بعد استئناف المفاوضات، ربما لشكوك العثمانيين بالطرف الإيراني، أو لمواجهة أي طارئ أو أزمة تتعرض لها مفاوضات أرضروم. وقد تركزت الاستعدادات العسكرية العثمانية في إيالة بغداد، وبعض إيلات وسناجق الأناضول القريبة من إيران أو المحاددة لها، كإيالتي أرضروم وطرابزون وسنجقي بايزيد وديار بكر.

ففي إيالة بغداد دأب نجيب باشا على التواصل مع العاصمة استانبول حتى بعد استئناف مفاوضات أرضروم في 15 مايس 1843، بشأن الاستعدادات العسكرية التي كان يتخذها تحسباً لأي هجوم إيراني على إيالة بغداد. فكتب إليها في 5 حزيران 1843 شارحاً الموقف العسكري في إيالته، وارتأى تعزيزه باستقدام ذخيرة حربية وألآيا(فرقة) من الجنود المشاة من حلب أو الشام، للدفاع عن بغداد في حالة حدوث هجوم إيراني عليها[3]. وأخبرها في رسالة لاحقة، مؤرخة في 13 حزيران 1843، بأنه اتخذ جميع التدابير الاحترازية اللازمة ضد أية نوايا عدوانية إيرانية محتملة، وأنه نسق بشأن ذلك مع أحمد باشا بابان في السليمانية، وطلب منه أخذ الحذر والحيطة من الجانب الإيراني. وأشار في الرسالة نفسها الى أنه في حالة مخابرة مستمرة مع مشير

(1) B.O.A., MM.K 1837, Lef: 6, 3 R 1259.
(2) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 3, 13 Ca1259.
(3) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 12, 7 Ca 1259.

- قائد القوات العسكرية - أرضروم لتعزيز الموقف العسكري العثماني، ووضعه في حالة التأهب والاستعداد، على الرغم من أنه غير مقتنع بجدية الاستعدادات العسكرية الإيرانية، فضلاً عن أن معظمها، كما ذكر في هذه الرسالة، لا صحة له ولا يعدو أن يكون إشاعات فحسب[1].

أما في إيالة أرضروم، فقد بدأت الاستعدادات العسكرية العثمانية فيها منذ مطلع آذار 1843. وكان كاملي خليل باشا مشير أرضروم يعتقد، بسبب معلومات ترده من القنصل العثماني في تبريز، أن إيران باتت، خلال الأسابيع الأولى التي أعقبت حادثة كربلاء، على وشك مهاجمة الدولة العثمانية، فبادر منذ ذلك الحين الى تعزيز الموقف العسكري في منطقة بايزيد الحدودية، بتحشيد الجنود والمعدات العسكرية فيها، على الرغم من تأكيدات السفيرين البريطاني والروسي على عدم ضرورة هذه الإجراءات لأن أية معلومات استخباراتية لم تردهما عن قيام إيران بتحركات عسكرية تتيح لها مهاجمة الدولة العثمانية، وهو أمر يصعب عليها في هذه الحالة حتى وإن رغبت فيه[2]. وقد أعدّ كاملي خليل باشا تقريراً في 30 نيسان 1843، أرسله الى استانبول ذكر فيه أن الإيرانيين بدأوا يتصرفون تصرفات غير ودية مع العثمانيين بسبب حادثة كربلاء، وقاموا بسوق عساكرهم نحو الحدود الشرقية الإيرانية العثمانية المقابلة لإيالة أرضروم، وباتجاه حدودهم مع إيالة بغداد أيضاً، وأن 24 مدفعاً وصلت من طهران الى سلطانيه في طريقها الى تبريز. وصرف الإيرانيون رواتب ستة أشهر مقدماً لجنودهم، وفتحوا باب التطوع للقتال أمام جميع القادرين على حمل السلاح. وشرح مشير أرضروم، في التقرير نفسه، أوضاع القوات العسكرية العثمانية في أرضروم، إذ ذكر فيه أن القوات العسكرية النظامية وقوات الاحتياط غير كافية في حالة حدوث حرب مع إيران. وهناك نقص في التجهيزات من الخيام والأسلحة وملابس الجنود. وطلب تعزيز موقفه العسكري بارسال فرقتين الى ثلاث فرق من مشاه العساكر النظامية الى أرضروم، مع عدد من المدافع[3].

(1) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 13, 15 Ca 1259.
(2) B.O.A., MM.K 1835, Lef: 1, 17 S 1259.
(3) B.O.A., MM.K 1835, Lef: 1, Selh Ra 1259.

وعلى الرغم من أن إيران حضرت مفاوضات أرضروم التي عقدت في منتصف مايس 1843، فان مشير أرضروم واصل إرسال تقاريره عن الوضع العسكري لإيران على حدودها مع الدولة العثمانية آنذاك[1]. وكتب في 1 حزيران 1843 يطلب إرسال عشرة آلاف جندي من إيالة طرابزون لمواجهة ما وصفه بالخطر الإيراني المحتمل. وذكر أنه خصص ثلاثة آلاف كيس (الكيس = 500 قرش) للإنفاق عليهم[2]. وكان يفكر في طلب عدد آخر من الجنود من الولايات القريبة من أرضروم ليصل عدد الجند المتجمع لديه الى 25 ألف جندي[3].

وقد تطلبت حالة الاستعداد العسكري العثماني التي استمرت بعد بدء مفاوضات أرضروم بحضور الوفد الإيراني في 15 مايس 1843، أن تطلب العاصمة العثمانية تعزيزات من الجنود من إيالتي طرابزون وديار بكر القريبتين من أرضروم. ففي 31 مايس 1843 كتب والي طرابزون رسالة جوابية الى استانبول أوضح فيها قلة مقدرة إيالته على توفير الجنود[4]. إلا أن استانبول طلبت منه، على الرغم من ذلك، سوق عدد من الجنود، فاعتذر، في رسالة مؤرخة في 21 حزيران 1843، عن تلبية الطلب، وذكر لها في هذه الرسالة أن إيالة طرابزون لا تتمكن من إرسال أي جندي الى أرضروم[5]. أما والي إيالة ديار بكر، فقد كتب الى العاصمة، بعد أن طلبت منه سوق قوات عسكرية الى أرضروم من إيالته، في 19 حزيران 1843، بأنه باشر بتهيئة القوات العسكرية المطلوبة من أصناف المشاة والخيالة والباشبوزق – صنف من العساكر غير النظامية – وطلب تحديد التعيينات والمرتبات للمجندين غير النظاميين(الباشبوزق) لكي تسهل عملية جمعهم وإرسالهم[6]. إلا أن والي ديار بكر عاد ليخبر استانبول في 22 حزيران 1843، بان ظروف إيالته لا تمكنه من جمع العساكر وإرسالها الى أرضروم لكثرة الصعوبات والمشاكل الأمنية فيها، بسبب تركيبتها السكانية التي تضم الأكراد والعرب[7].

لعبت الجهود الدبلوماسية التي بذلها البريطانيون والروس في الحدّ من سباق

(1) B.O.A., MM.K 1837, Lef: 7, 14R 1259.
(2) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 5, 3 Ca 1259.
(3) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 1, 13 Ca 1259; Lef: 13, 21 Ca 1259.
(4) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 5, 3 Ca1259
(5) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 7, 23 Ca1259.
(6) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 14, 21 Ca1259.
(7) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 11, 24 Ca1259.

التأهب العسكري العثماني الإيراني لاسيما لدى الجانب العثماني، بعد أن تمكنت تلك الجهود من جمع العثمانيين والإيرانيين على طاولة مفاوضات أرضروم في منتصف مايس 1843. ثم نجحت الجهود الدبلوماسية البريطانية الروسية آخر المطاف في إيقاف ذلك السباق أواخر سنة 1843، بعد أن نشبت مواجهات عسكرية محدودة في خريف تلك السنة في بعض القرى الحدودية الفاصلة بين الدولة العثمانية وإيران[1]، وأجهضت صدامات عسكرية محدودة أخرى كادت تقع على الحدود الطويلة بين الدولتين قبل وقوعها[2]. وكانت الأسباب الآنية المباشرة لتلك المواجهات المحدودة تنحصر في اختلاف وجهتي نظر العثمانيين والإيرانيين في موضوع الحدود الذي كان مطروحاً للنقاش على طاولة مفاوضات أرضروم آنذاك، والذي تتعلق معظم جوانبه بالحدود العثمانية الإيرانية في سنجق بابان وإيالتي الموصل وبغداد، لاسيما ما يخص منها السليمانية والمحمرة.

وقد سبق القول إن بريطانيا وروسيا طمأنتا الدولة العثمانية منذ آذار 1843، أي بعد مرور بضعة أسابيع على حادثة كربلاء، على عدم وجود نوايا إيرانية حقيقية على مهاجمة الدولة العثمانية، وطلبتا بناء على ذلك أن ينهي العثمانيون استعداداتهم العسكرية التي يقومون بها على حدودهم مع إيران. وخلال اجتماعات أرضروم التي حضرتها إيران منذ 15 مايس 1843، أعلن المندوب الروسي لتلك المفاوضات أن روسيا وبريطانيا معنيتين بموضوع التوتر القائم بين الدولة العثمانية وإيران، وأنهما لن تقفا متفرجتين عليه، وأنهما اتفقتا على إيقاع المسؤولية على الدولة التي تبدأ بالهجوم على الأخرى[3]. ودأب السفيران البريطاني والروسي منذ ذلك الحين على بذل جهود حثيثة بهذا الشأن، اقتضت أحياناً الاجتماع بالدبلوماسيين والقادة العسكريين العثمانيين التي تتعلق مواقعهم الوظيفية وطبيعة مهامهم آنذاك بالمشكلة القائمة التي تسببت بها حادثة كربلاء بين إيران والدولة العثمانية[4]، والتي تطلبت في أحيان أخر التواصل مع نظارة الخارجية العثمانية عن طريق الرسائل أو المحادثات المباشرة.

(1) B.O.A., MM.K 1839, Lef: 3, 30 Temmuz 1259.

(2) ورهرام، همان مآخذ، ص60.

(3) B.O.A., MM.K 1840, Lef: 2.

(4) B.O.A., MM.K 1835, Lef: 1, 17 S 1259.

وكان من تلك الرسائل، رسالة السفير الروسي في استانبول المسيو تيتوف في 1 تموز 1843 التي يطمئن فيها الحكومة العثمانية تجاه التحشيدات العسكرية الإيرانية التي لا تنوي إيران من ورائها، كما يذكر، مهاجمة الأراضي العثمانية، ويدعوها الى عدم اتخاذ إجراءات مماثلة حرصاً على استمرار المفاوضات الجارية في أرضروم[1]. وكان السفير البريطاني في استانبول السير سترافورد كاننغ، أرسل رسالة بهذا المعنى أيضاً في 6 آب 1843[2]، أعقبها برسالة أخرى في 19 آب 1843 ذكر فيها أن إيران تعهدت لبريطانيا أن لا تعتدي على الأراضي العثمانية. وطلب السفير في هذه الرسالة أن تصدر الحكومة العثمانية أوامرها الى والي أرضروم وقائد القوات العسكرية فيها بالامتناع عن القيام بأية تحركات عسكرية ضد إيران، وبسحب المدافع التي نصبت في قلعة طوبراق الحدودية[3]. كما ساهم القناصل البريطانيون والروس في المدن القريبة من الحدود العثمانية الإيرانية، كتبريز، في الجهود الدبلوماسية الرامية الى نزع فتيل التوتر بين العثمانيين والإيرانيين، الذي أدى الى قيام كل منهما بتحشيد قواته العسكرية على الحدود مع الآخر[4].

ومن ثم يمكن القول إن حادثة كربلاء كانت، في جانب منها، تمثل انعكاساً سلبياً على العراق للعلاقات العثمانية الإيرانية، التي كان يسودها التوتر على الدوام حتى الى ما بعد منتصف القرن التاسع عشر. وتمثلت سلبيات ذلك الانعكاس بالضرر الذي لحق بمدينة، وممتلكات، وأرواح بريئة تحمل جميعها الهوية العراقية. ولم يختص ذلك الضرر بأناس متمردين وخارجين على القانون. وتمثلت تلك السلبيات أيضاً بالإساءة الى مقدسات إسلامية في أرض عراقية لم يعرف عن الدولة العثمانية أن تقصدت الإساءة إليها طوال حكمها للعراق، ولا لأمثالها في كل البقاع التي حكمتها. هذا كله فضلاً عن انعكاسات سلبية أخرى على تجارة العراق دامت لبضع سنوات، وعلى موارده من عائدات زيارة العتبات المقدسة التي توقفت خلال تلك السنوات بانقطاع الإيرانيين والهنود ومسلمي روسيا وغيرهم عن الزيارة. وكذلك ما تسببت

(1) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 9, 1Temmuz 1843.
(2) B.O.A., MM.K 1840, Lef: 3, 6 Agustos 1843.
(3) B.O.A., MM.K 1839, Lef: 4, 19 Agustos 1843.
(4) B.O.A., MM.K 1839, Lef: 2, 1259 Agustos 1843.

به حالة التأهب والاستعداد العسكري التي أعقبت حادثة كربلاء من خسائر لخزينة إيالة بغداد. بل يمكن القول إن الإدارة المالية السيئة التي اتسمت بها إدارة نجيب باشا بعد حادثة كربلاء ربما كانت إفرازاً طبيعياً لتداعيات حادثة كربلاء[1]، وانعكاساً سلبياً مباشراً لها على العراق.

وقد كتب الوكيل السياسي البريطاني في بغداد تقريراً عن إدارة نجيب باشا المالية وصفها فيه بالسوء والشطط، فجباية الضرائب في إيالة بغداد كانت، كما جاء في هذا التقرير، تقوم على الظلم والجور، ذلك أن الموظفين المكلفين بجمعها كانوا يبالغون في رفعها من أجل الحصول على الرشوة. أما (الملتزمون) الأهليون لبعض أنواع الضرائب، فكانوا يتصفون بالجشع، إذ أطلقت أيديهم في تحديد مقدار الضريبة التي تجبى، وأبيحت لهم جميع الوسائل، بما فيها التعذيب الجسدي، من أجل تحصيلها. وقد جمع نجيب باشا، كما جاء في هذا التقرير، جراء فساد الإدارة المالية مبالغ طائلة من وراء تحكمه في عملية منح (الالتزامات) الضريبية، ومن وراء احتكاره لتجارة بعض البضائع والمواد الغذائية، ومن خلال الأتاوات والمصادرات والغرامات المالية، «وفوق كل هذه الرشوة المباشرة»[2].

ولم تكن المواجهة في حادثة كربلاء بين قوتين متكافئتين بطبيعة الحال، إذ لم تكن كربلاء سوى مدينة وضعتها المقادير على حين غرة في مواجهة الامبراطورية التي أخضعتها، ومئات من مدن مماثلة لها في قارات ثلاث، لحكمها لحوالي ثلاثة قرون.. أمبراطورية أفل زمان مجدها وعظمتها ولكنها لم تزل قوية بعد، وإن لم تكن قوتها، زمن تلك الحادثة، تمثل دور القوة الطبيعي الذي تمر به كل دولة، إذ كان هذا الدور قد انتهى بالنسبة للدولة العثمانية أواخر القرن السادس عشر، قبل حوالي قرنين ونصف القرن من حادثة كربلاء. بل كانت قوتها حين وقعت الحادثة قوة مصطنعة تحاول

(1) طلب نجيب باشا من استانبول بعد مرور أقل من شهر واحد على حادثة كربلاء زيادة المخصصات المالية العسكرية لإيالة بغداد، بعد أن عجزت مواردها عن الوفاء باحتياجات المتطلبات العسكرية: B.O.A., MM.K 1833, Lef: 2, 10M1259.

(2) لوريمر، سبق ذكره، ص2002. وللتفاصيل: نفسه، ص2000-2002، وتنظر أيضاً: ص2003-2004، 2005.

التشبه بدور القوة الغابر الذي أراد إحياؤه السلاطين المصلحون منذ عهد السلطان مصطفى الثالث (1757- 1774) بعيد انتصاف القرن الثامن عشر، ومن ثم الصدور العظام المصلحون بدءاً بمصطفى رشيد باشا الذي وضع لبنة (التنظيمات) الأولى قبيل وقوع حادثة كربلاء، فهو (مهندس) مرسوم(كلخانه) الإصلاحي الذي افتتح به السلطان عبد المجيد عهد التنظيمات عقب أن تسنم عرش الدولة العثمانية مباشرة سنة 1839، وعمره إذ ذاك ستة عشر عاماً.

وفي تقديرنا، في إطار تفسير ما جرى في كربلاء نفسه،إن دور القوة المفتعل غالباً ما يكون شديد الوطأة، لاسيما مع عدو ضعيف لا يحسن تقدير عواقب أعماله. على عكس التسامح الذي يفرزه الدور الطبيعي للقوة. ومنه التسامح الذي أظهره العثمانيون أنفسهم في أوج عظمة دولتهم، والذي ساعدهم وهم يوسعون هذه الدولة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وأكسبهم عطف شعوب عديدة كانت تأمل تحقيق العدالة والازدهار في ظل حكمهم[1].

على أن العثمانيين، بمن فيهم نجيب باشا، أدركوا حجم خطأ الاقتحام العسكري لكربلاء بعد حدوثه مباشرة، إلا أن ذلك لم يغير شيئاً من واقع الانعكاسات السلبية الذي تمخض عنه ذلك الخطأ. فقد أخذ نجيب باشا يعتذر عما وقع في كربلاء الى الشيخ حسن بن الشيخ جعفر صاحب كتاب كشف الغطاء، الذي استقبله في النجف بعد أن قصدها عقب اقتحام كربلاء والاستيلاء عليها مباشرة، ويتنصل من مسؤوليته عما وقع «فهم حملونا على العقوق فوقع ما وقع»[2] على حدّ ما نقل عنه من كلام. إلا أنه تجاهل أن هؤلاء الذين حملوه على العقوق ليسوا كل أهالي كربلاء، بل هم اليارامزية المتمردون الذين فرضوا بالقوة على هؤلاء الأهالي أن يعيشوا بين ظهرانيهم. كذلك جاء تنصل الحكومة العثمانية عن حادثة كربلاء، وعدم رضاها عما جرى خلالها واضحاً خلال مباحثات أرضروم، حينما أبلغ المفاوض العثماني في تلك المفاوضات نظيره الإيراني بمضمون الرسالة التي ستوجهها الحكومة العثمانية الى حكومة إيران،

(1) في هذا المجال يحسن الاطلاع على كتاب نيقولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، نقله الى العربية يوسف عطا الله، ط2، دار الفارابي، بيروت 2004.

(2) كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص314.

وهو أن الدولة العثمانية لم تكن راضية عما جرى من ممارسات خلال اقتحام القوات العثمانية لمدينة كربلاء، وهي تشعر بالأسف إزاءها، وستقوم بتقديم التعويضات المالية لمن تضرر من جرائها من أهالي كربلاء تحت مراقبة الذين يعرفون هؤلاء المتضررين وإشرافهم[1].

(1) قايا، سبق ذكره، ص219.

الفصل الثالث

معاهدة أرضروم الثانية.. علاقات الدولتين خلال حقبة تبلور المعاهدة

1843 - 1848

- مدخل..
- **أولاً**: العلاقات الثنائية منذ أرضروم الأولى... ملامح عامة
- **ثانياً**: مفاوضات أرضروم 1843-1847 وانعكاس أجواء التوتر عليها
- **ثالثاً**: معاهدة أرضروم (1847)... خطوة أولى نحو إقامة علاقات طبيعية

مدخل

تناول الفصل الثالث معاهدة أرضروم التي عقدت بين الدولة العثمانية وإيران في 31 مايس سنة 1847، وصودق عليها إيذاناً بالبدء في تنفيذ بنودها في 2 آذار 1848. وقد دعيت هذه المعاهدة بمعاهدة أرضروم الثانية تمييزاً لها عن المعاهدة التي عقدت قبل ذلك بين الدولتين في مدينة أرضروم في سنة 1823، التي أصبحت - بعد عقد الثانية - تعرف بمعاهدة أرضروم الأولى.

ولأن معاهدة أرضروم الثانية عقدت في حقبة تاريخية كانت تشهد فيها العلاقات العثمانية الإيرانية تحولات كبيرة لم تكن دوافعها، فحسب، السياسة السلمية الجديدة التي بدأت الدولتان المتعاهدتان بإتباعها إحداهما تجاه الأخرى بعد معاهدة أرضروم الأولى، ولا انعكاسات التطورات التنظيمية التي كانت تشهدها آنذاك كل دولة منهما، لاسيما الدولة العثمانية، في مجمل كيانها الداخلي وسياستها الخارجية، بل كانت تلك التحولات في تلك الحقبة الزمنية تتمثل أيضاً في المتغيرات التي كانت تشهدها السياسة الدولية نتيجة لنمو الاقتصاد وتوسع التجارة العالمية، والكشف عن طرق جديدة للمواصلات، وانتشار وسائل نقل سريعة بفضل المحركات البخارية، وما ترتب على ذلك كله من تنام للمطامع الاستعمارية للدول الكبيرة، وفي مقدمتها بريطانيا وروسيا الدولتان الوسيطتان في معاهدة أرضروم الثانية،.. نقول لأن معاهدة أرضروم الثانية عقدت في حقبة المتغيرات التاريخية تلك التي بلغت أوجها في أواسط القرن التاسع عشر، كان لابد من عدم التوقف عند مضامينها، أو الاكتفاء بالتعرف على المشاكل التي عالجتها نصوصها من بين إرث رحم المشاكل العثمانية الإيرانية الولود، دون تجاوز ذلك الى دراسة جوانب أخرى تتعلق ببواعث عقدها، وبطبيعة المفاوضات التي أفضت الى إبرامها، وبالصعوبات والمفارقات التي رافقت عملية بلورة نصوصها، فضلاً عن مداخلات الدولتين الوسيطتين بريطانيا وروسيا، مما كان له تأثيراته السلبية عند التطبيق لاسيما فيما يتعلق بنصوص المواد الخاصة بتعيين الحدود وتنقل العشائر.

ومن ثم فقد جاء هذا الفصل ليتناول كل تلك الجوانب، فتطرق أولاً الى العلاقة بين الدولة العثمانية وإيران بعد معاهدة أرضروم الأولى التي أبرمت بين الدولتين سنة 1823، فقد كانت هذه المعاهدة نقطة تحول كبرى في مسيرة تلك العلاقات، انتهت بعد عقدها الحروب الكبيرة بين الدولتين العثمانية والإيرانية التي استمرت لأكثر من ثلاثة قرون، وبدأت معها مرحلة جديدة سادتها غالباً أجواء من الهدوء والتفاهم، دون أن يعني ذلك انقطاع المشاكل التي كانت تصل أحياناً الى حدّ حدوث هجمات عسكرية متبادلة، سببها غالباً التنازع على بعض المناطق والأراضي، والاختلاف على تعيين الحدود بين الدولتين، وتنقل بعض العشائر الكردية والعربية عبر أراضيهما. وهو الأمر الذي أشر قصوراً واضحاً في معاهدة أرضروم الأولى، وبيّن وجود حاجة ملحة لإبرام معاهدة جديدة تعالج هذه المشاكل، فضلاً عن تطورات الأوضاع في الدولة العثمانية التي اقتضت التفاهم مع إيران لحل الخلافات معها بعد الاندحارات العثمانية أمام جيوش محمد علي باشا والي مصر، ووفاة السلطان محمود الثاني سنة 1839. وقد تم الاتفاق بين الدولة العثمانية وإيران في أواخر سنة 1842 على إجراء مفاوضات بينهما بوساطة بريطانيا وروسيا اللتين أقحمتا نفسيهما في خلافات عثمانية إيرانية قالتا أنهما معنيتان بحلها، للتوصل الى مثل هذه المعاهدة. وعزز الشعور بالحاجة الى عقد معاهدة جديدة بين الدولتين الشرخ الذي أحدثه في العلاقات بينهما اقتحام قوات والي بغداد نجيب باشا لمدينة كربلاء في مطلع سنة 1843. ومن ثم كان لابد لهذا المبحث أن يدرس تلك الظروف كيما يتيح فهماً أفضل لبواعث عقد معاهدة أرضروم الثانية، ولطبيعة الأجواء التي رافقت عملية المفاوضات التي أفضت الى عقدها، وما عالجته من مشاكل عالقة بين الجانبين العثماني والإيراني.

وشهدت الظروف التي أجريت فيها المفاوضات على مدى ما يقرب من أربعة أعوام صعوبات عديدة نتيجة انعكاسات مشاهد التوتر في العلاقات العثمانية الإيرانية - وآخرها حادثة كربلاء التي وقعت قبل عقد أول جلسة للمفاوضات بحوالي خمسة أشهر - على أجواء المفاوضات، وشروط المتفاوضين ومطالبهم، فضلاً عن مداخلات الطرفين الوسيطين بريطانيا وروسيا التي كانت تحركها الى حدّ بعيد بطبيعة الحال مصالحها الخاصة، وسواها من مؤثرات تطرق الى ذكرها المبحث الثاني من هذا

الفصل بتفصيلات في المعلومات وتحليلات لمعطياتها استند الى الوثائق والمصادر العثمانية والفارسية معاً.

وحينما بلورت أطراف مفاوضات أرضروم الأربعة مسودة معاهدة تتكفل بمعالجة كثير من مشاكل العلاقة بين الدولة العثمانية وإيران معالجة آنية، وتضع الأسس الكفيلة بحل بعضها الآخر في المستقبل، كمشكلة الحدود، طفت على السطح مشاكل جديدة تخص بعض نصوص المعاهدة المقترحة التي انتهت من وضعها الأطراف الأربعة في مدينة أرضروم. وقد عالج المبحث الثالث هذه المشاكل - فضلاً عن نصوص المعاهدة - التي تتمحور حول إيعاز الباب العالي لرئيس الوفد العثماني في أرضروم بالتوقف عن التوقيع على مسودة المعاهدة في اللحظة الأخيرة التي كانت ستوقع عليها جميع الأطراف المتفاوضة، بسبب ما كان يراه من عدم وضوح بعض نصوص مسودة المعاهدة. بعد ذلك دخلت عملية التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها في مداخل شابتها بعض الشبهات، ذلك أن الطرفين الوسيطين فسرا للباب العالي بعض تلك النصوص، وتعهدا له بإنفاذها قبل أن يعلم بذلك الجانب الإيراني. وحينما عرضت تلك التفسيرات من قبل موظفي الخارجية العثمانية على السفير الإيراني الذي جاء الى استانبول لتبادل نسخ المعاهدة، وطلب منه الموافقة عليها، أقرها دون استئذان حكومته التي لم توافق على عمله هذا بعد علمها به. وقد أوجد ذلك مناخاً ملائماً كيما يستمر شيء من التوتر في العلاقات العثمانية الإيرانية لمدة طويلة من الزمن بعد عقد معاهدة أرضروم الثانية، امتد الى قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى.

على أن تناول الفصل الذي بين أيدينا للأبعاد المتعددة التي تضمنتها مباحثه الرئيسة الثلاثة التي سبق ذكرها، جاء لبلوغ هدف حاولنا بلوغه، يتمثل في الكشف عن جوانب لم تستكمل الدراسات السابقة توضيحها في تاريخ العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران، وبخاصة ما كان منها باللغة العربية، وأن تضيف جديداً لهذا اللون من الدراسات التاريخية، لاسيما وأنه يتعلق بتاريخنا العراقي في العهد العثماني.

أولاً: العلاقات الثنائية منذ أرضروم الأولى.. ملامح عامة

شهدت العلاقات العثمانية الإيرانية مرحلة جديدة سادتها أجواء من الهدوء والتفاهم بعد عقد معاهدة أرضروم في سنة 1823 بين الدولة العثمانية والدولة القاجارية في إيران. إلا أن بعض الخلافات والمشاكل اليسيرة بدأت تظهر بين العثمانيين والإيرانيين بعد مرور بضع سنوات على عقد تلك المعاهدة. وكان من أهم تلك المشاكل شكوى الإيرانيين من قيام داود باشا والي بغداد(1816- 1831) بفرض رسوم جديدة على الزائرين الإيرانيين للعتبات المقدسة في العراق، وعلى جثث الموتى التي يؤتى بها من إيران لتدفن في هذه العتبات[1].

وتفاقمت المشاكل بين الدولتين العثمانية والقاجارية منذ سنة 1837، بعد أن اقتحمت في تلك السنة القوات العسكرية لوالي بغداد علي رضا باشا اللاظ(1831-1842) مدينة المحمرة التي تدعي كل دولة منهما عائديتها لها[2]. ولم تسفر الجهود الدبلوماسية التي بذلها الإيرانيون في سنة 1838 للحصول على تعويض من العثمانيين عن الخسائر التي تسبب فيها هجوم اللاظ على المحمرة عن نتيجة تذكر[3]، ذلك أن العثمانيين كانوا يعدون المحمرة جزءاً من ممتلكاتهم. إلا أن العثمانيين حاولوا التخفيف من حدة نزاعهم مع الإيرانيين بعد هزيمتهم الكبيرة أمام محمد علي باشا والي مصر سنة 1839، فبعثوا بوفد الى إيران سنة 1840 للبحث عن حلول لمشاكلهم معها، ومنها موضوع المحمرة، ولم يتوصل الطرفان هذه المرة أيضاً الى أية حلول عملية لتلك المشاكل[4].

---

(1) تاريخ جودت، عينا گچن اثر، ص281 - 284.

(2) للتفاصيل عن حملة والي بغداد علي رضا باشا اللاظ على المحمرة تراجع: الزهيري، سبق ذكره، ص71-77.

(3) طلبت إيران تعويضاً مقداره 2,5 مليون تومان إيراني، إلا أن العثمانيين وافقوا على دفع ثلاثمائة ألف تومان فقط. شميم، همان مآخذ، ص311.

(4) همانجا، ص309 - 310.

بادرت إيران بعد ذلك مباشرة باتخاذ بعض الإجراءات العسكرية ضد العثمانيين انتقاماً منهم لهجومهم على المحمرة وتشبثهم بعائديتها لهم، فهاجمت سنة 1840 السليمانية التي كانت تطالب بضمها لها، واجتاحت جيوشها منطقة عربستان واستعادت سيطرتها على المحمرة. واستعرض محمد شاه القاجاري(1834- 1848) جيوشه على مقربة من حدود إيالة بغداد للتلويح بقدرته العسكرية على اقتحامها[1]. واستمرت المناوشات العسكرية في منطقة السليمانية بين الإيرانيين والعثمانيين طوال سنتي 1841 و[2]1842. وحاول العثمانيون التخفيف من الضغط الإيراني على السليمانية فدخلت فرقة من قواتهم الأراضي الإيرانية لمهاجمة مقر الوالي الإيراني في وادي أردلان[3]، إلا أن القوات الإيرانية تمكنت من التصدي لها ودحرها، الأمر الذي أدى الى تفاقم حالة الصراع والتوتر بين الطرفين في منتصف عام 1842[4].

وفي أواخر سنة 1842 بلغت الخلافات بين العثمانيين والإيرانيين أوجهاً، وكان كل منهما يحمل لائحة من الاتهامات للآخر بخرق بنود المعاهدات السابقة التي وقعت بينهما وآخرها معاهدة أرضروم سنة 1823، ولائحة من الشكاوى، وفي مقدمتها قضية إيواء اللاجئين السياسيين. فضلاً عن تذمر الإيرانيين المزمن من سوء معاملة مواطنيهم من التجار وزائري العتبات المقدسة من قبل السلطات العثمانية في العراق، وتذمر العثمانيين الذي لا يقل عنه مرارة من تدخل إيران في شؤون سنجق بابان (السليمانية)[5]. إلا أنه يمكن القول إن هناك قضيتين محوريتين كانت تدور في نطاقهما معظم خلافات الدولة العثمانية مع إيران حتى أواخر سنة 1842، أولاهما: تنقل العشائر - الكردية في معظمها - بين أراضي الدولتين، وبخاصة ضمن امتدادات أراضي إيالتي بغداد والموصل مع الأراضي الإيرانية، وما كان يرافقه، في كثير من الأحيان من عمليات

(1) للتفاصيل: لوريمر، سبق ذكره، ص2023 - 2024؛ العزاوي، ج7، سبق ذكره، ص48؛ نوار، سبق ذكره، ص396 - 399.

(2) شميم، همان مآخذ، ص310.

(3) لوريمر، سبق ذكره، ص2024.

(4) ورهرام، همان مآخذ، ص60.

(5) عن وجهة النظر العثمانية بشأن السليمانية يراجع: جودت، عينا گچن اثر، ص154؛ راسم، عينا كجن اثر، دردنجي جلد، ص1621 - 1623.

سلب وإخلال بالأمن يعقبها انسحاب نحو مكان الانطلاق(الآمن) الذي لا يمكن الطرف المعتدى عليه من ملاحقة المعتدي لوقوعه في داخل أراضي الطرف الآخر. وثانيهما: مشاكل الحدود التي أغفلت تحديدها بشكل واضح آخر معاهدة وقعت بين الدولة العثمانية وإيران، هي معاهدة أرضروم سنة 1823[1].

فقد أشير في هذه المعاهدة في بند(أساس)، الى أن الحدود تبقى كما كانت عليه، دون ذكر أية تفصيلات أخرى، سوى ما ذكر في البند نفسه من أن تكون معاهدة سنة 1746 (معاهدة نادر شاه) المبرمة بين الدولة العثمانية وإيران، نافذة المفعول[2]. إلا أن معاهدة 1746 لم تتضمن هي أيضاً تحديداً واضحاً للحدود بين الدولتين، عدا ذكرها أن تكون هذه الحدود كما عينتها المعاهدة الموقعة بينهما سنة 1639 في زمن السلطان مراد الرابع دون تغيير[3]. وكانت تلك المعاهدة عينت بشكل مجمل الأراضي التابعة لكل من السلطان العثماني والشاه الصفوي، بدءاً من أقصى الشمال في وان وقارص، مروراً بشهرزور وبغداد والبصرة، إلا أن كثيراً من المناطق الفاصلة بين الدولتين، وأهمها تلك التي تقع في منطقتي عربستان(المحمرة) والسليمانية، ظلت دون أن تحدد فيها الحدود بشكل واضح[4]، وبقيت، مع أجزاء أخرى أقل منها أهمية، موضع نزاع بين الدولتين كان يتفاقم على مدى أكثر من قرنين، أي بين معاهدتي 1639 و1847.

وعلى الرغم من أن معاهدة أرضروم التي عقدت سنة 1823 بين الدولة العثمانية وإيران أنهت حالة من الصراعات العسكرية المتكررة بين الدولتين استمرت لأكثر من ثلاثة قرون، وكانت - أي المعاهدة - خطوة أولى لإقامة علاقات طبيعية أو شبه طبيعية بينهما، فإنها لم تحل مشكلة الحدود المزمنة بين العثمانيين والإيرانيين،

---

(1) لتفاصيل أكثر عن المشاكل والخلافات العثمانية الإيرانية حتى أواخر سنة 1843، يراجع: راسم، عينا گچن اثر، ص1664 - 1665؛ لوريمر، سبق ذكره، ص2023 - 2024؛ نوار، سبق ذكره، ص391 - 399.

(2) معاهدات مجموعه سى، اوچنجى جلد، عينا گچن اثر، ص1-2؛ تاريخ جودت، عينا گچن اثر، ص266 - 268.

(3) تراجع مادة(أساس) من مواد هذه المعاهدة، وكذلك بقية موادها وشروطها وملاحقها، في الكركوكلي، سبق ذكره، ص75-76؛ الضابط، سبق ذكره، ص48-49.

(4) للإطلاع على بنود المعاهدة يراجع: معاهدات مجموعه سى، ايكنجى جلد، عينا گچن اثر، ص308 - 312.

لاسيما حدود إيالة بغداد مع إيران، ولم تضع حلاً جذرياً كذلك لمشكلة تنقل العشائر بين أراضيهما[1]، ذلك أن ظروف عقد تلك المعاهدة تشير الى أن إبرامها قد تم على عجل بغرض التوصل بسرعة الى إنهاء حالة الحرب التي استمرت بين الدولتين طوال السنتين التي سبقت عقدها. ومن ثم فان اتهامات كل دولة منهما للأخرى بالتجاوز على حدودها قد استمرت بعد عقد معاهدة 1823، وكذلك الاتهامات المتبادلة بإيواء إحداهما للعشائر التي تتسبب بأعمال السلب والإخلال بالأمن في أراضي الأخرى.

وكان لتعيين نجيب باشا(1842- 1849) والياً لإيالة بغداد في منتصف سنة 1842، أثر في ازدياد حالة الخلافات والتوتر بين الدولة العثمانية وإيران ووصولها الى شفير الحرب، فقد تشددت إدارة إيالة بغداد في عهده، في إجراءاتها الإدارية وجباية الرسوم، مع التجار والزائرين الإيرانيين للعتبات المقدسة في العراق، والمارين منهم بالإيالة في طريقهم الى الديار المقدسة في الحجاز تشدداً بالغاً، وكانت تلك الإجراءات المتشددة التي وضعها نجيب باشا ذات طبيعة «تسمح بسوء الاستعمال»[2] من قبل الموظفين القائمين على تطبيقها، مما لم يكن للحكومة المركزية في استانبول رغبة في حدوثه تجنباً لأية مشاكل جديدة مع الإيرانيين[3].

كما أن المأوى الذي وفرته إيالة بغداد للشيخ ثامر السعدون الذي كان يحاول العودة لحكم المحمرة، والمطلوب من قبل الإيرانيين، والدعم الذي كان يلقاه هذا الشيخ من(متسلم) البصرة بإيعاز من نجيب باشا، أثار الإيرانيين ودفعهم الى التأكيد على مطالبتهم بالسليمانية وتوسيع رقعة الأراضي التي كانوا يطالبون بها في إقليم عربستان لتصل الى(القرنة)[4].

واشتدت حدة الخلافات لتصل الى حالة التأهب للحرب بعد أن اقتحمت قوات نجيب باشا مدينة كربلاء في 15 كانون الثاني 1943 لاستخلاصها من أيدي المتمردين المعروفين بـ(اليارامزية) الذين استولوا عليها وتحكموا بشؤونها، وفرض سلطة إدارة

(1) تنظر بنود المعاهدات في: معاهدات مجموعه سى، اوچنجى جلد، عينا گچن اثر، ص1-5.
(2) قايا، سبق ذكره، ص245.
(3) المرجع والصفحة أنفسهما.
(4) ينظر: نوار، سبق ذكره، ص397 - 398.

إيالة بغداد المباشرة عليها، الأمر الذي دفع بريطانيا وروسيا الى تكثيف جهودهما، التي كانت بدأت منذ سنة 1839، للتقريب بين وجهات نظر الإيرانيين والعثمانيين، والتي أثمرت اتفاقاً، جرى قبل اقتحام كربلاء، على إجراء مفاوضات بين الجانبين في مدينة أرضروم في مطلع سنة 1843 يحضرها ممثلون عن بريطانيا وروسيا لإيجاد حلول جذرية للمشاكل بين الدولة العثمانية وإيران، لاسيما مشكلة الحدود، بعد أن باتت جميع الأطراف مقتنعة بفشل معاهدة أرضروم المبرمة بين الدولتين سنة 1823 في التوصل لمثل هذه الحلول[1]، إلا أن عملية الاقتحام العسكري لمدينة كربلاء أخّر المفاوضات التي كان مقرراً إجراؤها في أرضروم حتى شهر مايس 1843.

(1) شميم، همان مآخذ، ص311.

ثانياً: مفاوضات أرضروم 1843 ـ 1847 وانعكاس أجواء التوتر عليها

أدت الوساطة التي قامت بها، كما ذكرنا، بريطانيا وروسيا الى موافقة الدولة العثمانية وإيران على إجراء مفاوضات بينهما في أرضروم في أوائل عام 1843، يحضرها وفدان عن الدولتين الوسيطتين بغرض التوصل الى معاهدة جديدة بين العثمانيين والإيرانيين تتلافى قصور المعاهدة التي أبرمت بينهما في أرضروم سنة 1823، وتعالج خلافات الدولة العثمانية وإيران التي استعصى حلها من قبل، وفي مقدمتها مشكلة الحدود. وقد تزامن موعد عقد هذه المفاوضات مع اقتحام قوات والي بغداد نجيب باشا لمدينة كربلاء، مما أدى الى عدم عقدها في الموعد المقرر لها لاستياء الايرانيين الشديد من العمل الذي قام به نجيب باشا في كربلاء نظراً لقدسية المدينة ومكانتها الروحية السامية في نفوسهم، ولوجود جالية إيرانية كبيرة كانت تقيم في كربلاء آنذاك قدّر عددها القنصل الإيراني في بغداد الملا عبد العزيز خان بعشرة آلاف مواطن ايراني[1]. فضلاً عن فشل إيران، ممثلة بالقنصل الملا عبد العزيز خان، في ثني نجيب باشا عن عزمه اقتحام المدينة بقواته العسكرية، أو حتى تأجيل اقتحامه لها ريثما يتم التوصل الى حل سلمي ينهي سيطرة المتمردين اليارامزية عليها حفاظاً على حرمتها وصوناً لقدسيتها وأرواح مواطنيها والمقيمين فيها[2].

إن الحزن والأسى الذي عمّ أرجاء إيران جراء حادثة كربلاء، والغضب الذي تملك العاهل الإيراني محمد شاه القاجاري حينما علم بها[3]، وما أعقب ذلك من تحشيدات عسكرية بدأتها إيران على حدودها مع الدولة العثمانية، وردت عليها الأخيرة بخطوات

(1) ورد هذا الرقم في الوثيقتين اللتين نشرهما سنان معروف أوغلو، في كتابه: العراق في الوثائق العثمانية، سبق ذكره، ص195 - 197، 235 - 237، وهما من الوثائق المحفوظة في الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء التركية في استانبول.

(2) الوثيقتان أنفسهما، وقارن مع:

B.O.A., M.M.K 1831, Lef: 21 a, 8Ca 1258.

(3) وهرام، همان مآخذ، ص60.

مماثلة[1]، في وقت كانت فيه الدولتان تستعدان للجلوس الى طاولة المفاوضات في أرضروم في محادثات رباعية تحضرها بريطانيا وروسيا بغية حل الخلافات القائمة بينهما.. دعى، ذلك كله، أن تطلب إيران، ومعها بريطانيا وروسيا، من الدولة العثمانية، في أوائل آذار 1843، عقد مباحثات معها للوقوف على أسباب حادثة كربلاء، وما يمكن أن تقضي إليه تداعياتها[2]. وجاءت مشاركة الدولتين الوسيطتين لإيران في طلبها إجراء مباحثات مع العثمانيين بشأن كربلاء ليس على خلفية وساطتهما بين إيران والدولة العثمانية فحسب، بل أيضاً على أساس كونهما معنيتين بشكل مباشر بحادثة كربلاء لسقوط عدد كبير من الضحايا الروس خلال عملية الاقتحام العسكري لكربلاء، وبعض القتلى من رعايا بريطانيا من الهنود[3].

وقد استجابت الدولة العثمانية لهذه الدعوة، إلا أنه يبدو أنها كانت راغبة في أن يبحث موضوع كربلاء في أرضروم ضمن المباحثات التي كان مقرراً إجراؤها من قبل الإيرانيين في هذه المدينة، الأمر الذي لم يكن موافقاً لرغبات الإيرانيين الذين كانوا يعدون حادثة كربلاء مشكلة كبرى تفوق في أهميتها وتداعياتها كل مشاكلهم الأخرى مع العثمانيين، ويريدون بحثها معهم بشكل مستقل. ومن ثم فقد عين الإيرانيون أحد دبلوماسييهم(الميرزا جعفر خان) لبحث مشكلة كربلاء فقط بحضور ممثلي بريطانيا وروسيا[4]، إلا أن الميرزا جعفر خان لم يكمل المهمة التي أنيطت به بسبب ما قيل عن عدم تمكنه من الوصول الى أرضروم بعد خروجه من مدينة تبريز الإيرانية نتيجة لمرضه[5]، الأمر الذي يشير الى تردد إيران في حضور مفاوضات اتفقت الأطراف الثلاثة الأخرى على إجرائها في أرضروم، فيما يبدو، لبحث مجمل الخلافات العثمانية الإيرانية، وليس مشكلة كربلاء فحسب.

على هذا الأساس يمكننا أن نفهم دواعي غياب إيران عن الاجتماع الذي عقدته

(1) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 10, Temmuz 1843.
(2) B.O.A., MM.K 1833, Lef: 1, 7S 1259.
(3) لوريمر، سبق ذكره، ص1995.
(4) B.O.A., MM.K 1833, Lef: 4, 19 M 1259.
(5) قايا، سبق ذكره، ص202.

في أرضروم الدول الثلاث: بريطانيا وروسيا والدولة العثمانية في 18 آذار 1843[1]، ليكون بداية للشروع في مفاوضات كان من المقرر - قبل حادثة كربلاء - إجراؤها في أرضروم بين العثمانيين والإيرانيين بمشاركة بريطانيا وروسيا، لإيجاد حلول لجميع المشاكل والخلافات التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية وإيران، دون قصرها على مشكلة كربلاء. وقد تناولت وفود الدول الثلاث في ذلك الاجتماع موضوع الاستعدادات للحرب، التي كانت قائمة على قدم وساق في إيران والدولة العثمانية معاً، والإجراءات التي يجب اتخاذها لنزع فتيل التوتر بين البلدين. وفي نطاق هذا التوجه حاول البريطانيون والروس، في الاجتماع نفسه، أن يهدئوا من مخاوف العثمانيين من هجوم تشنه إيران، ويؤكدوا لهم - ربما على أساس ضمانات حصلوا عليها من إيران - عدم وجود نوايا لدى إيران بمهاجمة الأراضي العثمانية[2].

غيّرت إيران موقفها بعد ذلك، ربما نتيجة للضغوط البريطانية الروسية أو لإدراكها ضرورة حل خلافاتها المزمنة مع العثمانيين بعد أن خفت سورة غضبها لحادثة كربلاء، فحضر الوفد الإيراني الاجتماع(الرباعي) الأول الذي عقد في أرضروم في 15 مايس 1843. وتألف هذا الوفد من عدد من الأعضاء بينهم عدد من الكتّاب والمترجمين، واصطحب معه نخبة من جيش منطقة أذربيجان الإيرانية، ليبلغ معهم عدد الإيرانيين الذين حضروا الى أرضروم مائتي شخص، كان على رأسهم الميرزا تقي خان وزير النظام (الذي عرف بأمير كبير فيما بعد). وكان من بين أهم أعضاء الوفد: ميرزا أحمد خان رئيس الكتاب، وأحمد خان فرهاني، وجيراغ علي زنكنه، وجان داود(مترجم)، وآمر مدفعية الجيش. وقد لاقى الوفد الإيراني ترحيباً حاراً عند دخوله الأراضي العثمانية، فقد بعث والي أرضروم أحد كبار ضباط الجيش العثماني على رأس خمسين فارساً لاستقباله، وطلب الوالي من رئيس الوفد بعد وصوله الى مدينة أرضروم أن يحل ضيفاً شخصياً عليه طيلة مدة إقامته في المدينة فاعتذر منه، واعتذر أيضاً عن قبول مائتي ليرة ذهب أرسلها له كهدية في اليوم التالي[3].

(1) B.O.A., MM.K 1835, Lef: 2, 16S 1259.

(2) Aynen Eser

(3) شميم، همان مآخذ، ص311 - 312.

أما الوفد العثماني، فقد تألف من أنور بيك رئيساً للوفد، ومن بكير باشا، وكامل أفندي(رئيساً للكتاب)، ورشدي باشا(مترجماً) وزاعم أغا(كتخدا= مساعد مترجم). وتشكل الوفد البريطاني من الكولونيل ويليامز، وروبرت كيرزون السكرتير الخاص للسفير البريطاني كاننغ في العاصمة العثمانية، وجوزيف ديكسون، وزهراب، وجيمس ريدهاوس(مترجمين). وكان على رأس الوفد الروسي المسيو تيتوف، وضم في عضويته العقيد دانيس، وبرسفيركوف، وموفكين(كاتبين)[1]. وقد خصصت الحكومة العثمانية منزلاً مستقلاً لإقامة أعضاء كل وفد من وفود الدول الثلاث المشاركة في مفاوضات أرضروم: إيران وبريطانيا وروسيا[2].

وخلال مفاوضات أرضروم كانت الدولتان الوسيطتان.. بريطانيا وروسيا، تعدان أنفسهما معنيتين بشكل مباشر بموضوع توتر العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران، لاسيما بعد حادثة كربلاء التي قتل وفقد خلالها عدد من الرعايا الروس والبريطانيين. كما كانتا قلقتين من تحول التهديدات القائمة على الحدود الى الحياة العامة، وذلك لأن أي صدام سيحدث في المنطقة كان من الممكن أن تتدخل فيه انكلترا وروسيا[3] حفاظاً على مصالحهما بالدرجة الأولى، كما هو واضح، وعلى التوازنات الدولية - وهما طرفان رئيسان فيها - التي قد تتعرض للاختلال ليس في الإقليم الذي من المحتمل أن تنشب فيه الحرب بين العثمانيين والإيرانيين، بل وربما في أماكن أخرى.

ومن ثم نجد، في إطار هذا التقويم، أن المسيو تيتوف رئيس الوفد الروسي كان يرى خلال تلك المفاوضات أن العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران تعني كلاً من روسيا وبريطانيا لذلك فإنهما لن تقفا متفرجتين إزاء تأزمها[4]. وعلى هذا الأساس، فقد توافقت كثير من المواقف البريطانية والروسية خلال المفاوضات، فكانت، مثلاً وجهات نظر الوفد البريطاني - يشاركه في ذلك الوفد الروسي - التي طرحت على طاولة مفاوضات أرضروم إزاء الإستعدادات العسكرية التي كانت تقوم بها كل

(1) همانجا؛ قايا، سبق ذكره، ص223.

(2) B.O.A., MM.K 1836, Lef: 6, 23R 1259.

(3) قايا، سبق ذكره، ص216.

(4) B.O.A.,MM.K 1840, Lef: 2.

من الدولة العثمانية وإيران خلال الأشهر الأولى من المفاوضات، تستند الى رأي السفير البريطاني في استانبول، وهو أن إيران هي التي بدأت بتلك الاستعدادات، وأن العثمانيين اتخذوا موقفاً مماثلاً رداً على ذلك[1]. وفي الوقت الذي عملت فيه الدبلوماسية البريطانية الروسية على تهدئة مخاوف العثمانيين من احتمال هجوم إيراني على الأراضي العثمانية[2]، أوضح الوفدان البريطاني والروسي خلال الجلسات الأولى لمفاوضات أرضروم للوفدين العثماني والإيراني أن بريطانيا وروسيا اتفقتا على أنهما سيحملان مسؤولية الحرب، إذا نشبت، على الطرف الذي يبدأ بالهجوم[3].

ويبدو أن الاتجاه للحفاظ على المصالح الخاصة كان يحدد في كثير من الأحيان مواقف كل من بريطانيا وروسيا، وتصرفاتهما إزاء القضايا والمواضيع التي تبحث على طاولة مفاوضات أرضروم. ومن ذلك ما أشارت إليه بعض التقارير من أن رئيس الوفد الروسي في المفاوضات كان يؤيد المطالب الإيرانية بالحصول على المحمرة والسليمانية لكي تعوض إيران عن مدينتي روان ونخچوان الإيرانيتين اللتين استولت عليهما روسيا[4]. أما بريطانيا، التي كانت مصالحها تتعاظم ونفوذها يتسع في العراق منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، فقد اهتمت بما طرح على طاولة مفاوضات أرضروم من مشاكل العثمانيين والإيرانيين التي كانت إيالات العراق العثمانية مسرحاً لها. وتمثل ذلك الاهتمام في قيام الحكومة البريطانية بتعيين مندوب خاص لها في إيالة بغداد مهمته متابعة شؤون الحدود مع إيران، وكان هذا المندوب في أول الأمر هو فارانت، الموظف في السفارة البريطانية في طهران الذي كان أرسل الى بغداد للتحقيق في حادثة كربلاء، ثم كلف بمهمته الجديدة مع بداية مفاوضات أرضروم الرباعية

(1) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 10, 13 Temmuz 1843.

(2) يمكن الرجوع بهذا الشأن الى مذكرتين رفعهما السفير البريطاني في استانبول الى الخارجية العثمانية، والى مذكرة مماثلة بعث بها السفير الروسي الى الخارجية العثمانية، ومذكرتين بالمعنى نفسه رفعهما الى السلطات العثمانية المعنية القنصل البريطاني في تبريز عن طريق مرجعياته، وكذلك القنصل الروسي في طرسوس.

B.O.A., MM.K 1840, Lef: 3, 6 Agustes 1943, lef: 4, 19 Agustos 1843, 1838, Lef: 9, 1 Temmuz 1843, Lef: 2, Agustos, 1843

(3) قايا، سبق ذكره، ص218.

(4) B.O.A., MM.K 1837, Lef: 2, 13 R 1259.

في مايس 1843، وبقي فيها حتى كانون الأول من تلك السنة. وأنيطت مهمة متابعة تطورات أوضاع حدود إيالة بغداد مع إيران بعد ذلك بالرائد تايلور الوكيل السياسي البريطاني في بغداد[1]. كما أشارت بعض الوثائق العثمانية الى أن بريطانيا كانت تؤيد إيران في مطالبتها بالمحمرة مقابل تعهد إيران بأن تجعل التجارة حرة في مينائها[2].

كانت حادثة كربلاء في مقدمة المواضيع التي بحثت خلال مفاوضات أرضروم الرباعية، وتسببت في صعوبات لسير المفاوضات خلال الجلسات الأولى[3]. ويبدو أن بعض تلك الصعوبات كان ناجماً عن إصرار المفاوض العثماني على تبني روايات للحادثة تختلف، في كثير من تفصيلاتها وتحديدها لأسباب الحادثة وتقديراتها للخسائر التي تسببت فيها في الأرواح والأموال، عن الروايات الأخرى لاسيما الإيرانية منها. ومن الواضح أن التصور العثماني للحادثة جاء اعتماداً على تقرير المندوب العثماني للتحقيق في حادثة كربلاء نامق باشا، الذي اعتمد بدوره كلياً على ما جاء في تقرير سعد الله باشا[4] القائد العسكري العثماني الذي اقتحم كربلاء. وقد لاقت إيران بشأن موضوع كربلاء في تلك الجلسات تعاطفاً من الوفدين البريطاني والروسي. وقد بالغت إيران خلال المفاوضات في تقدير أضرار الإيرانيين من جراء حادثة كربلاء لاسيما في أعداد القتلى[5]، في محاولة، فيما يبدو، للحصول على أكبر قدر من المكاسب من العثمانيين.

وكانت المطالب الإيرانية في مفاوضات أرضروم بشأن كربلاء هي نفسها التي جاءت في المقترح الذي اتفق عليه السفيران البريطاني والروسي في استانبول لتقديمه الى الحكومة العثمانية بغرض تسوية أزمة كربلاء عقب حدوثها مباشرة، والتي تتلخص في اعتذار الحكومة العثمانية وأسفها على ما حصل ـي كربلاء، وأنه حصل دون علمها ورضاها، وأن تعيد تعمير ما تخرب من العتبات المقدسة، وأن يعامل سكان كربلاء

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص1994، 2031 - 2032.

(2) ينظر: المشايخي، علي خضير عباس، ايران في عهد ناصر الدين شاه 1848 - 1896، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1987، ص76.

(3) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص2025.

(4) تشير الوثائق العثمانية الى أن هذا التقرير هو الذي وضع تحت يد المفاوض العثماني في أرضروم.
B.O.A., MM.K 1834, Lef: 3, 23 Ra 1259.

(5) نوار، سبق ذكره، ص401.

وزوارها والمقيمون فيها معاملة عادلة ويحمون من أي اعتداء، وأن تعوض الحكومة العثمانية المتضررين من هؤلاء نتيجة الهجوم على كربلاء وتهدد نجيب باشا بإقالته من وظيفته إذا كرر مثل تصرفه في كربلاء[1].

وقد استجاب الوفد العثماني لأهم هذه المطالب، ووعد بتنفيذها، فقد أوردت إحدى وثائق نظارة الخارجية العثمانية أن رئيس الوفد العثماني المفاوض في أرضروم أبلغ رئيس الوفد الإيراني بأن الحكومة العثمانية ستوجه اعتذاراً لحكومة إيران توضح فيه عدم رضاها عن العملية التي قامت بها القوات العسكرية لوالي بغداد في كربلاء، وأسفها لحدوثها، وأنها ستقوم بتقديم تعويضات مناسبة للمتضررين من جرائها[2]. ويبدو أن بادرة الوفد العثماني الايجابية هذه قد خففت من حدة التوتر الذي شهدته مفاوضات أرضروم في جلساتها الأولى، فاتجهت المفاوضات بعد ذلك نحو الانفراج، وتناولت القضايا والمشاكل الأخرى العالقة بين الدولتين الإيرانية والعثمانية وفي مقدمتها مشكلة الحدود، التي تمتد من الخليج جنوباً حتى أراضي سنجق بايزيد في إيالة أرضروم شرق الأناضول شمالاً، التي كانت تعدّ المشكلة الرئيسة المطروحة على طاولة المفاوضات[3].

فقد كانت مناطق عديدة تفصل بين الدولتين العثمانية والإيرانية لم ترسم حدودها بشكل واضح بسبب الإرث الطويل من الحروب بينهما، الذي يمتد الى سنة 1514، وما كانت تتسبب فيه تلك الحروب من تجاوزات متبادلة على الأراضي والمدن. وقد تفاقمت مشكلة الحدود بعد اجتياح قوات والي بغداد على رضا باشا للمحمرة سنة 1837، والهجوم الإيراني على السليمانية سنة 1840، وادعاءات كلا الدولتين بعائدية كل من المحمرة والسليمانية لها. إلا أن كل دولة منهما بدأت تشعر في الوقت نفسه بضرورة التوصل الى حلول لمشاكل الحدود لاسيما حدود منطقتي السليمانية والمحمرة، وهي مشاكل لم تعالجها أحدث معاهدة عقدت بينهما في سنة 1823، فاتجهتا منذ سنة 1839، كما أشرنا من قبل، الى حلها، وشجعهما على ذلك دخول بريطانيا وروسيا كوسيطين

(1) المرجع والصفحة أنفسهما.، وقارن مع أورده بهذا الشأن: لوريمر، سبق ذكره، ص1997.
(2) قايا، سبق ذكره، ص219.
(3) ورهرام، همان مآخذ، ص60-61.

بينهما منذ ذلك التاريخ. ومن ثم، فان كلاً من الدولة العثمانية وإيران ادعت، خلال مفاوضات أرضروم بعائدية المناطق المختلف عليها. وفي هذا الإطار طرحت الدولة العثمانية على مائدة المفاوضات ما كانت تراه من تجاوزات إيرانية على حدودها في بعض المناطق[1]. أما إيران فقد طالبت خلال تلك المفاوضات بالمحمرة وزهاب وبعض المناطق الأخرى التابعة لإيالة بغداد. واستندت في مطالبتها هذه الى أن معاهدة سنة 1640 التي عقدت في زمن السلطان مراد الرابع قد أقرت بملكيتها لها. وكانت تصر على هذه المطالبة على الرغم من رفض المفاوض العثماني لها، وادعائه بفقدان دولته للنسخة الأصلية من المعاهدة. وقد حدا ذلك الإصرار الإيراني بالدولة العثمانية على استئناف استعداداتها العسكرية لمواجهة أي احتمال بنشوب حرب مع إيران[2]، ومطالبة الإيرانيين بالانسحاب من المحمرة وزهاب معاً[3].

واستعرضت أيضاً كل من الدولة العثمانية وإيران على طاولة مفاوضات أرضروم جملة من مشاكلها مع الأخرى، ووجهة نظرها فيها، ومطالبها بشأنها. وكان في مقدمة تلك المشاكل تنقل بعض العشائر بين أراضي الدولتين، التي تعدّ مشكلة رئيسة أخرى تأتي في أهميتها بعد مشكلة الحدود. وكانت كل دولة منهما تدعي بتبعية بعض العشائر لها، فقد طالبت إيران خلال المفاوضات بإعادة بعض العشائر (الإيرانية) التي هاجرت الى الأراضي العثمانية. إلا أن العثمانيين كانوا يرون أن أبناء معظم تلك العشائر من مواطنيهم. وطالبوا بأن تكون لهم، دون إيران، تبعية بعض العشائر الكردية والعربية، وأهمها: سنجابي والهارومان والكلهر والجاف والمحيسن ومنكور وبني لام. وطالبوا أيضاً بتحديد تبعية مجموعة من العشائر التي تقطن المناطق الحدودية بين الدولتين[4]. جدير بالذكر أن بعض العشائر المتنقلة، أو مجموعات من أفرادها، كانت تتسبب بالإخلال بالأمن، وتقوم بالاعتداء على الممتلكات في كلا الدولتين لعدم تميزها بهوية معينة.. عثمانية أو إيرانية، فالواحدة منها حينما تقوم بمثل هذه الأعمال في دولة

(1) ينظر: فايا، سبق ذكره، ص218.

(2) B.O.A., MM.K 1838, Lef: 2, 27 Ca 1259.

(3) نوار، سبق ذكره، ص404.

(4) نفسه، ص402 – 404.

منهما تهرب الى الأخرى للاحتماء بأراضيها، الأمر الذي يستوجب أن تكون تابعة رسمياً لإحدى الدولتين، لذلك كان من مطالب إيران في تلك المفاوضات أن تعاقب العشائر العثمانية التي تهاجم الأراضي الإيرانية[1].

وطالبت إيران في المفاوضات بتعويضات عن هجوم علي رضا باشا اللاظ على المحمرة سنة 1837، وعن هجوم قامت به قوات عثمانية انطلقت من راوندوز على الأراضي الإيرانية، وعن الخسائر التي مني بها الإيرانيون من جراء الاقتحام العسكري لمدينة كربلاء. وبالمقابل طالب الوفد العثماني بأن تدفع إيران تعويضات عن الخسائر التي ألحقتها بمنطقة السليمانية الهجمات الإيرانية المتتابعة عليها لاسيما خلال السنوات الثلاث التي سبقت المفاوضات.

وكان لإيران خلال مفاوضات السنوات 1843- 1847 التي تمخض عنها عقد معاهدة أرضروم الثانية سنة 1847 بينها وبين الدولة العثمانية قائمة طويلة من المطالب أهمها:

- أن تمتنع الدولة العثمانية عن إيواء اللاجئين السياسيين الإيرانيين، ومعظمهم من الأسرة القاجارية الحاكمة الذين كانوا يتخذون من الأراضي العثمانية، لاسيما أراضي إيالة بغداد، قاعدة لمناهضة الحكومة الإيرانية. وتقوم بإعادة الموجودين منهم لديها الى إيران.
- منح إيران الحق في الاشتراك مع الحكومة العثمانية في تعيين الحاكم(البابابي) على السليمانية.
- قيام الحكومة العثمانية بدفع المبالغ المتأخرة عن إيجار المراعي في الأراضي الإيرانية.
- رفع دعاوى الأحوال الشخصية، والدعاوى التجارية للقضايا التي تنشب بين المواطنين العثمانيين والإيرانيين في الأراضي العثمانية الى محاكم تأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية، وليس الى المحاكم المدنية والتجارية التي بدأت الدولة العثمانية باستحداثها آنذاك، والتي كانت تعتمد القوانين الوضعية.

(1) نفسه، ص403.

- أن تقوم الحكومة العثمانية بتقديم التسهيلات اللازمة للزوار والحجاج، وأن تلغي الزيادة في الضرائب والرسوم التي فرضت على الزوار الإيرانيين للعتبات المقدسة في العراق، وعلى الجثث التي تأتي من إيران لتدفن فيها، وعلى الحجاج الإيرانيين الذين يفدون على الديار المقدسة في الحجاز. وأن تقوم أيضاً بإلغاء أية ضرائب ورسوم مستحدثة بهذا الشأن. وعليها كذلك أن تبقي الرسوم الكمركية البالغة 4% من قيمة البضائع التي يجلبها التجار الإيرانيون الى العراق دون زيادة، وذلك كما أقرتها المادة الثانية لمعاهدة أرضروم لسنة 1823.
- أن تعامل السلطات العثمانية المقيمين الإيرانيين في البلاد العثمانية معاملة لائقة، ولا تفرق بينهم وبين المواطنين العثمانيين على أساس مذهبي، وتعمل على تسهيل إجراءات عقود الزواج بين هؤلاء وأولئك.
- السماح لإيران بفتح قنصليات لها في أرجاء البلاد العثمانية، ومنح القناصل الذين يعينون فيها حق حماية الإيرانيين المقيمين في أراضي الدولة العثمانية. وهو الحق الذي كانت تمنحه الدولة العثمانية لقناصل الدول الأوربية[1].

جدير بالذكر أن والي بغداد نجيب باشا حينما علم بهذا الطلب الذي تقدم به الوفد الإيراني لمفاوضات أرضروم بادر الى تحذير دولته من الاستجابة له، وطلب منها عدم السماح لإيران بفتح قنصليات لها في مدن إيالة بغداد، لأنه كان يرى أن هذا العمل سيرسخ النفوذ الإيراني في العراق، ويصبح بؤرة لمشاكل جديدة مع إيران[2].

وفي النطاق نفسه، أي الخشية من توسع النفوذ الإيراني في العراق، طرحت الدولة العثمانية على مائدة مفاوضات أرضروم في سنة 1844 موضوع الأراضي والعقارات التي كان يمتلكها الإيرانيون المقيمون في إيالة بغداد، لاسيما في مدينتي كربلاء وبغداد، أو العثمانيون من ذوي الأصول الإيرانية. وأبدت في طرحها لهذا الموضوع أنها بصدد التخطيط لشراء هذه الأراضي والعقارات. ويبدو أن العثمانيين كانوا يخشون من توسع النفوذ الإيراني من جراء امتلاك هؤلاء وأولئك للأراضي والعقارات في إيالة بغداد،

---

(1) إسناد ومكاتبات تاريخى إيران(قاجاريه)، همان مآخذ، شهاره 106(سواد فرمان محمد شاه به ميرزا تقى خان وزير نظام)، ص213-214.

(2) B.O.A., MM.K 1839, Lef: 3.

ومن احتمالات نشوء مشاكل جديدة من جراء ما قد ترتبه إيران لنفسها من حقوق على أساس هذه الملكية. ويبدو أن المفاوض العثماني صرف النظر عن هذا الموضوع بعد أن استمزج رأي والي بغداد نجيب باشا فيه. وكان نجيب باشا يرى أن خزينة إيالة بغداد لا تتمكن من رصد المبالغ اللازمة لشراء تلك الأراضي والعقارات، وكتب لذلك الى ناظر المالية موضحاً له صعوبة تنفيذ عملية الشراء أو استحالتها، خاصة وأن إدارة الإيالة بصدد صرف تعويضات لمتضرري حادثة كربلاء، فضلاً عن أن الحادثة نفسها كانت قد أرهقت خزينة الإيالة. كما كان نجيب باشا يخشى من أن شراء أراضي الإيرانيين وعقاراتهم قد يؤخر موضوع تحسين العلاقات مع إيران، وعقد معاهدة معها لاسيما بعد التوتر الكبير الذي حدث بينها وبين الدولة العثمانية بعد عملية كربلاء[1].

من جانب آخر، فقد تسببت عدة عوامل في أن تستغرق مفاوضات أرضروم مدة طويلة، منها ما يتعلق بضعف ثقة بعض الأطراف أحياناً ببعضها الآخر، بما فيها الطرفان الوسيطان. ومنها ما يختص بمركزية عملية التفاوض، والاعتماد على المعلومات التي ينتظر المفاوض، العثماني خاصة، وصولها إليه في أرضروم. وكان من ذلك، على سبيل المثال، تشكيك أنور بيك رئيس الوفد العثماني في المفاوضات بنوايا رئيس الوفد الروسي تيتوف، الأمر الذي يؤدي، وأمثاله بطبيعة الحال، الى تباطؤ وتيرة سير المفاوضات، وإضفاء جو من عدم الثقة عليها. فقد كتب أنور بيك الى نظارة الخارجية في استانبول رسالة يذكر فيها أنه توصل من خلال لقاءاته برئيسي الوفدين الروسي والإيراني الى أن روسيا تدفع باتجاه حصول إيران على المحمرة والسليمانية من الدولة العثمانية، وذلك لكي تُعوض إيران عن روان ونخجوان اللتين انتزعتهما روسيا من أيدي الإيرانيين[2].

وفي إطار مركزية القرار، واعتماد عملية التفاوض على المعلومات التي تزود بها الصدارة العظمى في استانبول من مصادر عديدة، كيما تتم في ضوئها عملية اتخاذ القرار المناسب، كانت الصدارة تتلقى مثل هذه المعلومات من جهات عديدة، في مقدمتها نظارة الخارجية، ومن والي بغداد، والقنصلية العثمانية في مدينة تبريز الإيرانية، ومن

(1) ينظر: قايا، سبق ذكره، ص254 - 255.

(2) B.O.A., MM.K 1837, Lef: 2, 13 R 1259.

رئيس وأعضاء الوفد العثماني المفاوض في أرضروم[1]. وكانت الصدارة بدورها تنظم باستمرار (مطالعات) الى السلطان العثماني لإعلامه بوضع عملية مفاوضات أرضروم، وطلب رأيه أحياناً فيما يجب اتخاذه من إجراءات لاسيما في المواضيع المهمة[2].

أما فيما يتعلق بالوفد الإيراني المفاوض، فيبدو أن رئيسه الميرزا تقي خان وزير النظام كان أقل اعتماداً، وبشكل ملحوظ في اتخاذ قراراته على العاصمة طهران، من اعتماد زميله العثماني على عاصمته. ويرجع ذلك الى حنكة الميرزا تقي خان وكفاءته[3]، واعتماد العاهل الإيراني محمد شاه عليه[4]. إلا أن ذلك لا يعني في الوقت نفسه أن رئيس الوفد الإيراني المفاوض لم تكن له مراسلات مع العاصمة طهران، ومع العاهل الإيراني نفسه، كان يتلقى خلالها توجيهات هذا الأخير بشأن المطالب الإيرانية وسير المفاوضات[5]. وبهذا الصدد أيضاً، كان محمد خان القائم بالأعمال الإيراني في استانبول يتبادل المعلومات والأفكار، قبيل اشتراك إيران في المفاوضات في مايس 1843، مع الملا عبد العزيز خان القائم بالأعمال الإيراني في بغداد بشأن ما يجب أن تتناوله المفاوضات المقرر إجراؤها في أرضروم من مشاكل كثيرة عالقة بين إيران والدولة العثمانية، وفي مقدمتها آنذاك حادثة كربلاء، التي كانت أصداؤها لا تزال تتردد بين الإيرانيين على مختلف الصعد لقرب العهد بها[6].

---

(1) يمكن مراجعة الوثائق- الرسائل الموجهة الى الصدارة - الآتية كأمثلة على ما أوردناه:
B.O.A., MM.K 1837, Lef: 7, 14 R 1259; Lef: 6, 23 Ra 1259; 1836, Lef: 11, 20 S 1259; 1840, Lef: 19, 2 Ca 1259.

(2) تراجع كمثال على هذه المطالعات الوثيقتان:
B.O.A., MM.K 1839, Lef: 8, 1259; 1838, Lef: 11, 1259.

(3) تبوأ الميرزا تقي خان 1220 - 1268 هـ(1806-1852 م)، الذي كان يعرف عندما كان يرأس الوفد الإيراني لمفاوضات أرضروم بـ(وزير نظام)، مناصب رفيعة في الدولة القاجارية، وأصبح صدراً أعظم لناصر الدين شاه(1848-1896 م)، وعرف بلقب جديد هو(أمير كبير). كانت له إصلاحات مالية وسياسية وثقافية عديدة خلال صدارته، إلا أن كثرة حاسديه والوشايات عنه أدت الى اغتياله في منتجع (فين) بمدينة كاشان. اسناد ومكاتبات تاريخى ايران(قاجاريه)، سند شماره 98، ص202 - 203.

(4) ينظر الفرمان الذي أصدره محمد شاه لتعيين الميرزا تقي خان رئيساً للوفد الإيراني لمفاوضات أرضروم، المعنون: (سواد فرمان محمد شاه به ميرزا تقي خان)، وموضوعه: (شركت ميرزا تقى خان در كنفرانس ارزنه الروم. تاريخ: صفر 1259)، في: إسناد ومكاتبات تاريخى ايران (قاجاريه)، سند شماره 98، ص202.

(5) للإطلاع على بعض تلك المراسلات: إسناد ومكاتبات تاريخى إيران(قاجاريه)، سند شماره 98، همانجا؛ سند شماره 105، ص212؛ سند شماره 106، ص213.

(6) إسناد ومكاتبات تاريخى ايران(قاجاريه)، سند شماره 99، نامهء محمد خان مصلحتگزار دولت

من جانب آخر، يتعلق بتطور الخلافات والمشاكل بين الدولة العثمانية وإيران خلال السنوات التي استغرقتها مفاوضات أرضروم(1843- 1847)، يمكن القول إن طبيعة سير تلك المفاوضات، والمشادات التي كانت تحدث خلالها بين الوفدين العثماني والإيراني، كانت تترجم الى وقائع على الأرض فتتفاقم معها المشاكل وحالة الخلاف، أو تتأثر المفاوضات أحياناً بما يستجد من خلافات على أرض الواقع بين العثمانيين والإيرانيين، فتتلكأ وتيرة سيرها وتتفاقم صعوباتها. وهكذا نجد أن إصرار إيران على مطالبتها بالمحمرة وزهاب منذ بداية المفاوضات انعكس على الوضع المتوتر في مناطق الحدود بينها وبين الدولة العثمانية، فزاده توتراً. وعلى الرغم من أن حرباً، بمعنى الحرب، لم تقع بين الدولتين طوال سنوات مفاوضات أرضروم، فان مواجهات عسكرية محدودة نشبت في أواخر سنة 1843 بينهما في بعض القرى القريبة من الحدود[1].

كما كانت هناك تداعيات أخرى لتشدد إيران في موضوع المحمرة، فقد بادر العثمانيون في سنة 1846 الى وضع سفينة عسكرية في مصب نهر قارون في شط العرب لمنع السفن التجارية المتجهة الى ميناء المحمرة من بلوغ هدفها، وإرغامها على الذهاب الى ميناء البصرة لدفع الرسوم الكمركية على بضائعها قبل السماح لها بالوصول الى المحمرة. ولعل العثمانيين كانوا يستهدفون من وراء هذا العمل تحقيق أمرين مهمين بالنسبة لهم.. أولهما: إنعاش ميناء البصرة بعد أن اضمحلت التجارة فيه بسبب تحول جزء كبير من تجارة المنطقة الى ميناء المحمرة. وثانيهما: محاولة فرض نوع من السلطة على ميناء المحمرة لإثبات حقوق الدولة العثمانية فيه، في مواجهة المطالبات الإيرانية به. على أن الاحتجاج الإيراني الشديد على وجود هذه السفينة، والدعم الذي تلقته إيران من بريطانيا، دفع والي بغداد الى سحبها نحو ميناء البصرة[2] لنزع فتيل هذه الأزمة مع إيران، فيما يبدو، لاسيما وأن مفاوضات أرضروم، التي شارفت على نهايتها آنذاك، كانت تشير اتجاهاتها الى أن المحمرة ستكون تابعة لإيران.

وفي الإطار نفسه، استمرت خلال حقبة المفاوضات مشكلة تنقل بعض العشائر،

إيران در استانبول به: ملا عبد العزيز خان كارگزار دولت إيران در بغداد، ص204 – 205.

(1) B.O.A., MM.K 1839, Lef: 3, 30 Temmuz 1259.

(2) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص2031؛ النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان، ص60.

لاسيما الكردية منها، بين الأراضي العثمانية والإيرانية، وما كان يصاحبها أحياناً من عمليات تسليب وإخلال بالأمن، لتلقي بظلالها القاتمة على أجواء المفاوضات. فمع بدايات مفاوضات أرضروم في مايس 1843، وحرص الجانبين العثماني والإيراني آنذاك على تجنب أية مشكلة قد تعرقل مسيرتها بغية إنهاء المشاكل بينهما والحيلولة دون تفاقمها، أقدمت بعض العشائر على القيام بأعمال من طبيعتها زيادة التوتر بين العثمانيين والإيرانيين، فقد أشارت التقارير البريطانية الى أن والي بغداد نجيب باشا أبلغ الرائد فارانت، الذي عين كما ذكرنا من قبل مندوباً خاصاً لبريطانيا في بغداد لمتابعة شؤون الحدود، بأنه على الرغم من التدابير التي اتخذها لمنع التجاوزات العشائرية «**فإن قسماً من قبيلة جاف الكبيرة القاطنة في السليمانية قامت بغارات مفاجئة داخل أراضي إيران وسلبت القبائل هناك**»[1]. وذكر له أيضاً بأنه كتب الى حاكم السليمانية يطلب منه اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع مثل هذه الأعمال. وقام فارانت، بحكم طبيعة الوظيفة التي انتدب لها، بإرسال رسالة الى كل من حاكم السليمانية وحاكم مدينة سنه الإيراني، عن طريق القنصل الإيراني في بغداد، «**أبدى.. رغبته إليهما بمحافظة الرعايا الأكراد على الأمن والنظام، لكن هذه المحاولة لم تجد نفعاً**»[2].

أما بالنسبة لمشكلة تنقل العشائر وعدم تحديد هويتها، ومطالبة الدولة العثمانية، التي أشرنا إليها من قبل، بأن تحُصر تبعية بعض العشائر الكردية والعربية بها، كتب، في كانون الأول 1843، الوكيل السياسي البريطاني في بغداد إدوارد تايلور، الذي تولى المهمة التي كان يقوم بها فارانت وهي متابعة شؤون الحدود، في تقرير له الى مراجعه ذكر في «**بأن قسماً من قبيلة جاف التي هاجرت الى إيران قد رجعت باختيارها الى تركيا] الدولة العثمانية [فأزالت بذلك ثقلاً هاماً، لأن الحكومة التركية]العثمانية[كانت قد طالبت بتسليمها إياها فرفضت الحكومة الإيرانية طلبها**»[3]. ويقول تايلور في التقرير نفسه: «**استمرت القبائل الكردية في ارتكاب أعمال نهب طفيفة على الحدود لم ينتج عنها عواقب خطيرة**»[4].

---

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص2031.
(2) أنفسهما.
(3) نفسه، ص2032.
(4) المصدر والصفحة أنفسهما.

ويبدو أن الوضع المتوتر على الحدود العثمانية الإيرانية ظل قائماً الى قبيل إبرام معاهدة أرضروم الثانية سنة 1847، بسبب المشاكل التي كانت تنجم عن تجاوزات بعض العشائر وتنقلاتها بين أراضي الدولتين العثمانية والإيرانية. ففي آذار سنة 1847 أشار، أيضاً، تقرير الوكيل السياسي البريطاني في بغداد هنري رولنسون، الى أن العشائر القاطنة على الجانب الإيراني من الحدود كانت تقوم بـ«**اعتداءات وأعمال سلب بالجملة وخسارة في الأرواح، أصبحت تتكرر في كل يوم**»[1]، وذلك بسبب غياب أية سلطة رادعة لها. واقترح رولنسون، بوصفه مكلفاً بمهمة خاصة - عدا عن وظيفته الأساسية - هي متابعة شؤون الحدود مع الوفد البريطاني المشارك في مفاوضات أرضروم، القيام بعمل عسكري واسع النطاق لردع العشائر المتجاوزة وإعادة الأمن والنظام الى مناطق الحدود. وبادر هو الى إقناع الحكومة الإيرانية، عن طريق البعثة الدبلوماسية البريطانية في طهران، بإرسال قوة عسكرية للإشراف على أمر الحدود، ومنع تجاوزات العشائر التي تنطلق من داخل الأراضي الإيرانية. وطلب في الوقت نفسه من والي بغداد نجيب باشا أن يرسل موفداً من قبله للتعاون مع الإيرانيين بهذا الشأن، إلا أن نجيب باشا امتنع عن الاستجابة له لعدم ثقته، كما ذكر في رسالة بعثها الى رولنسون، بنوايا الإيرانيين، إلا إذا ضمن رولنسون التوصل الى نتيجة معهم تكفل وقف الاعتداءات التي تأتي من داخل أراضيهم، وطلب منه أن يبعث بترجمة الرسالة الى استانبول وطهران «**لكن الرسالة ترجمت للحكومة الإيرانية بلهجة عدائية بحيث صارت تدل على أن طلب إيفاد ممثل تركي [عثماني] الى الحدود قد رفض**»[2].

أما فيما يتعلق بالمشاكل الأخرى بين العثمانيين والإيرانيين خلال سنوات مفاوضات أرضروم، عدا مشاكل الحدود وتنقل العشائر وتجاوزات بعضها، فكان أهمها شكاوى إيران من تعامل غير طبيعي لمواطنيها في البلاد العثمانية. فقد أُلزم الإيرانيون الراغبون بدخول الأراضي العثمانية في سنة 1846 بحمل جوازات سفر - لأول مرة - بصفتهم أجانب كالأوربيين، وفرضت على حجاجهم الذاهبين الى الديار المقدسة في الحجاز ضرائب جديدة. وزيدت الرسوم الكمركية على البضائع التجارية

(1) أنفسهما.

(2) نفسه، ص2033.

الإيرانية الواردة للبلاد العثمانية، وكذلك رسوم دفن الموتى الإيرانيين في كربلاء والنجف، واستحدثت رسوم دفن في أماكن لم تكن السلطات العثمانية تستوفي عنها رسوماً من قبل. وضوعفت الرسوم والضرائب الأخرى مثل ضرائب عبور الجسور. وكان الزائرون الإيرانيون للعتبات المقدسة في العراق لا يلقون من السلطات العثمانية أية حماية من اعتداءات السراق وقاطعي الطرق مقابل الضرائب والرسوم التي كانت تستوفيها تلك السلطات، وكذلك الحجاج الإيرانيون الذاهبون الى الديار المقدسة في الحجاز، مما كان يؤدي الى اضطرار الإيرانيين الى التوقف عن تأدية فريضة الحج في بعض السنين[1]. ويبدو أن بعض شكاوى الإيرانيين هذه كان مبالغاً فيها، ولا تستند الى أدلة واضحة[2]. وربما كان لذلك علاقة بدعم موقف المفاوض الايراني في أرضروم، ومحاولة تحقيق أكبر قدر من المكاسب من العثمانيين.

ومن ذلك كله يتضح أن الإرث الكبير والمعقد من الخلافات والمشاكل بين العثمانيين والإيرانيين، واستمرار مشاكلهما حتى خلال المفاوضات التي كانت تدور بينهما في مدينة أرضروم، أطال المدة التي استغرقتها هذه المفاوضات لتصل الى حوالي أربع سنوات. وقد عقدت خلال المفاوضات (الرباعية) تلك، التي بدأت جلستها الأولى كما ذكرنا من قبل في 15 مايس 1843، ثماني عشرة جلسة[3]، تخللتها، كما تبين لنا أيضاً، مشاكل بين العثمانيين والإيرانيين ومشدات بين وفديهما خلال عملية التفاوض كادت تؤدي الى قطعها لولا تدخل الوسيطين البريطاني والروسي لتسوية الخلافات بينهما، بغية الاستمرار في عملية التفاوض والحيلولة دون تأزم الأوضاع بين الدولة العثمانية وإيران الى أعلى من الحد الذي بلغته آنذاك.

ففي آذار سنة 1844 تعطلت المفاوضات، وانتقل بعدها رؤساء الوفود المشاركة فيها، دون بقية الأعضاء، الى أوربا لبعض الوقت، حرصاً على عدم انقطاعها كلياً فيما يبدو، وذلك على أثر ما يصفه لوريمر بـ «الوقاحة التي أبداها المندوب التركي أنور بيه نحو طلب زميله الإيراني ميرزا تقي خان بالسماح للشيعة ببناء مساجد خاصة لهم في

(1) جعفريان، همان مآخذ، ص10.

(2) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص2023.

(3) شميم، همان مآخذ، ص312.

تركيا»[1]، أي في الدولة العثمانية. وفي سنة 1846 حدثت مشكلة أخرى كان سببها، على ما يذكر المؤرخ الإيراني علي أصغر شميم، كفاءة وحنكة رئيس الوفد الإيراني الميرزا تقي خان ونجاحه في مهمته التفاوضية، مما حدا بالعثمانيين على التآمر عليه، فألبت بعض قياداتهم قاضي أرضروم والرأي العام فيها ضد الإيرانيين بحجة قيام أحد أعضاء الوفد الإيراني بالاعتداء على مواطن من سكان مدينة أرضروم[2]. وعلى أثر ذلك هاجم عدد من سكان المدينة مقر إقامة الوفد الإيراني، وقاموا بقتل رجلين من أعضاء الوفد، وجرحوا آخرين كان من بينهم الميرزا تقي خان رئيس الوفد، مما اضطره الى أن يأمر جنوده بالتصدي للمهاجمين. إلا أن المؤرخ شميم يقرر، في الوقت نفسه، أن القائد العسكري لمنطقة أرضروم بحري باشا توجه مع عدد كبير من جنوده – بعد أن سحب سلاحهم لكي لا ينضموا الى المهاجمين – لحماية الوفد الإيراني[3]، وتمكن، بعد أن جرح هو شخصياً، من أن يقنع قاضي منطقة أرضروم بتفريق المهاجمين. وطلب بحري باشا من الميرزا تقي خان وأعضاء الوفد الإيراني الانتقال الى معسكره خارج المدينة للإقامة فيه. ويبدو أن والي أرضروم لم يكن راغباً في انتقال الوفد الإيراني للإقامة خارج المدينة دون أن يشير الى هذه الرغبة صراحة، فقد طلب من رئيس الوفد الإيراني أن يرتدي هو وأعضاء وفده الزي العثماني الخاص بمنطقة أرضروم إذا أرادوا الإقامة خارج المدينة لكي لا يتعرضوا لاعتداء(الجماهير) مرة أخرى أثناء مسيرهم عبر شوارع مدينة أرضروم. ولما لم يوافق الميرزا تقي خان على ذلك بقي الوفد الإيراني في مقر إقامته في المدينة. وتجاوز الطرفان بعد ذلك تلك الأزمة بعد أن دفعت الحكومة العثمانية دية الرجلين الإيرانيين اللذين قتلا خلال الهجوم على مقر الوفد الإيراني[4].

---

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص2025.

(2) شميم، همان مآخذ، ص212؛ وقارن مع ما أورده علي الوردي عن المؤرخ الإيراني محمد زرندي حول سبب تأليب قاضي أرضروم والرأي العام فيها ضد الوفد الإيراني. الوردي، سبق ذكره، ص136.

(3) يذكر لوريمر أن الكولونيل ويليامز رئيس الوفد البريطاني لمفاوضات أرضروم «خاطر بحياته في سبيل إنقاذ المسئول الإيراني». لوريمر، سبق ذكره، ص2025. كما أن المسيو تيتوف رئيس الوفد الروسي «بذل.. أقصى ما في وسعه لوضع حد لهذه العملية البشعة». شميم، همان مآخذ، ص312.

(4) شميم، همانجا، ص312 – 313.

ويبدو أن التعاطف الذي لاقاه الوفد الإيراني من القائد العسكري لمنطقة أرضروم، ومن آخرين من السياسيين والدبلوماسيين العثمانيين الذين لم يكونوا راضين عما لاقاه أعضاء هذا الوفد على يد(الغوغائيين)، ويعدونه إساءة لسمعة الدولة العثمانية، كان دافعاً للميرزا تقي خان رئيس الوفد الإيراني لتوظيفه في تحقيق مكاسب لبلاده، وحث الجانب العثماني على الإسراع بالموافقة على مسودة المعاهدة التي كانت على وشك الاستكمال عندما هوجم مقر الوفد الإيراني[1]. كذلك تبين للأطراف الأربعة المشاركة في مفاوضات أرضروم جميعها، في خضم تلك الحوادث والمشاكل، وقابلية الخلافات بين العثمانيين والإيرانيين أن يتوالد بعضها من رحم البعض الأخر بسرعة، أن الإسراع بعقد معاهدة تحمل بعض الحلول للمشاكل والخلافات العثمانية الإيرانية، أفضل من الانتظار لإيجاد حلول لجميع المشاكل والخلافات بينهما، التي ربما لا يمكن بلوغها في المدى المنظور، لاسيما وأن المشكلة الرئيسة للمفاوضات، وهي وضع خارطة دقيقة للحدود بين الدولة العثمانية وإيران، لم تجد لها الأطراف المتفاوضة حلاً، إذ هي تحتاج «**الى وقت طويل للبت فيها حتى يمكن أن يرسم خط واضح بين الدولتين يقضي على أي نزاع في المستقبل ويحدد تبعية كل عشيرة على وجه الدقة**»[2]. ومن ثم فقد عقدت هذه المعاهدة، التي أنهت مشكلة المحمرة والسليمانية، ونصت على تشكيل لجنة تتولى مهمة رسم خارطة دقيقة للحدود، في 31 مايس 1847[3].

(1) همانجا، ص313.
(2) نوار، سبق ذكره، ص46.
(3) ورهرام، همان مآخذ، ص60-61؛ لوريمر، سبق ذكره، ص2026.

ثالثاً: معاهدة أرضروم (1847).. خطوة أولى نحو إقامة علاقات طبيعية

تأخر توقيع معاهدة أرضروم(الثانية) لحوالي شهرين، بعد أن أنجزتها الأطراف الأربعة المشاركة في المفاوضات واتفقت على توقيعها، ذلك أن الحكومة العثمانية أوعزت، في اللحظة الأخيرة التي كان ستوقع فيها المعاهدة، الى أنور بيك رئيس الوفد العثماني لمفاوضات أرضروم بالامتناع عن التوقيع على مسودة المعاهدة، مما أدى الى تأخر توقيعها، الذي كان من المقرر أن يتم في الأسبوع الأول من شهر نيسان 1847، الى 31 مايس سنة 1847. وكان السبب الذي حدا بالدولة العثمانية على اتخاذ هذا الإجراء، هو أنها كانت ترى أن بعض مواد مسودة المعاهدة بحاجة الى توضيح يضمن حقوقها في التعامل مع إيران، ويحول دون أية تأويلات لنصوص المعاهدة قد تصدر عن الحكومة الإيرانية في المستقبل. وترتب على ذلك قيام محمد أمين عالي باشا ناظر الخارجية العثمانية بتقديم مذكرة، بالنيابة عن الباب العالي، في 11 نيسان 1847 بهذا الشأن الى سفيري الدولتين الوسيطتين في مفاوضات أرضروم.. بريطانيا وفرنسا في العاصمة العثمانية. وجاء في المذكرة أن الحكومة العثمانية على استعداد لإصدار أوامرها الى أنور بيك بالتوقيع على مسودة المعاهدة على الفور بشرط أن تقدم الدولتان الوسيطتان، ممثلتين بسفيريهما في استانبول، إيضاحات لبعض مواد المعاهدة المقترحة التي ترى الحكومة العثمانية أنها غير واضحة كما ينبغي مما قد تتعرض لتأويلات من الجانب الإيراني في المستقبل، فبادر السفيران الى تقديم مذكرة الى الحكومة العثمانية أوضحا فيها بعض نصوص مسودة المعاهدة التي كانت تطلب الحكومة العثمانية توضيحات لها، دون أن يعلم الإيرانيون بمضمون المذكرة إلا بعد بضعة أشهر على تقديمها للحكومة العثمانية[1]، الأمر الذي ساعد على بقاء بعض أبواب الخلافات العثمانية الإيرانية مفتوحة، ولم يؤد إبرام المعاهدة الذي تم عقب ذلك، الى غلقها بشكل نهائي.

---

(1) ينظر: ادموندز، سي. جي، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد، 1974، ص123.

وتنحصر بعض جوانب مسودة المعاهدة التي طلبت الحكومة العثمانية تفسيرات لها، في أربعة أمور، هي:

أولاً: استيضاح الباب العالي عما جاء في مسودة المعاهدة بشأن ترك مدينة المحمرة وميناءها ومرساها وجزيرة خضر الى إيران.. هل أن هذا يشمل الأراضي والموانئ العثمانية الواقعة خارج منطقة المحمرة ؟

ثانياً: وبشأن ما ورد في مسودة المعاهدة عن العشائر الإيرانية التي يقطن قسم منها في أراضي إيران، وقسمها الآخر في أراضي الدولة العثمانية، تساءلت الحكومة العثمانية: هل هذا يعني أن القسم الذي يقطن في أراضيها سيكون خاضعاً لإيران ؟ وهل لإيران الحق في أن تطالب فيما بعد بهذه الأراضي على أساس أن العشائر الموجودة فيها تابعة لها وخاضعة لحكمها ؟

ثالثاً: واستوضح الباب العالي عما جاء في المادتين الأولى والرابعة من مسودة المعاهدة بشأن تنازل الحكومتين العثمانية والإيرانية عن التعويضات المالية التي تطالب بها كل واحدة منهما الأخرى، على أن يبقى حق المطالبة بالتعويضات للأفراد فقط من مواطني الدولتين، هل أن ذلك يمنح إيران الحق بإدخال التعويضات المالية التي كانت تطالب بها، أو بعضها، ضمن المطالبات الشخصية لمواطنيها ؟ وبيّن الباب العالي أنه يعتقد أن التعويضات يجب أن تقتصر على الخسائر التي تكبدها مواطنون من كلا الدولتين، وأهمها الخسائر الناجمة عن هجمات قطّاع الطرق مثلاً.

رابعاً: وكان الباب العالي يريد أن يستوضح أيضاً عن نوايا إيران بشأن إقامة تحصينات واستحكامات عسكرية جديدة على الضفة اليسرى لشط العرب. وكذلك عما تضمنته المادة السابعة من مسودة المعاهدة التي تتعلق بالتعامل بالمثل بين الدولتين في موضوع تعيين القناصل، والتعامل مع مواطني كل دولة منهما لدى الأخرى.

وقد ردّ سفيرا الدولتين في استانبول اللورد ويلسلي والمسيو تيتوف في 26 نيسان 1847 على استيضاحات عالي باشا بمذكرة أعربت عن ارتياحهما للاستعداد الذي أبدته الحكومة العثمانية لإبرام مسودة المعاهدة المتفق عليها في أرضروم كما هي فور تقديم التوضيحات التي طلبتها. وتضمنت مذكرة السفيرين تفسيراتهما للنقاط الأربع التي أثارها الباب العالي، دون أن يعلما الجانب الإيراني، كمل ذكرنا، بمضمون مذكرتهما:

- فبشأن النقطة الأولى أشارت مذكرة السفيرين، الى أن المرسى يقع مقابل ميناء المحمرة، وأن المرسى والميناء، وكلاهما على جانبي قناة الحفار، وكذلك جزيرة خضر أصبحت على وفق نصوص مسودة المعاهدة ضمن الأراضي الإيرانية. ولا يعني هذا أن الدولة العثمانية قد تخلت عن أية أراض أخرى في المنطقة، أو أية موانئ قد تقام فيها.

- أما بخصوص النقطة الثانية، أشار السفيران في مذكرتهما الى أنه لا يحق لإيران تحت أي ذريعة كانت الادعاء بعائدية الأراضي الواقعة على الضفة اليمنى من شط العرب، ولا بالأراضي الواقعة على الضفة اليسرى العائدة للدولة العثمانية(الى الشمال من نقطة التقاء الحدود في شط العرب)، حتى في حالة إقامة بعض العشائر التابعة لإيران، أو أجزاء منها، في هذه الأراضي.

- وأشارت المذكرة، فيما يتعلق بالنقطة الثالثة من النقاط التي أثارها الباب العالي على مسودة المعاهدة، الى أن المادة الأولى من هذه المسودة تشير صراحة الى تنازل كلا الدولتين عن أية تعويضات مالية كانت تطالب بها إحداهما الأخرى، ولا سبيل لتفسير آخر بهذا الشأن. كما أن المادة الرابعة من مسودة المعاهدة تؤكد أن التعويضات المالية ستقتصر على الادعاءات الشخصية لمواطني الدولتين. وأضافت المذكرة أن لجنة خاصة ستشكل للنظر في مشروعية تلك الادعاءات، وحقيقة كونها ادعاءات شخصية لا تتعلق بما كانت تطالب به الدولة العثمانية وإيران، إحداهما للأخرى، من تعويضات مالية.

- وأوضح السفيران في مذكرتهما حول النقطة الرابعة، الى أنهما يعتقدان أن تعهد كلا الطرفين.. العثماني والإيراني بعدم إقامة أية تحصينات عسكرية على ضفتي شط العرب يضمن دوام العلاقات السلمية بين دولتيهما الإسلاميتين، ويعزز حسن النوايا بينهما. كما أنهما لا يريان أن هناك مانعاً لدى الحكومة الإيرانية من الإضافة الى مسودة المعاهدة ما يشير الى أنها ستتعامل على وفق مبدأ المعاملة بالمثل بشأن التمثيل القنصلي العثماني في أراضيها، وبشأن التعامل مع المواطنين العثمانيين في إيران. وأعرب السفيران للباب العالي

بأنهما يعتقدان أنه لا مانع من توقيع المعاهدة قبل التعرف على الرد الإيراني بشأن هذه النقطة، لأنه من الممكن إضافتها كملحق للمعاهدة فيما بعد[1].

تلقى السفيران البريطاني والروسي رسالة من ناظر الخارجية محمد أمين عالي باشا، مؤرخة في 29 جمادى الأولى 1263 هـ 15 مايس 1847م، أعرب فيها عن ارتياح الباب العالي لما ورد من إيضاحات وتأكيدات في مذكرتهما حول النقاط التي أثارتها الحكومة العثمانية على بعض نصوص مسودة المعاهدة. وورد في الرسالة أن السلطان العثماني، لثقته بالدولتين الوسيطتين وبسفيريهما في استانبول، أصدر إرادته السامية بالإيعاز الى مندوب الباب العالي في أرضروم أنور بيك بالتوقيع على مسودة المعاهدة دون إجراء أي تعديل عليها، على أن توافق الحكومة الإيرانية على ما جاء في مذكرة السفيرين البريطاني والروسي، ولا تقوم بتقديم أية ادعاءات تتعارض معها، وبخلاف ذلك فان المعاهدة تعدّ ملغاة ولا قيمة لها[2]. وقد وقعت مسودة المعاهدة بعد ذلك – دون إشارة أي من المصادر التي بين أيدينا الى علم الإيرانيين بكل ما جاء في مذكرة السفيرين- في أرضروم في 16 جمادى الآخرة 1263 هـ 31 مايس 1847 م[3]، من قبل أنور بيك رئيس الوفد العثماني والميرزا تقي خان رئيس الوفد الإيراني، وكذلك من قبل رئيسي الوفدين البريطاني والروسي للمفاوضات بصفتهما شاهدين على المعاهدة ومراقبين على تنفيذ موادها، على أن ترفع نسخ المعاهدة لتصديقها من قبل السلطان العثماني عبد المجيد والعاهل الإيراني محمد شاه[4].

إلا أن عملية التصديق على المعاهدة وتبادل نسخها بين الدولة العثمانية وإيران استغرقت حوالي عشرة أشهر بدلاً من الشهرين اللذين نصت عليهما المعاهدة عند توقيعها في أرضروم. وكما قد يبدو واضحاً فان هذا التأخير في التصديق على

(1) تاريخ جودت، عينا گچن اثر، ص22 - 24؛ شميم، همان مآخذ، ص216 - 219.
(2) عينا اثر، ص31.
(3) معاهدات مجموعه سي، اوچنجي جلد، عينا گچن اثر، ص5؛ إسناد ومكاتبات تاريخى ايران(قاجاريه)، همان مآخذ، جلد سوم، از 1264 تا 1307 هـ. ق، چاپ وصحافى مؤسسه كيهان، تهران، 1371، ص هفت.
(4) شميم، همان مآخذ، ص213.

المعاهدة وتبادل نسخها بين الدولتين، يشير الى عدم اقتناع إيران بكل ما ورد في المذكرة الإيضاحية التي أجاب بها السفيران البريطاني والروسي في العاصمة العثمانية استانبول على بعض جوانب مسودة المعاهدة التي طلب الباب العالي من السفيرين تفسيرات لها، والتي يبدو أن الحكومة الإيرانية لم تعلم بمضمونها - مضمون المذكرة - أو معظمه إلا بعد بضعة أشهر من تقديمها. فضلاً عما كانت تعده إيران تجاوزات من قبل الميرزا محمد علي خان لحدود مهمته التي كلف بها، وهي تبادل نسخ معاهدة أرضروم مع الدولة العثمانية بعد مصادقة السلطان العثماني عليها. وتمثل ذلك التجاوز بقيام الميرزا محمد علي خان بتأييد ما ورد في المذكرة التي رفعها السفيران البريطاني والروسي الى الباب العالي والتصديق عليها.

وكان العاهل الإيراني محمد شاه قد عين الميرزا محمد علي خان، النائب الأول في وزارة الخارجية الإيرانية سفيراً لإيران في باريس، وكلفه، وهو في طريقه الى العاصمة الفرنسية، بأن يتبادل في استانبول نسخ معاهدة أرضروم مع العثمانيين بعد مصادقة السلطان عليها، وكتب رسالة بذلك الى السلطان عبد المجيد[1]، وحمل الميرزا محمد علي خان رسالة بهذا المعنى أيضاً من الصدر الأعظم الإيراني ميرزا أقاسي الى محمد رشيد باشا الصدر الأعظم العثماني[2]. وعند وصوله الى استانبول طلب منه السفيران البريطاني والروسي المكوث فيها لبعض الوقت ريثما تتم عملية التصديق على المعاهدة. إلا أن غرضهما الحقيقي، كما تشير بعض المصادر الفارسية، كان تأخير وصوله الى باريس في مسعى منهما لعرقلة مسيرة العلاقات السياسية والتجارية التي كانت تتنامى بسرعة آنذاك بين إيران وفرنسا[3]. وأثناء إقامته في استانبول عرض عليه بعض موظفي الخارجية العثمانية موضوع عدم وضوح بعض نصوص المعاهدة من وجهة نظر الحكومة العثمانية، وطلبوا منه تصديق ما جاء في المذكرة التي رفعها

(1) إسناد ومكاتبات تاريخى ايران(قاجاريه)، سند شماره 112، نامهء محمد شاه قاجار به سلطان عبد المجيد عثمانى، ص221 - 222.

(2) إسناد ومكاتبات تاريخى إيران(قاجاريه)، سند شماره 113، نامهء حاجى ميرزا آقاسى به رشيد باشا صدر اعظم عثمانى،ـ ص223 - 224.

(3) شميم، همان مآخذ، ص216.

السفيران البريطاني والروسي الى الباب العالي بغرض توضيح تلك النصوص، فرفض ذلك لأنه لا يمتلك، كما قال، أية صلاحية من حكومته بهذا الخصوص، إلا أنه عاد ووافق بعد أن دفعت له رشوة مقدارها أربعة آلاف تومان إيراني بعنوان(هدية سلطانية)، كما يؤكد بعض المؤرخين الإيرانيين، مثل لسان الملك سبهر في كتابه ناسخ التواريخ[1]، ومحمد رضا نصيري في تعليقاته على وثائق العهد القاجاري في إيران التي قام بنشرها[2].

قام الميرزا محمد علي خان بكتابة رسالة في 31 كانون الثاني 1848 الى السفيرين البريطاني والروسي في العاصمة العثمانية استانبول، أعرب فيها عن موافقته على النقاط الثلاث الأولى من الإيضاحات التي قدمها السفيران الى الباب العالي. أما بخصوص النقطة الرابعة، فذكر في رسالته أنه لا مانع لديه أن يُدرج في المادة السابعة من المعاهدة ما يشير الى موافقة إيران على العمل بقاعدة المعاملة بالمثل لقناصل الدولة العثمانية ومواطنيها في الأراضي الإيرانية. وذكر أيضاً بأن العاهل الإيراني محمد شاه يوافق على عدم إقامة أية تحصينات عسكرية على الضفة اليسرى من شط العرب طالما أن الدولة العثمانية لا تقوم بعمل مماثل على الضفة اليمنى[3].

وعلى أثر رسالة الميرزا محمد علي خان تبودلت نسخ معاهدة أرضروم(الثانية) في استانبول في 21 آذار[4] 1848 بعد مصادقة السلطان العثماني عليها. وعاد الميرزا محمد علي خان، الذي كان مقرراً أن يغادر الى باريس سفيراً لبلاده في فرنسا، من استانبول الى إيران بسبب وفاة محمد شاه حاملاً معه نسخة من المعاهدة التي وقعها السلطان العثماني عبد المجيد، ومعها المذكرة الإيضاحية التي رفعها السفيران البريطاني والروسي في استانبول الى الباب العالي، والتي وافق عليها الميرزا محمد علي خان برسالته المؤرخة في 31 كانون الثاني 1848. فتعرض للتحقيق من قبل حكومته بعد وصوله الى طهران لأنه لم يكن مخولاً بالموافقة على ما جاء في المذكرة الإيضاحية.

(1) همانجا.
(2) إسناد ومكاتبات تاريخى ايران(قاجاريه)، سند شماره 112، توضيحات، ص222.
(3) تاريخ جودت، عينا گچن اثر، ص32.
(4) لوريمر، سبق ذكره، ص202؛ ادموندز، سبق ذكره، ص124.

ولم تصادق الحكومة الإيرانية إلا على نصوص المعاهدة التي وقعت في مدينة أرضروم[1]، الأمر الذي أوجد المناخ الملائم لاستمرار شيء من التوتر في العلاقات العثمانية الإيرانية لأكثر من نصف قرن قادم آخر بعد توقيع معاهدة أرضروم الثانية، وإن كانت هذه المعاهدة أزاحت شيئاً كثيراً آخر منه.

ويبدو لنا أن هذا القدر من التوتر – وإن كان محدوداً – الذي بقي يطفو على سطح العلاقات العثمانية الإيرانية بين حين وآخر لعدة عقود بعد إبرام معاهدة أرضروم الثانية، وهو توتر يتعلق بالدرجة الأولى بمشاكل الحدود التي ورثها العراق المعاصر عن الدولة العثمانية عقب زوال الحكم العثماني عنه، كان من صنع السياسة الاستعمارية البريطانية. فقد كانت المذكرة الإيضاحية للسفيرين البريطاني والروسي في استانبول، التي سبق أن أشرنا إليها، نتاج بريطاني خالص، وإن قدمت للحكومة العثمانية كمذكرة مشتركة للجانبين الروسي والبريطاني. ولعب في بلورة هذه المذكرة بصيغتها التي تنذر بتفجر المشاكل في المستقبل بين الدولة العثمانية وإيران، لأنها وافقت تفسيرات الحكومة العثمانية لبعض نصوص مسودة معاهدة أرضروم، ومنحتها تأكيدات على إنفاذها دون علم الجانب الإيراني، ليس السفير البريطاني في استانبول اللورد ويلسلي فحسب، بل وزير الخارجية البريطاني اللورد بالمرستون نفسه. فقد وجه بالمرستون الدبلوماسية البريطانية نحو دعم موقف الدولة العثمانية في مفاوضات أرضروم، بحجة أن روسيا كانت تقف الى جانب إيران فيها[2]. وكان غرض بريطانيا من ذلك، فيما يبدو، هو إبقاء باب الخلافات موارباً بين الدولة العثمانية وإيران، دون غلقه نهائياً، كيما تبقى بريطانيا تتدخل في شؤون الدولتين معاً، لاسيما وأن إيالات العراق العثمانية كانت أكبر ساحة من ساحات الخلاف العثماني الإيراني، وهي آنذاك، أي في منتصف القرن التاسع عشر، منطقة نفوذ مهمة للبريطانيين، لهم فيها مصالح عديدة ومطامع مستقبلية أدت الى استعمارها من قبل بريطانيا في نهاية المطاف.

تضمنت معاهدة أرضروم الثانية تسع مواد عالجت معظم المشاكل التي كانت تحول دون إقامة علاقات طبيعية، أو شبه طبيعية، بين الدولتين العثمانية والإيرانية بسبب

(1) شميم، همان مآخذ، ص218.

(2) عن دعم بريطانيا للدولة العثمانية في مفاوضات أرضروم، ينظر: قايا، سبق ذكره، ص223.

الجذور التاريخية العميقة لتلك المشاكل من جهة، وصعوبات حل بعضها، كمشكلة تنقل العشائر عبر حدود الدولتين، من جهة أخرى. أما المشاكل التي كان يقتضي حلها مزيداً من الوقت ويتطلب آليات قانونية وتوثيقية وفنية لا يمكن أن تتهيأ خلال مدة قصيرة من الزمن كمشكلة ترسيم الحدود بين الدولتين العثمانية والإيرانية، فقد أرست نصوص المعاهدة الأسس الكفيلة بحلها. وعلى الرغم من أن مشكلة الحدود لم تحل حلاً نهائياً شاملاً[1] حتى مع إرساء هذه الأسس، فان جانباً مهماً وواسعاً من المشاكل بين الدولتين قد أنهي بفضل ما تضمنته المعاهدة من «تنازلات إقليمية متبادلة»[2]، لاسيما فيما يتعلق بالمشاكل الكبيرة الخاصة بمناطق زهاب والمحمرة والسليمانية.

تناولت المادة الأولى من المعاهدة موضوع التعويضات المالية التي كانت تطالب بها الأخرى كل من الدولتين العثمانية وإيران، فنصت على أن تتنازل كلا الدولتين عن مطالبتها بالتعويضات، على أن لا يشمل هذا التنازل الادعاءات الشخصية بالتعويضات المالية الخاصة بالأفراد من مواطني الدولتين، والتي عالجتها المادة الرابعة من المعاهدة. وعلى وفق هذه المادة، فقد تخلت إيران عن مطالبتها الدؤوبة والملحة للدولة العثمانية التي استمرت لعقد من الزمان بتعويضها عن هجوم والي بغداد علي رضا باشا اللاظ سنة 1837 على مدينة المحمرة، وكذلك ما كانت تطالب به من تعويضات جراء اقتحام قوات والي بغداد نجيب باشا لمدينة كربلاء سنة 1843. وتشير المصادر الفارسية الى أن الضغوط التي مورست على إيران من قبل الدولتين الوسيطتين في مفاوضات أرضروم بريطانيا وروسيا، اضطرتها الى التنازل عن التعويضات المالية التي كانت تطالب بها الدولة العثمانية[3].

وتطرقت المادة الثانية الى المناطق التي استمر التنازع عليها بين الدولة العثمانية وإيران لمدة طويلة، وهي مناطق زهاب والسليمانية والمحمرة، فعالجتها بالشكل الذي ارتضى به الطرفان المتنازعان، والذي يقوم على أساس من التقاسم والتنازل المتبادل. جدير بالذكر أن ذلك لم يمنع من استمرار بعض مشاكل الحدود في هذه

(1) ورهرام، همان مآخذ، ص61.
(2) آداموف، سبق ذكره، ص182.
(3) شميم، همان مآخذ، ص309.

المناطق نفسها، والتي كانت بأجمعها تقع ضمن إيالات العراق العثمانية، الأمر الذي أورث الدولة العراقية بعد قيامها عقب زوال الحكم العثماني تلك المشاكل، وسواها من إرث الخلافات العثمانية الإيرانية.

قسمت منطقة زهاب المتنازع عليها، على وفق هذه المادة، بين الدولة العثمانية وإيران، فألحق قسمها الشرقي(الجبلي) بإيران، وضُم قسمها الغربي(السهلي) الى أراضي الدولة العثمانية. ونصت المادة نفسها على تنازل إيران عن ادعاءاتها بمدينة السليمانية ومنطقتها، وعلى تعهدها بشكل رسمي بأن لا تتجاوز على هذه المنطقة ولا تتدخل في شأن الحكم العثماني لها. وذلك مقابل الاعتراف الرسمي العثماني بخضوع المحمرة الى إيران بشكل تام، ويشمل ذلك مدينة المحمرة.. ميناءها ومرساها وجزيرة خضر، والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية لشط العرب كافة، والتي تقطنها عشائر معترف بأنها من رعايا إيران. وأعطت هذه المادة الحق للسفن الإيرانية بالملاحة في شط العرب بحرية تامة من مصبه في البحر الى نقطة التقاء حدود إيران مع الدولة العثمانية شمالاً في شط العرب نفسه.

أما المادة الثالثة، فقد ذكرت فيها الدولتان المتعاهدتان على أنهما اتفقتا على تشكيل لجنة تمثلهما معاً، تضم خبراء ومهندسين لتقوم بتعيين الحدود بينهما على وفق ما أقرته المادة الثانية(السابقة) من المعاهدة.

وذكرت المادة الرابعة أن الدولة العثمانية وإيران ستعينان لجنة مشتركة للنظر في القضايا التي سببت ضرراً لإحدى الدولتين بعد تاريخ قبولهما للمقترحات الخاصة التي وضعتها في جمادى الأولى 1263 هـ مايس 1845م، لجنة حل المنازعات التي شكلت من قبل الدولتين الوسيطتين، وتسويتها تسوية ودية عادلة. ولكي تقوم هذه اللجنة أيضاً بالبت بالقضايا المتعلقة برسوم المراعي التي كانت تطالب بها ايران الدولة العثمانية كديون عن سنوات سابقة وتسويتها أيضاً. وقد سبق القول إن المذكرة الإيضاحية التي قدمها السفيران البريطاني والروسي قبل توقيع معاهدة أرضروم، دون علم إيران، قد حددت هذه المطالبات المالية بالادعاءات الشخصية لمواطني الدولتين دون حكومتيهما

وتطرقت المادة الخامسة الى قضية تبادل المجرمين والفارين بين الدولتين، وموضوع اللاجئين السياسيين الإيرانيين في الدولة العثمانية، والذين كان جميعهم، أو غالبيتهم العظمى من الأسرة القاجارية الحاكمة في إيران، فنصت على وجوب أن تسلم أي دولة منهما المجرمين الفارين إليها من الأخرى حينما تطالبها بذلك، تفعيلاً لما ورد في المادة الرابعة من معاهدة أرضروم الأولى التي أبرمت سنة 1823. وتعهدت الدولة العثمانية في هذه المادة بحصر إقامة اللاجئين السياسيين من أمراء الأسرة القاجارية الإيرانية الحاكمة في مدينة بورصة، وإجبارهم على عدم مغادرتها، وعدم السماح لهم بالاتصال مع أتباعهم داخل إيران، أو إقامة علاقات سرية معهم، أو العودة خلسة الى إيران.

وأكدت المادة السادسة من المعاهدة ما ورد في المادة الثانية من معاهدة أرضروم الأولى(1823)، بشأن استيفاء رسوم كمركية مقدارها ٪4 نقداً أو عيناً من قيمة البضائع التي يدخلها التجار الإيرانيون الى الدولة العثمانية، دون أية زيادة.

وتعهدت الحكومة العثمانية في المادة السابعة بالعمل على سلامة التجار والزائرين الإيرانيين للبلاد العثمانية، لاسيما المتوجهين منهم للأماكن المقدسة، واحترامهم وحفظ أموالهم وأعراضهم، والحيلولة دون تعرضهم لأي ظلم قد يلحق بهم، أو أية مضايقات مهما كان مصدرها، وتعهدت كذلك بالسماح لإيران بفتح قنصليات لها في الدولة العثمانية، في الأماكن التي تتطلب وجود تمثيل دبلوماسي إيراني لرعاية مصالح التجار والمواطنين الإيرانيين، باستثناء مكة المكرمة والمدينة المنورة. مع التأكيد على أن الحكومة العثمانية ستعامل القناصل الإيرانيين باحترام، وتمنحهم الامتيازات التي تقدمها لقناصل بقية الدول. ونصت المادة نفسها على أن تتعهد الحكومة الإيرانية بالتعامل على وفق القاعدة نفسها – التعامل بالمثل – مع التجار والمواطنين العثمانيين الذين يزورون إيران. وأن تسمح للحكومة العثمانية بفتح قنصليات لها في المناطق الإيرانية على وفق الحاجة لذلك، وتعامل القناصل العثمانيين بالطريقة نفسها التي تعهدت باتباعها الحكومة العثمانية مع القناصل الإيرانيين.

ونصت المادة الثامنة على أن تتعهد الدولتان العثمانية والإيرانية بحفظ الأمن والنظام في المناطق الحدودية بينهما للحيلولة دون قيام بعض المجاميع العشائرية بالسرقات

وأعمال السلب والقتل وقطع الطرق في جانب من الحدود، والفرار الى الجانب الآخر للاحتماء به، وذلك عن طريق إقامة مخافر حدودية في المناطق التي تكثر فيها هذه الأعمال، وتكثيف الدوريات العسكرية فيها. أما بالنسبة للعشائر المتنقلة عبر حدود الدولتين التي ليست لها جنسية عثمانية أو إيرانية محددة، فتترك حرة، على وفق ما ورد في هذه المادة، في اختيار إحدى الدولتين.. إيران أو الدولة العثمانية للاستقرار فيها استقراراً دائماً. إلا أن العشائر المتنقلة التي من المعروف أنها تابعة لأحدى الدولتين، فتجبر على العودة للإقامة فيها إذا كانت تقيم عند توقيع المعاهدة في أراضي الأخرى.

ودار مضمون المادة التاسعة(الأخيرة) حول التزام الدولتين العثمانية والإيرانية بجميع بنود المعاهدات والاتفاقيات السابقة بينهما، وبخاصة معاهدة أرضروم التي عقدت سنة 1823، ما لم يرد في هذه المعاهدة ما يلغي بعض تلك البنود أو يعدلها. وتضمنت هذه المادة فقرة ختامية أشارت الى أن العمل بهذه المعاهدة سيكون بعد تبادل نسخها بين الدولتين، على أن يتم ذلك خلال مدة لا تزيد على الشهرين[1].

(1) معاهدات مجموعه سى، اوچنجى جلد، عينا گچن اثر، ص 5-9؛ شميم، همان مآخذ، ص213 - 216؛ ويمكن الرجوع الى الترجمة العربية لمواد المعاهدة في: الضابط، سبق ذكره، ص63 - 66.

الفصل الرابع

لجنة الحدود... آلية العمل وتطوراته حتى سنة 1857

- **أولاً**: لجنة الحدود... شروع وإخفاق
- **ثانياً**: لجنة الحدود... آلية عمل جديدة
- **ثالثاً**: تداعيات حرب القرم وانعكاسها على إيالات العراق

أزالت معاهدة أرضروم التي وقعت مسودتها في 31 مايس -1847 وتبودلت نسخها بعد مصادقة السلطان العثماني عليها في 21 آذار 1848 - بين الدولة العثمانية والدولة الإيرانية، التي كانت تحكمها الأسرة القاجارية آنذاك، شطراً كبيراً من عبء الخلافات والمشاكل العميقة بين هاتين الدولتين التي امتدت جذورها الى مطلع القرن السادس عشر، واقترنت بقيام الحكم الصفوي في إيران. وكانت المعاهدة التي سبقتها، وهي معاهدة أرضروم (الأولى) التي أبرمت في سنة 1823 بين الدواتين الإسلاميتين الكبيرتين، نقطة تحول كبرى في مسيرة علاقاتهما الثنائية، كونها أنهت حالة الإقتتال والحروب الطويلة التي أسست لها معركة (جالديران) بين السلطان العثماني سليم الأول والعاهل الإيراني إسماعيل الصفوي في سنة 1514. إلا أن معاهدة أرضروم الأولى لم تنه بشكل تام، كما كان يأمل العثمانيون والإيرانيون، حالة المشاكل والخلافات المتجذرة الموروثة بين الدولتين لاسيما مشاكل الحدود وتنقل العشائر عبرها، وجدل الدولتين حول إيرانية أم عثمانية العشائر، التي لا ينتمي معظمها الى أي من القوميتين الفارسية أو التركية، والتي كانت تتنقل بين حدود ظلت حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر غير معروفة على وجه الدقة في أغلب مناطقها.

ومن ثم فقد جاء إبرام معاهدة أرضروم (الثانية) في سنة 1847 بعد مخاض مفاوضات صعبة ومعقدة استمرت لأربع سنوات ليعالج المشاكل التي لم تعالجها معاهدة أرضروم الأولى بشكل جذري، وأهمها مشاكل الحدود والمناطق المتنازع عليها بين الدولتين. فقد نصت المادة الثالثة من معاهدة أرضروم الثانية على أن الدولة العثمانية وإيران اتفقتا على تشكيل لجنة مشتركة من الخبراء والمهندسين لتقوم بتعيين الحدود الفاصلة بين الدولتين في ضوء ما أقرته المعاهدة من تقاسم للمناطق الكبيرة التي تنازعت على ملكيتها الدولتان لعدة قرون، وهي مناطق المحمرة وزهاب والسليمانية.

أولاً: لجنة الحدود.. شروع وإخفاق

تشكلت لجنة الحدود في أعقاب تبادل نسخ معاهدة أرضروم الثانية في استانبول في 21 آذار 1848، بعد أن صادق عليها السلطان العثماني عبد المجيد الأول بن السلطان محمود الثاني (1839- 1861)، والميرزا محمد علي خان السفير الإيراني المعين في باريس مخولاً من قبل العاهل الإيراني محمد شاه. وكان الطرفان اللذان أبرما المعاهدة يرومان معاً التوصل من وراء عقدها الى حل جذري للمشاكل العالقة بينهما، وفي مقدمتها مشكلة الحدود. إلا أن عمق تلك المشاكل وتقادمها، ودسائس السياسة الإستعمارية وأطماعها لكلا الدولتين الوسيطتين، لاسيما بريطانيا، حال دون أن تؤدي لجنة الحدود لمهامها على الوجه المطلوب، فكانت أعمالها تتعثر بسبب عدم ثقة كل من الجانبين العثماني والإيراني بالجانب الآخر، وادعاءاتهما المتبادلة بشأن ملكية بعض المناطق والأراضي الحدودية التي لم يتضح أمر عائديتها لأي منهما، أو التي تناوبا على الإستيلاء عليها لبعض الوقت خلال تاريخ حروبهما ونزاعاتهما الطويل. كذلك فإن مهمة تسوية مشكلة الحدود، التي اضطلعت بأدائها لجنة الحدود المنبثقة عن معاهدة أرضروم الثانية، كانت تصطدم أحياناً مع إرادات الطرفين الوسيطين ورغبتهما في تحقيق مصالحهما السياسية والتجارية. وما يقتضيه الوصول الى هذا الهدف من إطالة لأمد الخلافات بين العثمانيين والإيرانيين وإبقاء بابه مفتوحاً، على الرغم مما كانا يظهران من حرص على تسوية خلافاتهما الحدودية بدوافع متجردة عن الأغراض وبروح من العدالة والحياد. ومن ثم كان لمثل هذه الأسباب وتلك أثرها في فشل لجنة الحدود في التوصل الى رسم خارطة متفق عليها للحدود التي تفصل بين إيران والدولة العثمانية، على الرغم من أن عمل اللجنة استمر لأكثر من ربع قرن، الأمر الذي حدا بالعثمانيين والإيرانيين على تشكيل لجنة جديدة للحدود في أوائل سنة 1875.

بادرت كلا الدولتين العثمانية والإيرانية، وربما بدافع من إلحاح الدولتين الوسيطتين

بريطانيا وروسيا[1]، لتشكيل لجنة لرسم الحدود بينهما بعد مرور بضعة أشهر على مصادقة السلطان العثمانى والشاه الإيراني على معاهدة أرضروم الثانية وتبادل نسخها بين الدولتين. وتشكلت اللجنة المشتركة الدولية المكلفة بتخطيط الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، من مصب شط العرب جنوباً الى سنجق بايزيد في أقصى شمال حدود الدولتين، في أواخر سنة 1848[2]، من كل من:

الفريق درويش باشا: ممثلاً للدولة العثمانية. ويعمل بمعيته محمد خورشيد من موظفي قلم الكتابة في نظارة الخارجية العثمانية، الذي كلف بتدوين أوضاع مناطق الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، من حيث طبيعة سكانها وصناعاتها وإنتاجها الزراعي[3].

الميرزا جعفر خان مشير الدولة: ممثلاً لإيران. وقد عينه الصدر الأعظم الإيراني الميرزا تقي خان وزير النظام، الملقب بأمير كبير، لأداء هذه المهمة كونه خبيراً بأوضاع الدولة العثمانية، وله اطلاع واسع على سياساتها[4].

الكولونيل ويليامز (Williams): ممثلاً لبريطانيا. وكان برفقته بريطانيان آخران، هما المساح الكابتن غلاسكوت، والجيولوجي لوفتس الذي كان يعمل منقباً آثارياً.

الكولونيل جيريكوف(Tcherikoff): ممثلاً لروسيا. وكان يعمل معه المساح الروسي أغرانويتش.

وقد عدّ الممثلان العثماني والإيراني عضوين رئيسيين في لجنة الحدود. أما المندوبان البريطاني والروسي، فكانا بمثابة عضوين مساعدين[5]، أواستشاريين لهذه اللجنة[6].

(1) آداموف، سبق ذكره، ص182.

(2) اسناد ومكاتبات تاريخى ايران(قاجارية)، همان مآخذ، ص8؛ شميم، همان مآخذ 1384، ص219؛ لوريمر، سبق ذكره، ص2034.

(3) خورشيد باشا، رحلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران [سياحتنامه حدود]، ترجمة مصطفى زهران، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2009، ص59-60. سنشير إليه فيما بعد بـ: سياحتنامه حدود.

(4) شميم، همان مآخذ، ص219.

(5) لوريمر، سبق ذكره، ص2034.

(6) آداموف، سبق ذكره، ص182.

وصل أعضاء لجنة الحدود الدولية، باستثناء درويش باشا ممثل الدولة العثمانية، الى بغداد في مايس سنة 1849[1]. وقد تأخر وصول درويش باشا الى بغداد بسبب توجهه بعد انطلاقه من استانبول الى مدينة قطور[2] الواقعة في أقصى شمال منطقة الحدود العثمانية الإيرانية، بدلاً من توجهه، كما كان يفترض، الى الموصل ومنها الى بغداد.وتتمتع قطور بموقع ستراتيجي مهم بالنسبة الى إيران،ذلك أنها تقع عند ممر جبلي يؤدي الى مدينة خوي ثم الى تبريز وأرومية وبعض المدن الإيرانية المهمة الأخرى[3].وقد قام درويش باشا بقيادة قوة عسكرية عثمانية احتلت المدينة وانتزعتها من إيران وطردت الإدارة الإيرانية منها.وبرر عمله هذا بأن قطور كانت تحت حكم الدولة العثمانية منذ زمن السلطان مراد الرابع، واستند الى (مضبطة) كتبها سكانها،كما يقول، تذكر أنها مع قراها الثلاثين كانت «من ملحقات قضاء محمودي التابع لولاية وان وكانت تدار من قبل السلطات العثمانية»[4].وفسر وجود الإدارة الحكومية الإيرانية فيها بقيام أحد الأمراء المحليين ببيعها لأحد الرعايا الإيرانيين، وتغاضي المسؤولين العثمانيين في وان وأرضروم عن ذلك بسبب تقاضيهم الرشوة[5]. ووضع درويش باشا الأسس لبناء ثكنات عسكرية في منطقة قطور[6].وعمد الى تثبيت ثلاث علامات للحدود في أطراف قطور، إحداها داخل جدول ماء يعرف بإسم (مابكلي) يبعد بحوالي سبعة أميال عن مدينة قطور، والأخرى على جبل (الأطاغ) الواقع في

(1) نفسه، ص183.

(2) يشير المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية الى أن قطور kotour مدينة تقع في تركية الآسيوية(الأناضول) على النهر الذي يحمل الإسم نفسه، في ولاية وان، لواء حكاري. ويذكر المعجم نفسه، الذي وضعه القنصل الروسي في أزمير في سنة 1863، الى أن قطور «تقع اليوم في إيران على الحدود التركية تماماً، على خط العرض 28 , 38 والطول 25 , 44». ينظر: موستراش، سبق ذكره، ص400. وجدير بالذكر أن علي الوردي ذكر، خطأً، أن قطور «قرية ذات موقع مهم في شمال العراق!». ينظر: الوردي، سبق ذكره، ص138.

(3) آداموف، سبق ذكره، ص183.

(4) ترجمة التقرير الذي تفضل بتقديمه صاحب السعادة المغفور له درويش باشا الذي عين لتحديد الحدود الإيرانية العثمانية، مطبعة الحكومة، بغداد1953، ص64،وقد ترجمت الخارجية العراقية أصل التقرير المدون باللغة العثمانية. سنشير إليه فيما بعد بـ:تقرير درويش باشا.

(5) المصدر والصفحة أنفسهما؛ سياحتنامهء حدود، ص379.

(6) آدموندز، سبق ذكره، ص124.

غربي مدينة خوي الإيرانية، والثالثة على جبل (بيرزاده). ووضع بجنب العلامة الأولى شاخصاً رخامياً كتب عليه عبارة: رأس الحدود العثمانية 1265هـ[1]. وترك درويش باشا في قطور قبل أن يغادرها حامية من الجيش النظامي العثماني[2]. وعدت قطور إدارياً، على وفق التقسيمات الإدارية العثمانية، (قضاءً) تابعاً لـ(سنجق) حكاري أحد سناجق (إيالة) وان[3].

وفي الوقت الذي كان فيه السكان المحليون في قطور يتوقعون أن يحسم أمر تابعيتهم من قبل لجنة الحدود لصالح إيران، في ضوء معطيات تاريخية وواقعية عديدة، فإن الحكومة الإيرانية لم تواجه القوة العسكرية التي استعملها درويش باشا في احتلاله لقطور بقوة مماثلة، ربما بسبب أجواء الصلح والسلام التي جاءت بها معاهدة أرضروم الثانية التي وقعتها إيران للتو مع الدولة العثمانية، أو بسبب ما يراه (خالفين) ضعفاً كانت تعاني منه حكومة الشاه آنذاك بسبب الاضطرابات الداخلية التي كانت الحركة البابية طرفاً رئيساً في تأجيجها[4]، أو لكلا السببين معاً.

وقد أخرت الأعمال التي قام بها درويش باشا في قطور التحاقه في الوقت المناسب بلجنة الحدود -ممثلاً للدولة العثمانية- التي التأم شملها في بغداد لأول مرة، كما ذكرنا، في مايس 1849. ودعا احتلال قطور من قبله الى احتجاج الجانبين البريطاني والروسي في لجنة الحدود، فضلاً عن ممثل إيران فيها. وعدّ هذا العمل أول عقبة كأداء يضعها المندوب العثماني بوجه عمل اللجنة الدولية لتسوية مشكلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران[5]، وتهديداً خطيراً لسير أعمالها قبل أن تعقد اجتماعها الأول، وكان «أول حلقة من سلسلة تهديدات سيئة منعزلة استمر عليها المندوب التركي طوال بضع سنوات وهو

(1) تقريردرويش باشا،ص66-67.وللإطلاع على وجهة النظرالإيرانية التي تستند الى وثائق العهد القاجاري حول قطور وعائديتها للدولة الإيرانية، ينظر:اسناد ومكاتبات تاريخى ايران(قاجاريه)،همان مآخذ، ص نوزده - بيست ويك.

(2) آدموندز، سبق ذكره، ص124.

(3) ينظر: سياحتنامهء حدود، ص367.

(4) ينظر: خالفين، ن. آ.، الصراع على كردستان.. المسألة الكردية في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عثمان أبو بكر، مطبعة الشعب، بغداد 1969، ص71.

(5) نفسه، ص92.

يقوم بمهمته»[1]. وعندما وصل درويش باشا الى بغداد كرر المندوب الإيراني الميرزا جعفر خان مشير الدولة احتجاجه على احتلال قطور، ورفض حضور جلسات التفاوض قبل انسحاب القوات العثمانية منها[2]، الأمر الذي جعل اجتماعات اللجنة في بغداد ومفاوضاتها، التي استغرقت أكثر من ستة أشهر تتلكأ ولا تسفر عن فائدة تذكر.

ومن ثم حاولت الدولتان الوسيطتان بريطانيا وروسيا تحريك جمود المفاوضات، والشروع بعملية مسح مناطق الحدود بدءاً من الجنوب، بغية رسم خارطة متفق عليها للحدود بين إيران والدولة العثمانية، فضغطتا بهذا الإتجاه على الحكومتين العثمانية والإيرانية، مما حدا بالحكومة الإيرانية على الإيعاز الى مندوبها في لجنة الحدود بالتوجه الى المحمرة للبدء بعملية رسم الحدود، وتأجيل مشكلة الاحتلال العثماني لقطور الى وقت آخر. وقد استأنفت بذلك لجنة الحدود عملها من منطقة المحمرة في 12 ربيع الأول 1266هـ[3]- 26 كانون الثاني 1850.

كان عمل لجنة الحدود شاقاً ومضنياً خلال العامين الأولين، ولم يسفر عن أية نتائج إيجابية تقريباً[4]. وقد اعتمد المندوبان العثماني والإيراني بعض الأسس للتفاوض وتعيين خط الحدود الفاصل بين دولتيهما، منها ما نصت عليه المعاهدات السابقة بين الدولتين بشأن الأراضي التابعة لكل من إيران والدولة العثمانية، وأقدمها معاهدة قصر شيرين التي عقدت سنة 1639. واعتمد المندوب العثماني درويش باشا بشكل خاص بشأن ذلك على سجلات المحاكم الشرعية وسجلات الطابو والسندات الرسمية الأخرى، والفرمانات التي تؤيد عائدية بعض القرى والأراضي الى الدولة العثمانية، وعلى المصادر التاريخية ككتاب دوحة الوزراء لرسول حاوي الكركوكلي، وإفادات وشهادات أهالي المناطق الحدودية وأحاديثهم ورواياتهم المأثورة عن الدولة التي يتبعون إليها، وكذلك على دلالات المذهب والقومية التي ينتمي إليها هؤلاء الأهالي، فضلاً عن دلالات أسماء المواقع والأنهار والقرى[5]. إلا أن درويش

(1) آدموندز، سبق ذكره، ص124.
(2) شميم، همان مآخذ، ص219.
(3) همانجا؛ آداموف، سبق ذكره، ص183.
(4) ورهرام، همان مآخذ، ص61.
(5) ينظر: تقرير درويش باشا، ص: أ - ز.

باشا كان يحاول فرض ادعاءاته بملكية الدولة العثمانية لبعض القرى والأراضي بطرق ملتوية، فـ«بالتواطؤ مع درويش باشا أرسل الأقطاعي المحلي الكردي مقصود أغا أربعة كهول الى اجتماع لجنة تخطيط الحدود، وشهد هؤلاء بأن إقليم قوتر [قطور] يعود الى الإمبراطورية العثمانية منذ العهود السحيقة»[1]. كذلك حاول درويش باشا أن يفسر ما جاءت به معاهدة قصر شيرين التي أبرمت بين الدولة العثمانية وإيران في سنة 1639 لصالح توسيع حدود الدولة العثمانية مع إيران في مناطق كردستان وإذربيجان وكرمانشاه ولرستان[2].

تعثر عمل لجنة الحدود بعد أن بدأت استئناف مهمتها من مدينة المحمرة في أواخر كانون الثاني 1850 بسبب ما وصف بـ«روح المشاكسة والخداع وغمط الحقوق»[3] التي أبداها المفاوضان الرئيسان كل منهما تجاه الآخر، لاسيما المفاوض العثماني درويش باشا الذي بدأ مهمته بانتزاع منطقة قطور بالقوة من يد الحكومة الإيرانية قبل أن يحضر الإجتماع الأول للجنة الحدود الدولية الذي عقد في بغداد. وكانت بداية مفاوضات المحمرة تتعلق بترسيم حدود الدولة العثمانية مع إيران في منطقة المحمرة، التي نصت معاهدة أرضروم الثانية على أن تكون من ممتلكات الدولة الإيرانية.

وكانت هذه البداية صعبة جداً بطبيعة الحال، لكون التنازع على منطقة المحمرة، والإدعاء بملكيتها من قبل العثمانيين والإيرانيين استمر لعدة قرون. وقد أبدى درويش باشا موقفاً متشدداً لا يتسم بنوايا سليمة تجاه ترسيم الحدود في منطقة المحمرة، فادعى بعائدية معظم منطقة المحمرة الى الدولة العثمانية، الأمر الذي قد يوحي بتراجع الدولة العثمانية عما أقر في معاهدة أرضروم الثانية من خضوع منطقة المحمرة بشكل تام الى إيران، ونقضها لما ورد في هذه المعاهدة بشأنها. فقد طالب درويش باشا بجزء واسع من شرق منطقة المحمرة وشمالها، فضلاً عن مدينة المحمرة نفسها ومينائها ومرساها وجزيرة عبادان،وكذلك قبان «حيث تقع الممتلكات التركية [العثمانية] الى غربي شط العرب»[4].

(1) خالفين، سبق ذكره، ص71.
(2) ينظر: شميم، همان مآخذ، ص220.
(3) آدموندز، سبق ذكره، ص125.
(4) لوريمر، سبق ذكره، ص2035.

وقام درويش باشا، في محاولة لإثبات صحة ادعاءاته، بأعمال مسح ميدانية لمنطقة المحمرة، وجمع البيانات عن أوضاع عشائرها. وحاول استمالة بعض رؤساء هذه العشائر ووعدهم باعفائهم من دفع الضرائب لمدة عشر سنوات إذا شهدوا بتبعيتهم للدولة العثمانية منذ زمن قديم، إلا أن هؤلاء الرؤساء، ومعظمهم من شيوخ قبيلة كعب، رفضوا الاستجابة لعرض درويش باشا على الرغم من أن مشير الدولة، ممثل إيران في لجنة الحدود الدولية، كان قد رفع مقدار الضرائب المفروضة عليهم من قبل الحكومة الإيرانية بنحو عشرة الآف تومان سنوياً[1]. واقترح درويش باشا في شباط 1850 على لجنة الحدود الدولية أن تتخذ قراراً يقضي بأن تتوقف الحكومة الإيرانية عن جباية الضرائب في منطقة المحمرة، وتقوم بسحب قواتها العسكرية وموظفيها من مدينة المحمرة بحجة أنها لم تؤول عائديتها الى إيران بشكل رسمي بعد. كما طالب بجملة طلبات استفزازية أخرى، منها عزل الشيخ جابر بن مرداو الحاكم المحلي للمحمرة عن وظيفته التي أقرته عليها الحكومة الإيرانية، لأنه رفض بإصرار ضم المحمرة الى الدولة العثمانية، ربما لأنه كان يرى أن حكمه للمحمرة بإسم إيران سيكون أكثر استقراراً واستقلالاً مما سيكون عليه حينما تخضع المحمرة لحكم الدولة العثمانية.

ومقابل ذلك، فان الميرزا جعفر خان مشير الدولة ممثل إيران في لجنة الحدود ادعى بامتلاك إيران لأراض لم يكن يعرف من قبل امتلاكها لها، تمتد شمالاً على الضفة اليسرى من شط العرب الى ما بعد التقاء نهر السيب معه على بعد عدة أميال شمالي البصرة، محتجاً، كما احتج زميله درويش باشا في ادعاءاته التي تبناها، بخضوع القبائل القاطنة في هذه الأراضي الى سيادة الدولة الإيرانية منذ القدم. وفي إطار هذه السجالات قامت الحكومة الإيرانية برفع العلم الإيراني الوطني في مناطق المحمرة، بدلاً من علم الحكومة الإيرانية المحلية الذي كان يرفع فيها منذ ستين سنة خلت ووضعت حامية عسكرية في جزيرة خضر (عبادان)، مما حدا بالعثمانيين على التلويح باستعمال القوة إزاء هذا التصرف الإيراني، فدفعوا بسفنهم الحربية نحو مدخل نهر قارون، ففرضوا بذلك حصاراً على ميناء المحمرة لبعض الوقت[2].

(1) شميم، همان مآخذ، ص219 – 220.

(2) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص 2035–2036؛ نوار، سبق ذكره، ص409.

وإزاء هذه الإدعاءات غير الواقعية في معظمها من كلا الجانبين العثماني والإيراني في موضوع رسم الحدود بينهما في منطقة المحمرة، وتوتر الأجواء بينهما نتيجة لذلك الى حدّ التلويح باستعمال القوة لحسم الخلافات الحدودية، بادر المندوبان البريطاني والروسي الى تقديم اقتراح يتضمن أن تكون حدود منطقة المحمرة التي تنازلت الدولة العثمانية عن الادعاء بملكيتها الى إيران بموجب معاهدة أرضروم الثانية، مقابل تنازل إيران عن الادعاء بملكية منطقة السليمانية لصالح الدولة العثمانية، بخط يبدأ «من مخرج قناة أبو جودي من شط العرب على بعد ساعة من النهر الى الأعلى من المحمرة، ويتجه عبر الصحراء الى موقعين للأطلال القديمة يعرفان بقصري البصرة والحويزة»[1]. إلا أن درويش باشا لم يوافق على هذا المقترح ورفضه بإصرار مع جملة مقترحات أخرى تقدم بها الجانبان البريطاني والروسي في اللجنة[2]، كان من بينها اقتراح يقضي بأن تكون الحدود الفاصلة بين الدولة العثمانية وإيران في منطقة المحمرة على خط يقسم ما بين أقصى الحدود التي يدعي بها كل من المندوبين العثماني والإيراني. وقد وافقت الحكومتان البريطانية والروسية على هذا المقترح، إلا أنه رفض من قبل الباب العالي، وقبلته الحكومة الإيرانية بشروط معينة[3].

ومن ثم نجد أن الدولة العثمانية كانت ترغب، فيما يبدو، في الاستحواذ على جزء شاسع من أراضي منطقة المحمرة، ضاربة بذلك عرض الحائط ما جاءت به المادة الثانية من معاهدة أرضروم الثانية بشأنها، أو أنها كانت تسعى الى تفسير ما جاءت به هذه المادة من اعتراف رسمي عثماني بخضوع منطقة المحمرة الى إيران بشكل تام، على وفق تأويلات لا تخرج إيران معها إلا بامتلاك جزء صغير من هذه المنطقة. ولعل مواقف درويش باشا المتشددة في مفاوضات ترسيم حدود منطقة المحمرة، التي انطلقت من مدينة المحمرة في كانون الثاني 1850، وادعاءاته حول حقوق الدولة العثمانية في هذه المنطقة، والتي تتقاطع مع ما تقرر بشأنها في معاهدة أرضروم الثانية تؤيد القول برغبة العثمانيين في ضم منطقة المحمرة، أو أجزاء واسعة منها، الى

(1) آدموندز، سبق ذكره، ص183.

(2) آدموندز، سبق ذكره، ص183.

(3) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص2035.

دولتهم. كذلك فإن مما يؤيد التوجه العثماني الرامي الى ضم ما يمكن ضمه من منطقة المحمرة الى أراضي الدولة العثمانية، هو قيام الباب العالي في نيسان 1850 بتحويل البصرة من الحالة الإدارية التي كانت عليها منذ منتصف القرن الثامن عشر، وهي كونها (متسلمية) تابعة لباشوية بغداد، الى باشوية مستقلة بنفسها، وأرسل لها والياً من استانبول لإدارة شؤونها[1]. ويبدو أن الحكومة العثمانية في استانبول كانت تبتغي من وراء الفصل الإداري المفاجئ[2] للبصرة عن بغداد تهيئة الأرضية المناسبة لما سيؤول إليه وضع منطقة المحمرة التي راهنت هذه الحكومة، من خلال العمل الذي كان يؤديه مندوبها درويش باشا في لجنة الحدود، على أن تضم أجزاء منها الى حكمها، الأمر الذي يتطلب تنظيم شؤون الإدارة الحكومية العثمانية فيها، وربطها بمركز باشوية قريبة كالبصرة تتمكن من أداء هذه المهمة بكفاءة، وبسرعة تكفلها مقدرتها على الاتصال المباشر مع العاصمة استانبول.

(1) ينظر: النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص57-58.

(2) كما يصفه لوريمر بقوله: «في عام 1850 انفصلت مناطق البصرة فجأة عن مناطق بغداد وأصبحت تقريباً تحت إدارة باشا مستقل». لوريمر، سبق ذكره، ص 2022.

ثانياً: لجنة الحدود.. آلية عمل جديدة

لم يحرز عمل لجنة الحدود خلال سنة 1850 أي تقدم نتيجة للتباين الكبير في وجهات النظر بين المندوبين العثماني والإيراني بشأن منطقة المحمرة، كما تبين لنا، وادعاءات كل منهما بامتلاك دولته لأجزاء شاسعة منها تاريخياً، وإخفاق مندوبي الدولتين الوسيطتين بريطانيا وروسيا في تقريب وجهات النظر العثمانية والإيرانية مع بعضهما بشأن رسم الحدود الفاصلة بين إيران والدولة العثمانية في هذه المنطقة. وعلى أثر ذلك غادر درويش باشا مدينة المحمرة واعتزل في مدينة بدرة الحدودية غير البعيدة عنها. أما المندوبان البريطاني والروسي، فقد تركا المحمرة وأمضيا صيف سنة 1850 في مناطق لرستان، ثم تحولا في نيسان 1851 الى مدينة كرند الإيرانية القريبة من منطقة الحدود مع ولاية بغداد العثمانية، وغادراها بعد ذلك الى مدينة (سنه) الإيرانية لقضاء فصل الصيف. وقد علق عمل لجنة الحدود بشكل رسمي منذ أوائل سنة 1851 بمسعى من درويش باشا على أثر سماعه بإشاعة تذكر أن قوات إيرانية في طريقها الى المحمرة للسيطرة عليها، ووافق أعضاء اللجنة خطياً على تعليق عملية رسم الحدود في منطقة المحمرة، وأقروا إبقاء الوضع في هذه المنطقة على ما هو عليه، ورفض أية مطالبة لأي من الجانبين العثماني والإيراني لأي حق فيها[1].

ويبدو أن المندوبين البريطاني والروسي في لجنة الحدود قد غيرا آنذاك، بإيعاز من دولتيهما، خطة عملهما في اللجنة وطبيعة العمل الذي أدياه فيها، ليتحول بذلك وجودهما في هذه اللجنة من وجود استشاري مساعد الى تمثيل أساسي فاعل[2]، بعد أن أخفق المندوبان الرئيسان العثماني والإيراني في الإتفاق على تخطيط الحدود بين دولتيهما في منطقة المحمرة. فبعد منتصف سنة 1851 شرع السفيران البريطاني

(1) النجار، مصطفى عبد القادر، دراسات تاريخية لمعاهدات الحدود الشرقية للوطن العربي 1847 – 1980، ط1، اتحاد المؤرخين العرب، بغداد 1981، ص39.
(2) ينظر: شميم، همان مآخذ، ص220.

والروسي في استانبول، السير ستراتفورد كاننغ والمسيو ايم دي تيتوف بأخذ زمام المبادرة في قضية رسم الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، تحدوهما على ذلك تقارير مندوبي بريطانيا وروسيا في لجنة الحدود، التي كانت تشير الى تعثر مفاوضات رسم الحدود في منطقة المحمرة بين المندوبين العثماني والإيراني بسبب ادعاءاتهما المتناقضة وآرائهما المتقاطعة بشأن حدود دولتيهما، الأمر الذي دعا السفيرين، كما تشير وثائق الخارجية البريطانية، الى تقديم مذكرة مشتركة الى حكومتيهما بشأن المشاكل التي اعترضت عمل لجنة الحدود في منطقة المحمرة. وقد أوضح السفيران في تلك المذكرة أن السبب الرئيس في إخفاق لجنة الحدود في عملها هو تمسك كل من المندوبين العثماني والإيراني بوجهة نظره حول حدود دولته، الأمر الذي أعاق عمل اللجنة وحال دون إحراز أي تقدم فيه. وقدم السفيران جملة من المقترحات دار أهمها، بطبيعة الحال، حول تفعيل عمل لجنة الحدود. وفي ضوء تلك المقترحات خلص البريطانيون الى رأي مفاده أن «نزاع الحدود يتلخص في استحالة تسويته نهائياً إلا عن طريق التحكيم من قبل بريطانيا وروسيا»[1]. وأوعزوا الى سفيرهم في سانت بطرسبورغ ليقترح على الحكومة الروسية أن توافق على رأي الحكومة البريطانية بالتدخل البريطاني الروسي المباشر في عملية رسم الحدود العثمانية الإيرانية، وأن يعتمد في هذا الشأن على التوصيات التي ضمنها السفيران البريطاني والروسي مذكرتهما المشتركة التي سبقت الإشارة الى أنهما تقدما بها الى حكومتيهما.

وقد نصت تلك التوصيات، كما جاء في وثائق الخارجية البريطانية، على أن يتولى المندوبان البريطاني والروسي في لجنة الحدود وضع تصور أولي على الخارطة للخط الذي يفترض أن يكون حداً فاصلاً بين أراضي الدولة العثمانية والأراضي الإيرانية، على أن يساعدهما في هذه المهمة المندوبان العثماني والإيراني في اللجنة، وأن تراعى في رسم هذا الخط نصوص معاهدة أرضروم الثانية بشأن تقسيم الأراضي المتنازع عليها بين إيران والدولة العثمانية. وتراعى أيضاً المعطيات الموجودة على أرض الواقع بشأنها،

---

(1) العزي، خالد يحيى، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، دار الرشيد للنشر، بغداد 1980، ص28. جدير بالذكر أن المؤلف اعتمد على الوثائق المنشورة لوزارة الخارجية البريطانية، التي تخص المراسلات المتعلقة بلجنة الحدود الدولية المشكلة لرسم الحدود بين الدولة العثمانية وإيران.

ويترك أمر تعيين الحدود في بعض الأجزاء التي لا تتيح الظروف المحلية غير المستقرة التأكد من عائديتها لإحدى الدولتين، الأمر الذي أسس، بقصد أو بغير قصد،لمشاكل حدودية طويلة الأمد لا يزال العراق يتحمل جزءاً من وزرها الى الآن.

وتضمنت توصيات السفيرين التي بني عليها المشروع الجديد لرسم الحدود العثمانية الإيرانية، أن يشترك المندوبان العثماني والإيراني في لجنة الحدود بابداء الملاحظات والمقترحات أو الاعتراضات على العمل الذي سيضطلع به بشكل أساسي المندوبان البريطاني والروسي، وستكون تلك الملاحظات موضع عناية المندوبين الأخيرين. وأشارت تلك التوصيات الى أن على المندوبين البريطاني والروسي أن يقوما بإثبات القضايا الخلافية بين العثمانيين والإيرانيين، والقضايا التي يشك فيها بشأن الحدود التي ربما تنشأ أثناء القيام بعملية تخطيطها، لغرض أخذها بنظر الإعتبار عند وضع خارطة للحدود العثمانية الإيرانية من قبل الدولتين الوسيطتين.

كذلك فإن توصيات السفيرين البريطاني والروسي، التي يمكن القول إنها أصبحت منهاجاً لعمل لجنة الحدود بعد موافقة الحكومتين البريطانية والروسية عليها منذ أواخر سنة 1851، تضمنت أن تقوم الدولتان الوسيطتان بريطانيا وروسيا، عند انتهاء لجنة الحدود من إنجاز أعمالها، بإعداد خارطة للحدود العثمانية الإيرانية من أقصى شمالها الى أقصى جنوبها بأربع نسخ. وأن تشرع الدولتان الوسيطتان بتثبيت علامات للحدود العثمانية الإيرانية على الأرض دون تأخير، بعد أن تحاط الدولة العثمانية وإيران علماً بذلك. ونصت التوصيات على أن تبلغ الدولتان الوسيطتان بريطانيا وروسيا الدولة العثمانية وإيران رسمياً بأن الحدود بوضعها الذي ثبت على الأرض ورسم على الخارطة هي الحدود الحقيقية بينهما على وفق ما جاءت به نصوص معاهدة أرضروم الثانية بشأنها. وأن الدولتين الوسيطتين تطلبان من الدولة العثمانية وإيران معاً أن تعترفا بهذه الحدود، وتعملا على مراعاتها واحترامها، يحدوهما الأمل بأن تستجيب الدولتان المعنيتان لطلبهما هذا. وأشارت التوصيات، في خاتمتها، الى أن أي خرق للحدود أو تجاوز عليها من قبل أي من طرفي النزاع - الدولة العثمانية وإيران - يعدّ اعتداء على الطرف الآخر وغمطاً لحقوقه وإجحافاً بها، الأمر الذي قد يستلزم وقوف الوسيطين الى جانب المعتدى عليه ومساعدته في استرجاع حقوقه[1].

(1) نفسه، ص28-29.

وفي ضوء توصيات السفيرين البريطاني والروسي في استانبول التي اعتمدتها حكومتيهما منهاجاً لعمل لجنة الحدود التي أصبحت بريطانيا وروسيا طرفاً أساسياً فاعلاً فيها، شرع المندوبان البريطاني والروسي.. ويليامز وجيريكوف، يرافقهما المندوب الإيراني الميرزا جعفر خان مشير الدولة، ومن معهم من الفنيين والمساحين، بمسح منطقة الحدود العثمانية الإيرانية دون تثبيت لخط الحدود الفاصل بين الدولتين[1]. وبدأ المسح من قبل المندوبين الثلاثة في ربيع الأول 1268 هـ- مطلع سنة 1852م[2]، في منطقة زهاب التي استولى عليها الشاهزادة محمد علي ميرزا حاكم كرمانشاه في سنة 1821، والمنطقة الواقعة الى جنوبها وصولاً الى الحويزة. وانضم الى المندوبين الثلاثة في مايس 1852 المندوب العثماني درويش باشا الذي قاطعهم في أول الأمر، وعاد، كما يقول لوريمر: «بقصد إعاقة عملهم بتدبير الدسائس مع القبائل الإيرانية أثناء إتمام التخطيط في الجهات الشمالية حتى جبال أرارات»[3]. إلا أن دسائسه كانت تحبط غالباً بسبب تضامن الوسيطين البريطاني والروسي، فقد كتب السفير البريطاني في استانبول ستراتفورد كاننغ الى المندوب البريطاني في اللجنة يوصيه بالتضامن مع مندوب روسيا لمواجهة أية إعاقة تواجه عمل اللجنة[4].

واستؤنف المسح بعد ذلك في المنطقة الواقعة الى الشمال من زهاب حتى جبلي أرارات الصغير وأرارات الكبير. واستغرقت عمليات المسح من الحويزة جنوباً الى أقصى منطقة من مناطق الحدود العثمانية الإيرانية شمالاً، من شهر تشرين الثاني 1851 الى 29 آب 1852، وأسفرت عن وضع «خارطة لمناطق الحدود عين عليها شريط يتراوح عرضه ما بين 25 الى 40 ميلاً ينبغي أن يسير في داخله خط الحدود النهائي في المستقبل»[5]. وكان مقياس رسم الخارطة 1/ 73050، وأعدت من أربع نسخ سلمت واحدة منها للباب العالي، وأخرى لوزارة الخارجية الإيرانية في آب 1852. وطلب

(1) ينظر: آدموندز، سبق ذكره، ص125.
(2) ينظر: شميم، همان مآخذ، ص220.
(3) لوريمر، سبق ذكره، ص2038.
(4) ينظر: خالفين، سبق ذكره، ص65.
(5) آداموف، سبق ذكره، ص183 - 184؛ وينظر أيضاً: شميم، همان مآخذ، ص220.

الوسيطان الدوليان من كل من الدولة العثمانية وإيران تثبيت ادعاءاتها وملاحظاتها بشأن الحدود على هذه الخارطة[1].

ومن الجدير ذكره أن عملية إعداد هذه الخارطة كانت تتعرض منذ البداية الى عراقيل يضعها درويش باشا المندوب العثماني في لجنة الحدود الدولية[2]. ففي سنة 1851 أثار درويش باشا موضوع امتلاك الدولة العثمانية لبعض الأراضي التي كان من المفترض أن تكون عائديتها قد حسمت لصالح إيران على وفق ما جاءت به المادة الثانية من معاهدة أرضروم الثانية. وفي هذا الإطار جاء ادعاؤه بعائدية جزيرة الحلية (الحاج صلبوخ) في شط العرب الى الدولة العثمانية، رافضاً أن تكون جزءاً من جزيرة خضر(عبادان)، وطلب سحب الموظف الإيراني منها ريثما تتوصل اللجنة الدولية للحدود الى رأي قاطع بشأن عائديتها[3]. وفي مطلع سنة 1852 حاول درويش باشا أن يثبت بشتى الطرق عائدية المحمرة الى الدولة العثمانية، ونقض ما يعرف بـ(الحالة الراهنة) فيها، وهي سيطرة إيران عليها، وأوقف التعاون مع أعضاء لجنة الحدود لأنهم لم يوافقوه على ذلك[4]. ودون في تقريره الذي قدمه الى خارجية بلاده خلاصة بحثه في هذا الشأن، والذي اعتمد فيه على الحجج الشرعية وسجلات الطابو والفرامين السلطانية لإثبات عائدية «عشائر كعب الساكنة في الأماكن الخربة والمعمورة الى البصرة »[5]، ومن ثم فإن الأماكن التي تسكنها هذه العشيرة تكون عائدة، من وجهة نظره، للدولة العثمانية. وحرض درويش باشا الدولة العثمانية في هذا التقرير على عدم التنازل عن منطقة المحمرة، مبرراً ذلك بأنه «في حالة بقاء المحمرة وجزيرة الخضر ولنكركاه تحت السيطرة الإيرانية فإن البصرة تفقد اهميتها التجارية وتنخفض وارداتها الكمركية فينتقل ذلك الى المحمرة وتوابعها»[6]، ضارباً بذلك عرض الحائط ما ورد في معاهدة أرضروم الثانية عما سيؤول إليه وضع منطقة المحمرة في التسوية التي أقرتها هذه المعاهدة.

---

(1) شميم، همان مآخذ، ص221.
(2) همانجا.
(3) النجار، دراسات تاريخية..، ص39.
(4) المرجع والصفحة أنفسهما.
(5) تقرير درويش باشا، ص3، ولتفاصيل أكثر تراجع الصفحات 1-7 من هذا التقرير.
(6) نفسه، ص5.

توقف عمل لجنة الحدود في أواخر سنة 1852، بعد أن أتمت مسح مناطق الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، وسلمت الحكومتين العثمانية والإيرانية نسخاً من الخارطة التي وضعتها بعد إتمام عملية المسح. ورجع المندوبون الأربعة في لجنة الحدود الدولية الى بلدانهم، فسافر المندوب البريطاني الكولونيل ويليامز في أوائل سنة 1853[1] الى بلاده لقضاء إجازته، ريثما تبدي الحكومتان العثمانية والإيرانية تعديلاتهما وملاحظاتهما على الخارطة المقترحة التي أعدتها اللجنة. وقبل أن تحسم هاتان الحكومتان أمرهما بشأن الخارطة كيما تستأنف لجنة الحدود الدولية الرباعية جهودها لرسم خارطة متفق عليها للحدود العثمانية الإيرانية، نشبت حرب القرم في 2 تشرين الثاني 1853 بين روسيا والدولة العثمانية، والتي انضمت فيها بريطانيا وفرنسا الى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا[2]، فتوقفت أعمال لجنة الحدود بسبب هذه الحرب التي كادت أن تقضي على فرص تسوية مشكلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران وتنهي عمل لجنة الحدود لدخول الطرفين الدوليين الفاعلين فيها.. بريطانيا وروسيا في حرب مع بعضهما، وللتوتر الشديد الذي أصاب العلاقات العثمانية الإيرانية بسبب مخاوف الدولة العثمانية من انضمام إيران الى جانب روسيا في هذه الحرب.

ولم تمض سوى سبعة أشهر على انتهاء حرب القرم بتوقيع معاهدة باريس في 30 آذار 1856، وهي مدة قصيرة لم تكن كافية فيما يبدو لتجاوز التداعيات السلبية لهذه الحرب على جميع الأطراف المشتركة في لجنة الحدود، حتى نشبت حرب أخرى بين طرفين مهمين منها، هما إيران وبريطانيا، أسهمت أيضاً في عرقلة جهود لجنة الحدود للوصول الى حل لمشكلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، وكان من الممكن أن تؤدي الى إنهاء تلك الجهود أيضاً. فقد أدى استيلاء القوات الإيرانية على هرات الى إعلان بريطانيا للحرب على إيران في الأول من تشرين الثاني سنة 1856، وشرعت بالقيام بجهود عسكرية وسياسية ضد الوجود الإيراني في هرات وأفغانستان، فزودت أمير كابول دوست محمد خان بالأسلحة والأموال، وقدمت الأموال لشيوخ منطقة الخليج لدعم عملية إنزال بحري بريطاني على الساحل الإيراني، ومهاجمة المحمرة.

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص2038.

(2) للتفاصيل: فريد، سبق ذكره، ص261 - 276.

وحاولت بريطانيا إثارة المشاكل الداخلية في إيران وإشاعة الروح الإنهزامية في صفوف الإيرانيين. ثم استولت القوات البريطانية على بوشهر في شباط 1857، واحتلت المحمرة في 26 آذار 1857، وسيطرت على الضفة الشرقية لشط العرب. إلا أن الحرب البريطانية على إيران انتهت بتوقيع معاهدة باريس بين الجانبين في 4 نيسان 1857، التي انسحبت بموجبها القوات الإيرانية من هرات وجميع الأراضي الأفغانية، وأنهت القوات البريطانية احتلالها للمحمرة وبقية مناطق الضفة الشرقية لشط العرب[1].

كان من الطبيعي أن تترك حرب القرم والحرب البريطانية الإيرانية آثارها في الأطراف الدولية الأربعة التي تشكلت منها لجنة الحدود، ذلك أنه كان لكل طرف منها نصيب في هذه الحرب أو تلك، الأمر الذي استدعى أن يستمر توقف لجنة الحدود عن العمل لعدة أشهر إضافية ريثما تتجاوز الدول الأربع التي تشكلت منها اللجنة تداعيات الحربين، ويستعد مندوبوها فيها لاستئناف عملهم. ويبدو أن الدول الأربع تجاوزت تلك التداعيات بعد مرور بضعة أشهر على توقف الحرب البريطانية الإيرانية في ربيع سنة 1857، فقد التأم شمل مندوبي الدول الأربع المشتركة في لجنة الحدود في استانبول للبحث في التعديلات التي يمكن أن تكون الدولتان المعنيتان برسم الحدود - إيران والدولة العثمانية - قد أجرتهما على الخارطة المقترحة للحدود بينهما، وهي الخارطة التي سبق للّجنة أن وضعتها بعد منتصف سنة 1852. إلا أن الإجتماع الذي عقده المندوبون الأربعة في استانبول لهذا الغرض لم يحرز تقدماً يذكر بسبب إصرار المندوب العثماني على ادعاءاته السابقة، دون الأخذ بنظر الاعتبار ما نصت عليه بنود معاهدة أرضروم الثانية بهذا الشأن، وما رسمته اللجنة من حدود مقترحة بين الدولة العثمانية وإيران في الخارطة المقترحة التي وضعتها.[2]

ويبدو أن تلك العراقيل التي كانت تضعها الدولة العثمانية بوجه أعمال لجنة الحدود، دعا الى أن تنقل اللجنة أعمالها في شهر تشرين الثاني سنة 1857 من استانبول الى بطرسبورغ في روسيا، حيث استمر الفنيون والمساحون البريطانيون والروس هناك

(1) للتفاصيل: نوار، سبق ذكره، ص450-453.
(2) شميم، همان مآخذ، ص224.

في عملهم لرسم خط للحدود بين الدولة العثمانية وإيران في ضوء عمليات المسح وجمع المعلومات التي استمرت خلال السنوات [1]1852-1850.

ومن الجدير بالذكر أن عملية مسح الحدود مكنت جميع الأطراف المشتركة فيها من جمع وتدوين معلومات متنوعة وواسعة عن مناطق الحدود بين إيران والدولة العثمانية، لأغراض تفاوتت بين تدعيم دعاوى ملكية الأرض بالنسبة لإيران والدولة العثمانية، وبين تحقيق أهداف استعمارية مشبوهة بالنسبة لبريطانيا وروسيا. فقد جمع العثمانيون معلومات وافية عن الأماكن والمدن والقرى والجبال والصحارى والأنهار والمياه والبحيرات في المنطقة الواقعة على طول حدودهم مع إيران، والتي تتبع ست إيالات حدودية عثمانية، هي: البصرة وبغداد وشهرزور والموصل ووان وأرضروم. وتتعلق أيضاً تلك المعلومات، التي اضطلع بمهمة جمعها وتدوينها خورشيد باشا أحد أعضاء الوفد العثماني في لجنة الحدود[2]، بسكان تلك المناطق ومحاصيلها الزراعية، والعشائر التي تعيش فيها، والتعريف بأحوالهم وعاداتهم، وعدد منازلهم ومساكنهم، فضلاً عن معلومات تاريخية مهمة عن تلك المناطق تتعلق بجوانب اقتصادية واجتماعية وجغرافية وإدارية وسواها من جوانب[3].

كذلك فإن البريطانيين والروس اهتموا بجمع المعلومات عن مناطق الحدود بين الدولة العثمانية وإيران من خلال ممثليهم في لجنة الحدود، لأغراض سياسية واقتصادية استعمارية، فقد أوعز السفير البريطاني في استانبول ستراتفورد كاننغ، الى الكولونيل ويليامز المندوب البريطاني في لجنة الحدود، بأن يعمل الطاقم المرافق له على إجراء «الدراسة الدقيقة للموارد الطبيعية لمناطق فعالياتهم، بل أيضاً القيام بالأبحاث الجغرافية لمناطق عديدة، والشعوب وعادات مختلف القبائل وإمكانياتها التجارية. وقد أكد بصفة

(1) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص2038؛ آدموندز، سبق ذكره، ص125.

(2) قدم خورشيد باشا ما كتبه الى السلطان عبد المجيد، بعنوان: (سياحتنامهء حدود). وقد أعيدت كتابة هذا التقرير، المعنون سياحتنامهء حدود، الى اللغة التركية الحديثة، ونشر في استانبول في سنة 1997، وترجم الى العربية من قبل مصطفى زهران في سنة 2009. يراجع بشأنه الهامش (3).

(3) للتفاصيل ينظر: النجار، جميل موسى، إيالة شهرزور في تقرير خورشيد باشا(سياحتنامهء حدود). بحث مقدم الى المؤتمر الأكاديمي الدولي الأول عن الكرد وكردستان في التاريخ، المعنون بـ: الكرد وكردستان خلال العهد العثماني، جامعة صلاح الدين، أربيل 16-18 نيسان 2013.

خاصة على إعداد خرائط دقيقة وشاملة للمناطق المذكورة، وذلك لأن المعلومات المفصلة بشأن هذا الموضوع ستكون، كما أشار، موضع الإهتمام ليس فقط من قبل السفارة، بل أيضاً من قبل الحكومة البريطانية»[1]. وطلب ستراتفورد كاننغ من الكولونيل ويليامز أن يتضامن، للوصول الى الهدف الذي أشرنا إليه، مع وجهة نظر زميله جيريكوف مندوب روسيا، ضد المندوبين العثماني والإيراني في لجنة الحدود منذ بداية عمل هذه اللجنة. ولاقى هذا التوجه ترحيباً من قبل الدبلوماسيين الروس الذين وافقوا أن يستخدموا العبارات نفسها التي يقترحها زملاؤهم البريطانيون بهذا الشأن[2].

إن الأغراض الإستعمارية السياسية والإقتصادية التي حدت ببريطانيا وروسيا على الإهتمام، من خلال وجودهما في لجنة الحدود، بجوانب معلوماتية ولوجستية بمقدار لا يقل عن اهتماماتهما بقضية تسوية مشكلة الحدود العثمانية الإيرانية بشكل عادل، إن لم يزد عليه. وهي أغراض وجه معظمها نحو إيالات العراق العثمانية: البصرة وبغداد وشهرزور والموصل كونها تشكل الجزء الأطول من تلك الحدود وتستأثر بمعظم مشاكلها.. نقول إن تلك الأغراض دفعت ببريطانيا وروسيا الى فرض إراداتهما وآرائهما بشأن تلك القضية، وتسويتها بالشكل الذي يرغبان به. فقد عرض وزير الخارجية البريطاني بالمرستون على وزير الخارجية الروسي نسلرود، عن طريق السفير البريطاني في روسيا، أن تقوم بريطانيا وروسيا، دون الطرفين الآخرين المعنيين بالمشكلة بشكل مباشر، بتحديد الإتجاه الذي سيأخذه خط الحدود العثمانية الإيرانية، وعلى العثمانيين والإيرانيين الإلتزام بذلك، وأن يبادرا الى تخطيط الحدود على هذا الأساس، ذلك - كما قال - «أن الحدود بين الدولة العثمانية وإيران لا يمكن تسويتها نهائياً إلا بقرار تقديري من جانب بريطانيا العظمى وروسيا»[3]. وعلى الدولة العثمانية وإيران احترام ومراعاة خط الحدود الذي ترسمه الدولتان الوسيطتان بريطانيا وروسيا. وهدد الدولتين المسلمتين بأن الدولتين الوسيطتين ستتحدان معاً ضد الدولة التي تنتهك منهما هذه الحدود وتتجاوز عليها، وستقدمان الدعم والمساندة للدولة

(1) خالفين، سبق ذكره، ص65؛ وتنظر أيضاً بهذا الشأن الصفحة التي سبقتها (64).

(2) ينظر: نفسه، ص64-65.

(3) النجار، دراسات تاريخية..، ص39؛ وينظر أيضاً: خالفين، سبق ذكره، ص67.

المعتدى عليها، إذ يرجع إليهما فحسب حل المسائل الحدودية المختلف عليها بين الدولة العثمانية وإيران.

ومن ثم يبدو واضحاً أن الأمر في حقيقته لم يكن فحسب تدخلاً من قبل بريطانيا وروسيا لحسم النزاع بين الدولة العثمانية وإيران بشأن تحديد خط الحدود الذي يفصل بين الدولتين، وتسوية المشاكل بينهما في هذا الشأن تسوية عادلة، فقد كان البريطانيون والروس «في الحقيقة يهمهم تعميق النزاعات لإضعاف البلدين الشرقيين وذلك لكي يسهل عليهم التدخل في شؤونهما الداخلية وإملاء إرادتهم عليهما»[1]، في إطار سياسة استعمارية شرسة عرفت عن بريطانيا وروسيا القيصرية في القرن التاسع عشر، كانت ممتلكات الدولتين العثمانية والإيرانية من مجالاتها الحيوية الواعدة.

(1) خالفين، سبق ذكره، ص93.

ثالثاً: تداعيات حرب القرم وانعكاسها على إيالات العراق

كان لحرب القرم بين روسيا والدولة العثمانية تأثيرات واضحة في طبيعة العلاقات العثمانية الإيرانية ومسيرتها المتلكئة. وانعكس جانب من تلك التأثيرات على إيالات العراق العثمانية التي اضطلعت على مدى قرون بحمل قسط وافر من وزر تلك العلاقات وسلبياتها، فقد عرقلت تلك الحرب، التي دارت رحاها بين سنتي 1853 و 1856، عمل لجنة الحدود الرباعية التي كانت تسعى لتسوية مشكلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، على وفق الصيغة العامة التي أقرتها بنود معاهدة أرضروم الثانية، وكادت أن تقضي على عمل اللجنة بمجمله، ذلك أن ثلاثة من الأطراف التي تشكلت منها تلك اللجنة اشتركت في تلك الحرب، وهي روسيا والدولة العثمانية وبريطانيا التي وقفت الى جانب الأخيرة منهما. كما أن الحرب البريطانية الإيرانية القصيرة التي أعقبتها (1856- 1857)، أسهمت أيضاً في عرقلة جهود لجنة الحدود، وهددت عملية استمرارها بالعمل كما تبين لنا.

كانت روسيا ترغب، حتى قبل نشوب حربها مع الدولة العثمانية التي عرفت بحرب القرم، في استمالة إيران الى جانبها، وعملت على ضمها إليها في حربها ضد العثمانيين. وحينما نشبت حرب القرم في 2 تشرين الثاني 1853، تلقى البرنس دالغوركي السفير الروسي في طهران، عن طريق الجنرال بيبتوف قائد القوات الروسية في جبهة قارص وأرضروم، الأوامر الصادرة من الحكومة الروسية بفتح مفاوضات سرية مع العاهل الإيراني ناصر الدين شاه لعقد حلف عسكري بين روسيا وإيران ضد الدولة العثمانية. وقد جرت المفاوضات بين السفير الروسي وناصر الدين شاه بمنتهى السرية، ولم تستغرق موافقة الشاه على المقترح الروسي وقتاً طويلاً، ذلك أنه كان ناقماً على بريطانيا التي وقفت الى جانب غرمائه العثمانيين في حرب القرم، وكانت قبل تلك الحرب تسعى بدأب لتقويض نفوذ إيران في هرات والمناطق الأفغانية.

كان عرض روسيا على إيران بدخول الحرب الى جانبها ضد الدولة العثمانية يتضمن أن يقوم الجيش الإيراني بتحشيد قواته في جبهتين» الأولى هي جبهة بايزيد وأرضروم، والثانية هي جبهة بغداد، بغية تهديد الدولة العثمانية. وقد تستدعي الضرورة أن يقوم الجيش الإيراني بشن هجوم سريع على إيالة بغداد للسيطرة عليها، ويقوم بمهمة مماثلة للإستيلاء على مدن قطور وبايزيد وأرضروم، في الجبهة الثانية. وتضمن العرض الروسي في مقابل دخول إيران الفعلي للحرب، أن تتنازل روسيا عن باقي التعويضات الحربية التي من المفترض أن تؤديها إيران الى روسيا على وفق ما أقرته معاهدة تركمانجاي المبرمة في سنة 1828 على عهد فتح علي شاه بين إيران وروسيا، وإذا لم تكن هناك ضرورة لخوض إيران الحرب الى جانب روسيا ضد الدولة العثمانية، فان الحكومة الروسية سوف تتحمل نفقات الجيش الإيراني كافة خلال مدة تحشيده، على أن تستقطع تلك النفقات من الديون الروسية على إيران. أما إذا طال أمد الحرب وقصرت الديون الروسية على إيران عن تسديد المبالغ التي تعهدت بها روسيا، فان روسيا ستغطي جميع نفقات الحرب. ورّغب السفير الروسي في طهران ناصر الدين شاه بدخول الحرب، بقوله: إن إيران ستضم إليها المناطق العثمانية التي ستستولي عليها إن هي دخلت الحرب، أو تعيدها الى الدولة العثمانية مقابل غرامات مالية ثقيلة.

ويبدو أن أخبار العرض الروسي على ناصر الدين شاه تسربت الى السفير العثماني في طهران على الرغم من مسعى الشاه لإحاطتها بالتكتم الشديد. وكان السفير متخوفاً من أن يتخذ ناصر الدين شاه قراراً منفرداً بالتحالف مع روسيا قبل أن يتشاور مع الساسة الإيرانيين، وعلى رأسهم الصدر الأعظم الميرزا آقا خان النوري اعتماد الدولة. وأبلغ السفير العثماني الخارجية الإيرانية بأنه يعتزم مغادرة إيران تعبيراً عن امتعاضه من محاولات عقد تحالف إيراني روسي ضد الدولة العثمانية في حرب القرم. وعلى أثر ذلك اضطر الشاه الى التشاور مع الصدر الأعظم، وأطلعه على خلاصة مباحثاته مع السفير الروسي، وحسّن له التحالف مع روسيا، لأنه سوف يخدم المصالح الإيرانية من جوانب عديدة، منها أن الانتصارات التي من المتوقع أن تحرزها إيران في هذه الحرب سوف ترفع من مكانتها بين الدول، وتعزز نفوذها السياسي في العراق بما

يخدم تطلعات الإيرانيين الى زيارة العتبات المقدسة فيه بأمان وانتظام، فضلاً عن أن إيران ستعفى نهائياً من تسديد الغرامات المالية الى روسيا.

وكان رد الصدر الأعظم على ذلك كله مبنياً على شعوره بأن الشاه يريد خوض الحرب من أجل تعزيز مكانته وسمعته الشخصية، فذكر للشاه أن مصلحة إيران، إذا أرادت دخول هذه الحرب، تكمن في التحالف مع الدولة العثمانية ضد روسيا، ذلك أنها الطرف الأقوى المؤهل لتحقيق الانتصار لوقوف بريطانيا وفرنسا الى جانبها، وستكسب إيران من ذلك بسط نفوذها على منطقة القوقاز التي لا تقل أهمية عن السيطرة على إيالة بغداد العثمانية من الناحية السياسية، وستنال رفعة ومكانة مرموقة بذلك، ويبقى اسم الشاه خالداً في الأجيال القادمة[1].

أبدى الشاه بعد ذلك موافقته على التخلي عن مشروع التحالف مع روسيا أمام إصرار الصدر الأعظم على التحالف مع أعدائها[2]، إلا أنه رفض تراجع القوات الإيرانية عن جبهتي المواجهة مع الدولة العثمانية، وهي جبهة الحدود الغربية في مواجهة إيالات العراق العثمانية الثلاث البصرة وبغداد وشهرزور، التي كانت تضم خمسين ألف جندي إيراني يتمركزون في منطقة كرمانشاه، وجبهة أذربيجان التي رابط فيها أربعون ألف من هؤلاء. وقد عبرت تصرفات السفير الروسي في طهران، العنيفة وغير اللائقة تجاه الصدر الأعظم الإيراني، وسفره الى روسيا تاركاً إيران آنذاك، عن الموقف الروسي المستاء من ثني الشاه عن غزمه التحالف مع روسيا[3]. أما بريطانيا وفرنسا، فلم تتجاوبا مع فكرة الصدر الأعظم بتحالف إيران معهما لخوض الحرب الى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا، وشجعتا الشاه على البقاء على الحياد.

إلا أن ناصر الدين شاه ما لبث ان راودته فكرة التحالف مع روسيا في حرب القرم ضد الدولة العثمانية مرة أخرى، فأصدر أوامره الى القوات الإيرانية الموجودة في مناطق إيران الغربية المواجهة لإيالة بغداد العثمانية بالتأهب والإستعداد للحرب[4].

---

(1) شميم، همان مآخذ، ص221-223؛ ورهرام، همان مآخذ، ص62.
(2) ورهرام، همان مآخذ، ص62-63.
(3) شميم، همان مآخذ، ص223.
(4) ورهرام، همان مآخذ، ص62.

وفي سنة 1854 حشد حاكم مقاطعة ديزفول الإيرانية، في إطار هذا التوجه، قوات عسكرية إيرانية[1]، ربما بقصد الهجوم على البصرة في حال انضمام إيران الى روسيا في معركتها ضد الدولة العثمانية، ولم يخف ناصر الدين شاه تحركاته تلك عن الصدر الأعظم. وعندما علمت بريطانيا بذلك أرسلت سفيراً جديداً لها الى طهران ليحول دون تحالف الشاه مع روسيا، ونجح السفير البريطاني الجديد في مهمته[2]، بل أن ناصر الدين شاه أصبح مستعداً بعد ذلك لدخول حرب القرم متحالفاً مع الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا ضد روسيا، ربما بسبب فتاوى بعض علماء الدين الذين لم يجوزوا مناصرة (الكفار) الروس على العثمانيين المسلمين[3]، أو لأن النخب السياسية الإيرانية لم تر من مصلحة إيران دخول هذه الحرب ضد روسيا تجنباً لانتقامها فيما بعد.

من جانب آخر، يبدو أن احتمالات دخول إيران حرب القرم الى جانب روسيا ضد الدولة العثمانية في بداية نشوب تلك الحرب وقبل أن تنضم فيها بريطانيا وفرنسا الى جانب الدولة العثمانية، قد أغرت القنصل العام البريطاني في بغداد هنري رولينسون بإمكانية أن تقوم بلاده باحتلال العراق، معتبراً ذلك فرصتها التاريخية التي يجب أن لا تفوت. وكان رولينسون يرجح انهيار الدولة العثمانية في هذه الحرب، لاسيما إذا اشتركت إيران فيها الى جانب روسيا، وأن تمكن إيران في هذه الحالة من احتلال إيالتي بغداد والبصرة سيجعل جزءاً حيوياً من طريق بريطانيا الى الهند في يد دولة معادية لبريطانيا حينذاك. وكان رولينسون يظن، في معرض سوقه لمسوغات الاحتلال البريطاني الذي اقترحه للعراق وترغيبه لمراجعه في حكومة الهند والخارجية البريطانية للقيام بهذا العمل، أن أهل العراق يتطلعون الى الخلاص من الحكم العثماني على يد الانكليز،الأمر الذي يجعل طريق بريطانيا معبداً للسيطرة على العراق.

إلا أن أوان سقوط الدولة العثمانية في الحسابات البريطانية لم يكن قد حل بعد حينذاك ومن ثم لم يكن الوقت مؤاتياً للإستيلاء على أملاكها العراقية، لا بل تصدت الحكومة البريطانية للدفاع عن كيان الدولة العثمانية إزاء التهديد الروسي له، ووقفت

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص2039-2040.

(2) شميم، همان مآخذ، ص224.

(3) ينظر: العزاوي، عباس، ج7، سبق ذكره، ص107.

بوجه خروج الأسطول الروسي من البحر الأسود حفاظاً على توازن السياسات الاستعمارية للدول الكبرى في ذلك الوقت. وأوعزت الى قنصلها في بغداد بالعمل في إطار هذا التوجه، والوقوف بوجه احتمالات دخول إيران الى إيالتي بغداد والبصرة العثمانيتين[1]. ودعمت موقفها هذا بإرسال الباخرتين الحربيتين البريطانيتين (أوكلاند) و(أكبر) الى شط العرب في أوائل سنة 1854 لإجبار إيران على البقاء على الحياد، أو التصدي للقوات الإيرانية إن هي اجتازت الحدود[2].

أما فيما يتعلق بمخاوف العثمانيين من احتمالات تحالف إيران مع روسيا في حرب القرم، وتداعيات ذلك على ولايات العراق العثمانية، فكانت واضحة في استعدادات والي بغداد العثماني لمواجهة تلك الاحتمالات والتوقعات بتعرض إيالتي بغداد والبصرة لهجوم إيراني. وقد بنى العثمانيون مخاوفهم تلك على محادثات السفير الروسي في طهران مع ناصر الدين شاه لإقناعه بدخول الحرب الى جانب روسيا، وعدم قيام الشاه بسحب القوات الإيرانية من جبهتي كرمانشاه وأذربيجان، كما أشرنا من قبل، حتى بعد أن تخلى عن مشروع التحالف مع روسيا. فضلاً عن دلائل أخرى تبرر مخاوف العثمانيين تلك، كان أهمها قيام الإيرانيين بإرسال قوات إضافية الى مناطق أخرى من إيران، عدا تلك المناطق التي تعد جبهات تقليدية للمواجهة مع الدولة العثمانية، منها مدينة بوشهر ومدينة شوشتر التي حشد فيها عشرون ألف جندي إيراني، واستخدام خبير عسكري روسي في جيشهم المرابط في بوشهر وفي إقليم فارس، وإرسال قوات عسكرية أخرى الى جزيرة (خرج) القريبة من بوشهر، الأمر الذي عدّه العثمانيون تهديداً مباشراً للبصرة[3].

ولم تفلح الجهود البريطانية في إزالة مخاوف العثمانيين من احتمال اشتراك إيران في الحرب الى جانب روسيا، فقد كانت هواجسهم مبالغاً فيها بشأن مخططات كانوا يظنون على الدوام أن إيران تحيكها للإستيلاء على العراق وعتباته المقدسة.

(1) ينظر: نوار، عبد العزيز سليمان، دور العراق العثماني في حرب القرم، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 13، القاهرة 1967، ص231-232، 238.

(2) لوريمر، سبق ذكره، ص2039.

(3) ينظر: نوار، دور العراق..، ص234، 237.

وانعكست تلك الهواجس سلباً على تعاملهم، الذي اتسم بالريبة والشك، مع شريحة واسعة من العراقيين كونهم فحسب يشتركون مع الإيرانيين في رؤى مذهبية واحدة. وعلى الرغم من أن البريطانيين حصلوا على تأكيدات إيرانية بعدم دخول الحرب ضد الدولة العثمانية وعدم طعنها من الخلف في ظروف حربها الحرجة مع روسيا[1]، فان ذلك كله لم يخفف من مخاوف العثمانيين لاسيما ما يتعلق منها بالعراق، ودفع بهم الى الاستعداد لمواجهة الخطر الإيراني المحتمل على العراق خاصة.

وقد اضطلع والي بغداد محمد رشيد باشا الكوزلكي (1853- 1857) بأداء مهمة مواجهة الخطر الإيراني المتوقع على العراق، فسخر لذلك إمكانات الإيالة المادية والعسكرية، دون أن يتلقى أية معونة من العاصمة العثمانية استانبول. وحشد المجتمع العراقي وعشائره العربية والكردية للوقوف بوجه الهجوم الإيراني المحتمل. ففرض الكوزلكي، في أول إجراء له، ضرائب جديدة دون أن يحصل على موافقة الباب العالي على جبايتها، ورفع من مقادير الضرائب المفروضة سابقاً فزاد ضريبة رأس الغنم من 13 الى 20 قرشاً[2]، ليسد بها نفقات وحدات الجيش العثماني السادس المتزايدة في ظروف التأهب والإستعداد للحرب، وليبني بها تحصينات عسكرية على الحدود مع إيران، وهي نفقات لم تكن خزينة إيالة بغداد الخاوية بقادرة على سدادها[3]. وفرض على أغنياء الناس وفقرائهم، سوى المعدمين منهم، دفع مساعدات مالية لحكومة الإيالة للغرض نفسه، «وبدأوا يجمعون الدراهم من أهالي بغداد، فجعلوا على المقتدر ألف قرش صاغ ومنهم أكثر، وبعضهم أقل، والمتوسط مائة قرش، والفقير خمسة وعشرون قرشاً، وأهل الفاقة لم يحملوا شيئاً، جعلوا القسمة على كل دار بحسب الترتيب مائة قرش...» [4]. واستمرت جباية هذه المساعدات المالية سنوياً حتى مع زوال أسباب فرضها على الناس[5].

---

(1) نوار، الشعوب الإسلامية..، ص414.
(2) العزاوي، سبق ذكره، ص111.
(3) جونز، جيمس فيلكس، بغداد في سنة 1853، ترجمة عبد الوهاب الأمين، مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الثاني، دار الشؤون العثمانية العامة، بغداد 1974، ص69.
(4) العزاوي، ج7، سبق ذكره، ص105.
(5) ينظر: نفسه، ص111.

ويبدو أن محمد رشيد باشا أشاع في بداية حرب القرم بأن ناصر الدين شاه قد قدم مساعدات لروسيا، أو سمح ببث هذه الإشاعة في أحسن الأحوال، كيما يبرر جمعه للمساعدات المالية وتحشيده للقدرات العسكرية والبشرية في العراق بغية مواجهة زحف إيراني محتمل عليه ينجم عن تحالف إيراني محتمل أيضاً مع روسيا في حربها مع الدولة العثمانية. فعقب عبور القوات العثمانية لنهر الطونة في 1 صفر 1270هـ= 2 تشرين الثاني 1853م، لاستعادة ولايتي الأفلاق والبغدان، وانتصارها على الروس في أول معركة في حرب القرم عدّت بداية لها[1]، «شاع الخبر في بغداد أن شاه العجم ناصر الدين شاه أعان الروس وبعث لهم مهمات وأطعمة، وأنه اتفق مع الأعداء، فصعب الأمر عليهم خصوصاً أهل خانقين، وكان القائمقام هناك محمود بك فهمّ أن يجمع جيشاً للطوارئ»[2].

وفي إطار التفاعل مع ما أشيع عن دخول إيران الحرب الى جانب روسيا ضد الدولة العثمانية، أظهر الكوزلكي عزمه على المسير الى أطراف كرمانشاه على رأس قوات عسكرية ستتوجه الى هناك، وخلق أجواءً مشابهة لأجواء النفير العام في إيالة بغداد، فدعا ذوي العاهات الذين كانوا قد أعفوا من أداء الخدمة العسكرية بسبب عدم مقدرتهم على القتال، الى العودة لصفوف الجيش وأداء الخدمة العسكرية. وتمكن من تجنيد أربعمائة نفر من هؤلاء ونجح الباقون في الإفلات من قبضته. وجهز قوات عسكرية من عشائر العقيل، التي كانت تعدّ القوات الإحتياطية لولاة بغداد، لاصطحابها معه لمواجهة القوات الإيرانية، مما أخل بالإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، «فاضطرب أهل بغداد واستولى عليهم خوف عظيم لقلة عساكر البلد وضعف الناس عن عادتهم الأولى من قلة أموالهم وسلاحهم،وانهدام سور البد فغلت الأسعار عن مألوفها»[3].

جمع رشيد باشا الكوزلكي لأول مرة، ربما بسبب ظروف حرب القرم، بين قيادة الفيلق العثماني السادس، الذي استحدث في سنة 1848 واتخذ منذ تلك السنة مدينة بغداد

(1) للتفاصيل: فريد، سبق ذكره، ص264-266.
(2) العزاوي، ج7، سبق ذكره، ص107.
(3) المصدر والصفحة أنفسهما.

مقراً له، وبين منصب باشوية إيالة بغداد[1]، فكان بمقدوره أن يوظف جميع إمكانيات هذا الفيلق في مواجهة عسكرية محتملة مع إيران. إلا أن القدرات البشرية للفيلق السادس، التي لا تزيد على ستة عشر ألف مقاتل، لم تكن كافية لوحدها لمواجهة الجيش الإيراني. ولم يكن باستطاعة الدولة العثمانية أن تسعفه بقوات نظامية أخرى لأنها حشدت قواها العسكرية الموجودة في الأناضول والشام في جبهة أرضروم مع إيران، ذلك أن أي اختراق لهذه الجبهة يعني نفاذ إيران الى منطقة الأناضول قلب الدولة العثمانية. كذلك فإن استخدام كل جنود الفيلق السادس في جبهة المواجهة مع إيران في منطقة كرمانشاه، سوف لا يبقى قوات عسكرية نظامية لحفظ الأمن الداخلي، أو لمواجهة ثورات عشائرية عربية أو كردية محتملة كان من الممكن أن تؤجج لأيسر الدواعي والأسباب، فضلاً عن أسباب محفزة تتمثل في ضعف حكومة الإيالة بسبب غياب جيشها في حرب مع إيران. لذلك فإن الوالي فكر في حشد عشرة آلآف جندي نظامي فحسب في جبهة كرمانشاه، وإبقاء الآلآف الستة المتبقية منهم لحفظ الأمن الداخلي.

ولكن لم يلبث تفكير الكوزلكي أن هداه للتودد الى العشائر واستمالتها الى جانبه بغية أن يجعلها تخلد الى الهدوء ولا تثور على الحكم العثماني، وليستخدم جميع الإمكانات البشرية للفيلق السادس في مواجهة إيران، فأظهر لها أنه يريد أن يطوي صفحة العداء والتشاحن الطويلة بينها وبين الحكم العثماني، لا بل أراد منها أن تقف الى جانبه وتمده بالمتطوعين لمواجهة القوات الإيرانية في حال اجتياحها للعراق[2]. وفي إطار سياسة استمالة العشائر العراقية هذه للوقوف الى جانبه، دعا الكوزلكي عشائر شمر الجربا وعشائر عنزة وعشائر المنتفق لتكون على أهبة الإستعداد لمشاركة الجيش العثماني في معركته المقبلة مع إيران[3]. كما أنه طلب من رسول بك آخر أمراء راوندوز أن يجمع ما يستطيع جمعه من المقاتلين الكرد ويتوجه بهم الى كركوك. وطلب من عبد الله بابان، آخر حاكم باباني للسليمانية، الشيء نفسه[4]. وحاول أن يستدرج الشيخ جابر

(1) النجار، الإدارة العثمانية..، ص74.
(2) نوار، الشعوب الإسلامية، ص416، 417-418.
(3) لوريمر، سبق ذكره، ص2039.
(4) نوار، الشعوب الإسلامية، ص418-419.

بن مرداو، شيخ المحمرة الذي كان تابعاً لإيران، للتعاون معه[1] في محاولة لاختراق الوضع الداخلي الإيراني. وضمن هذا التوجه فكر الكوزلكي في الإضرار بالإقتصاد الإيراني وحرمانه من عائدات ميناء المحمرة، وذلك بتحويل البصرة الى ميناء مفتوح لإغراء السفن التجارية بالتوجه إليه بدلاً من توجهها الى ميناء المحمرة.

وفي إطار استعدادات محمد رشيد باشا الكوزلكي لمواجهة الاجتياح الإيراني الذي توقعه على العراق، شرع في إقامة نقاط مراقبة للتحركات الإيرانية على طول الحدود مع إيران، يمكن استخدامها أيضاً في ضبط الحدود لمنع تسلل الزائرين الإيرانيين المتهربين من أداء الضريبة المقررة على زيارة العتبات المقدسة عند مرورهم بمراكز الحدود الرسمية. وادعى أن النقاط التي يريد إقامتها هي مراكز للحجر الصحي(الكرنتينة). كما أنه فكر في إقامة تحصينات عسكرية على جبهة المواجهة مع إيران في منطقة زهاب التي نصت معاهدة أرضروم الثانية على تقاسمها بين إيران والدولة العثمانية، ذلك أن القسم السهلي من هذه المنطقة، الذي أصبح من حصة الدولة العثمانية والذي من المفترض أن يضم الى إيالة بغداد كما ذكرنا من قبل، كان ذا طبيعة سهلية لا يصعب اختراقها من قبل القوات الإيرانية المنطلقة من القسم الجبلي لمنطقة زهاب الذي أصبح بموجب تلك المعاهدة من حصة إيران. إلا أن الكوزلكي لم يمض قدماً، فيما يبدو، في مشروعه هذا لما قد تسببه مثل هذه المشاريع في تصعيد الأزمة مع إيران التي كانت العلاقات معها متأزمة أصلاً بسبب مشكلة الحدود، فضلاً عن أن العثمانيين ربمكا يكونوا قد استمعوا لنصائح حلفائهم البريطانيين بالتوقف عن تصعيد درجة الإحتقان مع إيران[2].

ويبدو أن كل تلك الإستعدادات للحرب مع إيران والتحشيدات العسكرية لها، وما يمكن أن يكون تعبئة عامة من أجلها في العراق أقدم على إجرائها باشا إيالة بغداد محمد رشيد الكوزلكي، لم تكن محجوبة عن أعين الإيرانيين ورصدهم، ذلك أنهم استفسروا من الحكومة العثمانية عن الأسباب التي دعت إليها، إلا أنهم لم يحصلوا

(1) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص2039.
(2) ينظر: نوار، دور العراق..، ص234.

على أي جواب منها، الأمر الذي دفعهم الى تعزيز حشودهم على حدودهم مع الدولة العثمانية. وقد حاول السفير العثماني في طهران أن يقنع الإيرانيين بالرجوع عن حالة الإستعدادات العسكرية التي أقاموها في مناطق الحدود الإيرانية العثمانية، وهدد بمغادرة إيران في حال عدم الرجوع عنها. وهكذا فإن وضع الإستعدادات المتقابلة، على اختلاف حدة درجته، ظل يسود الموقف طوال سنوات حرب القرم، لاسيما أن مشاكل الحدود كانت لم تزل تطل برأسها على وضع العلاقات بين الدولتين، فضلاً عن شكاوى الإيرانيين المستمرة من سوء معاملة السلطات العثمانية لزوارهم الوافدين على العتبات المقدسة في العراق، والتي تفاقمت حينذاك ووصلت الى حد هدد معه القنصل الإيراني في بغداد بإنهاء أعماله والرجوع الى إيران[1]. ومع ذلك كله، فإن الإستعدادات والتحشيدات العسكرية العثمانية الإيرانية المتقابلة التي كانت تنذر بنشوب حرب بين الدولتين خلال حرب القرم في مناطق حدود إيران مع إيالات العراق العثماني، انتهت دون حدوث أية مواجهة عسكرية بين الجانبين حتى انتهاء تلك الحرب وإبرام صلح باريس بين روسيا والدولة العثمانية في 30 آذار سنة 1856.

(1) نفسه، ص237.

الفصل الخامس

باتجاه تذليل العقبات... مسيرة عقد 1847 ـ 1857

- **أولاً**: مشكلات الزائرين والتجار الإيرانيين
- **ثانياً**: مشكلات أخرى تشوب صفو العلاقات

أولاً: مشكلات الزائرين والتجار الإيرانيين

لعل من الواضح لكثير من الدارسين لتاريخ الدولتين العثمانية والإيرانية، أن العثمانيين والإيرانيين كانوا يرغبون في تحسين العلاقات بين دولتيهما بعد أن أبرموا معاهدة أرضروم الأولى في سنة 1823. وقد تعززت تلك الرغبة بعد إقدامهم على عقد معاهدة أرضروم الثانية في سنة 1847، عقب مخاض أكثر من أربع سنوات من المفاوضات المضنية التي تعرضت لهزات عنيفة كادت تقضي عليها، كان أهمها حادثة كربلاء سنة 1843. وكان الشروع بتنفيذ بنود معاهدة أرضروم الثانية دليلاً على نية الجانبين العثماني والإيراني على السير بالعلاقات بينهما الى بر الأمان، وإكسابها ما يفترض أن تكون عليه علاقات الجوار والإسلام من مودة وحسن جوار، وهو الأمر الذي أدركه العثمانيون والإيرانيون معاً، فضلاً عن أن توجههما نحو تحقيق الإستقرار في العلاقات وتحسينها كان يحدو به حادي الدولتين الوسيطتين بريطانيا وروسيا، ويدفع بهما على أن يغذا السير في اتجاه إنهاء المشاكل بينهما، خاصة مشكلة الحدود، للحفاظ، فيما يبدو، على الاستقرار وتوازن القوى الإقليمية والدولية، وللمصالح الخاصة التي كان الطرفان الوسيطان يسعيان لبلوغها.

وقد بدأ تنفيذ بنود معاهدة أرضروم الثانية بموضوع تسوية مشكلة الأراضي المتنازع عليها بين الدولتين، وتقسيمها بينهما على وفق ما نصت عليه تلك المعاهدة، لرسم خط حدود واضح وثابت بين الدولة العثمانية وإيران. واضطلعت بأداء هذه المهمة، كما تبين لنا في الفصل السابق، لجنة رباعية دولية، فأنجزت أعمالاً مهمة في مجال تخطيط الحدود، قبل أن تتوقف في سنة 1853 بسبب حرب القرم والحرب البريطانية التي تلتها مع إيران، ثم لتستأنف عملها في سنة 1857. وخلال السنوات العشر الواقعة بين سنتي 1847 و1857 كان التركيز من قبل الدولة العثمانية وإيران ومعهما الوسيطان الدوليان بريطانيا وروسيا، على حل مشكلة الأراضي المتنازع عليها دون سواها من مشاكل، بغية رسم خط حدود عثماني إيراني، لأهمية هذه المشكلة التي كانت تتفاقم وتتعقد على مدى قرون عديدة دون أن تحل، ذلك أن من الطبيعي، فيما يبدو، أن تكون الحدود

بين الدول العسكرية غير واضحة المعالم[1]. إلا أن مشكلة الحدود على أهميتها لم تكن، بطبيعة الحال، هي المشكلة الوحيدة التي شابت صفو العلاقات العثمانية الإيرانية خلال الحقبة 1847- 1857، فقد كانت هناك مشاكل كثيرة بين العثمانيين والإيرانيين، يتعلق أهمها بالزوار الإيرانيين الوافدين على العتبات المقدسة في إيالة بغداد، ومشاكل التجار والتجارة الإيرانية مع إيالات العراق، وتنقل العشائر الحدودية بين الدولة العثمانية وإيران، لاسيما في المناطق المحاددة من هذه الإيالات لإيران، وما يتبع ذلك التنقل من مشاكل تتعلق بتحديد جنسية العشائر المتنقلة والضرائب التي تستوفى منها، وسوى ذلك من مشاكل كان الجانبان العثماني والإيراني راغبين في حلها تنفيذاً لبنود معاهدة أرضروم الثانية.

فبعد إبرام هذه المعاهدة مباشرة أظهرت إيران حرصها على تنفيذ ما جاءت به المعاهدة، وإقامة علاقات حسنة مع الدولة العثمانية لما يربطهما من مصالح مشتركة ووحدة في الدين. فقد أكد الصدر الأعظم الإيراني الميرزا أقاسي، كما جاء في وثيقة من وثائق العهد القاجاري، توجهات بلاده تلك في حديثه مع السفراء الأجانب في طهران، الذي شدد فيه على أن إيران تحرص على وحدة المسلمين وتنبذ كل ما يفرق كلمتهم، وهي ترغب في إقامة علاقات ودية مع الدولة العثمانية، كيما يتمكن التجار والحجيج الإيرانيون وزوار العتبات المقدسة من دخول الأراضي العثمانية دون أن يلاقوا صعوبات أو معاملة سيئة كانوا يتعرضون لها في كثير من الأحيان. وأن العلاقات الحسنة بين الدولتين هي دعم لوحدة المسلمين، وضربة توجه الى من يسعى لتفرقتهم. وكتب الميرزا أقاسي الى القائم بالأعمال الإيراني في استانبول محمد علي خان، أن إيران تسعى لتنفيذ بنود معاهدة أرضروم الثانية، وهي تحث المسؤولين العثمانيين على أن يبادلوها التوجه نفسه، لاسيما في قضايا ترسيم الحدود، وضبط تحركات العشائر المتنقلة عبر أراضي الدولتين التي تحتاج الى معالجات سريعة[2].

(1) ينظر: والش، ج. ر.، أعمال التأريخ للعلاقات العثمانية الصفوية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، منشور ضمن كتاب نؤرخو العراق والإسلام حتى العصر الحديث، لبرنارد لويس، و(ب. م. هولت)، نقله الى العربية وقدم له سهيل زكار، دار التكوين، دمشق 208، ص307.

(2) اسناد ومكاتبات تاريخى ايران قاجاريه، جلد دوم، سند شماره 114، ص225 - 226.

وقد استجاب العثمانيون لتلك التوجهات الإيرانية الراغبة في تجاوز المشاكل وإقامة علاقات حسنة معهم، وإن تأخرت تلك الإستجابة بعض الوقت ربما بسبب التوجس التاريخي المتبادل الذي حكم العلاقات بينهما طويلاً. ففي 18 كانون الثاني 1851 عينت الخارجية العثمانية شخصية سياسية مرموقة من رجال الدولة ليكون أول سفير لها في طهران، الأمر الذي ترجم توجهاً عثمانياً جاداً لإذابة جليد العلاقات مع إيران، إذ كان أحمد وفيق أفندي السفير العثماني المعين لدى إيران عارفاً بالقوانين الدولية وعلم الخرائط ومشاكل الحدود العثمانية، فضلاً عن معرفته بأحوال المجتمع الإيراني، وباللغة الإيرانية وعدد من اللغات الأخرى، وهي مؤهلات تتيح له، كما كان يأمل العثمانيون،أن يلعب دوراً مؤثراً في حل مشكلة الحدود والمشاكل الأخرى بين الدولة العثمانية وإيران.

وحينما تسلم السفير العثماني مهام عمله في طهران سعى بدأب منذ اليوم الأول على تحسين العلاقات العثمانية الإيرانية، التي كان يؤمن بضرورة تحسينها، وتطوير التجارة بين الدولة العثمانية وإيران. واهتم اهتماماً كبيراً بحل مشاكل الحدود والعشائر التي تقيم في المناطق الحدودية. وحدد السفير الصعوبات والمشاكل التي تواجه التجار الإيرانيين والزوار الوافدين منهم على العتبات المقدسة في إيالة بغداد، وقدم مقترحات عملية مهمة الى مراجعه في استانبول لتجاوزها من قبل السلطات العثمانية في هذه الإيالة، «لأن ذلك سيكون لصالح تعايش الدولة العثمانية...، ولفت الانتباه الى ضرورة منع تحصيل الضرائب القديمة وتحقيق الأمن وعدم إزعاجهم] أي التجار والزوار الإيرانيين[بالضرائب غير المشروعة»[1]. وكان لذلك كله صدى لدى الإيرانيين الذين قدروا جهوده لتحسين علاقات الدولة العثمانية مع إيران طوال مدة عمله في طهران التي استمرت حتى سنة 1854، ومنحه ناصر الدين شاه، تقديراً لتلك الجهود، أعلى وسام إيراني يمنح لدبلوماسي أجنبي[2].

كانت شكاوى إيران من سوء معاملة السلطات العثمانية لزوار العتبات المقدسة في إيالة بغداد، والحجاج المارين بالإيلات العراقية من الإيرانيين في طريقهم الى الديار

(1) قايا، سبق ذكره، ص251.
(2) نفسه، ص247 - 248.

المقدسة في الجزيرة العربية، والتجار الإيرانيين الذين يدخلون هذه الإيالات بقصد التجارة، وشكاواها بشأن العشائر المتنقلة عبر الحدود من حيث تحديد انتمائها لإيران أو الدولة العثمانية وما يترتب على ذلك من جباية للرسوم والضرائب في هذه الدولة أو تلك.. نقول كانت تلك الأمور على وجه الإجمال، فضلاً عن مشكلة الحدود، من أهم المشاكل التي حالت دون استقرار العلاقات العثمانية الإيرانية خلال الحقبة التي نؤرخ لها (1847-1857).

فبعد مرور أقل من ثلاثة أشهر على إبرام معاهدة أرضروم الثانية اشتكت إيران من سوء المعاملة التي قالت إن رعاياها يلاقونها في الأراضي العثمانية، وطالبت الدولة العثمانية بتنفيذ بنود معاهدة أرضروم الثانية التي تعهد فيها العثمانيون بالحرص على سلامة التجار والزائرين الإيرانيين للبلاد العثمانية، لاسيما الذين يقصدون منهم الأماكن المقدسة، واحترامهم وحفظ أموالهم وأعراضهم، والحيلولة دون تعرضهم لأي ظلم أو مضايقات قد تلحق بهم. فقد كتب الميرزا محمد علي خان، السفير الإيراني في استانبول قبيل أن يغادر العاصمة العثمانية متوجهاً الى باريس حيث نقل الى وظيفة مماثلة فيها، رسالة الى الصدر الأعظم العثماني مصطفى رشيد باشا مؤرخة في 28 شعبان 1263هـ- 11 آب 1847م، ضمنها شكوى الحكومة الإيرانية من المعاملة السيئة التي تلقاها الإيرانيون في الأراضي العثمانية، ومطالبتها الحكومة العثمانية بسرعة تطبيق بنود معاهدة سنة 1847 خاصة فيما يتعلق منها بالزائرين الإيرانيين وبالعشائر الحدودية. وقبل أن تستعرض الرسالة المطالب الإيرانية بدأت بالاشادة بما تحقق في أرضروم من تآلف بين الدولتين المسلمتين العثمانية والإيرانية، وعزمهما على تسوية المشاكل بينهما بفضل حسن تدبير قادتهما، على حدّ ما جاء فيها. ثم تناولت الرسالة مطالب الحكومة الإيرانية، وهي:

أولاً: أن تقوم الحكومة العثمانية بإصدار أوامرها، لاسيما الى والي بغداد، بتسهيل مرور وإقامة الحجاج والزائرين والتجار الإيرانيين الوافدين على البلاد العثمانية، وأن تعمل من أجل الحفاظ على أرواحهم ومعاملتهم معاملة حسنة.

ثانياً: السماح للعشائر الإيرانية التي تقيم في الأراضي العثمانية مؤقتاً لأجل الرعي

أو لأي سبب آخر، بالعودة الى إيران، وإرجاع المبالغ التي جبيت منها كضرائب، وعدم التعرض لأموالهم وأمتعتهم ومواشيهم.

ثالثاً: الشروع بتكليف المهندسين والفنيين لتعين خط الحدود بين البلدين، وتشكيل لجنة لتقدير الخسائر التي قد تترتب على ذلك، وتسوية رسوم المراعي التي كانت تطالب بها إيران الدولة العثمانية كديون عن سنوات سابقة، وذلك بما يتوافق مع نص المادة الرابعة من معاهدة أرضروم الأخيرة.

رابعاً: العمل على تعويض المتضررين من جراء حادثة كربلاء التي وقعت في سنة 1843[1]. وجدير بالذكر أن المادة الأولى من معاهدة أرضروم الثانية نصت على أن تتنازل الدولتان إحداهما للأخرى عن المطالبة بأية تعويضات مالية، باستثناء التعويضات الشخصية الخاصة بالأفراد من مواطني الدولتين.

ويبدو أن الباب العالي تجاوب مع هذه المطالب، أو مع بعضها، وشرع باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الممارسات الإدارية والأمنية التي تسببت بشكوى الإيرانيين، لاسيما ما يتعلق منها بسوء معاملة السلطات العثمانية في إيالة بغداد للزائرين والتجار الإيرانيين الوافدين على الإيالة، فقد فاتح الباب العالي والي بغداد بشأن الشكاوى الإيرانية، وطالبه بالعمل على إزالة أسبابها، وكانت تلك الشكاوى تتمثل في إزعاج الزائرين للعتبات المقدسة، واستيفاء ضرائب مضافة من التجار الإيرانيين لم تفرض على غيرهم من التجار الأجانب، مما ضاعف عليهم الضرائب الرسمية المقررة. إلا أن والي بغداد محمد نجيب باشا ردّ تلك الإدعاءات، كما تشير وثائق قلم مكتوبي الصدارة التي اعتمدت عليها الباحثة ديلك قايا، وادعى بأن زائري العتبات المقدسة والتجار الإيرانيين يقومون بإخفاء بضائعهم عن أعين رجال الكمارك عندما يدخلون الى إيالة بغداد، حتى لا يدفعوا الرسوم والضرائب المستحقة عليها، الأمر الذي يصيب خزينة الإيالة بأضرار كبيرة[2]. ويبدو أن تجاوب الباب العالي مع المطالب الإيرانية التي قدمها الميرزا محمد علي خان السفير الإيراني في استانبول

---

(1) اسناد ومكاتبات تاريخى ايران قاجاريه، جلد روم، همان مآخذ، سند شماره 115، ص228.

(2) ينظر: قايا، سبق ذكره، ص245، هـ2.

ووعده بعدم تحصيل ضرائب إضافية، كانت تحدوه رغبة الحكومة العثمانية بتصحيح الممارسات الخاطئة التي ثبت لديها أن موظفيها الإداريين والأمنيين في إيالة بغداد يمارسونها في تعاملهم مع الإيرانيين، والتي تضر بسمعة الدولة العثمانية وسياستها الخارجية[1]، فضلاً عن رغبة مماثلة في تطبيق ما جاءت به نصوص معاهدة أرضروم الثانية على أرض الواقع.

إلا أن بعض الرسوم والضرائب غير الرسمية ظلت مع ذلك تجبى من التجار الإيرانيين، كما ذكر الجانب الإيراني، فقد أبلغ القائم بالأعمال الإيراني في استانبول الخارجية العثمانية، كما أشارت إحدى وثائق قلم المكتوبي في نظارة الخارجية العثمانية، بأن الموظفين في المنافذ العثمانية يستوفون من التجار الإيرانيين ضريبتين معاً، هما (ضريبة التذكرة) التي تفرض على الزائرين، وضريبة الكمارك البالغة 4% من قيمة البضائع التي يدخلها التاجر، في الوقت الذي يفترض فيه أن تستوفى منه ضريبة الكمرك فقط كونه دخل الأراضي العثمانية بغرض التجارة. هذا فضلاً عن ضرائب أخرى كانت تجبى من التجار الإيرانيين أحياناً غير تلكما الضريبتين، منها ما كان يعرف برسوم الآمدية. وطالب القائم بالأعمال الإيراني أن يلتزم العثمانيون بوعدهم بعدم استحصال ضرائب من التجار الإيرانيين سوى ضريبة الكمارك[2].

وجدير بالذكر أن ضريبة التذكرة، وهو المبلغ الذي يستوفى نظير منح الزائر (تذكرة مرور) يتجول فيها داخل الأراضي العثمانية بصورة مشروعة، كانت مدار تهرب من دفعها من قبل بعض الزائرين الإيرانيين، فقد كان هؤلاء يظهرون فقر حالهم لكي لا يدفعوا تلك الضريبة. ولتجاوز تلك المشكلة، ولو بشكل مؤقت، في إطار أجواء الرغبة في حل المشاكل بين الدولة العثمانية وإيران التي سادت عقب عقد معاهدة أرضروم الثانية، قام والي بغداد بتزويد القنصل الإيراني في بغداد بتذاكر مرور معفاة من الضريبة لكي توزع على الزائرين الإيرانيين من فقراء الحال. كما نبه الوالي، في إطار الأجواء نفسها، الموظفين المختصين الى عدم استيفاء أية ضريبة غير الضرائب المقررة. إلا أن

(1) ينظر: نفسه، ص261.
(2) نفسه، ص246.

مشاكل (تذاكر المرور) كانت من بين المشاكل التي ظلت حتى سنة 1857 تعيق تحسن العلاقات العثمانية الإيرانية.

على أن تلك المشاكل القديمة المتجددة التي تتعلق بالزائرين والتجار الإيرانيين، دعت الجانبين العثماني والإيراني، اللذين تعاهدا في سنة 1847 على حل المشاكل والنزاعات بينهما، الى التفكير في سنة 1849 بتشكيل لجنة خاصة مهمتها معالجة مشاكل الزائرين والتجار، ووضع حلول لما قد قد يستجد منها في المستقبل. وكان التوجه منصرفاً الى أن يكون والي بغداد والقنصل الإيراني المقيم فيها، فضلاً عن بعض أعضاء لجنة الحدود، أطرافاً رئيسة فيها. وكان من بين الأعمال التي تقرر أن تقوم بها إجراء إحصاء بعدد الزوار والتجار الإيرانيين الذين يفدون على إيالة بغداد سنوياً، واستقصاء خطوط سير رحلتهم والمنازل التي يتوقفون فيها للإستراحة بغية تذليل العقبات التي تعترضهم فيها. ويبدو أن هذه اللجنة قد تشكلت بالفعل، وشرعت بتنظيم إجراءات دخول الزائرين والتجار الإيرانيين أولاً. وقد اقتضى تنظيم تلك الأجراءات تجديد تذاكر المرور - جوازات السفر- التي كانت تزودهم بها حكومتهم، ذلك أن الحكومة العثمانية كانت قررت في سنة 1849 أن يحصل الإيرانيون الذين يرغبون في دخول الأراضي العثمانية على تذاكر مرور جديدة من الحكومة الإيرانية بدلاً من التذاكر القديمة التي يحملونها. ولما كان تنفيذ هذا القرار يتطلب وقتاً طويلاً، فقد بادر والي بغداد في تلك السنة الى قبول التذاكر القديمة التي يحملها الزائرون الإيرانيون للعتبات المقدسة على أن يسمح لهم بذلك مرة واحدة[1].

ظلت مشاكل الزائرين للعتبات المقدسة والتجار الإيرانيين الذين يدخلون الإيالات العراقية ماثلة في السنوات الأولى من عقد خمسينيات القرن التاسع عشر، مع كل النوايا الحسنة التي أضمرتها الحكومة العثمانية، كما نعتقد، لحلها، والإجراءات العملية التي اتخذتها لتجاوزها بغية تحسين العلاقات مع إيران. إلا أنه يبدو أن الفساد الإداري والمالي الذي كان مستشرياً بين أغلبية الموظفين الحكوميين في تلك الإيالات، بمن فيهم بعض الولاة، فضلاً عن اسباب أخرى يمكن أن تدخل في إطار نوازع طائفية تحرك بعض أولئك

(1) ينظر: نفسه، ص228، 245 - 246.

الموظفين، كانت باعثاً لتلك المشاكل كيما تطل برأسها بين الحين والآخر مسببة تذمر الحكومة الإيرانية وتوتر علاقاتها مع الحكومة العثمانية. وقد أقدمت الحكومة الإيرانية في بعض السنوات على منع الزوار والتجار الإيرانيين من دخول إيالة بغداد احتجاجاً على تلك الصعوبات التي كانت تواجههم فيها، مضافاً إليها سوء الحالة الأمنية التي كانت تسودها في بعض السنين، كما حصل في سنة 1852 التي منع فيها الإيرانيون، من قبل حكومتهم، من السفر الى العراق لتلك الأسباب مجتمعة[1].

وقد سجل السفير العثماني في إيران أحمد وفيق باشا(1851- 1854)، في الأشهر الأولى لتسلمه لعمله في طهران، كما تشير الوثائق العثمانية، تفاصيل شكاوى الإيرانيين بشأن زائريهم وتجارهم الوافدين على العراق بغرض التجارة وزيارة العتبات المقدسة، وقدم لحكومته مقترحات عملية لحلها. وكانت تلك الشكاوى تدور حول قيام العديد من موظفي إيالة بغداد، وفي أماكن جباية عدة، باستحصال ضرائب كثيرة بعناوين مختلفة من الزائرين والتجار الإيرانيين. واقترح السفير العثماني استحصال الضرائب المفروضة على هؤلاء مرة واحدة عند منحهم تذكرة المرور العثمانية في المركز الحدودي، وعدم جباية الضرائب والرسوم غير القانونية وغير المبررة منهم.

فقد كان الزائرون جميعاً يرغمون على أن يسلكوا طريقاً معيناً واحداً في توجههم الى العتبات المقدسة، وتستوفى ضريبة مقدارها قرش واحد من كل زائر منهم مقابل استخدامه لهذا الطريق، دون أن تعتني السلطات العثمانية في إيالة بغداد بصيانته وإصلاح الجسور الموجودة فيه. وكان السفير يرى أنه من الأفضل أن يترك للزائرين اختيار الطريق الذي يسلكونه دون أن تجبى منهم أية أموال أو أن تقوم الحكومة العثمانية بصيانة وأصلاح الطريق الذي تجبرهم على سلوكه وتحفظ الأمن فيه، كيما يكون هناك مبرر لدفع ضريبة نظير استخدامه. ولعل دوافع إجبار السلطات العثمانية للإيرانيين على استعمال طريق واحد لا يعدو توجساتها الأمنية منهم، فضلاً عن زيادة مواردها المالية.

كما كانت السلطات العثمانية تستحصل، على وفق ما رصده السفير العثماني في

(1) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص2039.

طهران أيضاً، ضرائب عديدة يرى الإيرانيون أنها غير مبررة، وهي تثقل كواهل مواطنيهم المسافرين الى العراق بغرض الزيارة. وكان تحصيل تلك الضرائب يبدأ منذ اللحظة الأولى لدخول المواطن الإيراني للأراضي العثمانية، إذ يقوم بعض موظفي الكمارك باستيفاء رسوم تعسفية يفرضونها على الملابس والأمتعة الشخصية. ويستحصل رجال الحجر الصحي العثمانيون أموالاً عن مكوث الزائرين الإيرانيين في مراكز الحجر الصحي(الكرنتينة) الحدودية لمدة عشرة أيام[1] قبل السماح لهم بالدخول، لاسيما خلال مواسم انتشار الأمراض المعدية كالهيضة. وتستوفى السلطات العثمانية أموالاً من الزائرين الإيرانيين نظير خدمات مفترضة غالباً تساعدهم على اجتياز المناطق التي تتجمع فيها المياه بين بعقوبة وبغداد، وحتى في الأوقات التي تجف فيها المياه وتنتفي الحاجة لاستعمال القوارب أو القناطر لاجتيازها. ويستوفى من الزائر الإيراني المتوجه الى النجف قرش واحد مقابل عبوره على الجسر الواقع في ضواحي المدينة، ولا يعفى الزائر من رسم العبور هذا، الذي فرضته السلطة المحلية العثمانية في مدينة النجف، حتى في حال عدم حاجته لهذا الجسر في الأوقات التي تجف فيها المياه. وفرض على الزائر الإيراني للنجف أيضاً رسم على الحجر المعروف بدّر النجف الذي يقتنيه تبركاً به. وقد اقترح السفير العثماني في استانبول على حكومة بلاده أن تلغي جميع الضرائب المجحفة وغير المبررة، وأن يعاد النظر في مقادير بعضها وطريقة استيفائه. وسجل السفير العثماني، بالإضافة الى ذلك كله، شكوى إيرانية تخص (الخانات) الواقعة على الطريق الى العتبات المقدسة داخل الأراضي العثمانية، فقد كانت تلك الخانات، التي أعدت لاستراحة المسافرين ومبيتهم، تستوفي أجوراً باهضة على مبيت الزوار الإيرانيين فيها، وترتفع تلك الأجور باطراد في كل سنة، فضلاً عن أن القائمين على إدارتها يبيعون أولئك الزوار ما يحتاجونه من أطعمة وسلع ضرورية بأسعار مرتفعة. فطلب السفير العثماني من حكومة بلاده أن تمنع استيفاء أجور مرتفعة من النزلاء الإيرانيين في هذه الخانات، وأن تراقب أسعار السلع التي تباع فيها، لاسيما أن تلك الخانات، أو معظمها، أقامها المحسنون الإيرانيون لأغراض خيرية.

---

(1) النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص400.

وجدت مقترحات السفير العثماني في طهران أحمد وفيق باشا بشأن الصعوبات التي يلاقيها الزوار والتجار الإيرانيون المسافرون الى إيالة بغداد وتنظيم جباية الرسوم والضرائب التي يدفعونها وتقليلها، آذاناً صاغية في العاصمة العثمانية.. فقد أوعز الباب العالي الى ولاة أرضروم وطرابزون التي يجتازها بعض الإيرانيين في طريقهم نحو العتبات، فضلاً عن والي أيالة بغداد التي تقع فيها هذه العتبات، بتأمين الطرق التي يسلكها هؤلاء، والعمل على حماية أرواحهم وأموالهم وعدم جباية الضرائب غير المشروعة منهم. وكانت الاستجابة سريعة لأوامر الباب العالي، فقد أشارت الوثائق المعنونة بـ(مكاتبات عموم الولايات) المحفوظة في الأرشيف العثماني في استانبول، التي اعتمدت عليها الباحثة التركية ديلك قايا، الى أن إيالة بغداد تعهدت من خلال المراسلات التي تمت بينها وبين العاصمة استانبول بهذا الشأن، بالعمل على حماية الإيرانيين القادمين للإيالة، وتأمين أرواحهم وأموالهم، وبإعادة النظر في الضرائب التي تجبى منهم. وترجمت إيالة بغداد تعهدها الى واقع عملي، فقد لاحقت القوات الأمنية التابعة لها في سنة 1853 أشخاصاً سرقوا أموال بعض التجار الإيرانيين، وتمكنت من القبض عليهم ومعاقبتهم، وقامت خزينة الإيالة بدفع تعويضات لأولئك التجار. كما أبطلت الإيالة، في إطار التوجه نفسه، تحصيل بعض الضرائب المجحفة من التجار الإيرانيين، وأعفت الزوار والتجار الذين يقيمون في النجف وكربلاء بصورة مؤقتة من ضريبة كانت تعرف آنذاك بـ(الإعانة السلطانية)[1].

تواصلت جهود العاصمة استانبول وإدارة إيالة بغداد لتذليل الصعوبات التي كان يواجهها الزائرون والتجار الإيرانيون لإيالة بغداد خلال سنوات حرب القرم التي خشي في وقتها العثمانيون في استانبول وبغداد معاً من تحالف إيراني مع روسيا في تلك الحرب. وكان الهدف من تلك الجهود هو العمل ضمن إطار توجهات عثمانية سابقة بتحسين العلاقات مع إيران، وربما رغبة في تحفيز إيران على عدم الاصطفاف الى جانب روسيا، أو مكافأة لها على عدم التحالف معها. فقد بذلت الحكومة العثمانية في سنة 1856 جهوداً مضنية للعثور على الأموال التي سرقت من الحجاج الإيرانيين المارين بالأراضي العثمانية في إيالة بغداد، وقدمت تسهيلات كثيرة للتجار الإيرانيين.

(1) قايا، سبق ذكره، ص217-252.

وأقدمت إدارة إيالة بغداد، في إطار الجهود نفسها لتحسين العلاقات مع إيران، على صيانة وإصلاح الجسور التي تقع على الطرق التي يسلكها الزائرون الإيرانيون من الحدود الى مدن العتبات المقدسة، تخفيفاً من المعاناة التي كان يواجهها هؤلاء وهم يجتازون بعض المسطحات المائية والجداول والأنهار بواسطة القوارب أو عبر جسور وقناطر متداعية تعرض حياتهم للخطر. وخلال سنتي 1855 - 1856 نظمت إدارة إيالة بغداد عملية جباية رسوم العبور على الجسور، لاسيما الجسور التي أنشئت حديثاً، لتسهيل عبور الزائرين الإيرانيين عليها، فقد حدد رسم عبور جسر الكوفة، مثلاً، بخمسة وسبعين پارة (القرش 40-پارة)،وشرعت الحكومة المركزية في استانبول في الوقت نفسه، باتخاذ الإجراءات التي تؤدي الى إلغاء كثير من الضرائب والرسوم المفروضة على الزائرين والتجار الإيرانيين الوافدين على إيالات العراق، كالضريبة التي كانت تعرف بضريبة (اليد الأمين).إلا أن تلك الإجراءات كانت تصطدم باعتراضات نظارة المالية، والمجلس الأعلى(مجلس والا) [1]، لما تسببه من فقدان موارد مالية كبيرة لخزينة إيالة بغداد[2]، الأمر الذي أبقى كثيراً منها على حاله.

(1) شكل هذا المجلس في سنة 1838. وكانت مهمته اقتراح المشاريع المختلفة الخاصة بالقوانين والنظم الإدارية والمدنية، وعرضها على مجلس الوكلاء الذي كان على رأسه الصدر الأعظم وشيخ الإسلام. وكان لمجلس (والا) صلاحية الرقابة على كيفية تطبيق القرارات الرسمية والأنظمة والقوانين من قبل نظارات الدولة. لتفاصيل أكثر: كنج، يوسف إحسان وآخرون، دليل الأرشيف العثماني، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول 2008، ص263-264.

(2) ينظر: قايا، سبق ذكره، ص252-253.

ثانياً: مشكلات أخرى تشوب صفو العلاقات

لم تقتصر مشكلات العقد الذي نؤرخ لعلاقات الدولة العثمانية مع إيران خلاله (1847 – 1857) على المشكلات التي كانت تتعلق بتحديد خط الحدود بين الدولتين، أو التي تخص الزائرين الإيرانيين الذين يفدون على إيالة بغداد بغرض زيارة العتبات المقدسة في بغداد والنجف وكربلاء وسامراء، وهم الغالبية العظمى من الوافدين الإيرانيين على الإيالة، أو تخص القادمين الى إيالات العراق بقصد التجارة، وهؤلاء لا يشكلون سوى نسبة صغيرة من مجموع الداخلين الإيرانيين السنوي لتلك الإيالات.. نقول إن المشكلات التي كانت تعترض سبل تحسين العلاقات العثمانية الإيرانية لم تقتصر على تلك المشكلات فحسب، ذلك أن هناك صعوبات أخرى، مثلتها مشكلات من نوع آخر، كانت تعوق سب إقامة علاقات جوار حسنة بين الدولتين. وكان من أهم تلك المشكلات ما يتعلق بأوضاع المقيمين الإيرانيين في بعض مدن إيالة بغداد، خاصة بغداد وكربلاء، وأوضاع الأمراء القاجاريين اللاجئين للإيالة، وما يخص من تلك المشكلات موضوع أملاك الإيرانيين وعقاراتهم والأوضاع التي تؤول إليها بعد وفاتهم، وسوى ذلك من مشكلات.

وقبل الخوض في تفصيلات تلك المشكلات لابد من التنويه بمعطيات تاريخية لعلها أصبحت معروفة لتواتر أخبارها وتنوع مصادرها، وهي أن المقيمين الإيرانيين في إيالة بغداد خلال تلك الحقبة، فضلاً عن الزائرين والتجار، كانوا لا يلقون معاملة حسنة غالباً من السلطات العثمانية، عدا اللاجئين السياسيين، وأغلب هؤلاء من الأمراء القاجاريين، الذين كانوا يحظون برعاية تلك السلطات وحسن معاملتها، كونهم يشكلون ورقة بيد الدولة العثمانية للضغط على إيران، كان العثمانيون والإيرانيون قد امتلكوا مثيلات لها ترجع الى قرون خلت من تاريخ العلاقات بينهما ولم تكن تلك المعاملة للمقيمين والزائرين والتجار الإيرانيين تتوافق مع ما نصت عليه المادة السابعة من معاهدة أرضروم الثانية، التي تعهدت فيها الدولة العثمانية بضمان سلامة أولئك

الإيرانيين، واحترامهم وحفظ أموالهم وأعراضهم، والحيلولة دون تعرضهم لأي ظلم قد يلحق بهم، أو أية مضايقات مهما كان مصدرها.

وقد لفتت المعاملة السيئة التي كان يلقاها الإيرانيون، وبخاصة في السنتين الأخيرتين من حكم والي بغداد محمد نجيب باشا، نظر هنري رولنسون الوكيل السياسي البريطاني في بغداد، فكتب، ضمن تقرير رفعه في سنة 1848 الى السفير البريطاني في استانبول، عن تلك المعاملة، ما نصه: «إن الرعايا الإيرانيين الذي ينعتهم سعادته [أي نجيب باشا] في حديثه العادي بنعت الرافضين المخزي، هم دائماً عرضة اضطهاد وجور سافرين دون تمييز. وإذا أردت إحصاء أعمال الأذى والظلم التي تعاني منها هذه الفئات فان ذلك سيتخطى كثيراً ما لدى سعادتكم من وقت وطاقة على الصبر. وقد شرحت هذه المظالم في معظم رسائلي السابقة، وهي تشمل كل ناحية من النواحي السياسية، وكل حق يطالب به الفرد، سواء أكان حق الدين أو الضمير أو الجنسية، أو الممتلكات أو التجارة أو الحماية الشخصية. إن التصفية الأخيرة التي لفتت انتباهي والتي تدل على العنف والقسوة بأجلى معانيها، حيث تعدت الى حظر سائر وصايا الوقف وأعمال البر والإحسان الخاصة بالمزارات المقدسة، والإلتزام إجبارياً بالشرع السني عوضاً عن الشرع الشيعي في مدينتي كربلاء والنجف، ليس فقط فيما يتعلق بالعقود المدنية، ونقل الممتلكات، وفي إعداد نصوص الوصايا.. الخ، بل في القضايا الشخصية كالزواج والطلاق. وقد أصدر سعادته حظراً رسمياً منع بموجبه الاحتفال بالشعائر الدينية التقليدية التي كان مسموحاً بها قبلاً للإيرانيين خصوصاً في إحياء ذكرى شهداء أئمتهم. ويعتبر هذا التحريم مساوياً في خطورته لعمل القضاء على المذهب الشيعي نفسه. وقد أدى ذلك الى إثارة سخط عام في صفوف السكان الإيرانيين... وأصر الأتراك بأن يتقدم سائر الرعايا الإيرانيين الى محاكم الدولة السنية في الإقليم [أيالة بغداد]...»[1].

وقد شملت تلك المعاملة التي عامل بها نجيب باشا الإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد جميع من كان يسكن مدينة كربلاء في السنة الأخيرة من وجوده في منصبه والياً

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص2038-2039.

للإيالة، دون أن تخص الإيرانيين منهم فحسب، فقد استغل والي الإيالة فرصة التحرك الذي قامت به عشائر منطقة الهندية القريبة من كربلاء ضد السلطة العثمانية منتصف سنة 1849، في الانتقام من سكان كربلاء بأجمعهم، ذلك أنه غض النظر عن ممارسات انتهك خلالها جنود الحامية العسكرية في مدينة كربلاء حرمة سكان هذه المدينة، الى حد بات الموقف فيه يهدد بتجدد الحوادث الخطيرة التي شهدتها كربلاء في مطلع سنة 1843، في بداية تولي نجيب باشا لحكم إيالة بغداد، «وكان ردَ نجيب باشا على شكاوى الإيرانيين وعلى الإهانات والشتائم التي تعرض لها رجال الدين من قبل الحملة العسكرية قوله بأنه فقد السيطرة على الجيش وعليهم الدفاع عن أنفسهم»[1].

ولعل من الواضح أن نجيب باشا لم يخص الإيرانيين بتلك المعاملة لكونهم مواطني دولة ليس لها علاقات سياسية طيبة مع الدولة العثمانية، وعلى افتراض أن تلك العلاقات السياسية لم تكن آنذاك موضع مراجعة الدولة العثمانية وإيران معاً بغرض تطبيعها وتحسينها في ضوء المعاهدة التاريخية المهمة المبرمة بينهما في سنة 1847. بل كانت معاملة والي بغداد للإيرانيين المقيمين في الإيالة ومواطنيهم من الزائرين والتجار تصدر، كما تؤكد ذلك شواهد عديدة، عن نظرة ضيقة لا تستوعب الآخر الديني والمذهبي، حتى وإن كان هذا الآخر من مواطني الدولة العثمانية ويُستشهد بهذا الصدد بما دونه الوكيل السياسي البريطاني في بغداد، في التقرير نفسه الذي رفعه الى السفير البريطاني في استانبول، عن تعامل الوالي نجيب باشا مع مواطني إيالة بغداد من المسيحيين والشيعة، والذي ذكر فيه إن الوالي «كان يكره المسيحيين والشيعة على السواء ويضعهم في مرتبة الكافرين والغرباء. وكانت معاملته لكلا الطائفتين تتباين وتتفاوت حسب العلاقات التي تكون عليها تركيا [الدولة العثمانية] مع إيران والدول الأوربية، أو حسب ما يضمر لكل منهما من مقدار الحقد والضغينة»[2].

على أن تصرفات محمد نجيب باشا مع الإيرانيين من المقيمين والزائرين والتجار، لم تكن تمثل، بطبيعة الحال، سياق عمل ثابت اتبعه ولاة بغداد الأربعة الذين أعقبوه حتى سنة 1857 للتعامل معهم. إلا أن هؤلاء الولاة، وهم: عبد الكريم نادر باشا

(1) نفسه، ص2005.

(2) نفسه، ص207.

(1849 – 1850)، ومحمد وجيه باشا(1850 – 1851)، ومحمد نامق باشا(1851 – 1853)، ومحمد رشيد باشا الكوزلكي (1857–1853)، كانوا ينفذون سياسة عامة متشددة انتهجتها الدولة العثمانية تجاه التمثيل الدبلوماسي الإيراني، والإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد، لاسيما في مدينة كربلاء بعد حادثتها المشهودة في سنة 1843، وذلك لتخوف الباب العالي العثماني من ازدياد النفوذ الإيراني وتغلغله في الإيالة من خلال ازدياد معدلات إقامة الإيرانيين في بعض مدنها كبغداد وكربلاء والنجف، وتملك هؤلاء للعقارات والأراضي فيها.

فقد عمدت استانبول منذ سنة 1844، أي بعد وقوع حادثة كربلاء مباشرة، وطوال عقد الأربعينيات، على التعامل مع الإيرانيين كأجانب على أرض الواقع، حتى وإن كانت من الناحية النظرية لا تعدهم من الأجانب، وتذكرهم بإسم (الأهالي الإيرانيين) تمييزاً لهم عن الأوربيين المقيمين في إيالة بغداد الذين تطلق عليهم إسم (الأجانب)، وذلك في مراسلاتها مع الدولة الإيرانية خلال السنوات -1844 1849، واستمرت بالتعامل معهم كأجانب الى ما بعد سنة 1857. وقد ترتب على ذلك التعامل الفعلي مع الإيرانيين كأجانب في إيالة بغداد حدوث مشاكل كثيرة تتعلق بإقاماتهم وأملاكهم وأوقافهم وقضائهم وقضايا الأحوال الشخصية الخاصة بهم وإرث المتوفين منهم وسوى ذلك من مشاكل. وقد حسمت الدولة العثمانية تعاملها الفعلي مع الإيرانيين على أنهم أجانب، والذي لا يستند الى قرار أو أصل قانوني أو شرعي في سنة 1858، حينما قررت في تلك السنة اعتبار الإيرانيين المقيمين على أراضيها (أجانب) بشكل رسمي وقانوني، ينطبق عليهم(نظام الأجانب) الذي وضعته بالأصل لغير المسلمين، وشرعت بإضفاء هذا الوصف عليهم حتى في مراسلاتها مع إيران[1].

إلا أن المفارقة في تعامل الدولة العثمانية الفعلي مع الإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد، كأجانب منذ سنة 1849، وجعلها لهم في مستوى واحد مع الأوربيين المقيمين فيها، تكمن في عدم تعاملها على وفق المبدأ ذاته مع القناصل الإيرانيين، ذلك أنها لم تمنح القنصل الإيراني الذي عين في بغداد في سنة 1849 الحقوق والامتيازات

(1) ينظر: قايا، سبق ذكره، ص255.

التي كانت تمنحها للقناصل الأوربيين، كما جاء في أوراق اعتماده[1]، الأمر الذي يعدّ مخالفة واضحة لتعهد الدولة العثمانية في المادة السابعة من معاهدة أرضروم الثانية، بمنح القناصل الإيرانيين العاملين في أراضيها الامتيازات نفسها التي يتمتع بها قناصل بقية الدول.

من جانب آخر، فقد ترتب على التعامل مع الإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد منذ سنة 1844 على أساس كونهم أجانب، أن تشرع الدولة العثمانية منذ تلك السنة باتخاذ الإجراءات اللازمة بعدم تمليكهم العقارات والأراضي، والعمل على انتزاع ما كان بحوزتهم منها عن طريق بيعها للدولة أو للراغبين من العثمانيين بشرائها. واستمرت تلك الإجراءات طوال الحقبة التي نؤرخ لها بين سنتي 1847 و1857. وتطلب البدء في تنفيذها أن تجري مراسلات بين الباب العالي وإدارة الإيالة استمرت لمدة سنتين حول آليات تطبيقها في ضوء أوضاع وأعداد ممتلكات الإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد من العقارات كالبيوت والحوانيت. واثيرت خلال تلكما السنتين إشكالية استثناء أملاك الأمراء الإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد – من اللاجئين خاصة – من تلك الإجراءات. فقد أثار تغافل الحكومة العثمانية عن أملاك هؤلاء، وإبعادها عن خطة تجريد الإيرانيين من أملاكهم، حفيظة بقية المقيمين الإيرانيين وتذمرهم، لأنهم عدوه، فيما يبدو، تفريقاً عثمانياً بين إيراني وآخر، محاولة منهم في أن تعاملهم الحكومة العثمانية على قدم المساواة مع الأمراء الإيرانيين ولا تجبرهم على التخلي عن عقاراتهم.

وتمخضت تلك المراسلات بين الباب العالي وإيالة بغداد عن حل جزئي للمشكلة اقترحه والي الإيالة يفضي، من وجهة نظره، الى تقليل عدد أملاك الإيرانيين المقيمين في الإيالة الى حدّ كبير. فقد اقترح الوالي أن تعرض الجنسية العثمانية على الإيرانيين الذين مضت على إقامتهم في إيالة بغداد مدة لا تقل عن أربعين سنة ولهم عقارات مسجلة بأسمائهم، أو على ورثتهم الذين آلت إليهم ملكية هذه العقارات، الأمر الذي يؤدي عند قبولهم بالتحول الى مواطنين عثمانيين الى تقليل أعداد المقيمين الإيرانيين، ويخفف من أعباء مشكلة أملاكهم. وقد وافق المجلس الأعلى للدولة (مجلس والا)،

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص2039.

الذي كان من مهامه اقتراح مشاريع القرارات والأنظمة التي تتبناها الدولة العثمانية، على قرار يدعو الى عدم التعرض لعقارات الإيرانيين الذين يرغبون بالتحول الى مواطنين عثمانيين، بعد مناقشات مستفيضة بين أعضائه، وأبلغ والي بغداد بهذا القرار. إلا أن القرار لم يغير من واقع الأمر شيئاً، ذلك أن جميع الإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد، أو معظمهم، لم يرغب فيما يبدو في التخلي عن جنسيته الإيرانية، مما أبقى مشكلة ملكية العقارات على وضعها.

ولما لم تسفر كل تلك المحاولات عن نتيجة تذكر، أصدرت الحكومة العثمانية في سنة 1848 تعليمات تلزم الأجانب، ومنهم المقيمون الإيرانيون في بغداد والكاظمية وكربلاء والنجف والبصرة، ببيع عقاراتهم وأراضيهم للدولة العثمانية، أو لمن يقوم بشرائها من مواطنيها، خلال مدة أقصاها سنة واحدة، وبلغت إيالة بغداد التي كانت تتبعها كل هذه المدن بتلك التعليمات.أويبدو أن القرار الذي اتخذته الدولة العثمانية بدفع المقيمين الأجانب الى بيع عقاراتهم والذي كان يقصد به المقيمين الإيرانيين بشكل خاص، جاء انعكاساً واضحاً لعدم استقرار علاقاتها مع إيران في ذلك الوقت(1848) الذي شهد للتو مصادقة السلطان العثماني والشاه الإيراني على معاهدة أرضروم الثانية.

وجاء ذلك القرار ليعكس أيضاً تخوف العثمانيين من توسع النفوذ الإيراني في العراق جراء كثرة العقارات والأراضي التي امتلكها الإيرانيون في بعض مدن الإيالة لاسيما مدينة كربلاء، فقد كان المقيمون الإيرانيون يمتلكون قبيل حلول منتصف القرن التاسع عشر معظم منازل وحوانيت وبساتين كربلاء. وقد عدت الحكومة العثمانية هذا الوضع مخالفاً لنظام الدولة العثمانية وقوانينها، وألقت باللائمة على تصرفات بعض الموظفين العثمانيين غير المسؤولة التي تسببت به. وأكدت الحكومة المركزية على إدارة إيالة بغداد العمل بما أقره مجلس (والا) من قبل، من إمكانية إبقاء أملاك الإيرانيين الذين أقاموا في الإيالة قبل أربعين الى خمسين سنة بحوزتهم، أو بحوزة ورثتهم، إن هم، أو ورثتهم، تحولوا الى رعايا عثمانيين. وطلبت الحكومة المركزية من الإيالة أيضاً حث أصحاب العقارات والأراضي من المقيمين الإيرانيين على بيعها، وإمهالهم لمدة سنة واحدة كيما يجدوا من يشتريها بأسعار مناسبة. كما طلبت منها

أيضاً أن ترسل الى استانبول قائمة بالعقارات المباعة منها وأقيام بيعها، وبيانات عن الأملاك التي أوقفت منها ومقادير وارداتها السنوية، والاحتفاظ بسجلات عن تلك التفاصيل بأجمعها لديها.

وكان بعض الإيرانيين المقيمين في بغداد، وفي بعض مدن إيالة بغداد الأخرى، قد أوقفوا أملاكهم وقفاً خيرياً لتجنب إرغامهم على بيعها بأقل من أثمانها الحقيقية، أو لرغبة في عمل الخير، أو للسببين معاً. ويبدو أن عمليات تحول عقارات الإيرانيين من أملاك خاصة الى أوقاف خيرية ازدادت في أواخر سنة 1849، بعد مرور مهلة السنة التي منحتها الحكومة العثمانية للمقيمين الإيرانيين لبيع عقاراتهم. وقد مارس نجيب باشا في أواخر أيام حكمه لإيالة بغداد التي وافقت قرب انتهاء مهلة السنة، ضغوطاً على الإيرانيين الذين لم يقوموا ببيع عقاراتهم، بلغت حداً أنذرهم فيه ببيعها خلال مدة قصيرة جداً. ولما لم يكن مثل هذا الإنذار قابلاً للتطبيق العملي، إذ تتطلب عادة عملية بيع وشراء العقارات مدة طويلة، تدخلت الحكومة الإيرانية لتأجيل تنفيذ قرار الحكومة العثمانية، فأرسلت سفارتها في استانبول رسالة الى الخارجية العثمانية ذكرت فيها أن الإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد لا يتمكنون من بيع أملاكهم بأسعارها الحقيقية خلال مدة قصيرة. وتدخل السفير العثماني في طهران أيضاً لدى والي بغداد لتأجيل تنفيذ القرار لمدة من الزمن، وطلب منه عدم التعجل في تنفيذه ريثما تصله معلومات مفصلة وأوامر قاطعة بتنفيذه من الحكومة المركزية في استانبول[1].

على أن ضغط الحكومة المركزية في استانبول باتجاه دفع الإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد على بيع عقاراتهم، قد خف عند حلول منتصف القرن التاسع عشر، وذلك لأسباب عديدة، لعل منها تريث الدولة العثمانية في موضوع بيع العقارات انتظاراً لما ستؤول إليه عمليات ترسيم الحدود مع إيران، التي كانت تجري في ذلك الوقت من قبل اللجنة الدولية المشتركة، وما يترتب على ذلك من مستجدات تحكم طبيعة علاقتها مع إيران. وكان من تلك الأسباب أيضاً، فيما يبدو، مغادرة كثير من أصحاب تلك العقارات لإيالة بغداد ورجوعهم الى بلادهم تهرباً من إجبارهم على بيعها بأسعار

(1) يراجع: قايا، سبق ذكره، ص255-259.

لا تتناسب مع أقيامها الحقيقية، وعدم السماح لهم بصيانتها وتعميرها، ذلك أن كثيراً من بيوت الإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد كانت خربة آنذاك، كما وصفتها الوثائق العثمانية التي تخلفت عن مجلس (والا) [1]. وقد تدخل السفير العثماني في طهران في موضوع إرغام الإيرانيين على بيع بيوتهم وعقاراتهم الأخرى، فاقترح أن يسمح لهؤلاء بتعمير العقارات العائدة لهم لكي يتمكنوا من بيعها بأسعار مناسبة. ووجد هذا الاقتراح طريقه للتطبيق بعد أن وافق عليه المجلس الأعلى للدولة العثمانية (مجلس والا)، إلا أن الحكومة العثمانية سرعان ما عادت لتمنع عمليات الصيانة والترميم، ربما بسبب عدم ارتياحها في ذلك الوقت، وهو أواخر سنة 1853، من تحالف إيراني محتمل مع روسيا في حرب القرم التي نشبت آنذاك.

في الوقت نفسه حاولت الحكومة العثمانية القيام بنوع من الضغط على الإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد بشأن عقاراتهم لدفعهم، فيما يبدو، الى بيعها، فأقدمت في أواخر سنة 1852 على رفع قيمة الضريبة المفروضة على بيوت السكن المملوكة لهؤلاء، أسوة بغيرهم من (الأجانب)، الأمر الذي دفع بالقنصل الإيراني في بغداد على الاعتراض على هذه الزيادة في الضرائب المفروضة على عقارات الإيرانيين، وادعى بأن هذه الضرائب لم تكن موجودة من قبل. وكان ردّ والي بغداد على ذلك هو أن الضريبة كانت مقررة منذ مدة طويلة وأنها حق للدولة نظير حمايتها لأرواح وممتلكات المقيمين الأجانب في أراضيها. ولما لم يؤد ذلك الاعتراض الى نتيجة إيجابية، وجه السفير الإيراني في استانبول في 23 شباط 1853 رسالة الى الحكومة العثمانية عن طريق نظارة الخارجية بشأنه. وجاء رد هذه الحكومة على الرسالة ليطلب أن لا يتدخل القنصل الإيراني في بغداد بشؤونها الداخلية، وينصرف لوظيفته الأساسية المتمثلة في رعاية شؤون الزائرين للعتبات المقدسة والتجار الإيرانيين. وادعت الحكومة العثمانية في ردها أن الإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد استحوذوا على العقارات التي امتلكوها بطرق غير مشروعة، منها ادعاؤهم بأنهم من رعايا الدولة، ثم تنصلهم عن رعويتهم العثمانية بعد تملكها، الأمر الذي يدفعها لملاحقتهم وإجبارهم على دفع الضرائب

(1) ينظر: نفسه، ص260.

المقررة على عقاراتهم، ومن ثم بيعها للخزانة العامة العثمانية، أو لأشخاص من العثمانيين. وقد حمل هذا الرد الشديد السفير الإيراني في استانبول على توجيه رسالة الى الحكومة العثمانية في 6 آذار 1853 بالأسلوب نفسه، اعترض فيها على والي إيالة بغداد بشأن الضرائب المفروضة على عقارات المقيمين الإيرانيين في إيالته، وذكر فيها أن الإيرانيين تملكوا تلك العقارات بشكل قانوني.

ويبدو أن جميع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العثمانية لم تؤد الى النتيجة التي كانت تروم التوصل إليها بشأن أملاك الإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد حتى أواخر الحقبة التي يتناولها هذا الفصل بالدراسة، وذلك لتمسك كثير من هؤلاء بأملاكهم من العقارات ورفضهم بيعها، وللتساهل الذي كان يبديه بعض الموظفين الإداريين العثمانيين، لاسيما في مدينة كربلاء، في تطبيق القرارات التي تصدرها الحكومة بهذا الشأن، وغضهم النظر عن بعض حالات استمرار انتقال العقارات الى ملكية الإيرانيين. وحينما وجدت الحكومة العثمانية أن الإجراءات التي استمرت في اتخاذها لما يقرب من خمس عشرة سنة لم تنجح في غلق ملف أملاك الإيرانيين في إيالة بغداد خلال بضع سنوات كما كانت تأمل، اتخذ مجلس (والا) قراراً يحد من التملك ويقلص عدد العقارات التي يمتلكها المقيمون الإيرانيون على المدى البعيد، إذ منع القرار انتقال ملكية العقارات والأراضي من إيراني الى إيراني آخر عن طريق البيع والشراء أو الإرث، فضلاً عن تأكيده القرار السابق بمنع المقيمين الإيرانيين في إيالة بغداد من استملاك العقارات والأراضي[1].

وإذا ما انتقلنا الى جانب آخر من جوانب العلاقات العثمانية الإيرانية خلال السنوات 1847-1857، نجد أن مشكلة اللاجئين من أبناء الأسر الحاكمة في الدولة العثمانية وإيران، ومن رجال الحكم والسياسة في هاتين الدولتين، تعدّ مشكلة من بين مشكلات مهمة عديدة أخرى حالت دون إقامة علاقات حسنة بينهما لمدة طويلة من الزمن. وقد عانت إيران بشكل خاص من هذه المشكلة بعد تولي الأسرة القاجارية لمقاليد الحكم في إيران في سنة 1795، بسبب كثرة الخلافات بين أمراء هذه الأسرة، لاسيما بعد وفاة

(1) نفسه، ص259-262.

فتح علي شاه القاجاري في سنة 1834، ولجوء بعضهم الى أراضي الدولة العثمانية التي كانت توفر لهم الحماية والرعاية لاستغلالهم كورقة رابحة في علاقاتها المتوترة مع إيران. وعادة ما كان كثير من هؤلاء اللاجئين يفضلون العيش في مدن العتبات المقدسة في إيالة بغداد، وبخاصة في مدينتي كربلاء والكاظمية.

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية حصرت إقامة اللاجئين السياسيين الإيرانيين إليها، ومعظم هؤلاء كان من الأسرة القاجارية الحاكمة في إيران، في مدينة بورصة في أقصى الشمال الغربي للأناضول بعيداً عن الأراضي الإيرانية، على وفق ما تعهدت به في المادة الخامسة من معاهدة أرضروم الثانية مع إيران، التي نصت أيضاً على إجبار اللاجئين على عدم مغادرة بورصة، وعدم السماح لهم بالعودة خلسة الى بلادهم أو إجراء أية اتصالات مع أنصارهم في إيران أو إقامة علاقات سرية معهم، تجنباً لحدوث أية مشاكل قد تأتي من ورائهم في وقت عقدت فيه الدولتان العزم بإبرامهما لتلك المعاهدة على تصفية المشاكل التاريخية التي قامت بينهما بأسرها.. نقول على الرغم من ذلك كله، فإن الدولة العثمانية تنصلت عن التعهدات التي قطعتها على نفسها في تلك المعاهدة حتى قبل أن يجف الحبر الذي كتبت به، فاستمرت في حماية اللاجئين الإيرانيين إليها، لاسيما من أمراء الأسرة القاجارية، وتركت لهم الحرية في اختيار مكان إقامتهم. وكان هؤلاء عادة ما يختارون مدينة بغداد أو كربلاء للإقامة فيها.

بل كانت الدولة العثمانية تبالغ بالاحتفاء بهؤلاء اللاجئين، وتترك لهم حرية اختيار المدينة التي يرومون الإقامة فيها وتغدق عليهم الأموال، خلال الأوقات التي تشتد فيها خلافاتها مع إيران، كما حدث خلال مراحل عمل لجنة الحدود في السنوات الثلاث الأولى من خمسينيات القرن التاسع عشر، أو خلال حرب القرم التي أعقبتها. فقد وصل عباس ميرزا أخو العاهل الإيراني ناصر الدين شاه الى استانبول في 14 كانون الثاني 1852، فاستقبلته الحكومة العثمانية بحفاوة بالغة، وتركت له حرية اختيار المكان الذي يرغب بالإقامة فيه، على الرغم من استياء الشاه من تلك التصرفات ومطالبته العثمانيين، عن طريق السفير البريطاني في طهران، بعدم السماح له بالإقامة في استانبول أو كربلاء، وكذلك لإمام ويردي خان أحد أبناء فتح علي شاه الذي اختار كربلاء ليقيم فيها، تنفيذاً لما ورد في المادة الخامسة من معاهدة أرضروم الثانية.

كذلك واصلت الدولة العثمانية، خلال الحقبة التي نؤرخ لها(1857-1847)، صرف رواتب منتظمة لهؤلاء اللاجئين تفاوتت مقاديرها على ما كان يتمتع به اللاجئ من منزلة سياسية وقرب من الشاه القاجاري. فقد خصصت، مثلاً، ثلاثة الآف قرش لإمام ويردي خان الذي كان يقيم في كربلاء. وكانت الدولة العثمانية قد درجت على صرف رواتب للأمراء الإيرانيين اللاجئين الذين يقيمون في مدن إيالة بغداد من خزينة الإيالة[1]. واستمرت الدولة أيضاً في تلك الحقبة تغمر الأمراء الإيرانيين برعاية خاصة وفرت لهم سبل العيش بحرية وأمان، الأمر الذي لم يكن يخدم، بطبيعة الحال، قضية تسوية مشاكلها مع إيران على وفق المباديء التي جاءت بها معاهدة أرضروم الثانية. فلم تشمل أولئك الأمراء، مثلاً، بقرارها عدم السماح للإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد بتملك العقارات والأراضي، ولم تضغط عليهم لتضطرهم الى بيعها، طوال أكثر من عقد من الزمان، كما ضغطت على المقيمين الإيرانيين الآخرين، بل سمحت لهم، كما نوهنا بذلك من قبل، بتملك العقارات والأراضي وبيعها، شأنهم في ذلك شأن المواطنين العثمانيين.

وفيما عدا كل ما تقدم من المشاكل التي كانت تشوب صفو العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران خلال الحقبة 1857-1847، وهي مشاكل لها جذور تاريخية عميقة وربما أبعاد أخرى جعلت البعض منها يصعب حله، أو يستعصي على الحل أحياناً، ليؤجل مرة تلو المرة حتى أصبح إرثاً ينوء به كاهل الدولة العراقية المعاصرة التي شغلت حدود الخارطة الجغرافية للولايات العثمانية: البصرة وبغداد والموصل. وهي مشاكل كان يتعلق معظمها بإيالة بغداد آنذاك.. نقول فيما عدا تلك المشاكل الكبيرة، فإن هناك مشاكل عديدة أخرى لعبت دوراً محدوداً، خلال تلك الحقبة الزمنية، في توجيه مسارات العلاقات العثمانية الإيرانية، لم يرق لمستوى ما تسببت به المشاكل الرئيسة التي مرّ بنا الحديث عنها، من صعوبات لمسيرة تلك العلاقات.

كان من بين المشاكل التي كان تأثيرها محدوداً في التحكم بطبيعة العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران خلال السنوات 1847 - 1857، ما اشتكى منه الإيرانيون في

(1) للتفاصيل: نفسه، ص233، 238. وللإطلاع على مقادير الرواتب التي كانت تدفعها إيالة بغداد لهؤلاء الأمراء خلال سنتي 1843 و1844 تراجع الجداول التي أوردتها المؤلفة في الصفحتين 234 - 235.

أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر من فرض السلطات العثمانية لرسوم باهظة على الجنائز التي ترد من إيران، بمعدل ألف جنازة سنوياً، لتدفن في مدينة النجف الأشرف، وهي رسوم كانت تستوفيها دائرتا الصحة والأوقاف في المدينة. فقد كانت تصل تلك الرسوم أحياناً الى خمسة الآف قرش على دفن الجثمان، وذلك على وفق درجة قداسة مكان الدفن وقربه أو بعده عن المرقد العلوي الشريف[1]. وقد ردت الحكومة العثمانية على هذه الشكوى، التي أبلغها بها سفيرها في طهران أحمد وفيق، بأن المبالغ الكبيرة التي يدفعها الإيرانيون لدفن موتاهم لا تذهب جميعها الى الخزينة العامة لإيالة بغداد، بل يذهب معظمها الى الأشخاص الذين يتولون عمليات تجهيز الموتى ودفنهم. وكان السفير العثماني بعيد مباشرته لوظيفته في طهران في سنة 1851 قد سجل، فضلاً عما تقدم، شكاوى أخرى للمقيمين الإيرانيين في إيالة بغداد، منها ما يتعلق بقضايا الإرث للمتوفين منهم، وبالنزاعات التي تنشأ بينهم، ومطالبتهم بأن يقضي بينهم في هذه النزاعات وتلك القضايا علماء الدين بدلاً من القضاة العثمانيين. وقد أيد السفير ما جاء في بعض تلك الشكاوى، واقترح حلها بما يرضي الذين تقدموا بها إليه. لتذليل العقبات التي تقف بوجه مسيرة العزم على تحسين العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران التي انطلقت مع توقيع الدولتين لمعاهدة أرضروم الثانية في سنة 1847[2].

(1) النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص340.

(2) ينظر: قايا، سبق ذكره، ص249-251.

الفصل السادس

العلاقات الثنائية حتى سنة 1870... مواطن التأزم وملامح الإنفراج

- **أولاً**: تطورات مشكلة الحدود
- **ثانياً**: مشكلات التنقل غير الشرعي عبر مناطق الحدود
- **ثالثاً**: مشكلات الزائرين واللاجئين والمقيمين
- **رابعاً**: نحو تحسين العلاقات.. مظاهر وملامح

أولاً: تطورات مشكلة الحدود

التأم شمل أعضاء لجنة الحدود الدولية المكلفة بتخطيط الحدود بين الدولة العثمانية وإيران في استانبول في أواخر سنة 1857، بعد أن توقفت نشاطات اللجنة لما يقرب من أربع سنوات بسبب حرب القرم والحرب البريطانية الإيرانية التي أعقبتها. إلا أن اللجنة لم تتمكن من استئناف أعمالها بسبب رفض المندوب العثماني للخارطة التي اقترحت من قبل للحدود بين الدولة العثمانية وإيران، وعدم التزامه بما أوردته معاهدة أرضروم الثانية بشأن الحدود بين الدولتين وتقاسم الأراضي المتنازع عليها بينهما. وقد أدت تلك العراقيل التي كانت توضع بوجع اللجنة، والخلافات التي تترتب عليها بين العثمانيين والإيرانيين، والتي تصل الى حد التهديد باستعمال القوة العسكرية[1]، الى أن يقرر الطرفان الدوليان الوسيطان البريطاني والروسي أن يتوليا بنفسيهما إعداد خرائط للحدود في ضوء ملاحظات مندوبي الدولتين المعنيتين،بعيداً عن المزيد من الاختلافات والادعاءات المتبادلة،الأمرالذي تطلب أن يترك مندوبا بريطانيا وروسيا استانبول في تشرين الثاني1857، وينتقلا، ومن معهما من فنيين،الى بطرسبورغ لاستكمال مهمة إعدادخرائط للحدودالعثمانية الإيرانية التي استمرت حتى سنة 1865

على أن الدولة العثمانية وإيران كانتا، بعد انتقال مقر لجنة الحدود الى بطرسبورغ في أواخر 1857، تحاولان تجاوز ما بينهما من خلافات، والتوصل الى تسوية للمشاكل العالقة بينهما، وأهمها مشكلة الحدود وتنقل العشائر بين الدولتين عبرها. إلا أن عمق تلك الخلافات وتشعبها، وانعدام الثقة المتبادل، كان يؤخر التوصل الى الهدف المنشود، ويثبط المساعي المبذولة من أجل بلوغه. وكان من تلك المحاولات قيام الدولتين بتعيين حراس (مؤقتين) للإشراف على بعض المناطق الحدودية ومراقبتها بغية منع أي تجاوز عليها من هذا الطرف أو ذاك الى أن تنتهي اللجنة الدولية من رسم

(1) اسناد ومكاتبات تاريخي ايران (قاجاريه)، همان مآخذ، ص بيست وچهار - بيست وپنج.

الحدود الفاصلة بينهما.وقد عينت الدولة العثمانية أحد ضباطها العاملين في فيلق الأناضول،في19أيلول1858،للإشراف على عملية مراقبة الحدود، وعينت إيران بدورها أحد موظفيها للقيام بمهمة مماثلة[1].

إلا أن تلك المحاولات والنوايا الحسنة لم تكن كافية لوحدها لتجاوز الصعوبات والمشاكل التي تعيق إقامة علاقات حسنة بين الدولتين، دون أن تكون هناك عزيمة مؤكدة، ربما افتقدتها هذه الدولة منهما أحياناً وتلك في أحيان أخرى، لبلوغ هذه الغاية. وقد شخص السفيران البريطاني والروسي في استانبول كاننغ وزينوف، ذلك الافتقار لمثل هذه العزيمة في رسالتهما المشتركة الموجهة الى عالي باشا ناظر الخارجية العثمانية في سنة 1864، فقد أشارا فيها الى أسباب تأخر ترسيم الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، وأهمها ما دعياه بـ(روح التوسع) التي اتصفت بها الدولتان. وهي الصفة التي أرادتا التخلي عنها حينما قررتا إبرام معاهدة أرضروم الثانية، إلا أنها لا تزال تؤثر فيهما كما قالا. فضلاً عن أن الموظفين المسؤولين عن تسوية قضية الحدود في كلا الدولتين يتقاعسون عن أداء أعمالهم، ويستغلون أية حادثة لتأخير عملية التسوية، ولا يستمعون الى نصائح الجهتين الوسيطتين،الأمر الذي أدى، كما ذكر السفيران،الى استياء الدولتين الوسيطتين الصديقتين للباب العالي،إلا أنهما واصلتا جهود الوساطة على الرغم من هذه العقبات، وذلك لتطبيق بنود معاهدة أرضروم الثانية.

وحثت الرسالة الباب العالي على تعاون الدولة العثمانية للتوصل الى نتائج إيجابية بشأن الحدود. وحددت المشاكل التي يجب على العثمانيين والإيرانيين حلها، وأهمها الأبنية العسكرية التي يقوم العثمانيون بإنشائها في منطقة قطور، وتنقل عشائر الجاف الكردية عبر حدود الدولتين. وذكرت الرسالة أن الوسيطين الدوليين ماضيان في رسم خارطة للحدود العثمانية الإيرانية، وإعدادها بأربع نسخ للمصادقة عليها من قبل الدولتين العثمانية والإيرانية، وحذرت من أن إطالة أمد المفاوضات سوف يؤدي الى تدهور العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران، ويحبط مساعي الدولتين الوسيطتين ويوصلها الى طريق مسدود[2].

(1) همانجا.

(2) همانجا، نامهء نمايندگان روس وانگليس به عالي باشا وزير امور خارجى عثمانى، سند شماره 82، ص154.

على أن بعض التصرفات والتحركات التي كانت تصدر من العثمانيين والإيرانيين بشأن الحدود كانت تعكر آنذاك صفو الأجواء بينهما، وتؤخر حصول تقدم باتجاه حل مشكلتها. ففي أواخر سنة 1858 قاد ناصر الدين شاه جيشاً قدر تعداده بعشرين ألف جندي، واتجه به نحو مدينة سنه والمناطق الإيرانية المجاورة لها التي تقع على حدود الدولة العثمانية، الأمر الذي أحدث هلعاً بين سكان المدن والقرى المقابلة لمناطق تحركات الجيش الإيراني ومناطق السليمانية القريبة منها، وهي مناطق تابعة لإيالة بغداد. وتطلب الأمر أن يقود سردار أكرم عمر باشا والي بغداد وحدات من الفيلق السادس ويتجه بها نحو تلك المناطق تحسباً لأي هجوم قد يقع من قبل الجيش الإيراني[1].

ثم بادرت الدولة العثمانية على أعلى المستويات بتحرك دبلوماسي يستهدف وأد الفتنة مع إيران قبل أن يتحقق احتمال أن تطل برأسها من جديد، فقد أرسل السلطان العثماني عبد المجيد والي إيالة حكاري اسماعيل باشا ليقدم تحياته وأمنياته بالسلامة للشاه خلال جولته تلك في المناطق الحدودية. إلا أن المبعوث السلطاني لم يصل في الوقت المناسب لوجود الشاه في المناطق الحدودية، الأمر الذي حدا بالسلطان على إرسال برقية للشاه أعرب فيها عن أسفه عن عدم تمكن مبعوثه من مقابلته، وأشاد فيها بالعلاقات الودية معه، ورغبته في أن تسير العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران نحو الأفضل[2]. وقد ردّ ناصر الدين شاه على برقية السلطان عبد المجيد ببرقية أعرب فيها عن سروره لما وصفه بالعلاقات الودية القائمة بين البلدين المسلمين إيران والدولة العثمانية، وامتنانه لمبادرة السلطان إرسال مبعوث خاص له، الأمر الذي يعكس، على حدّ قوله، عمق الصداقة بين البلدين الجارين[3].

وكان من تلك التصرفات التي توتر أجواء العلاقات العثمانية الإيرانية، قيام السلطات العثمانية بتعزيز احتلالها لمنطقة قطور المتنازع عليها في سنة 1862، بذريعة المحافظة على استقرار الأمن في هذا الجزء من مناطق الحدود بين الدولة العثمانية

(1) سليمان فائق بك، سبق ذكره، ص168.
(2) اسناد ومكاتبات...، نامهء سلطان عبد المجيد خان به ناصر الدين شاه، سند شماره 675، ص128.
(3) همانجا، نامهء ناصر الدين شاه به سلطان عثمانى، سند شماره 69، ص130.

وإيران، في ظل أجواء التوتر التي كانت تسود تلك المناطق آنذاك[1]. ونزعاً لفتيل تلك الأزمة، فيما يبدو، بادر ناصر الدين شاه الى تأجيل زيارة كان من المقرر أن يقوم بها في ربيع تلك السنة الى منطقة سلطانية القريبة من الحدود العثمانية، بسبب المخاوف التي أثيرت في استانبول حولها. ولإزالة تلك المخاوف كتب وزير الخارجية الإيراني رسالة الى السفير الإيراني في استانبول ذكر له فيها أن مخاوف العاصمة العثمانية هي مجرد أوهام تسبب فيه حيدر أفندي السفير العثماني في طهران، الذي كتب لمراجعه في الخارجية العثمانية يقول: إن زيارة الشاه المتوقعة الى سلطانية تحمل طابعاً عدائياً للدولة العثمانية. ودعا وزير الخارجية الإيراني سفير إيران في استانبول الى أن يبذل جهوده لتبديد تلك الأوهام من أذهان المسؤولين العثمانيين، وتقديم الأدلة لهم على عدم صحتها، وإلا فإن العلاقة (الحسنة) بين إيران والدولة العثمانية سوف تتعرض الى البرود والتدهور، وهو ما لا ترغب فيه طهران. وأضاف الوزير الإيراني في رسالته، إن الشاه أمره بإرسال برقية عاجلة الى استانبول لإبلاغها بتأجيل زيارته الى سلطانية، وتأكيد حسن نوايا إيران تجاه الدولة العثمانية ورغبتها في توطيد أواصر الصداقة والمودة معها. ويبدو أن ناصر الدين شاه كان يحرص على أن تنقل نواياه الطيبة تجاه الدولة العثمانية بأسرع ما يمكن الى قادتها، فقد أشار الى هذا المعنى في تعليقه على مسودة الرسالة نفسها التي وجهها وزير خارجيته الى سفيره في استانبول الميرزا حسين خان مشير الدولة، والذي أمر فيه مشير الدولة أيضاً أن يجتهد في كسب ثقة زعماء الدولة العثمانية، وأن يبقى في استانبول الى أن يتمكن من تحقيق هذه المهمة[2].

على أن الأساليب الدبلوماسية التي تجاوز بها العثمانيون والإيرانيون، بعضهم للبعض الآخر أحياناً، سوء تصرفات كانت تصدر من كليهما، لم يمنع على أرض الواقع من تفاقم مشكلة الحدود خلال عقد ستينيات القرن التاسع عشر، والتي بلغت حداً يمكن القول معه إن حرباً باردة كانت قائمة في ذلك العقد بين الدولة العثمانية وإيران. وكان من أبرز مظاهر تلك الحرب سباق العثمانيين والإيرانيين في بناء المنشآت

(1) ينظر: خالفين، سبق ذكره، ص62 - 63.

(2) اسناد ومكاتبات...، نامهء ميرزا سعيد خان به ميرزا حسين خان مشير الدولة، سند شماره 75، ص138.

لأغراض حربية وإقامة الاستحكامات العسكرية على جانبي منطقة الحدود التي تفصل بينهما، وما ترتب على ذلك من عراك دبلوماسي احتدم منذ أوائل سنة 1863.

وتشير الوثائق الإيرانية الى أن الدولة العثمانية هي التي بدأت بإقامة منشآت عسكرية في أراضيها المحاذية للحدود الإيرانية، بعد أن تعثر عمل اللجنة الدولية حينما استأنفت مهامها في سنة 1857، ولم تتمكن، قبل أن ينتقل مقرها الى بطرسبورغ، من وضع حل لمشاكل الحدود يرضى به العثمانيون والإيرانيون. وقد عدت الحكومة الإيرانية إقامة العثمانيين لمنشآت عسكرية في مناطق الحدود، وهو ما أخبرها به سفيرها في استانبول، استفزازاً لا مبرر له، وكان ردّ فعلها تجاهه أن أصدرت أوامرها الى القائد العام للجيش الإيراني ببناء منشآت عسكرية مقابل أية منشآت مماثلة تقوم ببنائها الدولة العثمانية.

أبلغ الباب العالي، في تقرير مؤرخ في 20 نيسان 1863، بالقرار الإيراني، وبإقدام الحكومة الإيرانية على ترجمته على أرض الواقع بإقامة استحكامات عسكرية في منطقة خانقين وقصر شيرين على حدودها مع إيالة بغداد، بمساعدة عدد من الضباط الفرنسيين. وذكر التقرير تفاصيل تلك المنشآت، ومدى قدرتها على استيعاب المدافع والأسلحة المختلفة. وذكّر هذا التقرير الباب العالي بأن منطقة قصر شيرين هي من أراضي زهاب التي عدتها معاهدة أرضروم الثانية جزءاً من الأراضي العثمانية، مما يجعل العمل الإيراني يتنافى مع نصوص تلك المعاهدة. وقد أنكرت الحكومة الإيرانية موضوع قيامها ببناء منشآت عسكرية حينما واجهها به السفير العثماني في طهران، الذي أبلغ العاصمة استانبول بذلك، وضمّن تقريره الذي رفعه بهذا الشأن في 18 ذي الحجة 1279 هـ - 7 مايس 1863 م، قوله: «إن شاه إيران أمر ساسته بالكف عن بناء الاستحكامات العسكرية في الشريط الحدودي وأراضي منطقة زهاب»[1].

ولكن لم تمض مدة طويلة حتى أعلن الشاه بنفسه أن إيران بصدد إقامة بعض المنشآت العسكرية على الحدود مع الدولة العثمانية في مناطق وان وبايزيد، وذلك

(1) بايگانى نخست وزيرى استانبول، اراده خارجيه شماره 3، 114، نقل از اسناد ومكاتبات...، ص بيست وشش.

كرد فعل على استمرار العثمانيين باتباع سياسة وضع الإصبع على الزناد في أراضيها المتاخمة لإيران. غير أن إيران حاولت في الوقت نفسه أن تثني الدولة العثمانية عن سياستها تلك، فقد طلب السفير الإيراني في استانبول، في ربيع سنة 1865، من ناظر الخارجية العثماني عالي باشا، أن تتوقف الدولة العثمانية عن بناء الاستحكامات العسكرية في مناطق الحدود مع إيران، ولفت انتباهه الى أن استمرارها في ذلك سيؤثر في استمرار حالة السلام بينها وبين إيران، ويؤدي الى خلق أجواء من الفوضى وعدم استقرار الأمن في مناطق الحدود، ويهيئ الفرصة لنشوب حرب، حينما يسعى أحد الطرفين للحصول بالقوة على الحقوق التي يرى أنها اغتصبت منه[1]. إلا أن عالي باشا في الوقت الذي أنكر فيه بناء المنشآت العسكرية في مناطق الحدود مع إيران، طمأن السفير الإيراني بقوله إن الحكومة العثمانية أمرت قائد قوات الحدود بالامتناع عن إنشاء أية مبان على الحدود الإيرانية. بيد أن ذلك كله لم ينجح في إزالة شكوك السفير الإيراني، الذي توصل الى نتيجة مفادها إن الحكومة العثمانية مستمرة في مساعيها في تعزيز الاستحكامات الحدودية في مناطق أرضروم وقارص وبايزيد ووان.

وقد اتضح فشل المساعي الدبلوماسية الإيرانية في إقناع العثمانيين بالتخلي عن سياسة التهديد غير المباشر بالحرب الذي تنطوي عليه عملية تعزيز الاستحكامات العسكرية الحدودية، حينما أعلن الباب العالي رسمياً، في رسالة الى السفارة الإيرانية في استانبول مؤرخة في 17 حزيران 1865، أن كل دولة حرة، ضمن دائرة استقلالها، في الدفاع عن أراضيها بالشكل الذي تراه مناسباً. ولا يجوز للدولة المجاورة أن تشتكي من ذلك. وأوضح في هذه الرسالة طبيعة المنشآت التي تقوم ببنائها الدولة العثمانية في منطقة قطور المتنازع عليها، فهي كما ذكر، ليست أبنية جديدة، بل إعادة بناء لمعسكر قطور الذي كان خرباً ومتداعياً، ظهرت معها شائعات، لا صحة لها على حدّ قوله، عن بناء منشآت عسكرية جديدة[2].

كذلك تضمنت تلك الرسالة عبارات تتحدث عن حقوق ثابتة للدولة العثمانية في

(1) بايگانى وزارت امور خارجه ايران، اصل مكاتبات 80، 72، نقل از اسناد ومكاتبات...، ص بيست وشش.

(2) همانجا؛ بخش اسناد عثمانى، اسناد سال 1282، نقل از اسناد ومكاتبات...، ص بيست وهفت.

قطور لا مجال للإختلاف عليها، الأمر الذي حدا بالجانب الإيراني على أن يعترض بشدة على الحكومة العثمانية، وذلك من خلال رسالة بعثت بها حكومة إيران الى الباب العالي في 28 حزيران 1865، ذكرت فيها أن إعادة بناء قلعة قطور من قبل العثمانيين يتنافى مع أواصر الصداقة بين الدولتين. وأكدت الرسالة أن قطور ونواحيها هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، والى أن تنتهي قضية رسم الحدود، فلا يجوز بأي شكل من الأشكال إقامة أية أبنية فيها[1]. ثم أمرت الحكومة الإيرانية بعد ذلك حكام مقاطعاتها الحدودية في شباط سنة 1866، ببناء استحكامات عسكرية في مناطق مريوان ولاهيجان.

وجاء رد الفعل العثماني سريعاً على هذه الخطوة، فقد اتصل عالي باشا ناظر الخارجية بالسفير الإيراني في استانبول في 28 شباط 1866، وطالبه بأن تكف حكومته عن بناء الاستحكامات العسكرية على الحدود العثمانية، فكتب السفير بذلك الى وزير خارجيته، وذكر له ما نصه: إن عالي باشا يقول طالما منعتمونا سابقاً من البناء في المواقع المتنازع عليها بيننا، فنحن الآن نطلب منكم ما طلبتموه منا، فلا تبنوا في تلك المواقع، ولتبقى كما كانت حتى يتم الاتفاق على رسم الحدود[2]. وكان الرد الإيراني على هذا الطلب يقع في إطار السجال الذي كان قائماً بين الطرفين آنذاك، والحلقة المفرغة التي كانت يدوران فيها، إذ ذكر الإيرانيون فيه أن جواب الحكومة العثمانية على طلباتنا السابقة بعدم البناء على الحدود في إيالات بغداد ووان وأرضروم، كان قولها إن البناء هو لأجل تحقيق الأمن الداخلي وليس لغرض آخر، وهو الجواب نفسه الذي تجيب به إيران على اعتراضات الدولة العثمانية على قيام إيران بالبناء داخل حدودها، ومن ثم فلا مجال للنقاش والتفاوض[3].

ومن ثم فقد استمر الجانبان العثماني والإيراني في بناء الاستحكامات العسكرية في مناطق الحدود، فواصلت إيران تلك العملية في مناطق تركور ومركور ونبار ولاهيجان،

(1) همانجا.
(2) بايگانى وزارت امور خارجه، اصل مكاتبات، شماره 80، ص340، نقل از اسناد ومكاتبات...، ص بيست وهفت.
(3) همانجا.

وفي سائر المناطق الحدودية المتنازع عليها مع الدولة العثمانية[1]. وحصنت الدولة العثمانية، فضلاً عما تقدم ذكره، مدينة الفاو في سنة 1866[2]. وأقام مدحت باشا في سنة 1869 التي تولى فيها حكم ولاية بغداد، قلاعاً عسكرية على الحدود والممرات الجبلية المحاذية لإيران، مبرراً ذلك بالسعي لحفظ الأمن في مناطق الحدود من تعديات العشائر المتنقلة[3].

على أن سجال بناء الإستحكامات العسكرية في المناطق الحدودية بين الدولة العثمانية وإيران، الذي استمر حتى سنة 1869، لم يؤثر في سير عمل لجنة الحدود، الذي أخذت فيه بريطانيا وروسيا على عاتقيهما وضع خارطة لها بعد أن انتقل هذا العمل، كما ذكرنا، الى بطرسبورغ في روسيا في سنة 1857. ففي سنة 1865 أنجز المساحون والفنيون البريطانيون والروس خارطة للحدود العثمانية الإيرانية في ضوء عمليات المسح التي تمت لتلك الحدود خلال السنوات الثلاث 1852-1850. وكانت هذه الخارطة، التي أطلق عليها اسم (الخارطة المطابقة) تتضمن الخط الذي يرى فيه الوسيطان الدوليان أنه خط الحدود الفاصل بين الدولة العثمانية وإيران، أو أن خط الحدود الذي تتوافق عليه هاتان الدولتان يقع ضمن نطاقه ولا يبتعد كثيراً عنه. وطلب الوسيطان من الدولتين المعنيتين العثمانية والإيرانية أن توافقا على الخارطة المطابقة، أو أن تقوما بتحديد الخط الفاصل للحدود بينهما في ضوء ما ورد فيها، على أن يحال أي خلاف بينهما بشأنه الى الدولتين الوسيطتين بريطانيا وروسيا للبت فيه. إلا أنه اتضح عند تدقيق الخارطة المطابقة من قبل السفارتين البريطانية والروسية في استانبول أن هناك بعض الأخطاء في رسمها، الأمر الذي دعا هاتين السفارتين الى عدم اعتمادها والتريث في تقديمها الى الدولتين المعنيتين بها، وإرجاعهاالى بطرسبورغ لإعادة النظر فيها.

وقد استلزمت عملية تصحيح الخارطة من الأخطاء وإعادة النظر فيها الى أربع سنوات أخرى، ففي سنة 1869 أنجزت تلك العملية التي أثمرت خارطة جديدة دعيت

(1) اسنادومكاتبات...، ص بيست ودو.
(2) العزي، سبق ذكره، ص30.
(3) ينظر: العزاوي، ج7، سبق ذكره، ص182.

بـ (الخارطة الموحدة). وبغرض فسح المجال للدولة العثمانية وإيران لدراسة هذه الخارطة، ومن ثم التوافق على قبولها، أو إجراء بعض التعديلات عليها، بغية تعيين خط الحدود الفاصل بينهما، حثت بريطانيا وروسيا[1] الدولتين المعنيتين بمشكلة الحدود على الإتفاق على إبقاء الحدود على الأرض كما هي عليه لحين اتفاقهما على رسم خط للحدود بين دولتيهما، والتوصل الى تسوية نهائية بشأن هذه المشكلة، لاسيما وأن هناك شكوكاً تخامر الطرفين الوسيطين حول إمكانية تحقيق هذه التسوية في مدى زمني قريب، «نتيجة لعدم رغبة الدولة العثمانية في أن تنتهي مشكلة الحدود نهائياً»[2].

وقد وافقت إيران والدولة العثمانية على عقد الإتفاقية التي رغبت في عقدها بينهما كل من بريطانيا وروسيا. فتم في 24 ربيع الثاني 1286هـ - 3 آب 1869 التوقيع على هذه الإتفاقية في استانبول من قبل محمد أمين عالي باشا ناظر الخارجية ممثلاً للحكومة العثمانية والميرزا محمد حسين مشير الدولة سفير إيران في استانبول ممثلاً لحكومته. ونصت المواد السبع للإتفاقية على ما يأتي:

أولاً: تقوم الدولة العثمانية وإيران بإبقاء الحدود الفاصلة بينهما على ما هي عليه، وأن تبذلا قصارى جهدهما لاستتباب الأمن فيها.

ثانياً: يتعهد الطرفان بالعمل على وفق القاعدة التي أقرتها الدول الأربع المشاركة في لجنة الحدود وهي الإبقاء على الوضع الراهن (Status quo) لحالة الحدود، أي إبقاء الأماكن والأراضي المتنازع عليها بيد الدولة التي تسيطر عليها، ولكن دون إقامة أية منشآت فيها، حتى تقرر اللجنة الرباعية الدولية للحدود مصيرها.

ثالثاً: تبقى الأراضي والأماكن المتنازع عليها بعد الكشف عليها من قبل لجنة الحدود، بيد الدولة التي تسيطر عليها حتى تثبت الحدود وترسم بشكل نهائي، ولا يحق التصرف فيها قبل ذلك.

رابعاً: لا يحق لأي من الدولتين إجراء أية عمليات بناء أو تعمير في المناطق المتنازع

(1) ينظر: أداموف، سبق ذكره، ص84؛ خالفين، سبق ذكره، ص92.
(2) آداموف، نفسه، ص184.

عليها بأي شكل من الأشكال، وتحت أية ذريعة أو مسمى حتى يتم رسم الحدود. ولا تعد المنشآت والأبنية المستحدثة دليلاً على التصرف والملكية عند تخطيط الحدود.

خامساً: تستثنى الدور التي هدمت في منطقة (قازلي كول) من شروط المادة السابقة، ويجوز تعمير هذه البيوت وإعادة بنائها من قبل أصحابها، على أن لا يكون ذلك دليلاً على ملكية هذه المنطقة بأي شكل من الأشكال.

سادساً: إذا ظهرت خلافات بين موظفي الحدود في الدولة العثمانية وبين نظرائهم الإيرانيين بشأن تنفيذ البنود السابقة، فلابد من أن تقوم الدولتان بحلها بالمفاوضات والطرق السلمية بما يضمن حقوق الجانبين.

سابعاً: اتفق الطرفان على العمل بما جاء بهذه الإتفاقية حتى يتم تعيين الحدود، على أن لا تخل الإتفاقية بالمباحثات الخاصة بالأماكن المتنازع عليها، ولا بادعاءات الطرفين في ملكية هذه الأماكن[1].

وللشروع بتنفيذ هذه الاتفاقية أرسلت السفارتان البريطانية والروسية في استانبول بشكل رسمي نسخة من الخارطة الموحدة الى الباب العالي في شهر تشرين الأول 1869، ونسخة أخرى الى الحكومة الإيرانية في شهر شباط 1870[2]. وعقب ذلك مباشرة اتخذت الدولة العثمانية وإيران بعض الإجراءات العملية اللازمة لتعديل بعض مسارات خط الحدود التي رسمتها الخارطة الموحدة، ذلك أن هذا الخط لم يحظ، فيما يبدو، في بعض المناطق على رضاهما، لاسيما في المناطق العثمانية المجاورة لإيران في إيالة بغداد، وأهمها السليمانية التي تقع في منطقة زهاب التي قسمتها معاهدة أرضروم الثانية بين الدولة العثمانية وإيران.

فقد أرسلت استانبول، ضمن تشكيل جديد للجنة الحدود الدولية ضم القنصل البريطاني في بغداد كامبل والملحق العسكري الروسي في استانبول زليوني[3]، عدداً

(1) معاهدات مجموعه سى، اوچنجى جلد، عينا اثر، ص13-14؛ بايگانى نخست وزيرى استانبول، خط همايون 3، 13، نقل از: اسناد ومكاتبات، همان مآخذ، ص بيست وهشت- بيست ونه.
(2) لوريمر، سبق ذكره، ص2038 - 2097.
(3) ينظر: خالفين، سبق ذكره، ص92.

من الموظفين على رأسهم قدري بك من دائرة العدلية في مجلس شورى الدولة[1]، الى إيالة بغداد في شهر آذار 1870[2]. وبعد أن وصل الوفد العثماني المفاوض إليها، غادر مدينة بغداد في 2 مايس 1870 متوجهاً الى مدينة شهربان الحدودية للقاء الوفد الإيراني، الذي كان على رأسه محب علي خان، للتوافق على الوجهة التي سيأخذها خط الحدود في منطقة السليمانية[3]. إلا أن لقاء الوفدين العثماني والإيراني لم يثمر عن شيء، فبعد عمل لم يستغرق سوى بضعة أيام دبت خلاله خلافات حادة، فيما يبدو، بينهما جعلت الوفد الإيراني ينسحب بغتة ويرجع الى بلاده دون أن يعلم بذلك الوفد العثماني[4]، الأمر الذي اضطر معه قدري بك رئيس الوفد العثماني الى مغادرة السليمانية والعودة منها الى استانبول مباشرة في أوائل حزيران سنة 1870[5].

ويبدو أن إخفاق العثمانيين والإيرانيين في تلك المهمة كان نتيجة لعدة أسباب، منها اختلافهما في تحديد مفهوم الإبقاء على الوضع الراهن لحالة الحدود، الذي ورد في المادة الثانية من اتفاقية 2 آب 1869، فقد كان كل منهما يفسر هذا الوضع لصالحه[6]. ومنها الاختلافات التي تنجم بينهما عن استمرار تنقل بعض العشائر على جانبي الحدود، وعدم تمكن كل من الجانبين العثماني والإيراني تنفيذ المادة الأولى من تلك الاتفاقية التي تفرض بذل قصارى الجهد لمنع التدهور الأمني في مناطق الحدود الذي يتسبب فيه استمرار تنقل العشائر، والاتهامات المتبادلة بالتقصير في تنفيذ هذه المادة، ومن تلك الأسباب أيضاً انحياز بريطانيا للدولة العثمانية، وانحياز روسيا لإيران، في أعمال لجنة الحدود التي كانت تجري في أعقاب اتفاقية سنة 1869 بين الدولة العثمانية

(1) أسس مجلس شورى الدولة في سنة 1867، بعد فصل المجلس الأعلى للدولة العثمانية (مجلس والا) الى دائرتين مستقلتين، هما مجلس شورى الدولة وديوان الأحكام العدلية الذي تحول في سنة 1876 الى نظارة العدل. وكان أهم الأعمال التي يضطلع مجلس شورى الدولة بمهمة القيام بها، هي تدقيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية ولوائح الامتيازات، وتجري فيه محاكمة كبار موظفي الدولة. النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص134.

(2) الزوراء، العدد 39، بغداد 20 ذي الحجة 1286هـ.

(3) تنظر: الزوراء، العدد 45، 2 صفر الخير 1287هـ.

(4) الزوراء، العدد 47، 16 صفر الخير 1287هـ.

(5) الزوراء، العدد 56،2 ربيع الثاني 1287هـ.

(6) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص2096 - 2097؛ آدموندز، سبق ذكره، ص126.

وإيران، تحدوهما على ذلك الرغبة في تحقيق السياسات الاستعمارية الخاصة بكل دولة منهما. وقد بلغت توجهات الانحياز تلك حداً قامت معه بريطانيا بتزويد القوات العثمانية بالأسلحة والمعدات العسكرية والخبراء لتدريب الجيش العثماني، وببعض الضباط الذين قادوا أحياناً وحدات عسكرية عثمانية قامت باحتلال بعض المناطق المتنازع عليها مع إيران[1].

(1) ينظر: خالفين، سبق ذكره، ص92-93.

ثانياً: مشكلات التنقل غير الشرعي عبر مناطق الحدود

كانت المشكلات التي يتسبب فيها تذبذب ولاءات بعض العشائر الكردية والعربية بين العثمانيين والإيرانيين، وتنقلها عبر المناطق الحدودية الفاصلة بينهما وتنازع هؤلاء وأولئك على ضم تلك العشائر إليها، من العوامل المهمة التي أسهمت في تعويق أعمال لجنة الحدود الدولية التي استأنفت أعمالها في سنة 1857. وكانت مشاكل التنقل لأغراض الغزو أو الرعي أو الهروب من أراضي إحدى الدولتين واللجوء الى الأخرى عقب اقتراف جرائم السرقة والتخريب التي تتسبب فيها بعض العشائر والجماعات المسلحة والأفراد، من الأسباب التي هددت استقرار العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران، وساهمت في دفع الدولتين نحو إبرام اتفاقية 3 آب 1869، التي نص بندها الأول على تعهدهما بحفظ الأمن في منطقة الحدود بينهما من تجاوز بعض العشائر والأفراد والجماعات المسلحة. وكانت كل من الدولة العثمانية وإيران تتبادلان أحياناً التهم بشأن تحريض إحداهما لتلك العشائر والجماعات على الأخرى، ودفعها لعبور منطقة الحدود بغرض القيام بأعمال عدائية ضدها.

وكان من بين تلك الاتهامات ما أشارت إليه الرسالة التي وجهها الصدر الأعظم الإيراني في 30 آذار 1858 الى سفير الدولة العثمانية في طهران توفيق أفندي. فقد ذكر فيها أن الأعمال العدائية التي قام بها الأكراد الذين يسكنون في مناطق الحدود العثمانية الإيرانية، في نبار ومركور وسردشت وساوجيلاغ التي تعدها إيران مناطق تابعة لها، قد تمت بعلم الدولة العثمانية وبتحريض من موظفيها المسؤولين عن الحدود بين الدولتين، وقد أكد هذا الادعاء العضو البريطاني في لجنة الحدود الدولية. إلا أن الدولة العثمانية نفت الاتهامات الإيرانية الموجهة إليها نفياً قاطعاً، وأثارت مجدداً موضوع المناطق المتنازع عليها بينها وبين إيران. وشككت في الادعاءات الإيرانية بملكية مناطق نبار ومركور وسردشت وساوجيلاغ التي تحدثت إيران عن تجاوزات العشائر الكردية عليها بتحريض من المسؤولين العثمانيين[1].

(1) اسنادومكاتبات تاريخى ايران(قاجاريه)،ص بيست وسه-بيست وچهار.

ويمكننا أن نلاحظ بعد هذا السجال بين الدولة العثمانية وإيران أن كلا منهما بادر الى اتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة بتجاوز مشاكل تنقل العشائر عبر مناطق الحدود الفاصلة بين الدولتين. فقد أقدمت الدولة العثمانية بعد منتصف شهر أيلول سنة 1858 على تعيين مجموعة من الموظفين على رأسها ضابط يعمل في الفيلق العثماني الرابع، الذي كان نطاق انتشاره وواجباته في مناطق شرقي الأناضول ويتخذ من ارزنجان مقراً له[1]، ليقوم بالإشراف على عملية مراقبة مناطق الحدود مع إيران. وعينت إيران بدورها فريق عمل مماثل ليقوم بالمهمة نفسها[2]. إلا أن عمليات المراقبة للحدود كانت محدودة، واقتصرت على مناطق صغيرة ومهمة من الحدود كمناطق الأناضول المواجهة لإيران، ولم تستمر لمدة طويلة.

وفي إطار عمليات مراقبة مناطق الحدود مع الدولة العثمانية والحرص على استتباب الأمن فيها، يمكن تفسير قيام ناصر الدين شاه بقيادة جيش في أواخر سنة 1858، والتوجه به نحو مناطق سنه الحدودية مع الدولة العثمانية، لتفقد شؤونها وتنظيم أمور الإدارة الحكومية فيها، «ثم قضى على عصابات الهماوند التي كانت تعبث بالأمن في تلك الجهات وتقلق راحة السكان والمسافرين»[3]. كذلك فان والي بغداد عمر باشا سردار أكرم، الذي توجه على رأس جيش جهزه من وحدات الفيلق السادس في بغداد، الى مناطق السليمانية لمواجهة أي هجوم قد يشنه ناصر الدين شاه على الأراضي العثمانية في إيالة بغداد، «اتخذ وجوده هناك وسيلة للقضاء على غائلة الهماوند، لما قاموا به من سلب راحة الأهلين، وإيقاع الإضرار بهم من نهب وغصب، فمضى إليهم الوزير ودمرهم، كما أنه جند ما استطاع تجنيده من لواء شهرزور، وقام بمهمة تحكيم القلاع وإنشاء ما يقتضى من تحكيمات الحدود، ورتب الأحوال هناك بالوجه المطلوب»[4]. ومما هو جدير بالذكر أن الباب العالي لم يوافق على استعمال والي بغداد عمر باشا لأساليب الشدة والقسوة مع قبيلة الهماوند وقيامه بإعدام عدد من

(1) النجار، الإدارة العثمانية، ص73.
(2) اسناد ومكاتبات تاريخى ايران(قاجاريه)،ص بيست وچهار- بيست وپنج.
(3) سليمان فائق بك، سبق ذكره، ص168.
(4) العزاوي، سبق ذكره، ص124.

رؤسائها المفسدين دون أخذ موافقة استانبول، خوفاً من أن يؤدي ذلك الى تحالفها مع إيران، الأمر الذي أدى الى عزله من منصب والي بغداد[1].

ومع ذلك كله، فانه يبدو أن كلاً من الدولة العثمانية وإيران كانت تلجأ أحياناً الى تحريك بعض عشائر مناطق الحدود، أو بعض الشيوخ والأمراء فيها، لاسيما في مناطق حدود إيالات العراق مع إيران، ودفعهم لدخول أراضي الدولة الأخرى لإحداث القلاقل فيها عند «اشتداد حالة التوتر»[2] بينهما، وتقديم الحماية لهم بعد أداء المهمة المناطة بهم. فقد كان محمد علي خان أحد مشايخ بني لام مديناً لخزينة إيالة بغداد ببدل التزامه لمقاطعة (غريبة وبكساية). ولما ضويق لإجباره على دفعها لجأ الى حسين قولي خان حاكم بشتكوه ليحتمي به من السلطات العثمانية. وأخذ يشن من هناك هجمات على مناطق بدرة بعلم من قولي خان، كان يقطع خلالها الطرق وينهب المواشي والأموال من القوافل التجارية، ويهرب عائداً الى الأراضي الإيرانية ليحتمي بها[3].

وضمن هذا الإطار، وجهت السفارة الإيرانية في استانبول في حزيران 1865، رسالة الى الباب العالي ذكرت فيها أن بعض العشائر الكردية التابعة لإيالتي بغداد والموصل، لاسيما عشائر الجاف وكلهر، اعتادت عبور الحدود والقيام بأعمال القتل والنهب داخل الأراضي الإيرانية. وأشارت الرسالة الى تكرر هذه التجاوزات التي قالت إن الحكومة العثمانية تعلم بها من خلال الرسائل التي كانت ترسلها السفارة الإيرانية لها عنها. إلا أن السفير الإيراني أقرّ في رسالته هذه بأن التجاوزات لا تشمل جميع مناطق الحدود، إذ يتمتع بعضها بالهدوء كمنطقة سنجق بايزيد في ولاية أرضروم، وأن السلطات العثمانية اتخذت بعض القرارات لمنعها، بيد أن هذه القرارات لم تثمر نتائج ملموسة. وأبدى ثقته برغبة الحكومة العثمانية في أن يحل الهدوء على حدودها مع إيران، ودعا الى العمل على تحقيق هذا الهدف، لاسيما وأن إيران، كما قال، لديها رغبة مماثلة[4].

(1) سليمان فائق بك، سبق ذكره، ص169.

(2) العزاوي، سبق ذكره، ص80.

(3) تنظر: الزوراء، العدد 51، 14 ربيع الأول 1287هـ.

(4) ترجمهء تحريرات رسميه اى است كه در سوم شهر محرم الحرام سنه 1282 از جانب سفارت سنيه به بابعالى نوشته شده، سند شماره 85، اسناد ومكاتبات تاريخى ايران قاجاريه، ص161 - 162.

وكان كاننغ وزينوف سفيرا بريطانيا وروسيا في العاصمة العثمانية استانبول قد وجها، في سنة 1864، رسالة مشتركة الى عالي باشا ناظر الخارجية العثمانية، حثا فيها الحكومة العثمانية على التعاون من أجل الوصول الى نتائج إيجابية بشأن ترسيم الحدود العثمانية الإيرانية. وذكرت الرسالة جملة من المشاكل التي يتعين على الدولة العثمانية وإيران حلها في سبيل تحقيق هذا الهدف. وكان من أهم تلك المشاكل، كما ذكرت الرسالة، الاضطرابات الأمنية وحالة التوتر التي يحدثها تنقل العشائر عبر مناطق الحدود بين الدولتين، لاسيما عشائر الجاف الكردية في المناطق الحدودية الواقعة بين أراضي إيالة بغداد والأراضي الإيرانية[1].

جدير بالذكر أن تنقل العشائر عبر مناطق الحدود بين الدولة العثمانية وإيران لم يقتصر على عشائر الجاف، بل كانت عشائر أخرى معظمها عشائر كردية وبعض منها عربية تقوم بهذا النشاط. والتنقل بحد ذاته ليس أمراً مستغرباً تقوم به عشائر زراعية رعوية مترحلة تطلب بيئة طبيعية ملائمة تصلح لزراعة المحاصيل الضرورية لمعيشتها وتوفر المراعي لمواشيها. وقد تهيأت هذه البيئة الجغرافية في المناطق التي تعيش وتتنقل فيها هذه العشائر عبر أراضي الدولتين، قبل أن تظهر ملامح الحدود السياسية التي تفصل بين الدولة العثمانية وإيران في القرن السابع عشر. ومن ثم فإن تنقل العشائر عبر الأراضي العثمانية والإيرانية لم يكن أمراً غير طبيعي بحد ذاته، بل إن الأمر غير الطبيعي فيه هو حالات الإخلال بالأمن التي تحدثها بعض العشائر المتنقلة أو المجموعات العشائرية المسلحة في أراضي هذه الدولة وهروبها الى أراضي الأخرى للاحتماء بها. أو الدفع بتلك العشائر أو المجموعات من قبل إحدى الدولتين للإخلال بأمن الدولة الأخرى لأسباب سياسية غالباً، أو للثأر منها، أو نكاية بها. وكانت مشاكل تنقل العشائر تتجاوز ذلك الى مطالبات إيرانية ببعض الضرائب ورسوم الرعي من عشائر عثمانية تنتقل مؤقتاً الى أراضيها، أو العكس، وما يتبع ذلك من خلافات تدور أحياناً حول تحديد هوية العشيرة، هل هي عثمانية أم إيرانية؟ بهدف استيفاء تلك الضرائب والرسوم منها، وسوى ذلك من مشاكل.

(1) نامهء نمايندكان روس وانگليس به عالى باشا وزير امور خارجه عثمانى،سند شماره 82،اسناد ومكاتبات تاريخى ايران قاجاريه،ص154.

وقد ذكر درويش باشا رئيس الوفد العثماني في لجنة ترسيم الحدود الدولية، أسماء عدد كبير من العشائر التي كانت تنتقل عبر المناطق الحدودية الفاصلة بين الدولة العثمانية وإيران، ومعلومات عن أوضاعها في منتصف القرن التاسع عشر، وذلك ضمن التقرير الذي أعده خلال جولته في مناطق الحدود العثمانية الإيرانية آنذاك. وكان من أهم العشائر التي ذكرها عشائر كردية كبيرة، مثل الهماوند والجاف وكلالي والبلباس وسنجابي. فقد كانت الجاف، مثلاً، وهي عشيرة كبيرة تضم فروعاً كثيرة يقدر عددها مجتمعة بأربعة آلآف بيت، تقضي فصل الشتاء في السليمانية والمناطق المحيطة بها، وفصل الصيف في منطقة (سنه) بإيران. وخلال وجودها في مناطق السليمانية كانت تدفع رسوماً على إقامتها فيها تعرف بـ(خرجخانه) الى خزينة إيالة بغداد، وتدفع الى إيران رسوم المراعي. وكانت عشيرة كلالي، التي تقطن في أطراف السليمانية ويقدر عدد بيوتها بخمسمائة بيت، ترافق الجاف في تنقلاتها باتجاه الأراضي الإيرانية، «ومن المسموع أن عشيرة الجاف كانت تقوم بأعمال الاعتداء في إيران.. وكانت تصرفات عشيرة كلالي في إيران سيئة»[1].

أما عشيرة البلباس، التي تتألف من خمسة فروع، هي: ماس، بيران، سن، رمك فقيه ويس، رمك فقيه عبد الله، فهي من عشائر منطقة كويسنجق الخاضعة للحكم العثماني. وكانت البلباس تنتقل الى الأراضي الإيرانية في فصل الصيف، فتحل في هذا الفصل في صفوق بولاق وسلدروز وأشنو، «وكانت هذه العشائر تخل بالأمن في إيران وكانوا ينهبون صفوق بولاق وسلدروز واشنو حتى اورميه وضوى»[2]. وكانت مدن ومناطق إيرانية عديدة تقع في قبضة حكم هذه العشيرة وسطوتها التي قد تستمر لعدة سنوات، الأمر الذي دعا الحكومة الإيرانية لإرسال قواتها العسكرية، على مدى أزمنة متباعدة، للحد من تجاوزات هذه العشيرة وسطوتها على بعض القرى والمدن الإيرانية[3].

كذلك فان عشيرة سنجابي التي تقطن في الأراضي الإيرانية، كانت تهاجر من موطنها في فصل الشتاء لتستوطن السهول العثمانية في مناطق خانقين وبلدروز

(1) تقرير درويش باشا، سبق ذكره، ص30.
(2) نفسه، ص38؛ لتفاصيل أكثر: سياحتنامه حدود، ص337–339.
(3) نفسه، ص38؛ لتفاصيل أكثر: سياحتنامه حدود، ص337–339.

والمناطق الواقعة بين خانقين ومندلي. ويقدر عدد بيوت هذه العشيرة التي تقضي فصل الشتاء في الأراضي العثمانية بألفي بيت. كما أن عشائر أخرى تقطن الأراضي الإيرانية، مثل كلهر وشهبازي وخالدي، كانت، على غرار عشائر سنجابي، تقضي فصل الشتاء في أراضي الدولة العثمانية. وتدفع جميع هذه العشائر(الخرجخانة) الى السلطات العثمانية، إلا أنها كانت تتملص من دفعها في كثير من الأحيان[1].

على أن تاريخ تنقل العشائر الكردية بين الأراضي العثمانية والإيرانية، وما يتسبب فيه ذلك التنقل من مشاكل وصعوبات للإدارة العثمانية في إيالة بغداد، قد سجل بعد انتصاف القرن التاسع عشر صفحات حافلة بالتحركات التي كانت تقوم بها عشيرة الهماوند الكردية والمجموعات المسلحة التي تنتمي إليها في الأراضي التابعة لإيالة بغداد. فقد كان هؤلاء يخلون بالأمن ويقطعون الطرق ويسلبون المسافرين والقوافل التجارية، ويعتدون على سكان القرى وينهبون أموالهم ومواشيهم. وكانت الهماوند هاجرت، كما يشير خورشيد باشا أحد أعضاء الوفد العثماني في لجنة الحدود، من إيران في العقد السابع أو الثامن من القرن الثامن عشر، وسكنت في بازيان وجمجمال من منطقة السليمانية[2]. وفي أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر اتسعت تجاوزات الهماوند وعبثها بالأمن في تلك المنطقة، وربما كان انشغال الدولة العثمانية بحرب القرم مع روسيا سبباً رئيساً في تفاقم تلك التجاوزات، ذلك أن الدولة بدأت بمطاردة الهماوند بعيد انتهاء تلك الحرب. ففي سنة 1857 طاردت القوات العثمانية عشيرة الهماوند وأجبرتها على التقهقر نحو مناطق زهاب في الأراضي الإيرانية. إلا أن الهماوند ما لبثت أن عادت تمارس نشاطات السلب والنهب والإخلال بالأمن في أراضي إيالة بغداد، وامتدت تلك النشاطات، التي اقلقت السلطة العثمانية في الإيالة، الى منطقة حمرين غير البعيدة عن مدينة بغداد مركز الإيالة.

ويبدو أن إخماد تحركات الهماوند لم يكن مهمة يسيرة نظراً لقوة مقاتليها وشجاعتهم، الأمر الذي اضطر والي بغداد نامق باشا في سنة 1862 الى أن يسمح

(1) للتفاصيل: تقرير درويش باشا، ص18-19.

(2) سياحتنامه حدود، ص301؛ العزاوي، عباس، عشائر العراق، ج2، مطبعة المعارف، بغداد 1947، ص77.

للهماوند بالرجوع الى بازيان، لاسيما أنه كان يدشن في تلك السنة حقبة ولايته الثانية في بغداد (1862-1867). إلا أن الهدنة بين الهماوند ووالي بغداد نامق باشا لم تستمر لأكثر من خمس سنوات عادت بعدها هذه العشيرة للتمرد على سلطة إيالة بغداد، مما أحدث حروباً ومعارك عديدة بينها وبين تلك السلطة اضطرتها للعودة الى مناطق زهاب الإيرانية. ولم تطل تلك العودة سوى سنتين جرى بعدهما إبرام الصلح بين والي بغداد تقي الدين باشا والهماوند على أن ترجع الى المناطق التي كانت تسكنها في بازيان وتخلد الى الهدوء والسكينة[1].

اقترنت عودة الهماوند للإستيطان في أراضي إيالة بغداد بتحركات واسعة للعشائر الكردية- وفي مقدمتها الهماوند - والعربية المتنقلة بين أراضي الدولة العثمانية والأراضي الإيرانية خلال سنتي 1869 و 1870، كانت تعبث فيها هذه العشائر بأمن الدولتين، الأمر الذي ترتب عليه، بطبيعة الحال، توتر أجواء العلاقات بينهما، وانعكاس ذلك التوتر على إيالة بغداد العثمانية بشكل خاص، كونها كانت مسرحاً لكل تلك التحركات، أو لمعظمها، على الرغم من أن جهوداً يمكن أن يلمسها دارس حقبة العلاقات العثمانية الإيرانية تلك كان يبذلها آنذاك العثمانيون والإيرانيون معاً أرادت تجاوز تلك الأجواء بغية تحسين تلك العلاقات. فقد مرّ بنا أن المادة الأولى من اتفاقية سنة 1869 بين الدولة العثمانية وإيران نصت على أن تبذل الدولتان قصارى جهودهما لتحقيق الأمن في مناطق الحدود الفاصلة بينهما. وعملت الدولتان بعد ذلك على ترجمة هذه المادة الى واقع فعلي، فتعاهدت السلطات الإيرانية في مناطق الحدود مع السلطة العثمانية في ولاية بغداد «على أن لا تؤوي دولة أشقياء الأخرى. وإذا طاردتهم حكومة وجب على الأخرى المعاونة في القضاء عليهم أو تأديبهم»[2]. وفي هذا المضمار أشارت جريدة الزوراء، الجريدة الرسمية لولاية بغداد، في عددها الصادر في 21 أيلول 1870، أن أشقياء عشيرة الهماوند الذين يتجاوزن على الأهالي في مناطق الحدود ويعتدون عليهم باستمرار، كانوا يقفلون راجعين الى الأراضي الإيرانية

(1) زكي، محمد أمين، تاريخ السليمانية، نقله الى اللغة العربية الملا جميل الملا أحمد الروزبياني، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد 1951، ص190.
(2) العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج7، ص182.

عندما تلاحقهم القوات العسكرية العثمانية، الأمر الذي دفع الى الاتفاق مع السلطات الإيرانية على أن توجه قوة عسكرية من كلا الطرفين العثماني والإيراني من داخل حدود كل منهما، لكي يقع هؤلاء المعتدين بين فكي كماشة ويلقى القبض عليهم. وذكرت الجريدة أنه استناداً الى هذا الاتفاق توجهت (فرق عسكرية) من الفيلق السادس في بغداد الى منطقة الحدود مع إيران لتحقيق هذا الغرض وعندما علم بعض رؤساء هؤلاء المعتدين بحركة الجيش انسحبوا الى مناطق سنه وزهاب داخل الأراضي الإيرانية، وأضافت قائلة: إن الأخبار الواردة من إيران قد وصلت بصورة رسمية، وهي تشير الى أن معتمد الدولة حاكم سنه استدرجهم الى مقر الحكومة ثم ألقى القبض عليهم[1].

إلا أن هناك أسباباً عديدة كانت تحول دون أن يستمر مثل هذا التعاون (المحلي) الذي يحقق رغبة الدولتين العثمانية والإيرانية في الحفاظ على الأمن والإستقرار في مناطق الحدود. وربما كان من بين تلك الأسباب عدم اكتراث الموظفين الإداريين والقوات العسكرية العثمانية والإيرانية فيس مناطق الحدود بتهدئة التوتر السائد في العلاقات العثمانية الإيرانية، أو حتى عدم رغبة بعضهم، لاسيما حكام مناطق الحدود الإيرانيون، في أن يستتب الإستقرار والهدوء في هذه المناطق تحقيقاً لمصالحهم الشخصية. ومن ثم نجد أن تحركات العشائر الكردية عبر مناطق الحدود العثمانية الإيرانية قد تفاقمت منذ سنة 1869، ما دعا والي بغداد مدحت باشا الى أن يبنى قلاعاً عسكرية خاصة في الممرات الجبلية من مناطق الحدود مثل زنكباد، ويخصص قوات عسكرية ترابط فيها لمنع تجاوزات هذه العشائر وتعدياتها على أراضي إيالة بغداد. إلا أن إيران لم تقم آنذاك بخطوة مماثلة إزاء ذلك[2].

إن معظم عمليات تنقل العشائر والمجموعات المسلحة عبر مناطق الحدود كانت تنطلق، كما يستشف من مقالات الزوراء وأخبارها، من داخل الأراضي الإيرانية، باتجاه أراضي إيالتي بغداد والموصل العثمانيين، وبخاصة تلك التي يقوم بها المسلحون الأكراد والمجموعات العشائرية الكردية من الهماوند والجاف والبشدر والهاورمان

(1) الزوراء، العدد 79، 24 جمادى الآخر 1287هـ(21 أيلول 1870م).
(2) ينظر: العزاوي، ج7، سبق ذكره، ص182.

وسواها من العشائر. فقد لجأت عشيرة الهاورمان الى أراضي ولاية بغداد في سنة 1869، بعد مواجهات مسلحة بينها وبين الجيش الإيراني. وقد عدت جريدة الزوراء عشيرة الهاورمان متمردة على حكومتها الإيرانية، الأمر الذي يتفق، كما هو واضح، مع سياسة التعاون التي أشرنا إليها بين السلطة العثمانية في ولاية بغداد وسلطات المقاطعات الحدودية الإيرانية، والرغبة في تحسين العلاقات العثمانية الإيرانية التي وصفتها الزوراء بأنها علاقات طيبة وقائمة على التفاهم. إلا أن الجريدة تحدثت، في الوقت نفسه، عن قسوة ممارسات الجيش الإيراني تجاه قرى عشيرة الهاورمان، وأرجعت أحد أسبابها الى «اختلاف المذهب بين عساكر إيران وبين هؤلاء العشيرة»، وهو الأمر الذي اضطر العثمانيين، كما ذكرت الجريدة، الى قبول لجوئهم الى منطقة السليمانية، «مع رؤية ما يلزم لمعاشهم والمحافظة والإنفاق عليهم»[1].

إلا أن الدولة العثمانية ما لبثت أن توسطت لدى الحكومة الإيرانية لإعادة اللاجئين الهاورمان، البالغ عددهم حوالي سبعة آلآف شخص الى الأراضي الإيرانية، وذلك عن طريق السفير الإيراني في استانبول الميرزا محمد حسين خان مشير الدولة الذي كان له أثر شخصي بارز آنذاك في تحسين علاقات بلاده بالعثمانيين. وقد قبلت الحكومة الإيرانية هذه الوساطة، ووافقت على رجوع اللاجئين الهاورمان الى أراضيها، إلا أنها اشترطت نفي بعض رؤساء هذه العشيرة الى مناطق إيرانية أخرى في أذربيجان أو كردستان تكون بعيدة عن مناطق سكناهم[2].

كذلك حفلت سنة 1869 بحوادث حدودية كثيرة كانت تهيء أرضية ملائمة لتوتر العلاقات بين الإيرانيين والعثمانيين، إلا أن الرغبة الموجودة لديهما معاً، فيما يبدو، في الإبقاء على الحدّ الأدنى الذي يكفل استقرار علاقاتهما الثنائية، بل ويعمل على تحسينها كلما سنحت الظروف وواتت الفرص، أسهمت في وأد كثير من عوامل التوتر تلك. وكان من بين تلك الحوادث، على سبيل المثال، إغارة حوالي 180 مسلحاً من الخيالة من داليان، إحدى عشائر السنجابية في إيران على خطوط التلغراف الممتدة بين خانقين وقزلرباط (السعدية) وتخريبها. وتعرض هؤلاء في الوقت نفسه، في

(1) الزوراء، العدد 12، 23 جمادى الأول 1286هـ(31 آب 1869م).

(2) تنظر: الزوراء، العدد 14، 8 جمادى الآخر 1286هـ(15 أيلول 1869م).

طريق عودتهم الى الأراضي الإيرانية، لقافلة تجارية وقيامهم بنهب أموالها، الأمر الذي استدعى قائمقامية خانقين ان توجه قوة عسكرية[1] لملاحقتهم. وقد تمكنت هذه القوة من اللحاق بهم في منطقة كرج طاغى(جبل الجص) واشتبكت معهم، وتمكنت من استعادة الأموال المنهوبة منهم قبل أن يهربوا ويصبحوا بمأمن من القوة العسكرية العثمانية بعد اجتيازهم الحدود ودخولهم الأراضي الإيرانية. وتعكس جريدة الزوراء وجهة نظر السلطات العثمانية في ولاية بغداد، التي يهمها أمر استقرار العلاقات مع إيران، بقولها تعليقاً على الحادث: «وبناء على العهود المعقودة بين الدولة العلية] العثمانية[وبين إيران ورعاية لذلك عسكرنا ما دخل الحدود ولا تجاوز الحد ورجع ومعه كافة الأموال المنهوبة وتسلمت] كذا[الى أصحابها وأخذ كل ذي حق حقه»[2].

وفي خريف سنة 1869 عبر بعض المسلحين من العشائر التابعة لحسين قولي خان، حاكم لرستان وبشتكوه، الحدود وهاجموا إحدى عشائر ربيعة القاطنة في نواحي خانقين، ونهبوا أموالها ومواشيها، وقتلوا عدداً من أفرادها. كما أن حوالي مائتين وثلاثين من المسلحين التابعين للعشائر الإيرانية كانوا قبل ذلك قد هاجموا قرية (الطويلة) في سنجق السليمانية، فتصدى لهم سكانها وأسفر القتال بينهم عن قتل وجرح عدد كبير من الطرفين، عاد بعده المسلحون الإيرانيون الى بلادهم.

وأعقب ذلك هجومان مماثلان في وقت واحد، قام بالأول منهما ما يقرب من مائة وخمسين خيال إيراني، بينهم عدد من الهماوند والتابعين لحكم حسين قلي خان، على ناحية بنكدرة التابعة لقضاء خانقين، حاصروا خلاله مبنى الناحية ودار مدير الناحية وأحرقوا بعض بيوت الأهالي. وانسحب المهاجمون بعد أن جرى قتال بينهم وبين قوات عثمانية مكونة من بعض قوات السوارية(الخيالة) [3] والضبطية[4]، ودخلوا

(1) كانت ترابط في خانقين آنذاك كتيبة (حرس حدود) تابعة للفيلق السادس في بغداد، وهي بإمرة ضابط برتبة بيكباشى(مقدم). تراجع: سالنامهء، 1292، دفعه1، مطبعهء ولايت بغداد، ص53.

(2) الزوراء، العدد 23، 12 شعبان المعظم 1286هـ(17 تشرين الثاني 1869م).

(3) تمركزت فرقة الخيالة الثانية (سوارى ايكنجى ألايى) في كركوك. وانتشر بعض مواقع قواتها في مناطق قريبة من خانقين. تراجع: سالنامهء، 1292، ص53.

(4) كان يرابط على الحدود الإيرانية بالقرب من خانقين طابور قوات الضبطية الخامس. تراجع: سالنامهء، 1292، ص60.

الأراضي الإيرانية بعد أن سقط منهم عشرة قتلى. أما الهجوم الثاني، فقد قام به بعض المسلحين من عشيرة السنجابية التي تنتقل من إيران الى أراضي ولاية بغداد في فصل الشتاء عادة، حيث داهم هؤلاء قرية كشكويل، من قرى ناحية قره تبه، واعتدوا على بعض أهالي القرية، وسرقوا مواشيهم، قبل أن ينسحبوا الى داخل الأراضي الإيرانية.

وكانت هناك اعتداءات متفرقة عديدة على القوافل في مناطق خانقين والسليمانية قام بها مسلحون ينطلقون من إيران في سنة [1] 1870. وفي بعض هذه الاعتداءات أغار أربعون خيالاً على منطقة (مزار يكيجري) الواقعة بين قزلرباط وخانقين، وسلبوا أهالي هذه المنطقة وبعض السابلة من الزوار الإيرانيين المتوجهين لزيارة العتبات المقدسة في النجف وكربلاء. ثم حاصر هؤلاء ناحية (قولاي) واشتبكوا مع أهلها، وفروا بعدما أرسلت قائمقامية خانقين قوة عسكرية تمكنت من تعقبهم حتى دخولهم الأراضي الإيرانية[2].

ويمكننا أن نرصد، فضلاً عن ذلك كله، تحركات كثيفة كانت تقوم بها عشيرة الهماوند خلال السنتين الأوليين من عهد والي بغداد مدحت باشا. والهماوند كما يصفها عباس العزاوي: «عشيرة كردية معروفة بشجاعتها،وبقطع الطرق والإخلال بالأمن.. بحيث صار يضرب المثل بها، تتعرض للمارة وتعبث بالأمن، ومن رؤسائها (جوامير). كانوا ثلاثمائة فارس أو أربعمائة فارس وبسبب القتال لم يبق منهم في هذه الأيام [سنة 1869] إلا نحو سبعين فارساً أو ثمانين ذهبوا الى أنحاء زهاب(زهاو) فصاروا يهاجمون الأطراف المجاورة بعشرين أو ثلاثين منهم فيسلبون وينهبون. وكان من الرؤساء محمد ميكائيل، جوكل (جوامير)، بچه شيرين، بچه أمين. إن فرقة محمد ميكائيل في أنحاء السليمانية كانت قد ساقت عليها الحكومة جيشاً قتل منه (رئيس وجنديان، وأصيب محمد ميكائيل بجرح ولما عاد من إيران توفي. أما بچه شيرين فقد تعقبته فرقة عسكرية... وهؤلاء إن طاردتهم الحكومة مالوا الى إيران وإذا طاردتهم إيران عدلوا الى الأنحاء العراقية وهكذا»[3].

(1) الزوراء، العدد 38، 5 ذي الحجة 1286هـ(8 آذار 1870م).
(2) الزوراء، العدد 44، 25 محرم الحرام 1287هـ(27 نيسان 1870م).
(3) العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج7، ص181.

وقد عانت قرى ومناطق سنجقي شهرزور (كركوك) والسليمانية، اللذين كانا تابعين لولاية بغداد في عهد مدحت باشا، من تجاوزات عشيرة الهماوند «بما شنت من غارات السلب والنهب، كما أنها حطمت مرات عديدة قوات الجنود التعقيبية حتى أفضى بمدحت باشا الى أن يسير إليها كتيبة كبيرة... بيد أنها استطاعت أن تدحر الكتيبة المذكورة في قرية (دوانزة امام- اثني عشر إمام) القريبة من كفري، كما أنها تمكنت بعد برهة من هذه الحادثة من كتيبة خانقين ففتكت بها أيضا فتكاً ذريعاً»[1].

ونتيجة لذلك خلدت عشيرة الهماوند الى الهدوء لبعض الوقت فيما يبدو، إلا أنها استأنفت نشاطاتها في أوائل سنة 1870. ففي ربيع تلك السنة هاجمت مجموعة مسلحة من عشيرة الهماوند قرية خالد بازيان التابعة لقضاء قره حسن في سنجق شهرزور، واشتبكت مع سكانها قبل أن تتمكن قوات عسكرية أرسلتها متصرفية السنجق من صدها وملاحقتها حتى الحدود الإيرانية[2].

وفي صيف سنة 1870 مارست مجموعات من عشيرة الهماوند نشاطات مسلحة في مناطق السليمانية، بعد أن وفدت عليها من داخل الأراضي الإيرانية. فقد هاجمت في 26 حزيران 1870 مجموعة تتألف من مائتي خيال من الهماوند أراضي قضاء بنكدرة، وسلبت قطعان من المواشي من رعاتها. وبلغت قيمة المواشي والأموال المنهوبة، التي كانت تعود الى صلحان آغا، الف كيس(الكيس = 500 قرش). وقد ساقت قائمقامية قضاء خانقين، حالما علمت بالخبر، عساكر من الضبطية وقوات الجيش النظامية لمطاردتهم، إلا أن قرب موقع الحادث من الحدود جعل المجموعة المهاجمة من الهماوند تسارع الى الهروب باتجاه الأراضي الإيرانية، دون أن تتمكن القوات العثمانية من اللحاق بها. وعقب ذلك الحادث عززت السلطات العثمانية عدد الجنود السوارية(الخيالة) والپيادة(المشاة) النظاميين في هذه المنطقة تفادياً لوقوع هجمات مماثلة. وفي أواخر شهر تموز 1870 وجهت حكومة بغداد قوات عسكرية من الجيش العثماني السادس وعساكر الضبطية. وقد لاحقت هذه القوات مسلحي الهماوند واصطدمت معهم بالقرب من كويسنجق، وأوقعت بهم خسائر في الأرواح،

(1) زكي، سبق ذكره، ص190-191.
(2) الزوراء، العدد 44، 25 محرم الحرام 1287هـ(27 نيسان 1870م).

واضطرتهم الى الهزيمة بعد أن ألقت القبض على أشخاص من رؤسائهم، كان أحدهم محمد جوامير، وغنمت منهم 25 فرساً[1].

إلا أن مجموعات الهماوند، التي اتخذت من مناطق زهاب الإيرانية مركزاً لها، استمرت في عبور مناطق الحدود باتجاه أراضي ولاية بغداد حتى أواخر سنة 1870، ففي تشرين الأول من تلك السنة سجلت عدة حوادث سرقة وسلب لأموال الأهالي وحيواناتهم قامت بها هذه المجموعات في مناطق السليمانية وشهرزور. وقد شجعت كثرة الأموال المسروقة والمسلوبة التي حصلت عليها هذه المجموعات بقية عشيرة الهماوند الساكنة في نواحي كركوك على الهجرة منها الى الأراضي الإيرانية لتكون قاعدة آمنة لهم ينطلقون منها للقيام بأعمال السلب والسرقة في أراضي ولاية بغداد، شأنهم شأن أقاربهم الساكنين في إيران الذين احترفوا هذه الأعمال. وحينما هاجر هؤلاء الى إيران قامت جماعة منهم، وهم في طريقهم إليها، بسلب حمولة قافلة تجارية مكونة من 130 دابة. تعود الى أهالي السليمانية، ودخلوا بها إيران بحفاوة استقبلهم بها أقاربهم هناك. وقد دعت كثرة تجاوزات الهماوند على أراضي ولاية بغداد الى أن تضع حكومة الولاية «طابوراً من العسكر ما عدا الطابور الموجود في السليمانية لأجل منع شقاواتهم وتجاوزهم الحدود والحد وكذلك قد وضع في الأمكنة اللازمة مقدار من المحافظين والحرس بقدر الكفاية»[2].

وقد تصدت تلك القوات العسكرية في أواخر تشرين الأول 1870 لمجموعة من الهماوند دخلت من الأراضي الإيرانية للقيام بأعمال السلب والنهب في أراضي ولاية بغداد، وتعقبتها لمدة ثلاثين ساعة واصطدمت معها فقتلت بعض أفرادها وألقت القبض على ثلاثة جرحى منهم، وفرّ الباقون الى إيران. وجيء بهؤلاء الثلاثة الى السليمانية، ومن ثم الى بغداد، وجرى «استنطاقهم في مجلس التميز وتحقق وثبت وظهر أنهم لازالوا متمادين على النهب والغارة وقطع الطريق وأنهم يسعون في الأرض فساداً وأنهم قد تجاسروا على مقابلتهم العسكر الذي سيق عليهم وهجموا عليه وحيث

(1) تراجع: الزوراء، العدد 56، 2 ربيع الثاني 1287هـ(2 تموز 1870م)؛ العدد 59، 13 ربيع الثاني 1287هـ(13 تموز1870م)؛ العدد 64،1 جمادى الأول 1287هـ(30 تموز 1870م).
(2) الزوراء، العدد 87، 23 رجب الفرد 1287هـ(19 تشرين الأول 1870م).

أنه قد حصل الحكم بموجب مضبطة بأن إعدام هكذا أشقياء ثابت شرعاً ولازم نظاماً وبناء على أن الولاية الجليلة توفيقاً على أحكام تعليمات المجالس المؤقتة مأذونة بإجراء هذه الأحكام فبموجب الأمر الصادر من مقام الولاية الجليلة... صلبت الأنفار المذكورة أحدهم في ساحة الميدان والثاني على رأس الجسر والثالث في الشورجة وعلى هذه الصورة صلبوا واعدموا»[1]. إلا أن ذلك لم يردع، فيما يبدو، المجموعات المسلحة من عشيرة الهماوند ويوقفها عن القيام بأعمال السلب والنهب وتحدي القوات العسكرية العثمانية التابعة لولاية بغداد. فقد حدثت في شهر تشرين الثاني 1870 معركتان بين بعض تلك المجموعات وفوجين من تلك القوات تحركت نحوها من كركوك والسليمانية، سقط على أثرها عدد من القتلى، كان أحدهم حمه عبد الله بن مصطفى ليله أحد رؤساء المسلحين، وجرح عدد آخر منهم[2].

من جانب آخر، فإن تلك التجاوزات التي تنطلق من الأراضي الإيرانية على الأراضي العثمانية في ولاية بغداد، والتي تساهم في عدم استقرار العلاقات العثمانية الإيرانية، لم تقتصر على العشائر الكردية، بل كانت تقوم بها بعض العشائر العربية أيضاً. ففي شهر مايس 1870 قامت مجموعة من أتباع محمد علي خان أحد شيوخ بني لام الذي يقيم في الأراضي الإيرانية بالدخول الى أراضي ولاية بغداد، وقامت بسلب حوالي ألف رأس من الأغنام من رعاة كانوا يرعون بالقرب من زرباطية، ولما أحس الرعاة بهم «لحقوهم واستخلصوا منهم ماية رأس وبقية الأغنام أخذها الأشقياء... وهربوا بها الى أن دخلوا الحدود»[3] الإيرانية. وكانت مجموعات من عشيرة كعب تقوم بتجاوزات واعتداءات في أراضي سنجق البصرة انطلاقاً من الأراضي الإيرانية، ففي شهر تشرين الأول 1870 «شنوا الغارة على بساتين المطوعة والدواسر وكوت الزين ونهبوها وبعد أن تجاسروا على بعض الجنايات مثل الجرح والقتل رجعوا وفروا الى ذلك الطرف أيضاً»[4].

---

(1) الزوراء،العدد 27،88 رجب الفرد 1287هـ(23 تشرين الأول 1870م).

(2) الزوراء، العدد 95، 22 شعبان 1287هـ(17 تشرين الثاني 1870م).

(3) الزوراء، العدد 57، 6 ربيع الثاني 1287هـ(6 تموز 1870م).

(4) الزوراء،العدد 1،89 شعبان المعظم 1287هـ(27 تشرين الأول 1870م).

كذلك كانت بعض المجموعات المسلحة من بعض العشائر العربية التي تقطن في مناطق المحمرة التابعة لإيران تقوم أحياناً بتهديد الملاحة التجارية في شط العرب ورأس الخليج. فقد أقدمت، في أواخر سنة 1870، مجموعة مسلحة من عشيرة النصار على مهاجمة سفينة تجارية هندية كانت ترسو في الفاو، وقتلت واحداً من طاقمها وجرحت اثنين منهم، وسلبت منهم مبلغاً كبيراً من المال، الأمر الذي دعا مدير ناحية الفاو الى إبلاغ متصرف البصرة بالحادثة، الذي أبلغ بدوره حاكم المحمرة الشيخ جابر وطلب منه القبض على هؤلاء المسلحين واسترداد الأموال التي نهبوها[1].

على أن الحكومة الإيرانية لم تكن راضية عن الأعمال التي كان يقوم بها المسلحون الذين كانوا ينطلقون من داخل حدودها، إلا أنها لم تتمكن من ضبط تحركاتهم والحد من تجاوزاتهم على المدن والقرى والطرق في ولايتي بغداد والموصل. وكانت السلطة العثمانية في بغداد تعترف باتخاذ الحكومة الإيرانية موقفاً مناهضاً لتلك الأعمال، وتعزي أسباب التجاوزات في مناطق الحدود، وتحدي من يقوم بها من العشائر والمسلحين للسلطتين الإيرانية والعثمانية معاً الى طبيعة ثقافة هؤلاء، وابتعادهم عن مزاولة الحرف أو الزراعة أو التجارة. ومن ثم فإن بغداد كانت تعتقد بأن العلاقات الودية مع إيران.. علاقات (المخادنة والمصافاة) على حدّ تعبير الزوراء الجريدة الرسمية لولاية بغداد، فضلاً عن القوانين الدولية والمواثيق والمعاهدات الموقعة بين الدولة العثمانية وإيران، كانت تدعو إيران، كما تقول الجريدة، الى أن «لا تنظر الى أفعال هؤلاء الأشقياء بنظر القبول إذ هذا أمر بديهي مسلم»[2].

(1) الزوراء، العدد 90، 5 شعبان المعظم 1287هـ(31 تشرين الأول 1870م).

(2) الزوراء، العدد 44، 25 محرم الحرام 1287هـ(27 نيسان 1870م). وينظر أيضاً: العدد 38، 5 ذي الحجة 1286هـ(8 آذار 1870م).

ثالثاً: مشكلات الزائرين واللاجئين والمقيمين

كان لمشكلات الحدود وتنقل العشائر والمجموعات المسلحة بين أراضي الدولة العثمانية وإيران دور أساسي فاعل، كما تبين لنا من المبحثين السابقين، في استمرار حالة التوتر في العلاقات بين هاتين الدولتين خلال الحقبة الممتدة بين سنتي 1857 و1870. إلا أن هناك مشكلات ثانوية أخرى أقل أهمية منها كانت تساهم أيضاً، ولو بنصيب محدود، في إذكاء تلك الحالة، على الرغم من سعي الدولتين المتواصل، ومعهما الوسيطان الدوليان بريطانيا وروسيا، لتجاوزها بغية إقامة علاقات جوار طبيعية بينهما. ومن الواضح أن استمرار حالة التوتر في العلاقات العثمانية الإيرانية خلال الحقبة التي يتناولها هذا الفصل يكمن في إفرازات الإرث التاريخي من الحروب والخلافات وعدم الثقة المتبادلة بين الإيرانيين والعثمانيين، التي نتج عنها حدوداً متحركة غير واضحة المعالم كشأن أية حدود بين أية دولتين عسكريتين، ويكمن أيضاً بالحالة المعقدة التي تفرضها طبيعة معيشة العشائر في مناطق الحدود العثمانية الإيرانية في ولايتي بغداد والموصل خاصة. أضف الى ذلك كله مشاكل من نوع آخر كانت تسهم، ولو بنصيب أقل حظاً، في إبطاء خطوات الإنتقال بالعلاقات بين الدولة العثمانية وإيران الى حالات أفضل.

وكان من بين تلك المشاكل إيواء الدولة العثمانية للأمراء من الأسرة الحاكمة القاجارية في إيران، ولسواهم من اللاجئين والمعارضين السياسيين الإيرانيين، في أراضيها، لاستخدامهم ورقة للضغط على إيران في إية مفاوضات أو معاهدات تعقد معها. وكانت معاهدة أرضروم الثانية قد تطرقت، في مادتها الخامسة، الى موضوع اللاجئين السياسيين الإيرانيين في الدولة العثمانية، وسواهم من الهاربين من إيران، فنصت على أن تقوم كل من الدولة العثمانية وإيران على تسليم الفارين من الدولة الأخرى إليها حينما تطلب منها ذلك. وتعهدت الدولة العثمانية لإيران بحصر إقامة اللاجئين السياسيين الإيرانيين، ومعظمهم من الأسرة القاجارية الحاكمة، في مدينة

بورصة، ومنعهم من مغادرتها أو إجراء أية اتصالات مع الداخل الإيراني، أو التسلل الى إيران خلسة[1].

إلا أن الدولة العثمانية لم تلتزم بتعهداتها التي نصت عليها المادة الخامسة من معاهدة أرضروم الثانية بشأن اللاجئين الإيرانيين الى أراضيها، ذلك أن هذه الدولة التي دأبت في سياستها تجاه إيران قبل معاهدة أرضروم الثانية بأكثر من قرن مضى[2] على استقبال اللاجئين الإيرانيين، استمرت بعد عقد تلك المعاهدة في منح الحرية التامة للاجئين من أبناء الأسرة القاجارية الحاكمة في إيران في اختيار المكان الذي يقيمون فيه، دون إلزامهم بالإقامة في مدينة بورصة في أقصى شمال غربي الأناضول. فكان جميع هؤلاء، أو معظمهم، خلال الحقبة التي نؤرخ لها، يختار الإقامة في مدن العتبات المقدسة في إيالة بغداد ولاسيما في مدينتي كربلاء وبغداد.

ولم تقتصر رعاية الدولة العثمانية للأمراء الإيرانيين اللاجئين إليها وحفاوتها بهم على السماح لهم باختيار المكان الذي يرغبون بالإقامة فيه، بل كانت تؤمن لهم احتياجاتهم المالية أيضاً. فقد خصصت إيالة بغداد من ميزانيتها الخاصة رواتب للأمراء الإيرانيين المقيمين في الإيالة. وكان بعض أولئك الأمراء يتسلمون من خزينة الإيالة مبالغ مالية كبيرة على اعتبار أنهم يشغلون، من الناحية الإسمية فحسب، مناصب إدارية مرموقة فيها. وقد بلغ، مثلاً، مجموع المبالغ التي صرفت خلال سنة واحدة (من شهر كانون الأول 1862 الى شهر تشرين الثاني 1863) كرواتب للأمراء الإيرانيين المقيمين في إيالة بغداد (803412) قرشاً. وبلغ مجموع رواتب هؤلاء خلال شهر تشرين الثاني وكانون الأول من السنة التالية (1864)، (158100) قرشاً[3]. الأمر الذي يعني أن معدل

(1) معاهدات مجموعه سي، عينا كجن اثر، ص5-9؛ شميم، همان مآخذ، ص213 - 216.

(2) تشير إحدى وثائق الأرشيف العثماني الى أن أمراً سلطانياً وجه الى والي بغداد أحمد باشا في أوائل رجب 1154هـ(1741م) يأمره بإيواء ثلاثين أسرة هاجرت من إيران الى إيالة بغداد هرباً، كما ورد في الوثيقة، من الظلم والاضطهاد، ومنحها الإقامة، وإسكانها في أماكن مناسبة. ينظر: مهمة دفتري رقم 148 (Muhimme-I Defteri Nr. 148)، ص91. أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول، رقم البحث 1201. اعتمدنا نسخة مصورة من هذه الوثيقة كانت محفوظة في مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج في البصرة.

(3) قايا، سبق ذكره، ص239.

الرواتب التي كانت تدفع لهؤلاء لم يكن ثابتاً، فقد كان المعدل الشهري لهذه الرواتب خلال سنتي 1862 و1863 هو (66951) قرشاً في الشهر الواحد، ازداد في السنة التالية (1864) ليصبح (79050) قرشاً في الشهر الواحد.

وكانت المبالغ التي تصرفها إيالة بغداد كرواتب للأمراء الإيرانيين اللاجئين المقيمين في أراضيها تشكل عبئاً ثقيلاً على الميزانية السنوية للإيالة. فقد ناهزت هذه المبالغ المليون قرش في سنة 1864، في الوقت الذي كانت فيه هذه الميزانية بعد ست سنوات من ذلك التاريخ، أي في سنة 1870، لا تتجاوز التسعين مليون قرش[1].

ولعل من الواضح أن رعاية الدولة العثمانية للاجئين من الأمراء الإيرانيين الذين كانوا يقيمون في مدن العتبات المقدسة في إيالة بغداد خاصة، كانت تنعكس سلباً على علاقاتها مع الحكومة الإيرانية والشاه القاجاري، لما يثيره ذلك من مخاوف إيرانية من قيام هؤلاء بتحريك نشاطات مناهضة لنظام الحكم في داخل إيران. وهي مخاوف كان لها ما يبررها لدى الدولتين العثمانية والإيرانية معاً بسبب تاريخ حافل من هروب الأمراء من هذه الدولة أو تلك ولجوئهم الى الأخرى، يرتقي زمنه الى بداية الحكم الصفوي في إيران في مطلع القرن السادس عشر، حينما قبل الشاه الصفوي إسماعيل الأول لجوء أولاد أحمد بن السلطان بايزيد الثاني الذي كان في صراع على الحكم مع أخيه سليم الذي اعتلى عرش الدولة العثمانية خلال السنوات 1512- 1520 باسم السلطان سليم الأول[2].

وفيما عدا مشكلة اللاجئين الإيرانيين الى الدولة العثمانية من أمراء الأسرة القاجارية الحاكمة في إيران، كانت تشوب أجواء العلاقات العثمانية الإيرانية خلال الحقبة 1857- 1870 مشاكل عديدة أخرى، كانت تطل برأسها بين الحين والآخر. ولم يكن معظم هذه المشاكل يخرج عن الإطار التاريخي للتنافس السياسي العثماني الإيراني الذي انبثق مع بزوغ نجم الدولة الصفوية في إيران، والذي كان يكتسى منذ

(1) للإطلاع على ميزانية ولاية بغداد للسنة المالية 1869 - 1870، تراجع: الجوائب (جريدة)، العدد 513، الاستانة 22 محرم الحرام 1288هـ، 12 ابريل - نيسان 1871م.

(2) للتفاصيل: فريد، سبق ذكره، ص73.

ذلك الحين صبغة دينية – مذهبية. فقد كان كل من السلطان العثماني والشاه الإيراني يبحث بالدرجة الأولى عن مصالح دولته وسبل توسيع رقعتها بأي وسيلة من الوسائل حتى وإن تقاطعت مع مبادئ الإسلام وأحكامه، إلا أنه كان في الوقت ذاته يعدّ نفسه خليفة لرسول الله(ص)، وحامياً للدين الإسلامي والشريعة الإسلامية، وهو يحكم (دولة الإسلام) من عاصمته (دار الخلافة)(1).

وكان من بين تلك المشاكل ما واجه الزائرين للعتبات المقدسة في إيالة بغداد والمقيمين الإيرانيين فيها من صعوبات. فقد استمرت خلال سنوات هذه الحقبة (1857– 1870) شكاوى الحكومة الإيرانية من تجاوزات السلطة العثمانية في الإيالة على الإيرانيين المتوجهين لزيارة العتبات المقدسة. ودارت إحدى تلك الشكاوى حول نزل(خان) في خانقين ادعت الحكومة الإيرانية بأن شاه إيران بناه وأوقفه على الزائرين الإيرانيين ليكون محطةِ لاستراحتهم، واشتكت من قيام الإدارة العثمانية في إيالة بغداد بالإستيلاء على ذلك النزل في سنة 1859، وتحويله الى دائرة حجر صحي(كرنتينة). إلا أن الحكومة العثمانية ردت بعد سنة من إبلاغها بالشكوى بأن ملكية النزل تعود لها، متذرعة بحجج واهية، فيما يبدو، ذكرت فيها عدم وجود وثيقة تثبت بأن النزل موقوف على الزائرين الإيرانيين(2).

أما بشأن مشاكل المقيمين الإيرانيين في الدولة العثمانية، والذي كان معظمهم يتخذ من إيالة بغداد مقراً لإقامته، فقد استمرت، خلال الحقبة التي نؤرخ لها، تدور حول تملكهم للعقارات في المقام الأول. وكانت الدولة العثمانية تتخوف، كما ذكرنا من قبل، من ازدياد النفوذ الإيراني في إيالة بغداد بعد حادثة كربلاء سنة 1843، وعدت

(1) إذا باتت مثل هذه المفاهيم والصفات معروفة عن السلطان العثماني، فإن أمثالها تماماً من الصفات والتسميات كان يخلع على الشاه القاجاري في إيران، فعاصمته طهران هي (دار الخلافة)، والشاه هو «أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين... والإمام المفترض طاعته على جميع الأنام». يراجع، كمثال على ما ذكرته المصادر الفارسية للصفات التي كانت تضفى على الشاه القاجاري: اعتماد السلطنة، تاريخ منتظم ناصرى، جلد سوم، به تصحيح: دكتر محمد اسماعيل رضوانى، چاپ أول، دنياى كتاب، تهران 1367، ص1915؛ ناصر الدين شاه قاجار، سفرنامهء عتبات سال 1287 قمرى، به كوشش ايرج افشار، چاپ اول، چاپخانهء رشديه، تهران 1363، ص154.

(2) ينظر: قايا، سبق ذكره، ص253.

تملك المقيمين الإيرانيين للأراضي والعقارات في الإيالة، لاسيما في مدينة كربلاء، من أهم عوامل توسع النفوذ الإيراني فيها، لذلك بدأت منذ سنة 1844 بالتعامل مع هؤلاء المقيمين على أنهم أجانب لا يحق لهم تملك العقارات والأراضي في الدولة العثمانية، شأنهم شأن الأوربيين المسيحيين المقيمين فيها، واعتبرتهم أجانب بشكل رسمي منذ سنة 1858. وقد ترتب على ذلك أن شرعت في ستينيات القرن التاسع عشر بإيقاف عمليات تملكهم للأراضي والعقارات ومحاولة انتزاع ملكية ما تملكوه منها[1].

(1) للتفاصيل: نفسه، ص261-262.

رابعاً: نحو تحسين العلاقات.. مظاهر وملامح

اتخذت العلاقات العثمانية الإيرانية منذ سنة 1857، وحتى زيارة العاهل الإيراني ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في العراق في سنة 1870، مسارات دبلوماسية طبيعية واكتست مظاهر نوايا حسنة كانت تنبئ، فيما يبدو، عن رغبة العثمانيين والإيرانيين معاً في بناء علاقات جوار حسنة بين دولتيهما، على الرغم من كل المشاكل التي ذكرنا أنها ظلت تعرقل خلال تلك الحقبة(1857- 1870) مسيرة الدولتين العثمانية والإيرانية الرامية الى تحقيق هذا الهدف.

وقد تجلت تلك الرغبة واضحة في حرص الدولتين على تنمية أواصر العلاقات الدبلوماسية بينهما وتوثيقها، وفي محاولتهما توظيف لغة الحوار الدبلوماسي وأساليب المجاملات ومبدأ الصداقة والمودة والأخوة في الدين، في تخفيف هذه المشاكل بينهما. ويمكن القول إن أبرز ما يشار له في هذا الصدد، هو تبادل الأوسمة والرسائل بين السلطان العثماني والشاه الإيراني. ففي 15 رمضان 1276هـ- 6 نيسان 1860م، بادر العاهل الإيراني ناصر الدين شاه بإهداء (الوسام الأقدس) المرصع بالألماس الى السلطان العثماني عبد المجيد، مرفقاً برسالة ودية أكد للسلطان فيها على منزلته العظيمة لديه، وذكر له أن علاقة (الجامعة الإسلامية) التي تربط إيران بالدولة العثمانية أصبحت أكثر استحكاماً. ولأجل توطيد العلاقات بين بلدينا، كما قال الشاه في رسالته، يجب أن نعمل على تهيئة مجتمعاتنا على التفاهم والتقارب فيما بينها، والعمل بروح الأخوة والتعاون والمحبة. وأعرب عن سروره لقيام علاقات ودية مع الدولة العثمانية، وأمله في أن تتوثق هذه العلاقات في المستقبل. وذكر الشاه في رسالته هذه الى السلطان أن السفير الإيراني في طهران سوف يعمل على تهيئة الوسائل الكفيلة بتقوية أواصر الصداقة والمودة بين الدولتين[1].

---

(1) سوادنامه ناصر الدين شاه به سلطان عثمانى، اسناد ومكاتبات تاريخى ايران قاجاريه، موضوع ارسال نشان همايون، سند شماره 68، ص 129؛ مستوفى، عبد الله، شرح زندگانى من يا تاريخ اجتماعى واداری دوره‌ء قاجاريه.. از آقا محمد خان تا آخر ناصر الدين شاه، جلد اول، چاپ چهارم، انتشارات زوار، تهران 1377، ص109.

وحينما توفى السلطان عبد المجيد في سنة 1861، أوعز ناصر الدين شاه الى سفيره في استانبول الميرزا محمد حسين خان مشير الدولة لتقديم العزاء بإسمه للدولة العثمانية، وتهنئة السلطان عبد العزيز على تسنمه سدة الحكم فيها، فبعث السفير رسالة الى الخارجية العثمانية مؤرخة في 5 ربيع الأول 1287هـ - 10 أيلول 1861م بهذا المعنى. وتضمنت الرسالة حرص الشاه على تجديد علاقات المودة والمحبة التي تربط إيران بالدولة العثمانية[1].

ثم بادر ناصر الدين شاه الى إهداء السلطان عبد العزيز الوسام الملكي المرصع بالألماس. وكتب له رسالة مؤرخة في جمادى الآخرة 1282 هـ(تشرين الأول - تشرين الثاني 1865م)، قال له فيها: إن المحبة والأخوة أصبحت تحكم علاقاتنا، ومن ثم يجب علينا أن نعمل على إظهار الوفاء والصدق الذي نكنه لكم في نفوسنا، لهذا قررنا أن نكتب هذه الرسالة لنقدم لكم معها الوسام الملكي ليبقى شاهداً على مودتنا واتحادنا، وكلفنا أحد خواصنا مشير الدولة ميرزا حسين خان، الذي يعد من أعضاء دار الشورى وسفيرنا لديكم ليقوم بمهمة تقديمه إليكم. وأتمنى من عظمتكم قبول هذه الهدية التي نرجو أن تلقى القبول لديكم[2].

وقد ردّ السلطان عبد العزيز على الشاه في أوائل سنة 1866 برسالة أعرب له فيها عن قبوله لهديته، وشكره عليها. فأجاب الشاه بدوره عليها برسالة مؤرخة في صفر 1283هـ (حزيران - تموز 1866)، أخبره فيها عن امتنانه لرسالته التي حملها إليه خير الله أفندي سفير الدولة العثمانية لدى طهران، وعن سروره بهذه المبادرة الودية لتقوية العلاقات الطيبة بين الدولة العثمانية وإيران، والتي تسعى الدولتان الى تقويتها. وأشاد الشاه بدور خير الله أفندي، الذي أصبح موضع ثقته كما قال، في تعزيز أواصر العلاقات الثنائية بين الدولتين[3].

---

(1) للإطلاع على النص الكامل للرسالة، ينظر: نامه ميرزا حسين خان به وزارت خارجى عثمانى، اسناد ومكاتبات تاريخى ايران «قاجاريه»، سند شماره 70، ص131.

(2) گزيدهء اسناد سياسى ايران وعثمانى.. دورهء قاجاريه، جلد سوم (1271 - 1313 هـ.ق)، دفتر مطالعات سياسى وبين المللى، تهران 1370، اهداى نشان مخصوص ناصر الدين شاه به سلطان عبد العزيز خان، شماره سند 401، ص45.

(3) همانجا، سوادنامه از طرف اعلى حضرت همايون شاهنشاهى به اعلى حضرت سلطان عبد العزيز خان نوشته شده، سند شماره 402، ص47.

وبعد مرور حوالي سنة واحدة على إرسال هذه الرسالة، أهدى السلطان عبد العزيز الى ناصر الدين شاه الوسام العثماني الأول، مرفقاً برسالة عبّر فيها عن مودته ومحبته للشاه. فردّ عليها ناصر الدين شاه بجواب مؤرخ في شوال 1283هـ(شباط- آذار 1867م)، تضمن شكره لهدية السلطان. وكان مما قاله فيه: إن وسام السلطان جلب إليه السرور لأنه ساعد على تقوية العلاقة بين إيران والدولة العثمانية، كما كان متوقعاً منه. وأن هذا الوسام يعبر أيضاً، كما قال الشاه في رسالته، عن رغبة السلطان في إقامة علاقات ودية بين الدولتين، وأنه سوف يبقى ذكرى عزيزة عليه[1].

وقد أدى الدبلوماسيون العثمانيون والإيرانيون، خلال الحقبة 1857- 1870، دوراً مهماً في تنقية أجواء العلاقات العثمانية الإيرانية. وكانت نشاطاتهم في هذا المجال تبنى عن قناعاتهم الشخصية بضرورة تحسين هذه العلاقات وتطويرها، وتشير في الوقت نفسه الى انتقائهم من قبل كلا الدولتين العثمانية والإيرانية لقدراتهم على تحقيق هذه الأهداف. فقد نشط السفير الإيراني في استانبول الميرزا محمد حسين خان الملقب بمشير الدولة[2]، خلال سنوات عمله الاثنتي عشرة(1858- 1870) التي قضاها في استانبول، في العمل على إزالة العقبات التي تعترض تحسين علاقات إيران مع الدولة العثمانية، وحاول أن يردم هوة الخلافات بين الدولتين، لاعتقاده بضرورة أن تقدم إيران ليس على تحسين علاقاتها مع الدولة العثمانية فحسب، بل مع بقية دول العالم أيضاً. وكان السفير مشير الدولة ينطلق من توجهات إصلاحية عرف بها[3]. وقد لفت بأفكاره نظر ناصر الدين شاه الى ضرورة أن يطلع الشاه على العالم الخارجي،

(1) همانجا، سوادنامهء اعلى حضرت شاهنشاهى به اعلى حضرت سلطان عبد العزيز خان، شماره سند 405، ص55.

(2) الميرزا محمد حسين خان سبهسالار مشير الدولة (1828 - 1881) بن الميرزا نبى خان القزويني. عمل أبوه حلاقاً لعلي تقي ميرزا بن فتح علي شاه القاجاري. كان، وأبوه، على علاقة طيبة مع الأسرة القاجارية الحاكمة، وهما صهران لفتح علي شاه. عمل الميرزا محمد حسين بوظائف دبلوماسية، فكان قنصلاً لإيران في بومباي لثلاث سنوات (1851 - 1853)، نقل بعدها الى وظيفة مماثلة في تفليس، قبل أن يختاره ناصر الدين شاه سفيراً في استانبول في سنة 1857. ساساني، خان ملك، سياستكران دورهء قاجار، به كوشش سيد مرتضى آل داود، چاپ أول، انتشارات مكستان، تهران 1379، ص59-60.

(3) ورهرام، همان مآخذ، ص171.

وأن تقوم إيران بتحسين علاقاتها الدولية. ووصفت تقاريره الدبلوماسية التي كان يبعث بها الى طهران بأنها «مقالات أراد بها تنوير الطبقة الحاكمة في إيران»[1]. وكانت تلك التقارير التي يرسلها مشير الدولة من استانبول الى الخارجية الإيرانية تؤكد في مضامينها على رغبته الملحة في أن تكتسب إيران صورة مشرقة لدى الأجانب تختلف عما يحملونه عنها، وأن تسعى، لبلوغ ذلك الهدف، الى إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول التي ليس لها علاقات معها، أو مع تلك الدول التي انقطعت علاقاتها مع إيران بعد إزالة أسباب التوتر والخلافات معها[2].

كذلك فإن السفير العثماني في طهران حيدر أفندي، بذل في السنوات الأولى من ستينيات القرن التاسع عشر جهوداً طيبة في سبيل توثيق علاقات دولته مع إيران، وإزالة ما يشوبها من عوامل التوتر والخلاف. وكانت جهوده تلك موضع تقدير ناصر الدين شاه الذي قلده، في رمضان 1278 هـ- آذار 1862 م، وساماً مزيناً بالألماس والحمائل الزرقاء فيه صورة الشاه، وهو وسام رفيع لا يمنح إلا للأشخاص الذين يقدمون خدمات جليلة للبلاد الإيرانية. وتضمنت براءة منح الوسام إشادة بجهود السفير العثماني حيدر أفندي في تقوية وشائج المودة وتوثيق أواصر العلاقة بين الدولتين العليتين الإيرانية والعثمانية، والتي حاز بها مودة صاحب الجلالة الشاهنشاه وألطافه. وورد في البراءة أن العاهل الإيراني يرغب في أن يضاعف السفير العثماني في طهران جهوده لتقوية العلاقات بين الدولتين، وأن يأخذ على عاتقه إنجاز هذه المهمة[3].

وقد عملت الخارجية الإيرانية مع السفير العثماني حيدر أفندي بروح من المودة والتعاون، فيما يبدو، فكانت تطلعه على تطورات الأوضاع الداخلية الإيرانية. وكان من ذلك القبيل الرسالة التي بعث بها ميرزا سعيد خان وزير الخارجية الإيراني الى السفير حيدر أفندي في ذي القعدة 1278هـ- مايس 1862 م، يخبره فيها بتوجيه ولاية

(1) المشايخي، علي خضير عباس، إيران في عهد ناصر الدين شاه 1848-1896، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1987، ص184.

(2) ساساني، همان مآخذ، ص 76-78.

(3) سواد فرمان ناصر الدين شاه، اسناد ومكاتبات تاريخى إيران «قاجاريه»، موضوع اعطاى نشان همايونى به حيدر افندى، سند شماره 71، ص132.

العرش الإيراني الى مظفر الدين ميرزا[1]. كذلك فإن خير الله أفندي السفير العثماني في طهران، الذي أعقب حيدر أفندي، قد بذل جهوداً متميزة في تعزيز العلاقات العثمانية الإيرانية، الأمر الذي حدا بناصر الدين شاه على الإشادة بجهوده تلك في رسالة بعث بها الى السلطان العثماني عبد العزيز في صفر 1283هـ - حزيران 1866م[2].

ومن ثم فقد كان لرغبة كل من الدولة العثمانية وإيران في تحسين العلاقات بينهما، وحرصهما - لبلوغ هذا الهدف - على توظيف الأساليب الدبلوماسية ولغة الحوار والتفاهم ومشاعر الإنتماء المشترك للإسلام الذي يحض أتباعه على نبذ الخلافات، أثر واضح، فيما يبدو، في ظهور ملامح تحسن فعلي طرأ على تلك العلاقات منذ أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، وتوج بزيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في العراق سنة 1870. وقد اتضحت مظاهر التحسن في العلاقات العثمانية الإيرانية منذ ذلك الحين في إيالات العراق، وانعكست عليها بشكل مباشر، لما لهذه الإيالات من حدود عثمانية طويلة مع إيران كانت محور خلافات تاريخية مزمنة، ومن روابط تاريخية اقتصادية واجتماعية ودينية وثيقة معها.

فعندما تولى رجل الدولة المصلح مدحت باشا أمر تلك الإيالات، وجمعت له في وحدة إدارية كبيرة عرفت بـ(ولاية)[3] بغداد في سنة 1869، كان الباب العالي يحرص على أن تؤدي هذه الخطوة الى تحسين العلاقات مع إيران انطلاقاً من هذه الولاية العثمانية التي جعلت منها جغرافيتها وتماسها المباشر مع إيران، وكذلك أوضاعها

(1) نامهء ميرزا سعيد وزير دول خارجه به حيدر افندى سفير دولت عثمانى، اسناد ومكاتبات تاريخى ايران «قاجاريه»، موضوع وليعهدى مظفر الدين ميرزا، سند شماره 72، ص133.

(2) گزيده اسناد سياسى ايران وعثمانى.. دورهء قاجاريه، شماره سند 402، ص47.

(3) ألغت الدولة العثمانية إسم (الإيالة) الذي كانت تستعمله لوحداتها الإدارية بعد تطبيقها لـ(نظام الولايات) الذي أصدرته في سنة 1864، واستحدثت بموجب هذا النظام وحدات إدارية أكبر من السابقة، أطلق عليها إسم (الولاية) بدلاً من إسم (الإيالة). وقد طبق الوالي مدحت باشا نظام الولايات على مجموع مساحة الإيالات التي عرفت بإيالات العراق من قبل، وهي بغداد والموصل وشهرزور والبصرة، والتي لم يكن عددها يتجاوز الإيالتين فقط عند وصول مدحت باشا الى بغداد في سنة 1869، وهما إيالة بغداد وتتبعها متسلمية البصرة، وإيالة الموصل، وشكّل منهما ولاية بغداد التي كان كل من الموصل والبصرة وشهرزور سنجقاً من سناجقها العشرة. لتفاصيل أكثر: النجار، الإدارة العثمانية..، ص57-60، 116-117.

المتداخلة مع الشأن الإيراني الثقافي والإقتصادي والديني، عاملاً أساسياً لتطوير تلك العلاقات، ومؤشراً على اتجاهات مسيرتها. ومن ثم فقد تضمن (فرمان) تعيين مدحت باشا والياً لولاية بغداد نصوصاً صريحة في الحث على السير باتجاه تعزيز العلاقات مع إيران وتوثيقها بحكم موقعه المباشر في التعامل معها، إذ كان عليه، كما جاء في ذلك الفرمان على لسان السلطان العثماني «أن يبادر للإهتمام بجارتنا دولة إيران البهية، وأن يلاحظ في تلك الحوالي الرائح والغادي من أفرادها والمقيم منهم ومن يتعاطى التجارة أو يتردد للزيارة وفق قاعدة المصافاة والصداقة المتمناة الجارية بين الدولتين حسب العهود المرعية بين الطرفين وطبق أمري...»[1].

وقد عكست جريدة الزوراء، جريدة ولاية بغداد الرسمية التي أسسها مدحت باشا وصدر عددها الأول في 15 حزيران 1869، التوجهات العثمانية، ممثلة بولاية بغداد وواليها مدحت باشا، لإقامة علاقة قائمة على مبدأ حسن الجوار مع إيران. فقد دافعت الزوراء في عدد من أعدادها الأولى عن العاهل الإيراني ناصر الدين شاه وسياسته الداخلية، حينما نسبت إليه بعض صحف العاصمة استانبول، ومنها صحيفة (لاتركي)، ممارسة العنف والقسوة تجاه من أشاعوا خبر سقوطه من على ظهر جواده ووفاته نتيجة لذلك، وذلك أثناء رحلة للتنزه كان يقوم بها الشاه خارج طهران. وذكرت الزوراء إن إيقاع عقوبات قاسية ضد المجرمين، كقطع الأيدي وقلع العيون، ربما يمارسه بعض حكام المدن الإيرانية بعيداً عن أعين الشاه و«تنظيماته الجديدة» في العاصمة طهران. أما في العاصمة، فإن معاملة الشاه قائمة «على الشفقة والعدل بحق الأهالي». وعدت جريدة الزوراء مقالة (لاتركي) «أراجيف وإفراط في المبالغة»[2].

وكثيراً ما كانت جريدة الزوراء تصف علاقات الدولة العثمانية مع إيران بأنها علاقات طيبة، قائمة، على حدّ ما جاء في أحد أعدادها، على «المصافات والمخادنة الكاملة بين السطنة السنية وبين دولة إيران»[3]. وكانت تنقل أحياناً عن صحف العاصمة العثمانية استانبول ما ينشر فيها من أخبار ومقالات تعبر عن تطلعات لإقامة علاقات

(1) الزوراء، العدد 1، 5 ربيع الأول 1286هـ.
(2) الزوراء، العدد 3، 19 ربيع الأول 1286هـ.
(3) الزوراء، العدد 12، 23 جمادى الأول 1286هـ.

حسنة مع إيران. فقد نقلت في عدد من أعدادها ترحيب صحف العاصمة العثمانية في مطلع سنة 1870 بزيارة متوقعة قالت تلك الصحف أن العاهل الإيراني ناصر الدين شاه سيقوم بها الى استانبول في ربيع تلك السنة[1]. إلا أن وجهة تلك الزيارة وموعدها قد تغيرا، فأصبحت نحو العتبات المقدسة في ولاية بغداد، وبدأت في شتاء سنة 1870. وأشارت الجريدة، في عدد آخر صدر في 28 حزيران 1869 قبيل زيارة ناصر الدين شاه لولاية بغداد، الى ما ذكرته جريدة الجوائب الإستانية، من أن مشاريع كثيرة أنجزت في ولاية بغداد من بينها خط للسكة الحديد يمتد من بغداد الى كربلاء والنجف، الأمر الذي يخدم، بطبيعة الحال، الزائرين الإيرانيين المتجهين الى هاتين المدينتين المقدستين. إلا أن الزوراء علقت على خبر جريدة الجوائب بقولها إن هذا المشروع لم يبدأ العمل به بعد، وإن كانت «الإرادة السنية»- السلطانية - قد صدرت بالموافقة على تنفيذه، ذلك أنه يحتاج الى وقت لدراسته وتحديد المناطق التي تمر بها السكة الحديد، «وجلب الرسم والتعريفة المقتضية لذلك من أوربا»[2].

وعشية زيارة ناصر الدين شاه الى العتبات المقدسة في ولاية بغداد، كانت جريدة الزوراء، تشيد بصاحب الشهامة، كما تصفه، ناصر الدين شاه، وتنقل أخبار عدله وشفقته على أبناء شعبه. فقد أشارت، بهذا الصدد، الى أن الشاه أمر عماد الدولة حاكم كرمانشاه أن يهيىء مؤونة سفرته الى العتبات المقدسة وبقية مستلزماتها عن طريق شرائها من الأسواق بأثمانها الحقيقية من حساب خزينة الشاه الخاصة، دون أي تجاوز على حقوق التجار، أو تحميل للأهالي أية أعباء مالية، ذلك أن العادة جرت في إيران منذ القدم أن تحمّل مصاريف زيارة الشاه لمنطقة من المناطق على عاتق سكانها، فضلاً عما قد يتحمله هؤلاء من أعباء أخرى تتمثل في التجاوزات التي غالباً ما تكتنف هذه العملية. ومن ثم كانت، كما تقول الزوراء، «شفقة حضرة الشاه بحق تبعته وفيرة ومرحماته عليهم كثيرة...وأظهرت آثار العدالة واللطف بالرعية»[3].

واقتضت عدالة الشاه ومرحماته لشعبه، كما جاء في أحد أعداد الزوراء، أن يقوم

(1) تنظر: الزوراء، العدد 32، 23 شوال المكرم 1286هـ.

(2) الزوراء، العدد 55، 28 ربيع الأول 1287هـ.

(3) الزوراء، العدد 52، 18 ربيع الأول 1287هـ.

الشاه بعزل حاكم يزد، لأنه شارك في مضاربات رفعت من أسعار المواد الغذائية، مما تسبب في أضرار لعامة الناس وفقرائهم، «ولما وصل هذا الخبر الى مسامع عدالة حضرة الشاه في الحال عزل الحاكم المرقوم وأرسل شخصاً غيره، فبناء على هذا وعلى توارد الذخاير من أطراف أصفهان باشرت فيئات الذخاير بالتنزل»[1]. كذلك دافعت جريدة الزوراء، عشية زيارة ناصر الدين شاه الى ولاية بغداد، عن سلامة نوايا الحكومة الإيرانية بتحسين علاقاتها مع الدولة العثمانية، فأشارت، تعليقاً على خبر نشرته في 2 تموز 1870، بخصوص مجموعة تتألف من مائتي خيال من عشيرة الهماوند هاجمت قضاء بنكدرة في أراضي ولاية بغداد وسلبت قطعاناً من الأغنام من نواحي القضاء، الى عدم مسؤولية الحكومة الإيرانية عن مثل هذه الأعمال لأن أفراداً أو مجموعات من الأشقياء الذين لا سلطة للحكومة عليهم تقوم بها. إلا أن الجريدة أعربت عن أملها في تعاون الحكومة الإيرانية مع الجهود الرامية لاسترجاع الأموال المغتصبة، لأن «ذلك من جملة الأحكام المندرجة في المعاهدة المنعقدة بين الدولتين مع تلك المصافاة والمخادنة»[2].

ويلاحظ أن سياسة التهدئة وتنقية الأجواء المتوترة بين الدولة العثمانية وإيران، والتي سادتها لغة دبلوماسية راقية، ونتج عنها، كما ذكرنا، ملامح تحسن فعلي في علاقات الدولتين في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر. وكذلك تأثيرات سياسة التهدئة تلك، التي لمسناها في التعامل الإيجابي لحكومة ولاية بغداد مع الشأن الإيراني منذ تعيين مدحت باشا والياً على بغداد في 30 نيسان 1869.. نقول إن تلك السياسة العثمانية وتأثيراتها الإيجابية في ولاية بغداد، حدت بالوالي مدحت باشا، فيما يبدو، على تأجيل بعض المشاريع التي كان ينوي القيام بها تجنباً لما قد تسببه من تعكير لصفو العلاقات مع إيران، لاسيما وقد تردد، بعد بضعة أشهر من تولي مدحت باشا لشؤون ولاية بغداد، أن ناصر الدين شاه بصدد الإعداد لزيارة استانبول عاصمة الدولة العثمانية، وهي الزيارة التي تمت بالفعل على الرغم من تغير وجهتها من العاصمة الى بغداد إحدى الولايات المهمة في الدولة.

ولعل من أهم تلك المشاريع التي أجل مدحت باشا القيام بها تفادياً لحدوث أية

---

(1) الزوراء، العدد 173، 10 جمادى الآخر 1288هـ.

(2) الزوراء، العدد 56، 2 ربيع الثاني 1287هـ.

مشكلة مع إيران، هو الحملة التي كان ينوي تجريدها على مناطق الساحل الشرقي للجزيرة العربية ورأس الخليج، بغية تأكيد خضوعها للسيادة العثمانية إزاء الأطماع البريطانية والإيرانية فيها. وهي الحملة التي قام بها مدحت باشا بالفعل،ولكن بعد حوالي سنة من زيارة ناصرالدين شاه لولاية بغداد.

ومن الجدير بالذكر أن القنصل الإيراني في بغداد الميرزا سعيد خان كان يرصد تحركات مدحت باشا وتصريحاته بهذا الشأن، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالبحرين، ويخبر بها السفير الإيراني في استانبول الميرزا محمد حسين خان مشير الدولة أولاً بأول، للعمل على كبح جماح تطلعات والي بغداد لمد السيطرة العثمانية المباشرة نحو مناطق الخليج والساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية. جاء في إحدى رسائل القنصل، مؤرخة في 24 حزيران 1870، الى السفير مشير الدولة: «... إن مدحت باشا والي بغداد يدعي، وبخيال فاسد، أن البحرين تابعة للدولة العثمانية، وصرح بأنه ينوي إرسال بعض السفن إليها... والحال أنكم تعلمون أن البحرين، كسائر الجزر والموانئ الفارسية، خاضعة لسيطرة الدولة الإيرانية. ولم يستطع الإنكليز مواجهة الأدلة والبراهين الدامغة على تابعيتها لإيران، ولم يملكوا سوى الإذعان للأدلة الإيرانية... ترى كيف يحق للعثمانيين أن يتخيلوا مثل هذه الخيالات الفاسدة. أعلمتكم أيضاً عن هذا الأمر ببرقية في 20 ربيع الأول... نأمل إغلاق الطريق على هذه الخيالات الفاسدة لوالي بغداد والحيلولة دون اتخاذ أي إجراء من قبله... الحمد لله أنكم اتخذتم العديد من الإجراءات التي حالت دون تحقيق هذه الخزعبلات والترهات لوالي بغداد... ونتطلع الى المزيد من الإجراءات التي تمنعه من ارتكاب أي عمل. وبالطبع حين تخلى الإنكليز عنها فليس للعثمانيين ادعاء ملكية البحرين التابعة للدولة الإيرانية تحت أية ذريعة واهية»[1].

وكتب له في رسالة أخرى يقول: «تصرح السلطات العثمانية في بغداد بأن البحارنة المقيمين في العراق هم من رعايا الدولة العثمانية. وقد كتب جنابكم الى نظارة

(1) نامهء ميرزا سعيد خان به ميرزا حسين خان مشير الدوله، موضوع بحرين واقدامات مدحت باشا، اسناد ومكاتبات تاريخى ايران «قاجاريه»، سند شماره 92، ص175 - 176.

الخارجية العثمانية بما يكشف النقاب عن حقيقة الأمر والواقع، وأن ليست هناك أية شبهة في عائدية البحرين لإيران، وليس لأحد أن يدعي خلاف هذا الأمر كائناً من كان. ومن ثم فان الرعايا البحرانيين يتمتعوا أينما حلوا بدعم وإسناد الدولة الإيرانية، وما عليكم إلا أن تعلنوا دعمكم المطلق لهؤلاء الرعايا، لاسيما في مناطق نفوذ الدولة العثمانية. نحن على ثقة بأنكم ستتخذون كافة الإجراءات اللازمة بهذا الشأن...»[1].

وأخيراً، يمكن القول إن مظاهر التحسن التي طرأت على العلاقات العثمانية الإيرانية خلال الحقبة التي بدأت بسنة 1857، وانتهت مع بدء زيارة ناصر الدين شاه لولاية بغداد في أواخر سنة 1870، تمثلت، فضلاً عما تقدم ذكره، بابرام الدولة العثمانية وإيران خلال سنتي 1863 و 1864 لثلاث اتفاقيات تتعلق بتعاون الدولتين في مجال ربط خطوط البرق (التلغراف) بينهما. وقد تم توقيع الإتفاقية الأولى بين محمد أمين عالي باشا ناظر الخارجية العثماني والميرزا محمد حسين مشير الدولة السفير الإيراني في استانبول، وذلك في 17 جمادى الآخرة 1280 هـ - 29 تشرين الثاني 1863. وقد تضمنت هذه الإتفاقية، التي صادقت عليها الحكومة الإيرانية في 11 رجب 1280 هـ- 22 كانون الأول 1863 م، اثنتي عشرة مادة، نصت المادة الثانية منها على أن تكون نقطة الحدود في منطقة خانقين في إيالة بغداد، هي نقطة اتصال خط البرق العثماني بمثيله الإيراني. ونصت المادة الثانية عشرة من الإتفاقية على أن يكون اتصال الخط البرقي القادم من أوربا الى مناطق شرق إيران والهند عبر خطين يمران بأراضي الدولتين العثمانية والإيرانية، هما خط بغداد خانقين - إيران، وخط بغداد - البصرة[2]. وجدير بالذكر أن البريطانيين أوصلوا، بالإتفاق مع العثمانيين، خطاً برقياً من الهند الى البصرة ممتداً في قاع البحر، ثم أوصلوه الى بغداد عبر قاع نهر دجلة. وجرى أول اتصال برقي بين بغداد واستانبول في 27 حزيران 1861[3].

ولما كان خط الحدود لم يرسم بعد - كما تبينا من خلال مبحث تطورات مشكلة الحدود - لتعين عليه نقطة الحدود التي يلتقي عندها الخطان البرقيان العثماني

---

(1) نامهء ميرزا سعيد خان به ميرزا حسين خان مشير الدوله، موضوع مالكيت ايران در بحرين، اسناد ومكاتبات تاريخى ايران «قاجاريه»، سند شماره 93، ص177.

(2) معاهدات مجموعه سى، اوچنجى جلد، عيناگچن اثر، ص8-11.

(3) النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص394.

والإيراني، فقد برزت مشكلة تتعلق بالنقطة الحدودية الفاصلة التي يترتب على كل من الدولة العثمانية وإيران أن تمد إليها أعمدة البرق وأسلاكه. وقد حلت هذه المشكلة، التي أخرت ربط خطوط البرق العثمانية والإيرانية ببعضها لعدة أشهر، بعدما أبرمت اتفاقية جديدة في 6 ذي الحجة 1280هـ- 13 مايس 1864 م، بين والي بغداد محمد نامق باشا والميرزا محمد حسين خان السفير الإيراني في استانبول الذي كان في زيارة لبغداد آنذاك. وقد ذكرت اتفاقية بغداد أن تأخير ربط خطوط البرق بين الدولتين يضر بمصالحهما معاً، وبما أن خط الحدود لم يعين بعد فقد اتفقت الدولتان على أن يكون خط الحدود في منتصف المسافة بين مدينة خانقين - التي ترى إيـران أن حدودها الغربية تمتد إليها - وبين قلعة شامل التي تقع الى الشرق منها - وتمثل الحدود الشرقية للدولة العثمانية كما يرى العثمانيون- وذلك لأغراض مدّ أعمدة البرق وأسلاكه، وليس بهدف تعيين خط للحدود بين الدولتين في هذه المنطقة. على أن تبقى أوضاع الحدود على حالها حتى التوصل الى حلّ نهائي بشأنها من قبل اللجنة الرباعية الدولية. ونصت الإتفاقية على أن تتولى كل دولة منهما مسؤولية المحافظة على الخط البرقي الذي أنشأته حتى التقائه بالخط الذي أسسته الدولة الأخرى[1].

وقد شرعت الدولتان بعد عقد اتفاقية بغداد بشأن ربط خطوط الاتصال البرقي بينهما بمد أعمدة البرق وأسلاكه الى نقطة الحدود المتفق عليها. وأكدتا ما ورد في اتفاقية بغداد، وزادتا عليه بعض التوضيحات بشأن عملية مدّ الأسلاك والأعمدة، وبأن الرسم النهائي لخط الحدود لا علاقة له بهذه العملية، وذلك في اتفاقية ثالثة تألفت من خمس مواد، وقعت في استانبول من قبل محمد أمين عالي باشا ناظر الخارجية العثماني والميرزا محمد حسين خان مشير الدولة السفير الإيراني في العاصمة العثمانية، بتاريخ 6 رجب 1281 هـ- 5 كانون الأول 1864 م[2]. وقد بدأ الخط البرقي العثماني بالعمل والارتباط بخط البرق الإيراني في سنة 1865، بعد أن أسست في تلك السنة دائرة للبرق في مدينة بغداد[3].

(1) معاهدات مجموعه سى، أوچنجى جلد، عيناگچن اثر، ص11-12.
(2) للتفاصيل: عينا اثر، ص12-13.
(3) النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص394.

الفصل السابع

زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد (1870) وأثرها في مسيرة العلاقات الثنائية

- أولاً: في طبيعة الزيارة وبواعثها
- ثانياً: إجراءات بروتوكولية أولى
- ثالثاً: موكب الشاه باتجاه العراق.. مظاهر ترحيب مبكرة
- رابعاً: مراسيم الاستقبال.. من الحدود الى القصر الناصري
- خامساً: مظاهر الحفاوة والترحيب بالزيارة
- سادساً: تفاعل الشاه مع حفاوة المضيفين.. يوميات الزيارة

أولاً: في طبيعة الزيارة وبواعثها

كان العاهل الإيراني ناصر الدين شاه يتطلع، فيما يبدو، منذ السنوات الأولى التي أعقبت توليه العرش في سنة 1848، الى زيارة العتبات المقدسة في كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء. إلا أن الطبيعة المتوترة لعلاقات إيران مع الدولة العثمانية، في ذلك الوقت، كانت من بين أهم الأسباب التي وقفت حائلاً أمام تحقيق رغبة الشاه تلك. فقد شغلت الخلافات، التي رافقت المفاوضات التي استمرت لأربع سنوات بين العثمانيين والإيرانيين لعقد معاهدة أرضروم الثانية، حيزاً من ذلك التوتر. ولم تتقلص دائرة الخلافات بين الدولتين العثمانية والإيرانية حال عقد تلك المعاهدة في سنة 1847، بل يمكن القول بأنها ازدادت مع بروز المشاكل التي رافقت عمل لجنة الحدود الدولية التي انبثقت عن تلك المعاهدة منذ شروعها بأعمالها في سنة 1849 حتى نشوب حرب القرم بين الدولة العثمانية وروسيا- الطرف الدولي في لجنة الحدود - في سنة 1853. وزادت تداعيات حرب القرم، والحرب التي أعقبتها بين بريطانيا- الطرف الدولي الآخر في لجنة الحدود - وإيران، تعقيد مشهد العلاقات العثمانية الإيرانية.

ويمكن القول إن هذه العلاقات بدأت تجنح نحو الهدوء النسبي، وتأخذ مسارات تفاوضية أقل عداءً وتشنجاً من ذي قبل، بعد أن استأنفت لجنة الحدود الدولية أعمالها في سنة 1857، بعد توقف استمر لأربع سنوات بسبب حرب القرم والحرب البريطانية الإيرانية التي تلتها. ويلاحظ أن تلك المسارات التي تخلت عن كثير من حالات التوتر والتشنج والعداء السابقة التي شابت مسيرة العلاقات العثمانية الإيرانية، انطلقت في عهد ناصر الدين شاه، وترسخت بعد أن توطد حكمه لإيران بعد عقد مرّ من الزمان على تسلمه الحكم. وهي مسارات اختلفت طبيعة التعامل فيها مع العثمانيين عما كانت عليه في عهد سلفيه محمد شاه وفتح علي شاه.

وفي المقابل نجد أن هناك توجهات مماثلة للدولة العثمانية في أواخر عهد السلطان عبد المجيد(1839- 1861)، وفي عهد السلطان عبد العزيز(1861- 1876)،

للسير بالعلاقات مع إيران نحو الهدوء والإستقرار والتطبيع. وتجلت تلك التوجهات واضحة في تعيين الدولة العثمانية لأحد رجالها البارزين والياً على بغداد، وهي الولاية العثمانية التي شغلت حيزاً رحباً من مساحة العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران واستقطبت كثيراً من مشكلاتها لأسباب عديدة من أهمها وقوع أكثر من ثلثي مناطق الحدود العثمانية الإيرانية في أراضيها. فقد كان من بين الأهداف التي سعت الدولة العثمانية الى تحقيقها من خلال تعيين مدحت باشا والياً على بغداد، هو تعزيز مسيرة علاقاتها السلمية مع إيران - كما نص على ذلك فرمان توليته - التي كانت تجنح آنذاك نحو التفاهم وتجاوز الخلافات برغبة من كلا الطرفين.

ذلك أن مدحت باشا كان يمتلك قدرات سياسية وإدارية، وتوجهات إصلاحية واعتدالية تؤهله لأن يساهم بدور فاعل في توجيه مسيرة العلاقات بين دولته وإيران نحو الإستقرار، وهو الغاية التي سعى إليها، كما ألمحنا، العاهل الإيراني ناصر الدين شاه، ورغب في تحقيقها كذلك السلطان العثماني عبد العزيز. وقد تجلت رغبة السلطان تلك في الوصول إليها بشكل واضح في التوجيهات والسياسات التي أراد السلطان العثماني لوالي بغداد مدحت باشا أن ينتهجها إزاء إيران، والتي تضمنتها عبارات (الفرمان) السلطاني بتعيينه والياً على ولاية بغداد.

وكانت رغبة ناصر الدين شاه في زيارة العتبات المقدسة تحدوها، فيما يبدو بواعث روحية، فقد ذكر الشاه في إحدى رسائله الى سفيره في عاصمة الدولة العثمانية محمد حسين خان مشير الدولة، بأنه يجب عليه السفر لزيارة مشاهد أئمة أهل البيت(ع) في العراق على سبيل أداء النذر[1]. وكتب في مذكراته ما يشير الى ذلك بقوله: «**رأيت نفسي في عالم الرؤيا وأنا أؤدي زيارة قبر الإمام الحسين(ع) في كربلاء وأدعو الله عنده. وقد استيقظت من النوم وأنا في حالة من السعادة قلما شعرت بها من قبل، فقررت بعد ذلك أن أزور العتبات المقدسة في العراق، وبدأت بإجراء المراسلات مع الدولة العثمانية للحصول على موافقتها بشأن هذه الزيارة**»[2]. وكان ناصر الدين شاه قد

(1) طلوعي، محمود، هفت باديشاه، ناگفته ها از زندگی وروزگار سلاطين قاجار، جلد اول، چاپ اول، نشر علم، تهران 1377، ص479.

(2) قدسي، حسن اعظام، اعظام الوزاره.. خاطرات من يا روشن شدن تاريخ صد ساله، چاپخانهء حيدرى، تهران 1342، ص63.

اهتم قبل ذلك بأكثر من عقد من الزمان بتعمير العتبات المقدسة في كربلاء، فأرسل في سنة 1276هـ- 1859 م الشيخ عبد الحسين الطهراني أحد كبار علماء الدين في إيران، مع مبالغ مالية كبيرة، للقيام بهذه المهمة. فقام الشيخ بتجديد تذهيب قبة مرقد الحسين(ع)، وعمّر الصحن الحسيني الشريف ووسعه من جانبه الغربي، وكسا أواوينه بالكاشي الملون. وقام الشيخ الطهراني أيضاً، بأمر من ناصر الدين شاه، بأعمال تعمير مماثلة في الروضتين المقدستين في الكاظمية وسامراء[1].

وكان لناصر الدين شاه، فضلاً عن اهتمامه بتعمير العتبات في العراق، أشعار حسنة في مدح أئمة أهل البيت(ع) ورثائهم، نظم بعضها أثناء رحلته لزيارة مراقدهم في العراق، ودار كثير منها حول رثاء الإمام الحسين(ع)[2]، الأمر الذي يرجح الإعتقاد بأهمية الدافع الروحي للزيارة، وتقدمه على سواه من الدوافع.

فقد كانت زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد لا تخلو من دوافع أخرى، فضلاً عن دوافعها الروحية. ولعل الدافع السياسي يأتي في مقدمة تلك الدوافع. فقد كان ناصر الدين شاه معنياً، كما أشرنا بتحسين علاقات بلاده مع الدولة العثمانية، ومن ثم فإن زيارته لولاية بغداد العثمانية كانت خطوة مهمة يخطوها الشاه في اتجاه الوصول الى تحقيق علاقات حسنة مع الدولة العثمانية، وإن حملت هذه الزيارة طابعاً دينياً. كما أن توثيق عرى علاقاته مع الدولة العثمانية كان يوفر له فرصة للحد من لجوء الأمراء القاجاريين، وسواهم من المعارضين الإيرانيين لنظام حكمه، إليها، ذلك أن ناصر الدين شاه كان «**يرتاب من التجاء الأمراء الإيرانيين الى بغداد واحتمائهم فيها**»[3]، «**وكان سلوك الدولة العثمانية باظهار احترام واعتبار رسمي للأمراء الإيرانيين المنفيين سبباً في قلق ناصر الدين شاه**»[4].

فقد أبلغ ناصر الدين شاه في السنوات الأولى لحكمه، الحكومة العثمانية عن

(1) ناصر الدين شاه قاجار، همان مآخذ، ص97؛ الكليدار، عبد الجواد، تاريخ كربلاء وحائر الحسين عليه السلام، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف(د. ت)، ص264؛ العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، ج7، ص126.

(2) رمضاني، عباس، ناصر الدين شاه قاجار، چاپ اول، انتشارات ترفند، تهران 1383، ص114.

(3) لونكريك، سبق ذكره، ص334.

(4) قايا، سبق ذكره، ص238.

طريق السفير البريطاني في طهران، عدم رضاه عن احتضانها لأخيه الأمير عباس ميرزا، الذي اتهمه الشاه بتدبير محاولة مع البابيين لاغتياله في 15 آب 1852، وتوفير إقامة مريحة له في كربلاء، والسماح له بعد ذلك بمغادرتها الى استانبول التي لاقى فيها تكريماً واستقبالاً حاراً من كبار رجال الدولة العثمانية الذين رحبوا بإقامته في العاصمة العثمانية، على الرغم من اعتراض الشاه على ذلك. وقد احتج الشاه على عمل الحكومة العثمانية هذا لكونه يتنافى مع مضمون المادة الخامسة من معاهدة أرضروم الثانية التي أبرمت بين الدولة العثمانية والإيرانية في سنة 1847، وطالبها بطرد عباس ميرزا من استانبول. إلا أن الحكومة العثمانية لم توافق على هذا الطلب، وردت عليه بأن من حق عباس ميرزا أن يختار مكان إقامته[1]، دون أن تأبه بمخالفة هذا الرد بشكل واضح لنصوص تلك المعاهدة.

واستمرت الدولة العثمانية في تجاوزها على ما جاءت به المادة الخامسة من معاهدة أرضروم الثانية بشأن تبادل اللاجئين والفارين وتحديد أماكن إقامتهم، فدأبت طوال خمسينيات القرن التاسع عشر على استقبال من يفد من هؤلاء عليها ومنحه حرية الإقامة في أية مدينة يرغب فيها. وكان من أهم أولئك الذين وفدوا على ولاية بغداد خلال حقبة الخمسينيات تلك إمام ويردي خان أحد أبناء الشاه فتح علي القاجاري، الذي اختار السكن في مدينة كربلاء. وكانت الحكومة العثمانية في ولاية بغداد تدفع له مرتباً شهرياً مقداره 300 قرش[2]، الأمر الذي أثار مخاوف ناصر الدين شاه وزاد من قلقه وتحركاته المضادة تجاه تلك التصرفات التي كان يريد العثمانيون منها أن تكون ورقة ضغط سياسي على إيران في مفاوضات ترسيم الحدود العثمانية الإيرانية التي كانت تجري آنذاك، وفي سواها من القضايا المختلف عليها مع الإيرانيين. فقد كتب ناصر الدين شاه رسالة الى ممثل الحكومة الإيرانية في بغداد في كانون الثاني 1862، يأمره فيها أن يعمل مع والي بغداد نامق باشا على إبعاد أحد رجالات الدولة القاجارية الدبلوماسي الميرزا ملكم خان من بغداد الى منطقة أخرى من الدولة العثمانية تكون بعيدة عن الحدود الإيرانية لكي لا يكون هذا على اتصال بالإيرانيين الذين يكثر

(1) للتفاصيل: نفسه، ص236 – 238.
(2) نفسه، ص238 – 239.

مرورهم ببغداد[1]. وكان الشاه قد طرد الميرزا ملكم خان من طهران في وقت سابق، فلجأ الأخير الى بغداد ليقيم فيها.

ولعل من بين دوافع الزيارة، التي تضافرت مع ما مرّ بنا ذكره، فحملت بأجمعها ناصر الدين شاه على الإقدام على خطوته الرائدة بزيارة العتبات المقدسة في العراق، كان رغبته في تفعيل المادة السابعة من معاهدة أرضروم الثانية التي عقدتها بلاده مع الدولة العثمانية، والتي تعهدت فيا هذه الدولة بالعمل على سلامة التجار والحجاج والزائرين الإيرانيين للبلاد العثمانية، لاسيما المتوجهين منهم للأماكن المقدسة في العراق والحجاز، واحترامهم والحفاظ على أموالهم وأعراضهم، والحيلولة دون تعرضهم لأية مظالم أو ابتزاز أو اعتداءات قد تلحق بهم من قبل السلطات العثمانية أو المواطنين العثمانيين. وكل ذلك لا يتأتى، بطبيعة الحال، بمجرد التوقيع على معاهدة بين الدولتين دون توثيق، سعى إليه الشاه من خلال تلك الزيارة، لأواصر العلاقات بينهما. على أن ما يعزز اعتقادنا بوجود مثل هذا التوجه الذي دفع بالشاه، من جملة ما دفع به نحو الإقدام على أداء تلك الزيارة التاريخية، هو أن الدولة الإيرانية، وأسلافه ممن حكمها من الأسرة القاجارية أو الأسر التي سبقتها في حكم إيران، كانوا يحرصون، فيما عقدوا من معاهدات واتفاقيات مع العثمانيين، على أن يعامل الإيرانيون من التجار والحجاج والزائرين معاملة حسنة من قبل الدولة العثمانية خلال وجودهم في أراضيها[2].

ويبدو أن وجود إدارة عثمانية قوية وطدت الأمن في ولاية بغداد، متمثلة بالوالي العثماني الشهير مدحت باشا، كانت من بين العوامل التي ساعدت على أن يتخذ ناصر الدين شاه قراره بزيارة العتبات المقدسة في العراق في التوقيت الذي اختاره لهذه الزيارة دون سواه، ذلك أن إدارة ولاية بغداد تلك كانت تشكل ضمانة لسلامة الشاه ومرافقيه خلال وجوده في الولاية لتأدية مراسيم زيارة مدنها المقدسة، فضلاً عن كفاءة تلك الإدارة في تهيئة الأجواء والمراسيم التي تليق بزائر مثل الشاه الإيراني – وهو ما

(1) اسناد ومكاتبات تاريخى ايران (قاجاريه)، همان مآخذ، فرمان ناصر الدين شاه به ميرزا بزرگ كارپرداز دولت ايران در بغداد، موضوع اخراج ميرزا ملكم از بغداد، سند شماره 76، ص140- 141.
(2) ينظر: جعفريان، همان مآخذ، ص9.

حدث بالفعل – لما عرف عن قدرات مدحت باشا في حفظ الأمن والاستقرار في الولايات التي حكمها، ورفع لمستواها في المجالات كافة[1].

ويلاحظ أن ناصر الدين شاه كان مهتماً بأن تتحقق هذه الزيارة، وكان مندفعاً لأدائها على الرغم من ظروف بلاده الاقتصادية الصعبة التي قربتها أحياناً من حافة الهيجان والتمرد الشعبي. ويشير بعض المؤرخين الإيرانيين الى أن ناصر الدين شاه في سفره الى العراق لزيارة العتبات المقدسة لم يكن يفكر سوى بالسياحة والإستجمام، وترك بلاده دون أن يكترث بشدة الغلاء، لاسيما تضاعف أسعار الخبز في طهران بعد مغادرة الشاه لها، وازدياد الفقر ومعاناة الإيرانيين بسبب ذلك، وإخفاق من استخلفه الشاه في إدارة شؤون الناس، وارتماء البلاد في أحضان الدول الإستعمارية نتيجة لذلك[2]. ويستدل على عدم مبالاة الشاه بمشاكل بلاده، وانصراف توجهاته كلياً لإتمام هذه الزيارة، بما دونه في مذكراته تعليقاً له على برقية وردته في يوم الأحد 27 رجب 1287 هـ، وهو في طريقه متوجهاً لزيارة العتبات المقدسة، تفيد باستفحال تفشى الأوبئة في طهران. فقد علق على تلك البرقية بقوله: الله يحفظ عباده بفضله ولطفه[3].

كذلك يستدل على اهتمام الشاه بأمر زيارته للعتبات المقدسة في العراق وسعيه الحثيث لأدائها، بتأكيداته للجانب العثماني على أن الهدف منها ديني محض «**لا مدخل لها في السياسة قطعياً بل لزيارة كربلاء وأراضيها المقدسة**»[4]، كما ذكر موفد الزوراء جريدة ولاية بغداد الرسمية الذي أرسل الى طهران لتغطية تحركات الشاه في رحلته للعتبات المقدسة. كما أن الشاه كان يشدد، بهذا الصدد، على سفيره في استانبول ميرزا محمد حسين خان مشير الدولة، على ضرورة حصول السفير على

---

(1) عن قدرات مدحت باشا في حفظ الأمن في الولايات العثمانية التي تولى شؤونها قبل ولاية بغداد:
See: Kinross, Lord, The Ottoman Centuries.. The Rise and Fall of the Turkish Empire, Morrow Quill Paperbooks, New York 1977, PP. 507- 508.

(2) سمنانى، محمد احمد پناهى،ناصر الدين شاه..فراز وفرود استبداد سنتى درايران،چاپ أول، انتشارات نمونه، تهران1377،ص262 – 263.

(3) ناصر الدين شاه قاجار، همان مآخذ، ص59.

(4) الزوراء، العدد 93، 15 شعبان المعظم 1287هـ. وبخصوص الهدف غير السياسي للزيارة، ينظر أيضاً: قدسي، همان مآخذ، ص63.

موافقة الدولة العثمانية على الزيارة، ووعده بمنحه منصباً مهماً في الدولة الإيرانية إن هو نجح في ذلك مكافأة له على جهوده. ويبدو أن ذكاء السفير مشير الدولة وحسن تصرفاته مع الجانب العثماني كانت ذا أثر فاعل في استحصال موافقة العثمانيين على الزيارة، ونجاح إجرآتها ومراسيمها، الأمر الذي دفع بالشاه الى أن يقلد مشير الدولة إحدى وزارات الدولة، ويكتب له تكليفاً بذلك أثناء وجوده في بغداد، وينيط به بعد ذلك مهمة الصدارة العظمى[1].

ومما هو جدير بالذكر أن الميرزا محمد حسين خان مشير الدولة، الذي كان سفيراً لإيران لدى البلاط العثماني لاثنتي عشرة سنة(1858- 1870)، عمل بإخلاص ودأب طيلة سنوات وجوده في استانبول على تنقية أجواء العلاقات العثمانية الإيرانية وتقريب وجهات النظر بين بلاده والدولة العثمانية. وفي سبيل ذلك كان السفير مشير الدولة يحث ناصر الدين شاه على ضرورة قيام إيران بتحسين علاقاتها مع دول العالم والانفتاح عليها، لاسيما مع الدولة العثمانية[2]. وكانت التقارير الدبلوماسية التي يبعث بها الى طهران بمثابة دعوات للسياسيين الإيرانيين لتبني هذا الاتجاه بغية تبديد الأفكار السلبية التي علقت بأذهان الآخرين عن إيران، وأن تعمل إيران على توسيع قنوات انفتاحها على الدول الأخرى، ومنها الدولة العثمانية، وتتجاوز حالات التوتر والخلاف معها[3].

وعقب موافقة استانبول على زيارته للعتبات المقدسة في ولاية بغداد، كتب ناصر الدين شاه الى سفير إيران في العاصمة العثمانية الميرزا محمد حسين خان مشير الدولة يطلب منه فيها أن يقدم الشكر بإسمه للصدر الأعظم عالي باشا على مواقف الحكومة العثمانية من إيران، وبالأخص موافقتها على سفره الى ولاية بغداد لزيارة العتبات المقدسة. وأن يبلغه سرور الشاه بهذه الموافقة التي تنم عن حكمة وحسن تصرف كفيلان بوضع حد لما أسماه الشاه **«كل التعصبات الساذجة السابقة»**، الأمر الذي استقطب، كما قال الشاه، **«قلوب الإيرانيين، واستدعى ارتياح الدولة الإيرانية.**

---

(1) مستوفى، همان مآخذ، ص109.

(2) ينظر: المشايخي، سبق ذكره، ص184.

(3) مستوفى، همان مآخذ، ص109.

كما ذكر الشاه في هذه الرسالة أن الموافقة على الزيارة هي تشييد لدعائم التفاهم والتآزر بين الدولتين يذهل الدول الأخرى ويثير حسدها، كما هي توحيد أيضاً لعرى الأمتين العثمانية والإيرانية، وأنه يأمل أن تصان هذه الوحدة حين يحل ضيفاً على البلاد العثمانية ويرجع الى بلاده، بما يعود بالخير على كلا الطرفين، وعلى رعايا الدولتين»[1].

من جانب آخر يتعلق بوجهة نظر الدولة العثمانية من الزيارة والدوافع التي حدت بها على قبولها، جاءت الزيارة في حقبة زمنية كانت تشهد فيها العلاقات العثمانية الإيرانية على مدى حوالي نصف قرن - منذ عقد معاهدة أرضروم الأولى في سنة 1823- تحولات مطردة باتجاه التطبيع والتحسن، دون أن تصل تماماً الى تحقيق هذا الهدف، ومن ثم فقد وافق السلطان العثماني والحكومة العثمانية على زيارة ناصر الدين شاه لولاية بغداد، التي كانت تعدها من أكثر ولاياتها أهمية من الناحية الستراتيجية[2]، بحذر وتوجس، ذلك أن إيران كانت تنازع الدولة العثمانية السيطرة على هذه الولاية لأكثر من ثلاثة قرون. وكانت خشية العثمانيين من الزيارة تتمثل في خوفهم من أن تؤدي الى توثيق إيران لعرى علاقاتها المذهبية مع شيعة العراق بغية تحقيق أغراض سياسية تسعى الى توسيع قاعدة النفوذ الإيراني في هذه الولاية العثمانية، أو حتى محاولة السيطرة عليها، لذلك اتخذت السلطات العثمانية التدابير اللازمة للرد على أية محاولة للإخلال بالأمن قد تحدث خلال زيارة الشاه لولاية بغداد أو من جرائها[3].

على أن الدبلوماسي البريطاني لوريمر يعزو سبب(القلق الشديد) الذي انتاب العثمانيين من نية زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد، الى خلفية طائفية وقومية[4]، فضلاً عن خلافات الدولتين العثمانية والإيرانية التي كانت مثارة

(1) اسناد ومكاتبات تاريخى ايران قاجاريه، جلد سوم، نامهء ناصر الدين شاه به ميرزا حسين خان مشير الدوله، موضوع حسن تفاهم عالى باشا، سند شماره 96، ص183.

(2) Kinross, Op.Cit., P.536

(3) قدسى، همان مآخذ، 63.

(4) ينظر أيضاً ما أورده بشأن دوافع العداء «التقليدي الموروث» على خلفيات طائفية وقومية، بين العثمانيين والإيرانيين:

Kinross, Op.Cit., P.229 .

آنذاك بسبب قضية ترسيم الحدود الفاصلة بينهما[1]. إلا أن تلك الدواعي الطائفية قد خف تأثيرها، في تقديرنا، في تلك الحقبة الى حدّ كبير، ولم تكن بمستوى التوجس الاستراتيجي المتمثل بقلق العثمانيين من احتمال توسع النفوذ الإيراني في ولايتهم تلك جراء زيارة العاهل الإيراني لها.

ومهما يكن من أمر طبيعة التوجس العثماني من زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في العراق ودوافعه، فإن الحكومة العثمانية سعت في الوقت نفسه من وراء موافقتها آنذاك على تلك الزيارة، بل وبترحيبها الواضح بها، الى تحقيق الأهداف التي تصب في صالح استثمار علاقاتها مع إيران، بعد أن أخذت تلك العلاقات تجنح نحو الهدوء والسلام قبل ذلك بحوالي نصف قرن. وكان من بين أهم تلك الأهداف تأمين مناطق حدودها مع إيران من انتهاكات العشائر المتنقلة والعصابات المسلحة التابعة لها، وتجاوزاتها على الأرواح والممتلكات التابعة للدولة العثمانية. ومن الواضح أن تحقيق هذا الهدف المهم كان يقتضي التعاون التام مع السلطات الإيرانية والتنسيق معها، خاصة مع تلك التي كانت تتخذ من المناطق والمدن الإيرانية المحاذية للحدود العثمانية مقراً لها. وقد بدأت حالة التعاون والتنسيق بين السلطتين العثمانية والإيرانية في هذا المجال تتوثق قبيل زيارة ناصر الدين شاه لولاية بغداد، بشكل واضح نوهت به الجريدة العثمانية الرسمية لولاية بغداد، وأشادت به[2].

ويمكن القول، فضلاً عن ذلك كله، إنه ربما كان من بين دوافع قبول العثمانيين للزيارة والترحيب بها، هو رغبتهم بتحسين العلاقات مع إيران في أعقاب المشاكل والحروب التي واجهتها الدولة العثمانية في الصرب والجبل الأسود والأفلاق والبغدان في ستينيات القرن التاسع عشر، والمواجهات التي خاضتها في جزيرة كريت لمطالبة سكانها بالاستقلال بتحريض من اليونان، والتي انتهت بمنح الجزيرة بعض الامتيازات في إدارة شؤونها في أواخر سنة 1869[3]. ولعل ما يؤكد ذلك ما أشار

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص2087.

(2) تراجع الزوراء، العدد 79، 24 جمادى الآخر 1287هـ؛ العدد 87، 23 رجب الفرد 1287هـ؛ العدد 88، 27 رجب الفرد 1287 هـ.

(3) للتفاصيل: فريد، سبق ذكره، ص289 – 298.

إليه أحد المؤرخين الإيرانيين المعاصرين من «**أن أرضية المصالحات(المؤقتة) بين إيران والدولة العثمانية، التي كان بعضها يستمر لعقد من الزمان، كانت تمهدها دائماً المشاكل التي تتعرض لها الدولة العثمانية في أجزائها الأوربية، إذ هي كانت تدفع بها الى السعي لإيجاد حالة سلمية مع الحكومة الإيرانية**»[1].

وفي السياق نفسه، يمكن القول أيضاً إن الإحتفاء الكبير الذي لاقاه ناصر الدين شاه من قبل مدحت باشا والي ولاية بغداد طوال مدة زيارته لها، كانت تحدوه دوافع محلية تمثلت في رغبة الوالي بتأمين حدود ولايته مع إيران، ودفع الإيرانيين للتعاون معه في هذا المجال، كيما يتمكن من بسط سيطرته التامة على الولاية وتوطيد دعائم الحكم العثماني فيها لمواجهة التهديدات الأمنية الداخلية التي تمثلت بالحركات العشائرية المضادة التي كانت تندلع بين آونة وأخرى بوجه ما كانت تعده العشائر جوراً وتعسفاً يمارس من قبل السلطات العثمانية، لاسيما في موضوع فرض ضرائب باهظة عليها، واستعمال القوة والقسوة في تحصيلها[2].

(1) جعفريان، همان مآخذ، ص9.

(2) ينظر: نوار، الشعوب الإسلامية، ص425؛ سلمان، محمد عصفور، العراق في عهد مدحت باشا(1286 – 1289هـ)- (1869 – 1872م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، تموز 1989، ص175.

ثانياً: إجراءات بروتوكولية أولى

تعد زيارة العاهل الإيراني ناصر الدين شاه الى العتبات المقدسة في العراق سنة 1287هـ= 1870م حدثاً فريداً من نوعه في تاريخ العلاقات بين إيران والدولة العثمانية التي كانت تحكم العراق آنذاك. فقد جاءت هذه الزيارة في وقت كانت فيه تلك العلاقات تشهد مرحلة جديدة من مراحلها، بدأت مع توقيع معاهدة أرضروم الأولى سنة 1823، وتعززت بتوقيع إيران والدولة العثمانية على معاهدة أرضروم الثانية سنة 1847 بعد مخاض طويل من المفاوضات التي استمرت لأربع سنوات.

وقد رحبت الدولة العثمانية، وعلى رأسها السلطان عبد العزيز بزيارة ناصر الدين شاه الى ولاية بغداد ترحيباً حاراً، واحتفت بزائرها حفاوة بالغة لم تكن تعبر عن إجراءات بروتوكولية ودبلوماسية فحسب، فيما يبدو، بل كانت تحدوها في ذلك رغبة في تحسين علاقاتها مع إيران، وتعزيز سبل التعاون والتفاهم معها بغية حل ما تبقى من إرث المشاكل بين الدولتين الذي أثقلته حقب متطاولة مضت من الخلافات والصراعات ترجع الى مطلع القرن السادس عشر. كما يبدو أن إيران والدولة العثمانية كلتيهما، كانتا تسعيان في ذلك الوقت لبلوغ هدف إقامة علاقات طبيعية بينهما تخلو من المشاكل ويسودها التفاهم والوئام، استجابة لتحديات مستجدات دولية تختلف عما كان سائداً من قبل، فقد شحذت قوى دولية عديدة آنذاك، في مقدمتها بريطانيا وروسيا، هممها لتوسيع دوائر نفوذها، والسعي لتحقيق أطماعها في أراضي وممتلكات الدولتين الإيرانية والعثمانية معاً. هذا فضلاً عن أن الأوضاع الاقتصادية والعسكرية في كل من إيران والدولة العثمانية، لم تكن لتسمح، لاسيما بعد انتصاف القرن التاسع عشر، بإدارة وتمويل كل دولة منهما لأي حرب مع الأخرى، على غرار الحروب الكبرى السابقة التي استمرت بينهما الى قبيل عقد معاهدة سنة 1823.

وربما كان لشعور الانتماء الى عقيدة مشتركة سمحاء تدعو أتباعها الى التوحد ونبذ

الخلافات فضلاً عن التنازع والاقتتال، سبباً آخر لرغبة العثمانيين والإيرانيين باقامة علاقات طبيعية سلمية بينهما، وهو السبب الذي دفع، فيما يبدو، الدولة العثمانية الى الترحيب الحار الذي أبدته تجاه زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في العراق سنة 1870، لاسيما أننا نجد أن مثل هذه الإشارات التي تدعو الى الوحدة ونبذ التفرقة واضحة في ثنايا مظاهر الترحيب الرسمي العثماني بالزيارة. ويمكن القول إن هذا الاتجاه جاء تعزيزاً لروح معاهدة أرضروم الأولى التي أبرمت بين الدولتين سنة 1823، التي أكدت ديباجتها على ضرورة توحد المسلمين، ممثلين بالايرانيين والعثمانيين، وتمسكهم بـ(الجامعة الإسلامية) للوقوف بوجه (أهل الشرك)، واستشهدت على ذلك بكثير من آيات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف[1].

وقد أسست زيارة الشاه لحقبة مستقبلية كانت فيها علاقات الايرانيين بالعثمانيين تتجه نحو الاستقرار باطراد، الأمر الذي انعكس بدوره على أوضاع مدن العتبات المقدسة، كانتظام زيارة الإيرانيين لها، وإقامتهم فيها لأجل تحصيل العلم والدراسة الدينية غالباً، وترسيخ المكانة التي كانت تتبوؤها النجف - منذ مرجعية الشيخ صاحب الجواهر المتوفى سنة 1850م - كمركز رئيس للحوزة العلمية والمرجعية الدينية العليا للمسلمين الشيعة الإثنى عشرية. كذلك فان أهمية دراسة هذه الزيارة تتمثل أيضاً في ضرورة تسليط مزيد من الأضواء عليها، للكشف عن كثير من جوانبها التي لم يكشف عن جميع تفاصيلها بعد، ولم تدرس كموضوع تاريخي له أبعاد حضارية وثقافية واجتماعية تمخضت عن تلك المظاهر، ربما لندرة المصادر التي تطرقت الى تلك التفاصيل، أو لعزوف بعض الباحثين عنها - لسبب أو لآخر - أو لعدم اطلاع بعضهم الآخر عليها. فلقد كان لمظاهر الترحيب تلك أوجهاً كثيرة ودلالات عديدة، لا يفضي الوقوف عليها الى تسليط مزيد من الضوء على الجانب السياسي والدبلوماسي الذي يختص بالعلاقات الإيرانية العثمانية في تلك الحقبة ويستشرف مستقبلها فحسب، بل يكشف في الوقت نفسه عن جوانب ثقافية وحضارية واجتماعية اقترنت بزيارة العاهل الإيراني للعتبات المقدسة في العراق بشكل عام، وارتبطت بشكل خاص بالمراسيم

(1) تراجع(ديباجة) المعاهدة في: معاهدات مجموعه سى، أوچنجى جلد، ص1؛ احمد جودت [تاريخ جودت]، جلد ثاني عشر، ص266-267.

الرسمية والشعبية للزيارة التي نظمتها بنجاح إدارة ولاية بغداد وعلى رأسها مدحت باشا، فضلاً عن التوجيهات الرسمية التي صدرت عن السلطان العثماني عبد العزيز نفسه، أو عن الباب العالي (الصدر الأعظم)، بشأن ما يتعلق بالزيارة من مظاهر الاهتمام والحفاوة والترحيب.

في مطلع القرن العشرين كتب أحد الدبلوماسيين البريطانيين العاملين في حكومة الهند البريطانية، أن زيارة العاهل الإيراني ناصر الدين شاه الى العتبات المقدسة في ولاية بغداد العثمانية «**كانت أعظم الحوادث التي تسترعي النظر في تاريخ العلاقات التركية الإيرانية خلال حكم السلطان عبد العزيز**»[1]. والزيارة تستحق هذا الوصف، إلا أنها كانت، فيما نرى، حدثاً مهماً لافتاً للنظر في تاريخ العلاقات بين إيران والدولة العثمانية ليس في عهد السلطان عبد العزيز فحسب، بل طوال الحقبة التي امتدت من توقف الحروب الكبرى بين الدولتين سنة 1823، حتى زوالهما في أوائل القرن العشرين. وطالما كان لهذه الزيارة كل هذه الأهمية كونها جاءت خلال حقبة تحول في العلاقات الايرانية العثمانية، وساهمت في تسريع دوران عجلتها باتجاه الهدوء والاستقرار كما أوضحنا من قبل، فإن الشروع بإجراءاتها والتحضير لها بدأ قبل وصول الشاه الى العراق بأكثر من ستة أشهر. ففي مايس سنة 1870[2] كتب العاهل الإيراني الى سفيره في استانبول(وزير مختار إيران مقيم استانبول) ميرزا حسين خان مشير الدولة، ليفاتح الخارجية العثمانية برغبته في زيارة العتبات المقدسة في العراق، ويطلب موافقة الدولة العثمانية عليها[3].

ويبدو أن الحصول على هذه الموافقة لم يستغرق وقتاً طويلاً، وأبلغت الحكومة المركزية ولاية بغداد بها على وجه السرعة. فقد ذكرت (الزوراء)، الجريدة الرسمية للولاية، في عددها الذي صدر في اليوم الأخير من شهر مايس 1870، أن «**شاه إيران**

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص2087.

(2) ينظر: المصدر والصفحة أنفسهما.

(3) ولايتى، على اكبر، تاريخ روابط خارجى ايران دوران ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، چاپ دوم، مؤسسه چاپ وانتشارات وزارت أمور خارجه، تهران 1375، ص96؛ طلوعى، همان مآخذ، ص478.

صاحب الشهامة حضرة ناصر الدين شاه قد صمم على السياحة الى هذه الأطراف لأجل أداء زيارة المراقد المقدسة التي قد استودع فيها حضرات الأئمة الكرام الذين هم في جبهة الدهر غرر وفي ثغر الزمان ابتسام رضى الله تعالى عنهم»[1]. وأشارت الجريدة الى أن الموافقة الرسمية العثمانية على وفق ما تقتضيه (القواعد الدولية)، قد حصلت على هذه الزيارة. وذكرت أيضاً أنه على أساس العلاقة الودية بين السلطان عبد العزيز وناصر الدين شاه «**صدرت الإرادة الشاهانية بأن تجري الاحترامات اللايقة والتنظيمات الفايقة لحضرة الشاه مدة إقامته في البلاد المحروسة العثمانية**»[2]. وبناء على ذلك، فقد أبلغت الصدارة العظمى ولاية بغداد أن تستعد لهذه الزيارة، وتوفر مستلزماتها[3].

كذلك فقد استجابت الحكومة العثمانية لطلبات الشاه التي تقدم بها عقب موافقتها على الزيارة، بشأن تحمل العثمانيين للتكاليف المالية للزيارة، واتخاذ بعض الإجراءات التي كان يراها الشاه ضرورية لحفظ أمنه خلالها. فقد كتب الشاه الى ميرزا حسين خان مشير الدولة أن يبذل قصارى جهده لكي يحمل الحكومة العثمانية على أن تتحمل تكاليف سفره الى العراق لأنه لا يريد، كما قال في رسالته الى مشير الدولة، أن يلحق (ضرراً كبيراً) بخزانة الدولة الإيرانية جراء نفقات سفره الى العتبات المقدسة في العراق، وأن يطلب من الحكومة العثمانية أن توعز الى والي بغداد ليلقي القبض على كل فرد من البابيين المقيمين في ولايته ويودعه في السجن[4]. كما طلب الشاه من مشير الدولة، في رسالة أخرى، أن ينسق مع الجهات العثمانية الرسمية المعنية لكي يتم استقبال والي بغداد له في خانقين، وليس في كرمانشاه كما قررت استانبول رغبة منها في إظهار مزيد من المودة والتقدير للشاه وللدولة الإيرانية. وبرر الشاه طلبه هذا بأنه وإن كان استقبال مدحت باشا له في كرمانشاه مناسباً جداً لمكانة الدولة الإيرانية، إلا أنه لا يريد أن يشاهد مدحت باشا، في أول مرة تطأ قدماه أرض إيران، ما لا ينبغي أن يشاهده، وليس من السهولة الاستعداد لكي يظهر هذا الجزء من بلاد إيران بالمظهر اللائق أمامه[5].

---

(1) الزوراء، العدد 49، 30 صفر الخير 1287هـ.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) اسناد ومكاتبات تاريخى ايران(قاجاريه)، جلد سوم، سند شماره 98، ص185.

(5) همانجا، سند شماره 97، ص184.

وكانت جريدة الزوراء، في تغطيتها لأخبار الزيارة طوال الأشهر الستة التي سبقت وصول الشاه الى العراق، وفي لهجة الترحيب والحفاوة بها، تعكس بطبيعة الحال توجهات إدارة ولاية بغداد، وعلى رأسها الوالي مدحت باشا، وهي توجهات السلطان العثماني والحكومة المركزية في استانبول. فقد اقتضت (إرادة السلطان) عبد العزيز، كما يقول مدحت باشا في مذكراته، أن يقوم - والي بغداد مدحت باشا - باستقبال الشاه بالحفاوة والتكريم، ويرافقه في تنقلاته حتى آخر يوم من أيام زيارته للعراق[1]. فالشاه من (خواص الزائرين) لدى السلطان، كما وصف في أحد أعداد الزوراء، وذلك لما يربط بين الدولة العثمانية وإيران من علاقات، وصفتها الجريدة أيضاً، بأنها (علاقات ودية)، ومن ثم فان الأمر اقتضى من السلطان عبد العزيز أن يحاط الزائر «**العالي القدر... رعاية فوق العادة**»[2]. ونقلت الزوراء، في عدد آخر لها، عن صحف العاصمة العثمانية استانبول أن الشاه «**بتشريفه لهذه الأطراف فهو أخص الخاص من الضيوف لدى السلطنة السنية العثمانية و... أن إجراء التعظيمات اللايقة والتكريمات الفايقة بحقه كما يليق بشأن حضرة السلطان الجليل الشان لازمة ومقررة مدة بقائه في الممالك المحروسة العثمانية**»[3]. وعندما وصل الشاه الى بغداد كتبت الزوراء تقول: إن الحفاوة البالغة والاستقبال المهيب.. الرسمي والشعبي الذي استقبل به الشاه في بغداد، هو أقل مما ينبغي لمكانة الشاه السامية لضعف إمكانات ولاية بغداد وبعدها عن العاصمة استانبول والمناطق العثمانية التي «**حصل الترقي فيها**»، ومع ذلك، فإن هذا الاستقبال، كما قالت، «**في هذه الدرجة من التكريمات والتعظيمات أيضاً هو مما يوجب الافتخار**»[4]. ووصفت الزوراء الشاه بأنه حامي الإسلام، كالسلطان العثماني سواء بسواء، فهو «**بذاته القدسية السمات هو أحد السلطانين العظيمين ذوي الاقتدار والانتظام واللذين كل منهما حام للإسلام ونور عين الملة المعظمة المحمدية الإسلامية اللايقة بالاحترام وعلى الخصوص لما كان أحدهما الضيف الخاص لدى**

(1) حتاته، يوسف كمال بك، وصديق الدملوجي، مدحت باشا.. حياته، مذكراته، محاكمته، الدار العربية للموسوعات، بيروت 2002، ص236. سنشير إليها فيما بعد بـ: مذكرات مدحت باشا.

(2) الزوراء، العدد 56، ربيع الثاني 1287 هـ [2 تموز 1870م].

(3) الزوراء، العدد 82، 6 رجب الفرد 1287هـ.

(4) الزوراء، العدد 98، 2 رمضان 1287هـ.

الآخر فكلما أجرته مأمورو الحكومة وسكنة المملكة من مآثر التكريم والتنظيم على المنوال المحرر بحق ذات الشاه المحفوفة بالقدس فلا ريب أن ذلك يرى قليلاً من سائر الجهات»[1]. ولا ريب أن هذه العبارات لا تمثل تطوراً في الخطاب السياسي الإيراني العثماني واللغة الدبلوماسية التي كانت تتحاور بها الدولتان فحسب، بل هي شاهد على حقبة تحول لطبيعة العلاقات بينهما في مجالاتها كافة، بدأت مع توقيعهما لمعاهدة أرضروم الأولى سنة 1823، وتعززت بزيارة ناصر الدين شاه للعراق، التي أسست لواقع عملي لاحق أثمر مزيداً من عمليات التطبيع في العلاقات على شكل بروتوكولات تعاون وتفاهم في جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة شرعت إيران والدولة العثمانية بتوقيعها بعد الزيارة.

ولتأكيد اهتمام العثمانيين بزيارة الشاه وترحيبهم بها، بعث السلطان عبد العزيز الى ناصر الدين شاه رسالة، قبل وصول الأخير الى العراق بأكثر من ثلاثة أشهر، قال له فيها: إنه لما أخبر عن رغبة الشاه في زيارة العتبات المقدسة في العراق، سر بهذا الخبر، وهو يرحب ترحيباً حاراً بهذه الزيارة.. ترحيباً يعبر عن حسن الجوار الذي تضمره الدولة العثمانية تجاه إيران. وأنه كلف كمال باشا، أحد أعضاء الشورى ومن وزراء الدولة، ليرافقه خلال هذه الزيارة. وختم السلطان رسالته بأمنياته أن تتوطد العلاقات الودية بين دولته وإيران[2]. وبعد إسبوعين، أردف السلطان عبد العزيز رسالته هذه برسالة أخرى بعث بها الى ناصر الدين شاه، أكد فيها على ما ورد في الرسالة السابقة من أن كمال باشا سيرافقه خلال زيارته للعتبات المقدسة في العراق، وأضاف إليها أن كمال باشا سيكون في استقباله في خانقين على حدود الدولتين[3].

ويبدو أنه كان لهذا التأكيد ما يبرره، فقد سبق أن ذكرت جرائد العاصمة استانبول في حزيران 1870، أن علي بك، وهو أحد موظفي الخارجية العثمانية بدرجة (معاون

---

(1) المصدر نفسه.

(2) اسناد ومكاتبات تاريخى ايران قاجاريه، سند شماره 95، ص181؛ گزيدهء اسناد سياسي ايران وعثماني، جلد سوم، ص65.

(3) گزيدهء اسناد سياسي ايران وعثماني،جلدسوم،شمارهء سند 408، ص63.

تشريفات)، قد عين لمهمة استقبال الشاه لدى قدومه الى العراق[1]. إلا أن الدولة العثمانية ربما وجدت، وهي بصدد تعزيز حالة التحسن في علاقاتها مع إيران، أن الاحتفاء بالشاه والترحيب بقدومه الى العراق يستدعي أن تستقبله في العراق، وترافقه أثناء زيارته له، شخصية رسمية أرفع مستوى من معاون تشريفات الخارجية علي بك، فبادرت الى تعيين أحد الوزراء السابقين وعضو شورى الدولة كمال باشا للقيام بهذه المهمة. وقد سارعت جريدة الزوراء البغدادية الى نشر هذا الخبر في 7 أيلول 1870، فذكرت: «**أنه قد تعين من جانب السلطنة السنية لأجل تبريك قدوم الشاه المشار إليه حضرة صاحب الدولة كمال باشا تشريفاتي الخارجية**»[2]. وعادت الجريدة في عددها التالي لتصحح ما قالت أنها أخطأت به بشأن صفة كمال باشا، فهو، كما ذكرت، «**صاحب الدولة كمال باشا وسهواً قلنا عنه(تشريفاتي الخارجية) فهذه الكلمة هي زايدة وغلط ولهذا بادرنا لتصحيحها**»[3]. إذ كان كمال باشا وزيراً سابقاً ورجل دولة، ولم يكن موظفاً في الخارجية بدرجة (تشريفاتي). وجدير بالذكر أن كمال باشا عين ناظراً(وزيراً) للأوقاف في الدولة العثمانية بعد أن وصل الى بغداد لاستقبال الشاه والترحيب به، وذلك قبل وصول الشاه إليها بحوالي شهر واحد[4]. وهذا يعني أن كمال باشا كان وزيراً مدة أدائه للمهمة التي أوفد إليها في ولاية بغداد، وهي استقبال الشاه والترحيب به كممثل للسلطان العثماني عبد العزيز.

(1) تنظر:الزوراء، العدد 56، 2 ربيع الثاني 1287 هـ[2 تموز 1870].
(2) الزوراء، العدد 75، 10 جمادى الآخر 1287هـ[7 أيلول 1870].
(3) الزوراء، العدد 76، 14 جمادى الآخر 1287هـ.
(4) تنظر: الزوراء، العدد 90، 5 شعبان المعظم 1287هـ؛ العدد 97، 29 شعبان 1287هـ.

ثالثاً:موكب الشاه باتجاه العراق..مظاهر ترحيب مبكرة

من الواضح أن اهتمام السلطة العثمانية في ولاية بغداد بالزيارة التي كان ينوي ناصر الدين شاه القيام بها للعتبات المقدسة في الولاية، واستعداداتها المبكرة لاستقبال الزائر استقبالاً يليق بمكانته، ومتابعة موضوع الزيارة من داخل إيران قبل أن ينطلق الشاه من العاصمة طهران نحو العراق، كان يعكس، في جانب رئيس منه، اهتمام السلطات العليا في العاصمة العثمانية استانبول، وعلى رأسها السلطان العثماني عبد العزيز، بأمر الزيارة، ويعدّ مظهراً مهماً من مظاهر الاحتفاء المبكر بالزائر واستباق ترحيبي بزيارته. فقد أبلغت الصدارة العظمى والي بغداد مدحت باشا أن يستعد لزيارة الشاه، ويوفر كل المستلزمات التي تترجم ترحيب الدولة العثمانية بها الى واقع ملموس[1]. وقد نجح مدحت باشا، الى حدّ بعيد، في أداء المهمة التي أناطتها العاصمة استانبول به بفضل ما كان يتمتع به من كفاءة وخبرة في العمل الإداري والسياسي، وقدرات شخصيه متميزة، كإتقانه للّغة الفارسية[2]، الذي لا يخلو من دلالات بشأن الاحتفاء بالزائر الإيراني.

وتمثل الاهتمام المبكر بالزيارة في قيام جريدة الزوراء بإيفاد مراسل خاص الى إيران ليتابع أخبار الزيارة قبل شروع الشاه برحلته، ويزودها أولاً بأول بأخبار مسيرة ركبه الذي سينطلق من العاصمة طهران باتجاه العتبات المقدسة في العراق. ومن الواضح أن الزوراء كانت، في تغطيتها لأخبار زيارة الشاه واهتمامها بها، تأخذ بتوجيهات الوالي مدحت باشا[3]، التي لم تكن تعبر عن حرص الدولة العثمانية ورغبتها في تعزيز حالة

(1) الزوراء، العدد 49، 30 صفر الخير 1287هـ.

(2) مذكرات مدحت باشا، ص10؛ قلعجي، قدري، مدحت باشا.. أبو الدستورالعثماني وخالع السلاطين، دار العلم للملايين، بيروت1974، ص10.

(3) كان مدحت باشا أصدر صحيفة ولاية بغداد الرسمية(زوراء)في 15 حزيران 1870 بعد وصوله الى بغداد والياً عليها بشهر ونصف الشهر، وقبل أن تبدأ زيارة ناصر الدين شاه للولاية بحوالي سنة ونصف السنة. وهي أول صحيفة تصدر في ولايات العراق العثمانية.وكان أحمد مدحت أفندي أول محرر لها،وهومن الفريق الذي اختاره مدحت باشا،بعد تعيينه والياً لولاية بغداد،ليساعده في إدارة الولاية.للتفاصيل:النجار،الإدارة العثمانية في ولاية بغداد1869-1917،ص384 - 388.

السلم والتفاهم مع إيران فحسب، بل تشير أيضاً الى رغبة مماثلة للوالي كانت تحدوها شخصيته التنويرية التي حققت بفضلها ولاية بغداد إصلاحات عديدة في مجالات مختلفة خلال وجوده فيها، منها ما يخص العلاقات مع إيران، وكونه، فضلاً عن ذلك، رجل دولة عرف عنه الحرص على المصالح العليا لدولته.

شرعت جريدة الزوراء بمتابعة أخبار الزيارة، من خلال موفدها الذي أرسلته الى إيران، فكتب لها، أول ما كتب، عن ردود أفعال رجال الدولة الإيرانية عن هذه الزيارة وعدم رضا بعضهم عنها. إلا أن الشاه، كما نقلت الجريدة، كان مصراً عليها، وأن موكبه باتجاه العتبات المقدسة سينطلق، كما حدد له، في 20 جمادى الآخرة 1287 هـ[1] نحو مصيف(سلطنت آباد)، وبعد أن يقيم في قصره في (طوشان تبه) بضعة أيام، وهو عن طهران «**بمسافة نصف ساعة، فانه يحرك ركابه العالي من هناك الى بغداد وكربلاء**»[2]. وأضافت الجريدة، إن أكثر رجال الدولة الإيرانية سيكونون بمعية الشاه، باستثناء الصدر الأعظم مستوفي الممالك، وناظر (وزير) المالية. وسيكون أصغر أبناء الشاه (الشاهزادات) نائباً عن والده خلال غيابه عن إيران. وذكرت أيضاً أن هذه الرحلة ستستغرق، كما أخبرها موفدها الى إيران، خمسة أو ستة أشهر لأن الشاه سيعود الى إيران عن طريق بوشهر وشيراز،لكي «**يرى ممالكه التي الى الآن لم يرها ولم يشاهدها ويدور فيها**»[3].

ومما هو جدير بالذكر، أن بعض المصادر أشارات، فيما يتعلق بالأشخاص الذين استخلفهم الشاه لإدارة شؤون البلاد في غيابه، الى أن ميرزا يوسف مستوفي الممالك كان يدير جميع الأمور في غياب الشاه[4]،وأن الشاه خوله رئاسة مطلقة وصلاحيات مستقلة في إدارة شؤون البلاد،وخاطبه بـ(جناب آقا) [5]، مما يعني أن إدارة البلاد

(1) يشير ناصر الدين شاه في مذكراته (سفرنامهء عتبات) الى أن موكبه نحو العتبات المقدسة انطلق من إيران في 20 جمادى الآخرة 1287هـ، كما ذكرت صحيفة الزوراء البغدادية. كذلك أشارت مصادر أخرى الى هذا التاريخ نفسه، منها:شميم، همان مآخذ، ص19؛ ولايتى، همان مآخذ، ص96؛ناصر الدين شاه قاجار،همان مآخذ، ص23.

(2) الزوراء، العدد 93، 15 شعبان المعظم 1287هـ.

(3) المصدر نفسه.

(4) مستوفي، همان مآخذ، ص109.

(5) طلوعى، همان مآخذ، ص479.

الفعلية كانت بيد الصدر الأعظم مستوفي الممالك في غياب الشاه. إلا أن مصادر أخرى أشارت، في الوقت نفسه، الى أن الشاهزاده (إبن الشاه) والصدر الأعظم معاً كانا يشتركان في القيام بهذه المهمة[1].

من جانب آخر يتعلق بما ذكرته الزوراء عن إدارة شؤون إيران بغياب ناصر الدين شاه، وبالاعتراض الذي أبدي على هذه الزيارة، فانه يبدو أن عدم ارتياح بعض رجال الدولة الإيرانية الى مغادرة الشاه لإيران كانت تحدوها أسباب عديدة، ربما كان معظمها دوافع اقتصادية. فقبل توجه الشاه الى العتبات المقدسة في العراق جمع رجال الدولة والأمراء وأوصاهم بالإشراف على أوضاع البلاد وتنفيذ مهامهم بصورة دقيقة. وخاطب إبنه كامران ميرزا، نائبه في غيابه، قائلاً له: يجب أن لا يحصل ارتفاع في أسعار الخبز واللحوم، ويجب أن تعلم أن أي تذمر من الناس بهذا الشأن سيتسبب في إعدامك على الرغم من أنك إبني[2]. إلا أن الأمور لم تكن تجري في غياب ناصر الدين شاه على وفق ما كان يرغب به، فقد ارتفعت أسعار البضائع عموماً خلال سفره، وأخذ معظم الإيرانيين ينتقدون الشاه في أشعارهم وأراجيزهم التي كان يرددها حتى الأطفال. وحاول رجال بلاطه المتملقين الذين بقوا في طهران أن يخفوا حقيقة ما كان يجري في البلاد عنه، فبعثوا بتقارير متضاربة وغير صحيحة إليه، لم يتمكن معها من التعرف على حقيقة ما كان يجري في إيران أثناء غيابه عنها[3]. ومما يجدر ذكره بهذا الصدد، أن زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في العراق كانت تعبر، فيما يبدو، عن تغير في سياسات شاهات إيران التي كانت تحث الإيرانيين، منذ عهد الشاه عباس الكبير الصفوي (1587-1628)، على عدم التوجه لزيارة العتبات المقدسة في العراق، لما كان يلاقيه الإيرانيون خلالها من متاعب جمة وتعسف من قبل السلطات العثمانية في أغلب الأحيان، والتوجه بدلاً من ذلك لزيارة المشاهد والمزارات المقدسة الموجودة داخل إيران لاسيما في مشهد وقم، ولما في ذلك أيضاً من دعم للاقتصاد

(1) اعتماد السلطنة، همان مآخذ، ص1915.
(2) رمضاني، همان مآخذ، ص111؛اعظام قدسى،حسن، خاطرات من يا روشن شدن تاريخ صد ساله، چاپخانهء حيدري، تهران 1342، ص51.
(3) رمضاني، همانجا، ص111-112.

الإيراني يتمثل في إنفاق الإيرانيين لأموالهم في هذه الحالة داخل بلدهم، بدلاً من صرفها في بلاد أخرى[1].

وأكدت الجريدة، في عدد آخر من أعدادها، ما كانت ذكرته عن موعد انطلاق موكب الشاه نحو العتبات المقدسة في العراق، وهو 20 جمادى الآخرة 1287هـ. وقالت «**إنه سيصل من يوم حركته من طهران الى خانقين في مدة أربعين يوماً**»[2] على الرغم من أن هذه الرحلة تقطع عادة خلال خمسة عشر يوماً، بيد أن طول المدة التي سيستغرقها الشاه في رحلته، و«**ترتيبها على أربعين مرحلة يحتمل أن يكون مبنياً على كثرة الخدم والحشم بمعية حضرة الشاه وعلى وقاية راحة حضرته في الطريق**»[3] على حدّ قولها. وحينما تحرك موكب الشاه من طهران في الموعد المقرر له نقلت جريدة الزوراء خبر حركته، الذي قالت عنه أنه وردها «**بواسطة التلغراف**» من موفدها الى إيران[4].

واهتمت جريدة الزوراء بنقل أخبار بعض الإجراءات الإيرانية الداخلية التي تكفل توفير الراحة للشاه خلال سفره الى العراق، وتؤمن سلامته واتصالاته البرقية مع العاصمة طهران، فنقلت خبراً مفاده أن الحكومة الايرانية باشرت «**في تسوية الطرق من طهران الى حد حدود الدولة العلية [العثمانية] بحيث أن يمكن مرور (العربيات) من تلك الطرق... وكذلك صدرت الإرادة العلية الشاهية بأن يصلح خط التلغراف الذي كان ممدوداً منذ كم سنة من كرمنشاه الى خانقين وأن يباشر في أعماله وإكماله قبل تشريف حضرة الشاه... بناء على ذلك وزعوا مقدار ما يلزم من الأخشاب والأعمدة للخط المذكور... وقد حصلت الهمة منهم والسعي في إكمال الخط المذكور**»[5].

وتابعت الزوراء أخبار رحلة الشاه الى العتبات المقدسة من خلال موفدها

---

(1) ينظر بهذا الشأن: انگليسى، كلمنت ماركام، تاريخ ايران در دوره‌ء قاجار، ترجمه گونه‌ء از ميرزا رحيم فرزانه، چاب دوم، نشر فرهنگ ايران، ايران 1367، ص167.

(2) الزوراء، العدد 78، 21 جمادى الآخر 1287هـ.

(3) المصدر نفسه.

(4) الزوراء، العدد 80، 28 جمادى الآخر 1287هـ. ويلاحظ أن موعد انطلاق الشاه كان في اليوم العشرين من جمادى الآخرة على وفق التقويم القمري الإيراني. إلا أنه كان، وكما يستفاد من الخبر الذي نقلته الزوراء في عددها هذا، اليوم الحادي والعشرين في التقويم القمري الرسمي لولاية بغداد.

(5) الزوراء، العدد 53، 21 ربيع الأول 1287هـ.

الى طهران، فذكرت، في عددها المرقم 96، أن مرافقي الشاه في هذه الرحلة، هم: حسام السلطنة، وزير الأمور الخارجية، ومعتمد الملك، وظهير السلطنة، وكشكجى باشى(رئيس الحرس)، ومميز الممالك، وظهير الملك، وشهاب الملك، وساعد الملك، فضلاً عن عدد من خدم الشاه. أما القوة العسكرية المرافقة لموكب الشاه، فتتألف من فوج من العساكر النظامية مسلح بمدفع واحد، وسرية موسيقى ملكية. وذكرت الجريدة في عددها هذا أن مجموع أفراد موكب الشاه يتجاوز الألفين شخص، ويبلغ تعداد حيواناتهم أربعة آلاف دابة. وقالت إن عدد الزائرين الإيرانيين للعتبات المقدسة الذين رافقوا موكب الشاه «يبلغ مقدار عشرة آلآف نفس والحيوانات المتعلقة بهم من حصان وجمل وبغل يتجاوز عددها خمسة عشر ألف دابة»[1]. ومن الجدير بالذكر، فيما يخص حجم القوات العسكرية المرافقة للشاه، أن الزوراء كانت تشير هنا، فيما يبدو، - أي في العدد 96 - الى القوة العسكرية المحدودة التي دخلت مع الشاه الى ولاية بغداد، ومعها مدفع واحد فقط، وليس الى القوات التي رافقت موكبه من طهران الى حدود الولاية، ذلك أن الزوراء أشارت في عدد سابق، وهو العدد 84 الذي صدر قبل وصول موكب الشاه الى الحدود، الى أن القوات العسكرية التي كانت مع الشاه آنذاك كانت أكبر، وكان معها سبعة مدافع، فقالت: «**قد ورد بالمعية من العساكر الايرانية مقدار كم(فوج) متنظم معهم سبعة قطع من المدافع مع المقدار اللازم لذلك من عساكر الطوبجية**»[2].

ولعل مما يجدر ذكره هنا أيضاً أن الزوراء لم تكن دقيقة فيما أوردته عن المرافقين لناصر الدين شاه، وعن القوات العسكرية التي كانت تحرس موكبه المتجه نحو العتبات المقدسة في العراق، أو ربما أوردت الجريدة بعض المعلومات المتعلقة بهذا الجانب على نحو الاختصار، فقد ذكرت بعض المصادر.. الفارسية والبريطانية خاصة، تفاصيل لم تتطرق الى ذكرها جريدة الزوراء، لاسيما بشأن المرافقين، وحرس الشاه الخاص والقوات العسكرية المكلفة بحماية موكبه. ومن ذلك، مثلاً، ما أوردته بعض المصادر الفارسية عن النساء اللواتي ضمهن موكب الشاه، وفي مقدمتهن(مهد عليا) والدته،

(1) الزوراء، العدد 96، 26 شعبان 1287هـ.
(2) الزوراء، العدد 84، 13 رجب الفرد 1287هـ.

وأخته (عزت الدولة)[1]. ومن ذلك أيضاً التفاصيل التي أوردتها بهذا الشأن، وبالحرس والقوات العسكرية المرافقة للموكب، المصادر الفارسية، والبريطانية أيضاً، فقد كتب الرائد هربرت المعتمد البريطاني في بغداد للسفير البريطاني في استانبول رسالة ذكر له فيها بصورة تفصيلية ليس ما يتعلق بهذه القوات وأسلحتها التي كان من بينها ثلاثة عشر مدفعاً فحسب - قبل أن يدخل موكب الشاه حدود ولاية بغداد - بل بالمرافقين الآخرين للشاه بمن فيهم النساء اللواتي كان منهن، كما ذكر الرائد هربرت في رسالته، ست من بناته ووالدته وجميع زوجاته. وقدر الرائد هربرت عدد أفراد موكب الشاه بعشرين ألفاً، كان من بينهم ستة آلآف من حاشيته الشخصية[2].

أما فيما يتعلق بالدبلوماسيين الذين رافقوا الشاه في رحلته عند انطلاقه من طهران، أو الذين التحقوا بموكبه فيما بعد، فقد أوردت جريدة الزوراء ذكر عدد منهم. وكان أهم هؤلاء ميرزا حسين خان مشير الدولة «**سفير دولة إيران في اسلامبول**»[3]، الذي قالت عنه الزوراء أنه سيغادر استانبول ليلتحق بموكب الشاه المتوجه نحو العتبات المقدسة في العراق[4]. ثم نقلت خبر مغادرته العاصمة العثمانية في الحادي عشر من أيلول 1870 متوجهاً الى بغداد عن طريق الاسكندرونة وحلب[5]. وأوردت بعد ذلك خبر وصوله الى بغداد ونزوله ضيفاً على ولاية بغداد «**في دار الحكومة**»، ومغادرته بغداد، بعد قضائه مدة يومين فيها، متوجهاً الى كرمانشاه ليلتحق فيها بركب الشاه[6]. كما ذكرت الجريدة، في أحد أعدادها، تحت عنوان (هذه التحريرات الواردة من مخبرنا في طهران)، أن سفير روسيا في طهران «**قد عين أحد كتاب سره**[7] **بأن يتوجه بمعية حضرة الشاه... ويبقى معه**»[8]. وعلقت الجريدة على ذلك بقولها: «**فهذه وإن**

(1) يراجع بهذا الشأن: ولايتى، همان مآخذ، ص96؛ طلوعى، همان مآخذ، ص479.

(2) للتفاصيل: لوريمر، سبق ذكره، ص2093 - 2094؛ مستوفى، همان مآخذ، ص109.

(3) الزوراء، العدد 75، 10 جمادى الآخر 1287هـ.

(4) المصدر نفسه.

(5) الزوراء، العدد 82، 6 رجب الفرد 1287هـ

(6) الزوراء، العدد 89، 1 شعبان المعظم 1287.

(7) يذكر اعتماد السلطنة في كتابه: تاريخ منتظم ناصري، أن الدبلوماسي الروسي هذا يدعى المسيو كريل، وهو (النائب الأول في السفارة الروسية في طهران). اعتماد السلطنة، همان مآخذ، ص1915.

(8) الزوراء، العدد 93، 15 شعبان المعظم 1287هـ.

كانت لا تعطف على مقصد في السياسة إلا أنها ليست خالية وفارغة بالكلية»[1]. كذلك نقلت الجريدة، في عدد آخر، خبر وصول القنصل الإيراني في دمشق، الذي أسمته: شهبندر إيران الذي هم مقيم بالشام، الى بغداد. وقالت إن وجوده في بغداد «**ما كان محمولاً إلا من جهة مناسبة مجيء حضرة الشاه**»[2]. ومن الجدير بالذكر أن ناظم أفندي القائم بأعمال السفارة العثمانية في طهران كان من بين الدبلوماسيين الذين رافقوا الشاه في رحلته من طهران الى العراق[3]، إلا أن جريدة الزوراء لم تشر الى ذلك على الرغم من أنه كان يدل على مظاهر الحفاوة العثمانية بالزائرالإيراني التي حرصت الجريدة على إبرازها، فضلاً عن كونه بروتوكولاً دولياً متعارفاً عليه.

واهتمت الزوراء أيضاً بالحديث عن التجهيزات الفاخرة التي جهز بها موكب الشاه قبل انطلاقه نحو العتبات المقدسة في العراق، ومظاهر الفخامة والأبهة التي ظهر عليها، فنقلت في أحد أعدادها، عن مراسلها في طهران، أن الايرانيين بادروا الى تهيئة اللوازم والأدوات الفاخرة، المصنوعة من الذهب والفضة، التي سيجهز بها موكب الشاه، فكل «**ما يلزم لمعدات حضرة الشاه ولمن في معيته من الشهزادات وأمناء الدولة من الأشياء فكلها مزينة بالذهب والفضة الى حدّ الخدم والحشم وحتى أن كافة الصياغين الموجودين في ايران كانوا منذ مدة مشغولين في أعمال ذلك وصياغته**»[4].

ويبدو أن حرص الإيرانيين على أن يظهر موكب الشاه بالفخامة والأبهة التي ظهر بها، كان يحدوه حرصهم على أن تظهر الدولة الايرانية، من خلال هذا الموكب، بالمظهر اللائق بها، على حد قول أحد مؤرخيهم[5]. لذلك خيطت، كما يذكر المؤرخون الايرانيون، خيام موكب الشاه من قماش ترمة كشمير وأقمشة الحرير، وأعدت أعمدة الخيام من الفضة الخالصة، واستعمل الذهب والمجوهرات بكثرة في صناعة السروج

(1) المصدر نفسه.
(2) الزوراء، العدد 94، 19 شعبان 1287هـ.
(3) اعتماد السلطنة، همان مآخذ، ص1915؛ مستوفي، همان مآخذ، ص109؛ ولايتى، همان مآخذ، ص96.
(4) الزوراء، العدد 82، 6 رجب الفرد 1287هـ.
(5) مستوفي، همان مآخذ، ص109.

واللجم والأدوات. وأمر أفراد حماية الموكب بخياطة الثياب الموشاة بالذهب، وتذهيب لوازم الخيول، والالتزام بنظافة الخيام وترتيبها ترتيباً جيداً. ووزعت ألبسة فاخرة على الجنود والفرسان، وصنعت هوادج للنساء[1]. وتشير المصادر الفارسية، بهذا الصدد، الى أن تجهيزات موكب الشاه الفخمة «**كلفت الشعب الإيراني الفقير مبالغ باهظة**»[2] فاقمت معاناته، على الرغم مما كان يشيعه الشاه من أن الهدف من وراء أسفاره الداخلية والخارجية هو التخطيط لرفاه الإيرانيين. إلا أن تلك الأسفار كانت لا تعود بالنفع على الشعب الإيراني، بل تزيد من الواجبات والتكاليف الملقاة على عاتقه، لاسيما على أهالي المدن الفقيرة والمعدمة التي مرّ بها موكب الشاه في طريقه الى العتبات المقدسة في العراق[3].

وأخيراً، فان من مظاهر الاهتمام الرسمي العثماني بأمر الزيارة ومتابعة أخبارها وتطوراتها قبل أن يصل ناصر الدين شاه الى حدود إيران مع ولاية بغداد، كان متابعة جريدة الزوراء.. الجريدة الرسمية لولاية بغداد، لمسيرة موكب الشاه عبر المناطق والمدن الإيرانية ونقل أخبارها، ومن ذلك ما أوردته الجريدة في أحد أعدادها من «**أن حضرة الشاه قد شرف ووصل الى همدان نهار الجمعة ثالث عشر شهر رجب وأن وصوله منتظر في اليوم الحادي والعشرين من الشهر المذكور الى كرمنشاه. وبعد أن يقيم خمسة أيام في كرمنشاه فان حركته مقررة من هناك في اليوم السادس والعشرين من الشهر المذكور**»[4]. وحينما وصل موكب الشاه الى مدينة كرمانشاه نقلت الجريدة هذا الخبر بقولها: «**إن حضرة ذات الشاه قد شرف ووصل الى قصبة كرمنشاه نهار الأربعاء الماضية وبعد أن يقيم فيها ويجري الاستراحة يحرك ركابه العالي بالتشريف الى هذه الأطراف**»[5].

(1) طلوعى، همان مآخذ، ص479؛ ولايتى، همان مآخذ، ص96.
(2) طلوعى، همان مآخذ، ص478.
(3) رمضاني، همان مآخذ، ص111.
(4) الزوراء، العدد 85، 16 رجب الفرد 1287هـ.
(5) الزوراء، العدد 90، 5 شعبان المعظم، 1287هـ.

رابعاً: مراسيم الاستقبال.. من الحدود الى القصر الناصري في بغداد

كان كمال باشا، موفد السلطان العثماني لاستقبال ناصر الدين شاه والترحيب به في ولاية بغداد، على رأس المستقبلين للشاه عند وصوله الى حدود الولاية. وقد وصل كمال باشا الى مدينة بغداد قبل وصول الشاه إليها بشهر واحد، فقد تحرك كمال باشا من استانبول متوجهاً الى ولاية بغداد لأداء المهمة التي أناطها به السلطان العثماني عبد العزيز في أوائل شهر أيلول [1]1870. ووصل الى الموصل في الإسبوع الثالث من شهر تشرين الأول 1870، واجتمع فيها مع ميرزا حسين خان مشير الدولة سفير إيران في استانبول، الذي كان في طريقه من استانبول الى بغداد أيضاً. وسافرا من الموصل بواسطة الأكلال، كل لوحده، باتجاه سامراء[2]. وكان مدحت باشا بعث بباخرة نهرية حكومية صغيرة تسمى(ثريا) [3] الى سامراء، وهي أقصى نقطة آمنة للملاحة البخارية في دجلة شمالي بغداد، «**برسم الاستقبال لحضرات المشار إليهما**»[4]، وهما كمال باشا وميرزا حسين مشير الدولة. إلا أن الباخرة ثريا أقلت الى بغداد، فيما يبدو، كمال باشا فقط، فوصلها يوم السبت 23 تشرين الأول 1870م[5].

---

(1) الزوراء، العدد 75، 10 جمادى الآخر 1287هـ.

(2) تنظر: الزوراء، العدد 87، 23 رجب الفرد 1287هـ. ومن الجدير بالذكر أن مشير الدولة قد توقف في سامراء، فيما يبدو، بغرض زيارة مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري(ع). ثم توجه الى بغداد فوصلها في يوم الجمعة 22 تشرين الأول 1870. واستقبله والي بغداد مدحت باشا في الأعظمية حال وصوله الى بغداد(تراجع: الزوراء، العدد 88، 27 رجب الفرد 1287هـ). وتوجه مشير الدولة بعد ذلك الى الكاظمية. وفي اليوم التالي ليوم وصوله زاره الوالي في مقر إقامته في الكاظمية، وعادا الى الأعظمية، كل لوحده، في اليوم نفسه ليستقبلا كمال باشا الذي وصل في ذلك اليوم الى الأعظمية. الزوراء، العدد 89، 1 شعبان المعظم 1287هـ.

(3) وهي من البواخر العائدة الى ولاية بغداد، تبلغ قوة محركها عشرة أحصنة، وكانت تؤدي بعض مهمات النقل الخاص بادارة الولاية. النجار، جميل موسى، النقل المائي الحكومي في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا.. وسائطه وخطوطه (1869 - 1872). بحث منشور في مجلة دراسات في التاريخ والآثار، تصدر عن كلية الآداب- جامعة بغداد، العدد 9، 1428هـ- 2007م، ص29.

(4) الزوراء، العدد 87، 23 رجب الفرد 1287هـ.

(5) الزوراء، العدد 89، 1 شعبان المعظم 1287هـ. وقارن مع ما ورد في العدد 88، 27 رجب الفرد 1287هـ. عن وصول كمال باشا ومشير الدولة الى بغداد.

ولعل مما هو جدير بالذكر أن الوالي مدحت باشا أعد في يوم وصول كمال باشا الى الأعظمية استقبالاً رسمياً في بغداد له ولمشير الدولة، فاصطحبهما، ومعهم علي بك، وهو من موظفي التشريفات في نظارة الخارجية العثمانية، من الأعظمية الى بغداد، فـ«**وقفت العساكر النظامية صفاً صفاً على الطريق الذي يمرون منه للسلام... كان مأمورو الملكية والعسكرية وكافة الوجوه والمعتبرين من الأهالي قد لبسوا الألبسة الرسمية... ولما دخلت حضرات الضيوف الفخام للبلدة ضرب من القلعة أحد [كذا] وعشرون مدفعاً لأجل اجراء رسم السلام**»[1]. وفي اليوم الثاني اصطحب مدحت باشا ضيفيه، كمال باشا ومشير الدولة، الى القصر الذي بناه ليقيم فيه الشاه خلال وجوده في مدينة بغداد. وتفقد الجميع أعمال التأثيث التي كانت تجري فيه، واستحسنوا بناءه وتجهيزاته، و«**رأوه قابلاً لأن يتشرف بأقدام حضرة الشاه الشريف الذي له السعد رديف... واستنسبوا أن يسمى هذا القصر بـ(قصر الناصري) وتقرر لديهم أن يكتب هذا الاسم على لوحة بالخط الحسن ويعلق [كذا] على أحد جوانب القصر**»[2]. ثم زار الوالي وضيفاه معسكر الجيش العثماني المرابط خارج سور مدينة بغداد، واطلعوا على حسن النظام فيه[3].

وخلال الأيام التي قضاها كمال باشا في بغداد، قبل أن يتوجه مع مدحت باشا الى الحدود لاستقبال الشاه منها، كان يحضر بعض التدريبات التي كانت تجريها يومياً القطعات العسكرية العثمانية في مقر الفيلق السادس العثماني ببغداد استعداداً لإجراء الاستعراض العسكري المقرر ضمن مراسيم استقبال الشاه في بغداد، التي ستجري، كما قالت الزوراء «**في صورة منتظمة غير مسبوقة الأمثال قبل هذا في هذه الأطراف**»[4]. على أن الاهتمام بإجراء هذا الاستعراض العسكري كان بدأ منذ وقت مبكر، ففي مطلع شهر تموز 1870، أي بعد شهر واحد من الإعلان في بغداد عن زيارة الشاه، استقدمت الى بغداد قطعات من الجيش العثماني الرابع، وكان مقره في مدينة أرزنجان في ولاية

(1) الزوراء، العدد 89، 1 شعبان المعظم 1287هـ.
(2) الزوراء، العدد 89، 1 شعبان المعظم 1287هـ.
(3) المصدر نفسه.
(4) الزوراء، العدد 91، 8 شعبان المعظم 1287هـ.

أرضروم ونطاق عمله في شرق الأناضول[1]، للاشتراك في أجراء المراسيم العسكرية الخاصة باستقبال الشاه. وكانت هذه القطعات تجيد استعمال الأسلحة المتطورة[2]، والتي ربما حرص العثمانيون على استعراضها كرسالة تشير الى قوة جيشهم وامتلاكه للأسلحة الحديثة، فضلاً عن الدعم الذي ستقدمه لأمن ولاية بغداد خلال زيارة ناصر الدين شاه لها.

وفي نطاق تعزيز القوات العسكرية بمناسبة زيارة الشاه واشتراكها في مراسيم استقباله، أقدم الوالي مدحت باشا، وكان هو في الوقت نفسه قائد الفيلق السادس الذي يتخذ من مدينة بغداد مركزاً له، على دعم وحدات الفيلق السادس المتمركزة بوحداته التي كانت تنتشر خارجها[3]، فاستدعى فائض جنود الوحدات المنتشرة خارج مركز الولاية الى بغداد. وأمر كتيبة حرس الحدود الثانية (ايكنجى طليعه)، التي كانت تعسكر في الحلة والديوانية، أن تتحرك الى بغداد[4]. وأقام للقوات العسكرية التي ستقوم بالاستعراض العسكري وإطلاق نيران المدفعية عند قدوم الشاه معسكراً خاصاً خارج سور مدينة بغداد[5]، يبعد عنه بمقدار ميل واحد[6]. وكانت هذه القوات العسكرية تتألف من «**مقدار ثمانية طوابير پياده [كتائب مشاة] ومن السواريه [الخيالة] بقدر اللازم ومن الطوبچيه[المدفعية] كذلك**»[7]. ويبدو أن هذه التعزيزات العسكرية كانت، أيضاً، بمثابة إجراءات إحترازية لحفظ الأمن في مركز الولاية خلال إجراء مراسيم استقبال الشاه وإقامته فيها[8]. ويشير الرائد هربرت المعتمد البريطاني في بغداد في رسائله الى

(1) ينظر: النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، ص73.

(2) الزوراء، العدد 56، 2 ربيع الثاني 1287هـ.

(3) للاطلاع على توزيع وحدات الفيلق السادس في بغداد والمدن الأخرى، يراجع: النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، ص253-257.

(4) تنظر: الزوراء، العدد 87، 23 رجب الفرد 1287هـ.

(5) الزوراء، العدد 84، 13 رجب الفرد 1287هـ. وعن هذا المعسكر يقول أحد المؤرخين الإيرانيين، مقارناً إياه بالمعسكر الذي أقامته في بغداد القوات الإيرانية التي جاءت مع ناصر الدين شاه: «وقد سببت بساطة المعسكر العثماني، وحسن ترتيب مجاميع جنوده، وموسيقاهم العسكرية، ومدافعهم كسراً لشوكة معسكر الإيرانيين المتكلف والمتجمل». طلوعي، همان مآخذ، 479 - 480.

(6) لوريمر، سبق ذكره، ص2090.

(7) الزوراء، العدد 91، 8 شعبان المعظم 1287هـ.

(8) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص2089.

سفير بلاده في استانبول الى أن عدد القوة العسكرية التي صاحبت مدحت باشا وكمال باشا ومرافقيهم عند توجههم الى خانقين لاستقبال الشاه عند الحدود كان ثمانمائة من جنود المشاة وثلة من الفرسان[1].

غادر مدينة بغداد في 12 شعبان 1287 هـ= 7 تشرين الثاني 1870م، كمال باشا ومدحت باشا ورؤوف باشا رئيس أركان الفيلق السادس وعلي بك موظف التشريفات في الخارجية العثمانية ومرافقوهم متوجهين نحو مدينة خانقين الحدودية لاستقبال ناصر الدين شاه[2]. وبعد أن مكث كبار المستقبلين العثمانيين هؤلاء في مدينة خانقين لبضعة أيام انتظاراً لوصول الشاه من كرمانشاه، خرجوا من المدينة في 22 شعبان 1287هـ[3]= 17 تشرين الثاني 1870م الى نقطة الحدود القريبة من خانقين التي كان من المقرر أن يصل إليها الشاه في اليوم نفسه، لاستقباله عندها. وكان خروجهم **«في موكب حافل وحفاوة لائقة»**[4]. وجرت للشاه في نقطة الحدود مراسيم استقبال رسمية استمرت لساعة واحدة، شاركت فيها كتيبة المشاة الموجودة في خانقين، وفوج الخيالة الذي جاء من بغداد[5]. وكانت المدفعية تُطلق، خلال تلك المراسيم، اطلاقاتها احتفاءً بقدوم ناصر الدين شاه. وقدم ميرزا حسين خان مشير الدولة، سفير إيران في استانبول، كبار المستقبلين العثمانيين الى الشاه، وعرفه بهم، وكان على رأسهم كمال باشا ومدحت باشا ورؤوف باشا وعلي بك[6].

---

(1) نفسه، ص2088.

(2) الزوراء، العدد 93، 15 شعبان المعظم 1287هـ. وعن المستقبلين ينظر: بياني، خانبابا، پنجاه سال تاريخ ايران در دورهء ناصري، جلد أول، مركز بخش انتشارات علمي، چاپ أول، تهران 1375، ص238-239.

(3) الزوراء، العدد 96، 26 شعبان 1287هـ. ويلاحظ أن ناصر الدين شاه يذكر في (سفرنامهء عتبات) أنه وصل الى نقطة الحدود القريبة من خانقين في 21 شعبان 1287هـ. ناصر الدين شاه، همان مآخذ، ص86، وليس في 22 شعبان كما ذكرت الزوراء. والاختلاف هنا في التقويم القمري المعمول به في كل من إيران والدولة العثمانية يعزى الى الاختلاف في آلية تحديد مطالع الشهور القمرية على وفق اجتهادات الفقهاء المسلمين.

(4) اعتماد السلطنة، همان مآخذ، ص1915.

(5) الزوراء، العدد 96، 26 شعبان 1287هـ.

(6) سفرنامهء عتبات، همان مآخذ، ص86.

توجه موكب الشاه، مع مستقبليه، بعد ذلك من الحدود الى مدينة خانقين. ومكث الجميع في المدينة لمدة يومين، لأن الشاه كان يرغب في الاستراحة فيها، بسبب ما وصفه في مذكراته عن هذه الرحلة بعدم اعتدال المزاج[1]. وفي نهار اليوم الثاني - الأربعاء 23 شعبان 1287 هـ- من وصول الشاه الى العراق، «**أجري رسم تبريك القدوم**»[2]، كما وصفته جريدة الزوراء، للشاه في مدينة خانقين، وهو احتفال بروتوكولي رسمي تبودلت فيه الكلمات من الجانبين العثماني والإيراني. وكان من بين المستقبلين العثمانيين، كما ذكر ناصر الدين شاه في(سفرنامه٠ عتبات) [3]، ناظم بك القائم بأعمال السفارة العثمانية في طهران، وحمدي بك موظف الخارجية العثمانية في بغداد[4]، فضلاً عن كبار المستقبلين. وافتتح هذا الاحتفال بكلمة ألقاها والي بغداد مدحت باشا رحب فيها بالشاه ترحيباً حاراً، وأكد في كلمته على أن زيارته تزيد من وثاقة الأواصر التي تربط بين الدولة العثمانية وإيران، وهي انعكاس «**للمودة والمخالصة الموجودة بين الدولتين العليتين اللتين لازالت محبتهم بالتزايد يوماً فيوماً بما يوجب الافتخار والمباهات**»[5]. وجاء الرد على كلمة مدحت باشا «**بقطعة بليغة من جانب صاحب المعالي والمناقب حضرة الشاه تتضمن خلوصه وصفاء طويته مع الحضرة السلطانية الملوكية**»[6] للسلطان العثماني عبد العزيز. بعد ذلك تقدم كمال باشا الى الشاه، بطريقة بروتوكولية متعارف عليها في مثل هذه المناسبات، وسلمه رسالة خطية موجهة إليه من السلطان عبد العزيز. وأردف تقديمه

(1) همانجا، ص88.

(2) الزوراء، العدد 96، 26 شعبان 1287هـ.

(3) سفرنامهء عتبات، همان مآخذ، ص88.

(4) وهو (مدير الأمور الأجنبية) في ولاية بغداد. ويعدّ من كبار موظفي الولاية، ويتم تعيينه من قبل الباب العالي بترشيح من نظارة الخارجية. وكانت مهمته التعامل مع قناصل الدول الأجنبية في بغداد. وهو مرجع الوالي فيما يخص العلاقات الخارجية للدولة العثمانية، والمعاهدات الدولية والامتيازات الممنوحة من قبل الدولة العثمانية للدول الأجنبية. وقد عين حمدي بك مديراً للأمور الأجنبية في ولاية بغداد عند تعيين مدحت باشا والياً عليها، وقدم الى بغداد بمعيته. للتفاصيل: النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، ص176-177.

(5) الزوراء، العدد 96، 26 شعبان 1287هـ.

(6) المصدر نفسه.

لهذه الرسالة بكلمة ترحيب بالشاه، فرد عليه الشاه بكلمة شكر[1]. وبعث الشاه ببرقية الى السلطان عبد العزيز يشكره فيها على حفاوة الاستقبال[2].

ثم غادر الشاه خانقين في يوم الخميس 4 شعبان متوجهاً الى بغداد. وأمضى في الطريق إليها أربعة أيام، حيث مكث لليلة واحدة في كل من قزلرباط(السعدية) وشهربان، وليلتين في مدينة بعقوبة. ووصل في اليوم الخامس الى بغداد. وكان يرافقه مدحت باشا قبل أن يفارقه في بعقوبة ليسبقه في الوصول الى بغداد[3]، بغرض تهيئة الإجراءات اللازمة لاستقبال الشاه واستكمالها كما هو واضح. وكانت تتقدم موكب الشاه في سفره من خانقين الى بغداد مجموعتان من المشاة يبلغ عدد كل مجموعة منهما مائتي جندي، وحرسه الخاص المؤلف من ألف ومائة مقاتل، وفرقة موسيقية[4].

اتخذ الوالي مدحت باشا جميع الإجراءات التي تكفل حفظ الأمن خلال زيارة الشاه[5]. وتوجه، مع كمال باشا ومشير الدولة، الى خارج بغداد، بمسافة مسير ثلاث ساعات، لاستقباله. وبدأت طلائع موكب الشاه تدخل بغداد قبل حوالي أربع ساعات من وصوله الى المدينة. وقد وصل فوج العساكر الإيرانية المصاحب للشاه قبل دخول الأخير الى بغداد بساعتين، وسار على إيقاع الموسيقى العسكرية حتى حط رحاله على مسافة مائتين وخمسين متراً من القصر الذي أعدّ لإقامة الشاه، الذي سمي بالقصر الناصري، وأخذ وضع الاستعداد للإشتراك في مراسيم استقبال الشاه بعد أن استبدل أفراده زيهم العسكري بآخر مخصص لمثل هذه المراسيم. وكان هذا الفوج يتألف من سرايا بعضها يتقلد أفراده حمائل بيض، وبنادقهم من النوع الذي يسميه العثمانيون (أگنه لي تفنك)، وهم يسيرون على يمين الشاه. وبعضها الآخر يتقلد أفراده حمائل سود ويحملون بنادق تسمى عند العثمانيين (شيشخانه لي تفنك)، ويسيرون على يسار الشاه[6].

---

(1) الزوراء، العدد 96، 26 شعبان 1287هـ.

(2) ولايتى، همان مآخذ، ص97.

(3) سفرنامهء عتبات، همان مآخذ، ص88-93؛ الزوراء، العدد 97، 29 شعبان 1287هـ.

(4) لوريمر، سبق ذكره، ص2089.

(5) المصدر والصفحة أنفسهما.

(6) لتفاصيل أخرى عن ألوان ملابسهم ونوعها، وأغطية رؤوسهم والعلامات التي يضعونها عليها، وسوى ذلك، تنظر: الزوراء، العدد 98، 2 رمضان 1287هـ.

ونصبت مظلة في (ميدان باب الأعظمية) أرسلت من العاصمة استانبول، ليقف الشاه تحتها خلال أجراء مراسيم استقباله. وكان موقع الاستقبال الرسمي في ميدان باب الأعظمية يبعد بمسافة ثلاثة كيلومترات عن القصر الناصري[1]. وأقيم على باب هذا القصر قوس دعي بـ(قوس النصر). واصطف على جانب الطريق الذي يربط بين هذا القوس ومظلة موقع الاستقبال الرسمي، الجنود العثمانيون مع آلآتهم الموسيقية. أما الجانب الآخر من الطريق، فقد اصطف عليه طلبة مدرستي (الرشدية) و(الصنائع) الرسميتين، وطلبة المدارس المسيحية واليهودية مرتدين «**الألبسة على نسق واحد**». وقد بلغ عرض الطريق، بالمصطفين على جانبيه، مائة متر. وحضر هذه المراسيم، كما تذكر جريدة الزوراء «**من الأهالي مقدار ثمانين ألف بل مائة ألف نفس من دون مبالغة واستوعبوا الميدان الواقع أمام باب الأعظمية من الخارج من الرأس الى الرأس**»[2]. أما المستقبلون الرسميون من الموظفين المدنيين والعسكريين وعلماء الدين، فكانت مواقعهم بالقرب من مظلة الاستقبال.

وحينما اقترب موكب الشاه من المعسكر العثماني الخاص، الذي أشرنا من قبل الى أنه أقيم على مسافة ميل ونصف الى الشرق من سور مدينة بغداد، أطلقت مدفعية ميدان المعسكر إحدى وعشرين إطلاقة تحية للشاه. وقد وصل الشاه الى

(1) أو هي (2 ميل) على ما قدرها، على نحو مقارب، المعتمد البريطاني في بغداد. ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص2089.

(2) الزوراء، العدد 98، 2 رمضان 1287هـ. ويبدو أن تقدير الجريدة لعدد البغداديين الذين حضروا مراسيم استقبال الشاه في ميدان باب الأعظمية كان معقولاً، فقد ذكر المعتمد البريطاني في بغداد آنذاك أن الجموع الحاشدة التي استقبلت الشاه «كادت تستوعب كل سكان المدينة». لوريمر، سبق ذكره، ص2089.

وجدير بالذكر أن عدد سكان بغداد كان يبلغ في حدود سنة 1890 (145,000) نسمة تقريباً. ينظر:
Cuinet, Vital, La Turquie d 'Asia, Tome 3, Ernest Leroux Editeur, paris 1892, p.90.

وكان هذا العدد يبلغ في سنة 1893 (149,941) نسمة. ينظر: الشيخلي، السيد محمد رؤوف السيد طه، مراحل الحياة في الفترة المظلمة وما بعدها، ج1، ط1، مطبعة البصرة، البصرة 1972، ص83-84.

وبملاحظة نسبة الزيادة السكانية من هذين الرقمين، يمكن القول إن عدد سكان مدينة بغداد كان عند زيارة الشاه 112,000 نسمة تقريباً، وهو ما يتوافق مع قول المعتمد البريطاني: إن الجموع البغدادية الحاشدة التي استقبلت الشاه كادت تستوعب كل سكان المدينة، ومع ما ذكرته جريدة الزوراء من أن عدد المستقبلين بلغ مائة ألف.

مكان الاستقبال الرسمي في حوالي الساعة الرابعة عصراً[1] من يوم الثلاثاء 29 شعبان 1287هـ، الموافق 24 تشرين الثاني 1870م[2]. وكان في مقدمة مستقبليه والي بغداد مدحت باشا، وكمال باشا ممثل السلطان العثماني، وميرزا حسين خان مشير الدولة السفير الإيراني في استانبول. وأطلقت المدفعية، جرياً على ما هو معروف في مثل هذه المراسيم، إطلاقاتها فور وصول الشاه. وبعد انتهاء مراسيم استقباله، التي تصفها الزوراء، الجريدة الرسمية لولاية بغداد، بأنها كانت «**على كمال التوقير والتعظيم**»، سار موكب الشاه على وقع موسيقى الجنود العثمانيين الذين انتشروا على طول الطريق بين ميدان باب الأعظمية ومكان إقامته، يتقدمه المستقبلون الرسميون العثمانيون على وفق بروتوكول التشريفات الذي كان سائداً آنذاك. أما الأمراء الإيرانيون وكبار مرافقي الشاه، فكانوا يسيرون خلف ركاب الشاه. وسار بمحاذاته خدمه وحرسه الخاص، وهؤلاء هم حوالي ثلاثين من الخيالة الذين يدعون بـ(سواران نصرت) أي خيالة النصر، ومثلهم من الخدم الذين يطلق عليهم إسم (شطار)، يحملون أسواطاً مزينة، وعدد من أفراد الخدمة الخاصة الذين كانوا ملاصقين للشاه ويحملون بأيديهم أسواطاً صنعت مقابضها من الفضة. وبعد أن بلغ الموكب قوس الظفر عند القصر الناصري، ترجل كبار المستقبلين من على ظهور خيولهم، وساروا على أقدامهم الى داخل القصر. ولما حل الشاه بالقصر شرعت المدافع بإطلاق قذائفها من القلعة، ومن ثلاث بواخر نهرية حكومية كانت راسية في نهر دجلة أمام القصر، ومن الباخرة الحكومية التي تحمل إسم(بغداد)، وقشلة العساكر البحرية، وكان مجموع هذه الإطلاقات مائة إطلاقة وواحدة. ومرّ المستقبلون الرسميون العثمانيون من مدنيين وعسكريين من أمام

(1) قلنا في المتن إن الشاه وصل الى المكان الذي أجريت فيه مراسيم الاستقبال الرسمي في الساعة الرابعة عصراً، وذلك بناءً على ما أوردته جريدة الزوراء من أنه كان «في الساعة التاسعة من النهار»، بحسب التوقيت العربي. العدد 98، السبت 2 رمضان 1287. ولتحديد وقت وصول الشاه بصورة دقيقة نقول: بما أن وصول الشاه الى بغداد كان يوم الثلاثاء الذي سبق صدور العدد 98، وهو يوافق يوم 24 تشرين الثاني 1870، وأن نهار 24 تشرين الثاني يبدأ في الساعة 6,42 مع شروق الشمس، فان وصول الشاه كان في الساعة 3,42 عصراً على وفق حساب ساعات يوم التوقيت الغريغوري.

(2) يشير ناصر الدين شاه في (سفرنامهء عتبات، ص93) الى أنه وصل الى بغداد في يوم 28 شعبان 1287هـ. ويعزى هذا الاختلاف مع تاريخ الوصول الذي ذكرناه في المتن الى اختلاف تحديد بدايات الشهور القمرية، كما أشرنا من قبل، بين إيران والدولة العثمانية.

الشاه، وغادروا القصر بعد ذلك[1]. وبعث السلطان عبد العزيز ببرقية للشاه يهنئه فيها على سلامة الوصول، فأجابه الشاه عليها ببرقية شكر وامتنان[2].

وقد أشاد الرائد هربرت المعتمد البريطاني في بغداد بجهود مدحت باشا وبجهود بعض ضباط الفيلق السادس الذين ساهموا في تنظيم مراسيم الاستقبال. ووصف الاستقبال بأنه كان استقبالاً رائعاً لم يكن منتظراً أن يجري مثله في ولاية بغداد. وذكر هربرت بأنه سمع بأن ناصر الدين شاه قد عبّر «**عن عظيم رضاه عن كل التدابير التي اتخذت**»[3]. أما ناصر الدين شاه نفسه، فقد كتب عن الاستقبال الذي جرى له في بغداد يقول: «**كان في استقبالنا عدد كبير من الناس الذين وقفوا على جانبي الطريق. وكان الهدوء يخيم على الأجواء. وكانت هناك فرق موسيقية عديدة. ونصبت لنا مظلة، وكان في استقبالنا عدد كبير من الشخصيات الدينية والعسكرية الذين استفسرت منهم عن أحوالهم. ونصب (قوس النصر) الذي رفعت عليه الزينات والأعلام فأصبح يبدو رائعاً. وكان الأرمن وقساوستهم وأطفالهم في استقبالنا، وكذلك أطفال اليهود وحاخامتهم، بأدب جم وشكل منظم، وكانوا يدعون ويرددون ترانيم جميلة. ثم اصطف أطفال المسلمين الأيتام، وكانوا يرتدون ملابس بيضاء نظيفة. ووراء هؤلاء جميعاً كان يقف عامة أهل بغداد... وكانت بعض النسوة يراقبن المشهد من الأسطح، ولم أر أية امرأة في المستقبلين. وكانت الشوارع جميلة، حيث رصفوها بشكل جيد. أما (القصر الناصري) فكان بناية جميلة ومزينة بشكل أنيق، وكان أثاثه فاخراً، والقصر عموماً مبهج جداً...**»[4]. وقد أعجب ناصر الدين شاه بتجهيزات القصر، وبخدمه وموظفيه الذين كانوا يرتدون الملابس الرسمية[5]. لقد بدا، كما يقول أحد المؤرخين الإيرانيين، «**عظيماً للغاية في نظر الشاه ذلك الاستقبال والاحترام الذي لاقاه في بغداد**»[6]، لاسيما وأن الاحتفاء به جاء من عامة الأوساط الاجتماعية وفئات المجتمع التي خرجت

(1) الزوراء، العدد 98، 2 رمضان 1287هـ.
(2) اعتماد السلطنة، همان مآخذ، ص915؛ مستوفى، همان مآخذ، ص109.
(3) لوريمر، سبق ذكره، ص2093.
(4) سفرنامهء عتبات، همان مآخذ، ص93-95.
(5) طلوعي، همان مآخذ، ص480.
(6) همانجا.

للترحيب به، ومن بعض شيوخ العشائر الذين حضروا الاحتفال الرسمي باستقباله، ومن شخصيات أخرى مرموقة، كمفتي بغداد محمد فيضي الزهاوي الذي مدح ناصر الدين شاه بقصيدة فارسية مطلعها:

هـــزاران شكر كــز فضل وعــطــاى ايـــزد منان

شد أز تشريف شه بغداد رشك جمله ٔ بلدان[1].

وهو الأمر الذي يعكس، فيما نرى، ذاكرة جماعية تنوء بوزر الماضي وتتطلع نحو مستقبل تسوده علاقات طبيعية بين الدولة العثمانية وإيران تقوم على الوئام وحسن الجوار.

وأورد ناصر الدين شاه في مذكراته (سفرنامه ٔ عتبات) أسماء كبار مستقبليه في بغداد من العسكريين والمدنيين، وكان من بين الذين ذكرهم من المدنيين، الشيخ السابق للمنتفك، كما أسماه، منصور باشا، وفرحان شيخ عشيرة شمر[2]. وامتدح أهم الشخصيات الرسمية العثمانية من المستقبلين، فوصف مدحت باشا بأنه رجل عاقل ومهذب، وقال عن حمدي بك بأنه يحسن الفرنسية، وأنه ترعرع في باريس، وعن رؤوف باشا أنه ذكي وعبقري. وذكر عن كمال باشا موفد السلطان العثماني أنه جاء في سفارة الى طهران قبل خمس وثلاثين سنة في زمن فتح علي شاه، وأنه يتقن الفارسية. وقال عن علي بك موظف التشريفات في الخارجية العثمانية بأنه ذا أدب جم ويحسن اللغة الفرنسية[3].

وفي مساء اليوم الذي وصل فيه ناصر الدين شاه الى بغداد، وبعد انتهاء مراسيم الاستقبال الرسمي، أجريت احتفالات ومظاهر ابتهاج رسمية تزينت فيها أبنية الدوائر الحكومية على جانبي نهر دجلة بأنواع متعددة من القناديل، وهي القلعة، والسراي(مقر الوالي)، والقشلة(مقر الفيلق السادس) في جانب الرصافة. والطوبخانه(ثكنة المدفعية)، ومستشفى الغرباء، وقشلة العساكر البحرية، والدميرخانه (معمل الحديد) في الكرخ. وأطلقت قذائف الألعاب النارية من البواخر النهرية الحكومية الثلاث الراسية قبالة

(1) العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، ج7، ص243.
(2) سفرنامهء عتبات، همان مآخذ، ص95-96.
(3) همانجا، ص88؛ بيانى، همان مآخذ، ص435.

القصر الناصري، ومن القلعة وسدة خضر الياس المقابلة لها، مما أحدث، لكثرة تلك القذائف وتواصل عملية إطلاقها «**شعلة شبيهة بضياء القمر**» على حدّ وصف جريدة الزوراء. وكان ذلك كله موضع استحسان ناصر الدين شاه. وأشارت الزوراء الى أن الجو الذي كان في غاية الصفاء في تلك الليلة، ونجوم السماء المتلألئة، وانعكاس الأنوار الأرضية والسماوية على صفحة ماء النهر، زاد الاحتفالات رونقاً وبهاءً، وجعل القصر الناصري يشع بالأنوار. ونقلت الجريدة بيتين من الشعر قيلا في وصف القصر:

لناصر الدين قصر قد علا وسما بـلا قصور فحـاكى قبـة الفلك
ترى المصابيح فيه كالنجوم بدت ليلاًوكالشمس فيه طلعة الملك[1]

كذلك أوقدت «**الأواني المملوءة بالضياء المشابه لنور القمر في أغلب حافات النهر**»[2]. وزين جسر بغداد «**بأنواع القناديل والأشعة المحاكية للشمس... وكل الاحتفالات ومظاهر الابتهاج التي أجريت في الليلة الأولى... قد أجريت لثلاث ليال متصلة**»[3]. على أن إدارة الولاية كانت قد قررت إجراء مظاهر الفرح والابتهاج هذه احتفاء بزيارة ناصر الدين شاه لمدينة بغداد، وشرعت بتهيئة مستلزماتها، قبل وصول الشاه الى المدينة بأكثر من إسبوعين[4].

(1) الزوراء، العدد 98، 2 رمضان 1287هـ.
(2) المصدر نفسه.
(3) الزوراء، العدد 98، 2 رمضان 1287هـ.
(4) الزوراء، العدد 93، 15 شعبان المعظم، 1287هـ.

خامساً: مظاهر الحفاوة والترحيب بالزيارة

اهتمت الدولة العثمانية، ممثلة بالسلطان العثماني والحكومة العثمانية، بزيارة العاهل الإيراني ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد. وكان اهتمامها بتلك الزيارة يعبر، في كثير من مظاهره وإجرآته البروتوكولية، عن رغبتها في تسوية مشاكلها التاريخية المعقدة مع إيران، لاسيما مشاكل الزائرين الإيرانيين، والحدود، وتنقل العشائر عبر مناطقها. وهي المشاكل التي خصت آثارها السلبية ولايات العراق. فقد استقبل الشاه في نقطة الحدود الفاصلة بين الأراضي الإيرانية وأراضي ولاية بغداد العثمانية كمال باشا عضو مجلس شورى الدولة العثمانية والوزير السابق ممثلاً للسلطان عبد العزيز. وكان السلطان أكد للشاه، في رسالتين بعث الأولى منهما قبل بدء الزيارة بأكثر من ثلاثة أشهر، على أنه سيرسل ممثلاً له لاستقباله ومرافقته طوال مدة زيارته[1]. وقد مكث ممثل السلطان العثماني في بغداد لحوالي شهر واحد قبل أن تبدأ الزيارة، وقلده السلطان خلال مدة وجوده في بغداد، وهو بانتظار وصول الزائر الإيراني الكبير، منصب ناظر (وزير) الأوقاف في الحكومة العثمانية[2]، في خطوة أراد من ورائها، فيما يبدو، إظهار مزيد من الإهتمام بالزيارة والإحتفاء بالزائر وتكريمه.

وطالما كانت قد «**صدرت الإرادة الشاهانية بأن تجرى الاحترامات اللايقة والتنظيمات الفايقة لحضرة الشاه مدة إقامته في البلاد المحروسة العثمانية**»[3]، فقد أبلغت الحكومة العثمانية والي بغداد أن يستعد لهذه الزيارة ويوفر مستلزماتها «**كما اقتضت ذلك إرادة السلطان عبد العزيز**»[4]. ويبدو أن من بين أهم الأمور التي عكست ترحيب السلطة

(1) اسناد ومكاتبات تاريخى ايران(قاجاريه)، سند شماره 95، ص181؛ گزيدهء اسناد سياسى ايران وعثمانى دورهء قاجاريه، جلد سوم، شمارهء سند 408، ص63.

(2) تنظر: الزوراء، العدد 90، 5 شعبان المعظم 1287هـ؛ العدد 97، 29 شعبان 1287هـ.

(3) الزوراء، العدد 49، 30 صفر الخير 1287 هـ.

(4) حتاته، سبق ذكره، ص236.

العثمانية في بغداد بهذه الزيارة واستعدادها لها بناء على توجيهات الصدارة العظمى، هو إعدادها لمكان مناسب لإقامة الشاه في بغداد، فقد شرع الوالي مدحت باشا ببناء قصر خاص بهذا الغرض في بستان (النجيبية)[1]، الذي سمي ببستان المملكة بعد أن استملكته ولاية بغداد قبل ذلك بوقت قصير لإعداده ليكون متنزهاً عاماً[2]. وأصبح القصر بعد اكتمال بنائه مناظراً، كما قالت الزوراء الجريدة الرسمية لولاية بغداد، لقصور ملوك اليمن والحيرة كقصري غمدان والخورنق، في فخامته وأبهته، ودعي بالقصر الناصري نسبة الى ناصر الدين شاه. وفرش مدحت باشا القصر، الذي أطلق عليه إسم(القصر الناصري) نسبة الى ناصر الدين شاه، بأرقى المفروشات التي استوردها من العاصمة البريطانية لندن. وقد نقلت الباخرة(بابل)، وهي أول باخرة بحرية تمتلكها ولاية بغداد[3]، أثاث القصر ومفروشاته من لندن الى البصرة، ثم حملته من البصرة الى بغداد الباخرة النهرية المسماة(موصل)[4]، العائدة أيضاً لولاية بغداد. وكانت تلك المفروشات المستوردة بعد فرشها في القصر «**زادت في الحسن والرونق وأكسبته من تلك المطارف النفيسة حللاً وأسدلت عليه من تلك الستور كللاً وقد دخل في الصورة اللايقة لأن يتشرف بتراب أقدام حضرة الشاه**»[5]. وذلك على حدّ قول جريدة الزوراء ووصفها.

وتجلت أيضاً مظاهر الإحتفاء بالزائر والإهتمام به، في قيام العاصمة استانبول بإرسال بعض الأثاث والأدوات الخاصة بالضيافة، كبعض الطاولات التي تستعمل كموائد متحركة وكراسي المائدة، ومظلة «شمسية همايونية» أعدت ليقف في ظلها الشاه أثناء إجراء مراسيم الإستقبال الرسمية في ميدان باب الأعظمية ببغداد. وأرسل مع الأثاث والأدوات عدد من موظفي الخدمة العاملين في القصر السلطاني(المابين الهمايوني). وحملت الباخرة(بابل) أدوات الضيافة وموظفي الخدمة من استانبول[6]،

(1) تنظر: الزوراء، العدد 49، 30 صفر الخير 1287 هـ.
(2) تنظر: الزوراء، العدد 46، 9 صفر الخير 1287 هـ.
(3) للتفاصيل عن هذه الباخرة يراجع: النجار، جميل موسى، طرق المواصلات النهرية ووسائط النقل المائي العثماني في ولاية بغداد 1834 – 1872/ ط1، دار ميزوبوتاميا، بغداد 2013، ص95-96.
(4) للتفاصيل عن هذه الباخرة: نفسه، ص95.
(5) الزوراء، العدد 93، 15 شعبان المعظم 1287 هـ.
(6) الزوراء، العدد 56، 2 ربيع الثاني 1287 هـ؛ العدد 60، 17 ربيع الثاني 1287 هـ؛ العدد 98، 2 رمضان 1287 هـ.

ووصلت بها الى البصرة في يوم الخميس 3 شعبان 1287هـ[1]- 29 تشرين الأول 1870. ولغرض نقل الأدوات والموظفين الى بغداد على وجه السرعة، خصصت ولاية بغداد الباخرة النهرية الصغيرة(آلوس)، التي كانت دشنت حديثاً[2]، لتقوم بهذه المهمة[3].

وفضلاً عن ذلك كله، أرسلت الحكومة العثمانية مع ركب كمال باشا ممثل السلطان في مراسيم استقبال الشاه، المتجه من استانبول الى بغداد عن طريق ديار بكر «**مقدار ثلاثين حملاً عبارة عن أدوات السفرة ولوازمات [كذا] القهوة وأيضاً قد أرسل مقدار ستة عشر حصاناً من الاصطبل الهمايوني العامر مع سروجها ولجمها المزينة المكملة وبعث مقدار سبعين آدمي من خدمة دار الخلافة ومن مأموري الاصطبل العامرة الهمايونية**»[4].

وفيما عدا مبالغ الأثاث والأدوات الخاصة بأمور الضيافة التي أرسلتها الحكومة المركزية الى ولاية بغداد، فقد أنفقت خزينة الولاية مبلغاً كبيراً وصل الى ثلاثين ألف ليرة عثمانية على تأثيث القصر المعدّ للشاه، وعلى إطعام المرافقين له[5] الذين زاد عددهم على ستة آلآف شخص[6]، وتقديم الأعلاف لحوالي خمسة عشر ألف من الدواب التي حملتهم وأمتعتهم، فقد «**بذلت الدولة ما يليق من احترام عظيم، وأبهة لائقة بمقامه**»[7]، على الرغم من أن انفاق ذلك المبلغ جاء في سنة كانت تمر بها ولاية بغداد بحالة من القحط والغلاء[8]. ولعل من الجدير ذكره أن الوكيل السياسي والقنصل البريطاني العام في بغداد العقيد هربرت(1868– 1874) كتب الى السفير البريطاني في استانبول يخبره بأن الإيرانيين المرافقين للشاه اشتكوا من تعرض مخيمهم الى أعمال السرقة من قبل بعض السكان المحليين. ونقل له، في الوقت نفسه، تذمر سكان ولاية

(1) الزوراء، العدد 90، 5 شعبان المعظم 1287 هـ.
(2) للتفاصيل عن هذه الباخرة، ينظر: النجار، طرق المواصلات النهرية...، ص97.
(3) الزوراء، العدد 86، 20 رجب الفرد 1287 هـ.
(4) الزوراء، العدد 82، 6 رجب الفرد 1287 هـ.
(5) مذكرات مدحت باشا، ص236.
(6) الخياط، سبق ذكره، ص281.
(7) العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج7، ص244.
(8) مذكرات مدحت باشا، ص236.

بغداد على اختلاف طبقاتهم من سوء سلوك هؤلاء القادمين مع ركب الشاه والمرافقين له. وذكر له أيضاً، في الرسالة نفسها، أنه التقى بوالي بغداد مدحت باشا بعد رجوعه الى مركز الولاية عقب انتهاء مراسيم استقبال الشاه في خانقين، فأخبره بالتفصيل **«عن المتاعب التي سببها سوء سلوك الأشخاص الذين كانوا في المعسكر الإيراني، ونهبهم أهالي الإقليم، ممن وجد - سعادته - من الضروري تعويضهم. وكذلك حول الأسلوب الشائن الذي انتهجه الخدم وسواس الخيل وغيرهم من رجال البلاط، في بيعهم علناً وفي المعسكر أجزاء من المؤن التي جمعها سعادته بناء على أوامر الباب العالي لاستعمال جلالته وخدمه، وخيولهم وحيواناتهم الكثيرة، وانعدام التعاون من جانب سعادة مشير الدولة وميرزا سعيد خان وزير الخارجية، من حاشية جلالته، الذي بدا أنه ينظر الى هذه الأمور كحوادث يومية وطبيعية»**[1].

من جانب آخر يعبر أيضاً عن ترحيب الدولة العثمانية بناصر الدين شاه وحفاوتها به خلال زيارته للعتبات المقدسة في ولاية بغداد، قام كمال باشا، ممثل السلطان العثماني وناظر(وزير) الأوقاف، بفتح خزانة المرقد العلوي المقدس في النجف الأشرف للشاه للإطلاع على محتوياتها بإذن من السلطان عبد العزيز. وكانت هذه الخزانة تضم المجوهرات والهدايا الثمينة والنادرة التي كانت تهدى للمرقد الشريف من قبل الملوك والسلاطين والوزراء، ولا تفتح إلا بإذن الجهات العليا في الدولة[2]. وقد اقترح والي بغداد مدحت باشا، الذي كان حاضراً عند فتحها، أن تباع محتوياتها وتصرف أثمان بيعها على إنشاء خط للسكة الحديد يربط إيران بالنجف لتسهيل زيارة الإيرانيين للعتبات المقدسة، واختصار طريق الحجاج المارين منهم عبر العراق الى البقاع المقدسة في الحجاز. إلا أن علماء الدين لم يوافقوا على هذا المقترح[3]، على اعتبار أن محتويات الخزانة، كما يبدو، هي موقوفات لا يجوز التصرف بها بالبيع شرعاً.

---

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص2095.

(2) قايا، سبق ذكره، ص117. وجدير بالذكر أن ناصر الدين شاه هو الذي طلب، كما يقول، «أن يتم فتح خزانة أمير المؤمنين(ع) المغلقة منذ أيام الوهابيين... وليسجلوا الذهب والمجوهرات الموجودة فيها وتختم من قبل الايرانيين والعثمانيين مرة أخرى لكي تحفظ من النقص». ناصر الدين شاه قاجار، همان مآخذ، ص129.

(3) مذكرات مدحت باشا، ص236.

وأسهمت إدارة إيالة بغداد بدورها في إبداء الإهتمام بزيارة الشاه وأولتها أهمية كبيرة، واحتفت بالشاه وحاشيته احتفاءً يليق بزائر مثله. وكان من مظاهر ذلك الإهتمام، أن أطلقت إسم (يحيى خان) على أحد المراكب النهرية المتطورة عند إجراء مراسيم تدشينه التي تصادفت مع وجود ناصر الدين شاه في بغداد. وكان يحيى خان، الملقب بـ(معتمد الملك)،قدحضرللمشاركة في تلك المراسيم مبعوثاً من قبل الشاه،ثم غيّر إسم المركب الى(معتمد)[1].

ويعدّ التساهل الذي أبدته السلطات العثمانية في ولاية بغداد تجاه دخول الإيرانيين لزيارة العتبات المقدسة في الولاية قبيل وصول الشاه إليها وخلال زيارته لها، مؤشراً واضحاً على ترحيب هذه السلطات بالزيارة، ومظهراً من مظاهر الإحتفاء بالزائر، فقد «**تكاثر ورود الزوار من الممالك الإيرانية بحسب مجيء حضرة الشاه وتشريفه لهذه الحوالي بضمن زيارة العتبات المباركة... من الناس الأكابر والمعتبرين وعلى الخصوص كثير من أهالي البيوت الكبار أيضاً يردون للزيارة**»[2] «**يصلون ويمرون فوجاً ففوجاً**»[3]. إلا أن تسهيل إجراءات دخول الإيرانيين الى إيالة بغداد لزيارة العتبات المقدسة، أو انعدام تلك الإجراءات أحياناً، خلال زيارة ناصر الدين شاه للولاية تكريماً للعاهل الإيراني واحتفاء به، دفع عدداً كبيراً منهم، بلغ عشرين ألف زائر، الى التقاطر على ولاية بغداد، فضلاً عن أكثر من آلآف ضمهم موكب الشاه، الأمر الذي اضطر السلطات العثمانية الحدودية الى تجاوز إجراءات الحجر الصحي، وأدى الى تفشي الهيضة «في منطقة بغداد ومنها الى الفرات الأوسط والجنوبي. وبقيت تفتك بالناس لمدة شهرين من دون أن يمكن إيقافها وانتشارها[4].

وفي غمرة حفاوتها بالشاه حاولت الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ممثلة بالوالي مدحت باشا، أن تبحث مع الإيرانيين بعض مشاكلها معهم، وكان أهمها مشكلة العملة الإيرانية المتداولة في الولاية، والجنائز الواردة من إيران لتدفن في النجف أو كربلاء،

---

(1) النجار، جميل موسى، طرق المواصلات النهرية...، ص100.
(2) الزوراء، العدد 96، 26 شعبان 51287.
(3) الزوراء، العدد 97، 29 شعبان 1287 هـ. وينظر أيضاً: العدد 86، 20 رجب الفرد 1287 هـ.
(4) الخياط، سبق ذكره، ص281.

وتعديات العشائر الحدودية، التي تتخذ من الأراضي الإيرانية ملاذاً آمناً لها، على أراضي ولاية بغداد وقراها الحدودية[1].

فقد كانت قيمة العملة الإيرانية، المعروفة بـ(القْران)، تساوي مقابل القرش العثماني ثلاثة قروش ونصف القرش للقران الواحد داخل إيران. إلا أن قيمة القران الإيراني كانت أعلى من ذلك في أسواق بغداد، إذ بلغت خمسة قروش للقران الواحد، الأمر الذي حدا بمدحت باشا على أن يعرض على الإيرانيين حل مشكلة ارتفاع قيمة العملة الإيرانية التي نجمت، عن تحديد الإيرانيين لهذا السعر المرتفع وفرضه لتسديد قيمة البضائع الإيرانية التي تباع في ولاية بغداد. وتوصلت مفاوضات الجانبين العثماني والإيراني بهذا الشأن خلال زيارة الشاه الى تحديد قيمة القران الواحد بثلاثة قروش وربع القرش(3 قروش و10 بارات)[2]. وقد طلب الإيرانيون مقابل ذلك أن تباع «**البضائع المصدرة من إيران الى الدولة العثمانية بنفس القيمة التي تباع بها البضائع الأجنبية الأخرى**»[3]، فوافق الوالي مدحت باشا على ذلك.

وتباحث الجانبان العثماني، ممثلاً بمدحت باشا، والإيراني الذي كان يمثله الميرزا محمد حسين خان مشير الدولة سفير إيران لدى استانبول، خلال زيارة ناصر الدين شاه، بشأن الجنائز التي تأتي من إيران لتدفن غالباً في مدينة النجف الأشرف، وتوصلا الى اتفاق يتضمن عدم نقل الجنائز من إيران إلا عقب مرور ما لا يقل عن سنة واحدة على دفنها في مكان الوفاة، منعاً لاحتمال انتقال الأوبئة والأمراض وانتشارها في العراق[4]. وقد طبقت ولاية بغداد هذا الإتفاق، فكانت لا تسمح لأية جنازة قادمة من إيران بالدخول إليها إلا بعد إثبات تاريخ وفاة صاحبها بأوراق رسمية[5]، وذلك عقب أن أصدر الشاه مرسوماً في إيران بعد رجوعه إليها من زيارته للعتبات المقدسة يقضي بالإلتزام بشروط اتفاقية دفن جنائز الإيرانيين في المدن العراقية المقدسة[6].

---

(1) تراجع: الزوراء، العدد 117، 17 ذي القعدة 1287 هـ.

(2) مذكرات مدحت باشا، ص236.

(3) قايا، سبق ذكره، ص43.

(4) تنظر: مذكرات مدحت باشا، ص236؛ الضابط، سبق ذكره، ص98.

(5) تنظر: الزوراء، العدد 143، 23 صفر الخير 1288 هـ.

(6) تنظر: الزوراء، العدد 136، 28 محرم الحرام 1288 هـ.

أما فيما يتعلق بموضوع اعتداءات بعض العشائر على أراضي ولاية بغداد وقراها الحدودية، وهروبها بعد ذلك الى داخل الأراضي الإيرانية، والتي كانت تقوم بها غالباً عشائر قبيلة الهماوند الكردية، فقد أثير مع الجانب الإيراني، خلال زيارة الشاه، من قبل والي بغداد مدحت باشا الذي كان يعاني من أعمال «**القتل والغارة والسلب**»[1] التي كانت تقوم بها هذه العشائر في أراضي ولاية بغداد. فقد أطلع مدحت باشا ناصر الدين شاه على تلك الأعمال التي تخل بأمن الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، وتتسبب بأضرار مادية كبيرة للجانب العثماني، وأوضح الباشا للشاه أن نياز خان حاكم زهاب الإيراني يوفر ملاذاً آمنا لجماعات الهماوند التي تشن غاراتها على أراضي المناطق الحدودية لولاية بغداد، وطلب منه أن يأمر بإلقاء القبض على تلك الجماعات وتسليمها للسلطات العثمانية في بغداد لمحاكمتها على جرائمها. وقد وافق الشاه على هذا الطلب، فألقى حاكم زهاب، بإيعاز منه، القبض على حوالي (280) رجلاً من الهماوند. إلا أن وزراء الشاه والمقربين منه اعترضوا على تسليمهم للدولة العثمانية، بذريعة أن هذا العمل يحط من هيبة الدولة الإيرانية.

ومن الجدير ذكره أن لجنة ثنائية شكلت على أثر ذلك للتفاوض بشأن هذا الموضوع، حضرها مدحت باشا من الجانب العثماني، والميرزا محمد حسين خان مشير الدولة عن الجانب الإيراني. واتفقت هذه اللجنة، التي عقدت اجتماعاتها في مدينة خانقين، على أن تسلم إيران زعيم الهماوند مع عشرين من كبار أتباعه الى الدولة العثمانية، بشرط أن يبقي العثمانيون على حياتهم ويكتفون بنفيهم الى روسيا. إلا أن إيران لم تلتزم، فيما يبدو، بهذا الإتفاق. وقد حدا موقف إيران هذا بالمعتمد البريطاني في طهران على أن يقترح على رؤسائه التدخل لدى الحكومة الإيرانية لإقناعها بتنفيذ مضمون الإتفاق، ذلك أن بريطانيا كانت معنية، بحكم وساطتها بالاشتراك مع روسيا بين إيران والدولة العثمانية منذ سنة 1839، بنزع فتيل مشكلة الهماوند التي أوشكت آنذاك أن تحدث شرخاً في العلاقات العثمانية الإيرانية التي كانت تسير باطراد نحو التحسن في تلك الحقبة التي توجت بزيارة ناصر الدين شاه لولاية بغداد في سنة

(1) مذكرات مدحت باشا، ص237.

1870. إلا أن البريطانيين لم يمضوا قدماً في مقترحهم لما بدا آنذاك من أن العثمانيين والإيرانيين كانوا راغبين في حل مشاكلهم دون إشراك لممثلي بريطانيا أو روسيا[1].

من جانب آخر يتعلق بموقف الشاه من الاحتفاء الرسمي العثماني بزيارته، نجد أن الحفاوة الكبيرة التي قوبل بها والترحيب البالغ به كانت باعثاً على امتنانه وسروره الذي عبر عنه في الكلمات والعبارات التي أزجاها الشاه للسلطان عبد العزيز من خلال رسالة بعث بها إليه في شوال سنة 1287هـ، عقب انتهاء زيارته لولاية بغداد ومغادرته للأراضي العثمانية. فقد أشاد الشاه في رسالته بكرم الضيافة العثمانية والحفاوة البالغة التي لقيها من كمال باشا موفد السلطان، ومن والي بغداد مدحت باشا، وأعرب في تلك الرسالة أيضاً عن رغبته في أن تستمر علاقات إيران الودية مع الدولة العثمانية. وذكر للسلطان بأنه قد حمّل كمال باشا رغبته المؤكدة في تعزيز هذه العلاقات وتقويمها بغية أن ينقلها عنه بشكل مباشر الى السلطان[2]. على أن الجهود التي بذلها مدحت باشا كان لها دور أساسي في أن يظهر الاستقبال الذي جرى للشاه وتكريمه والاحتفاء به بشكل غير متوقع، كما وصفه العقيد هربرت الوكيل السياسي والقنصل العام البريطاني في بغداد، لاسيما في ولاية مثل بغداد من ولايات الدولة العثمانية، الأمر الذي حدا بناصر الدين شاه على أن يعبر «**عن عظيم رضاه عن كل التدابير التي اتخذت**»[3] خلال زيارته للعتبات المقدسة في ولاية بغداد.

(1) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص2095 - 2096؛ ناصر الدين شاه قاجار، همان مآخذ، ص164.
(2) اسناد ومكاتبات تاريخى ايران (قاجاريه)، نامهء ناصر الدين شاه به سلطان عبد العزيز عثمانى، سند شماره 99، ص186.
(3) لوريمر، سبق ذكره، ص2093.

سادساً: تفاعل الشاه مع حفاوة المضيفين..يوميات الزيارة

تشير طبيعة بعض نشاطات ناصر الدين شاه ومبادراته بتكريم مرافقيه العثمانيين بمنحهم الهدايا والأوسمة، وتبرعاته المالية التي حظيت بعض المؤسسات الحكومية العثمانية في بغداد بنصيب منها، وسوى ذلك مما قام به خلال زيارته للعتبات المقدسة في ولاية بغداد، الى أن الشاه كان يريد التعبير، من بين ما كان يريده من ذلك، عن امتنانه للحكومة العثمانية على حسن استقبالها له وترحيبها بزيارته، ويقابل توجهاتها بتحسين العلاقات مع إيران، التي دلت عليها مظاهر حفاوتها به، بتوجهات مماثلة. وقد كبد الشاه خزينة الدولة الإيرانية جراء تلك التوجهات أموالاً طائلة، في وقت كانت تعاني فيه إيران من مشاكل اقتصادية جمة. وقد صرف الشاه تلك الأموال على المؤن والملابس والخيم الفاخرة وتجهيزات موكبه الفخم والعدد الكبير من مرافقيه وحرسه وجنوده، فضلاً عما صرفه على الخلع والهدايا والتبرعات[1]، وذلك على الرغم من أن الدولة العثمانية كانت قد تولت تغطية النفقات المالية للشاه خلال وجوده في لاية بغداد، والتي بلغت ثلاثين الف ليرة عثمانية.

فقد قدم ناصر الدين شاه الهدايا الى مضيفيه العثمانيين، سيما كبار الشخصيات العثمانية الرسمية الي استقبلته عند الحدود الإيرانية العثمانية ورافقته خلال زيارته وكانت في توديعه عند مغادرته لأراضي ولاية بغداد[2]. وكان في مقدمة هؤلاء كمال باشا ممثل السلطان العثماني عبد العزيز وبعض الموظفين العثمانيين الذين قدموا من استانبول بمعيته[3]، ومدحت باشا والي بغداد[4]. وقد تنوعت تلك الهدايا.. فكان منها الثياب والنقود والأوسمة[5] التي تناسبت في مقاديرها نوعها مع مقام كل واحد من

(1) ساسانى، همان مآخذ، ص443؛ انگليسى، همان مآخذ، ص167؛ ولايتى، همان مآخذ، ص167.
(2) ناصر الدين شاه قاجار، همان مآخذ، ص65.
(3) اسناد ومكاتبات تاريخى ايران(قاجاريه)، سند شماره 100، ص187.
(4) شميم، همان مآخذ، ص190؛ رمضانى، همان مآخذ، ص110.
(5) اعتماد السلطنه، همان مآخذ، ص1916.

أولئك المضيفين ودرجته الوظيفية[1]. وعبّر ناصر الدين شاه عن عظيم امتنانه للسلطان عبد العزيز إزاء الحفاوة البالغة التي قوبل بها خلال زيارته، وما قدمه له الباشوات والموظفون العثمانيون من مضيفيه من ضيافة كريمة وحسن استقبال باسم السلطان وبالنيابة عنه، وذلك من خلال برقية بعث بها للسلطان عبد العزيز في اليوم الذي عاد فيه الى عاصمته طهران في الأول من ذي الحجة سنة 1287هـ[2]، الموافق للحادي والعشرين من شهر شباط سنة 1871م.

من جانب آخر، فان الأيام التي قضاها ناصر الدين شاه في مدينة بغداد شهدت بعض النشاطات والمبادرات التي قام بها العاهل الإيراني لتعزيز العلاقات مع العثمانيين، فقد قدم الشاه تبرعاً مالياً قيمته 8000 تومان ايراني (2000 ليرة عثمانية) لمدرسة الفنون والصنائع الخاصة بالأطفال الأيتام، ولمستشفى الغرباء اللتين كان مدحت باشا قد أنشأهما حديثاً في المدينة[3]. وزار الشاه في اليوم الثاني من وصوله الى بغداد مقر الفيلق العثماني السادس في المدينة، وشهد تمريناً أجرته قوات المدفعية التابعة للفيلق، وقلد الحاضرين للعرض العسكري الذي أقامه الفيلق السادس الأوسمة الرسمية للدولة الإيرانية «فمنح مدحت باشا وساماً من الدرجة الأولى وكلاً من رؤوف باشا وكامل باشا وساماً من الدرجة الثانية، ومنح آخرين عديدين أوسمة أقل درجة. ويبدو أن هذا التوزيع لم تراع فيه الدقة، كما يبدو أنه لم يقابل بالارتياح، ذلك بأن الأوسمة التي منحت لكبار الضباط وأقرانهم هي مما يمنح عادة لصغار العاملين في بلاط طهران»[4]، وسمح لضباط القوات العسكرية الإيرانية وجنودها المرافقين له بحضور دعوة عشاء أقامها على شرفهم في مساء ذلك اليوم ضباط الفيلق السادس العثماني[5].

وكان الشاه استهل ثاني أيام زيارته لبغداد بزيارة مرقد الإمام أبي حنيفة النعمان في قصبة الأعظمية قبل زيارته لمقر الفيلق السادس، فقد استقل في صبيحة ذلك اليوم

(1) ينظر: ولايتى، همان مآخذ، ص97.
(2) همانجا.
(3) مذكرات مدحت باشا، ص234؛ ناصر الدين شاه قاجار، همان مآخذ، ص103.
(4) لوريمر، سبق ذكره، ج4، ص2090-2091.
(5) الزوراء، العدد 98، 2 رمضان 1287 هـ؛ العدد 99، 5 رمضان 1287 هـ.

الباخرة النهرية(ثريا)، وتوجه لزيارة مرقدي الإمامين موسى الكاظم ومحمد الجواد عليهما السلام، وكانت تصحبه باخرة صغيرة أخرى تدعى(افسيون). وبعد اتمامه لمراسيم الزيارة في الكاظمية توجه الى الأعظمية التي كانت زيارته لها لا تخل من رسائل لإظهار حسن النوايا تجاه الجانب العثماني، والرغبة في تحسين علاقات إيران مع الدولة العثمانية وتوثيقها، ومن دلائل واضحة على محاولة إزالة ما قد يكون قد علق في بعض النفوس من نفور من الآخر. وتوجه الشاه بعد زيارته للأعظمية نحو مقر إقامته ليستأنف بعد ذلك برنامج اليوم الثاني لزيارته الذي كان مقرراً فيه أن يزور بعد العصر مقر الفيلق العثماني السادس في بغداد[1]. على أن الشاه زار في ثالث أيام وجوده في بغداد مراقد الصحابة في المدائن.. سلمان الفارسي وحذيفة بن اليمان وعبد الله الأنصاري. وتذكر جريدة الزوراء أن رجوع الشاه من هذه الزيارة الى بغداد كان بعد حلول الظلام، وكتعبير عن الترحيب به «أوقدت الأواني المملوءة بالضياء المشابه لنور القمر في أغلب حافات النهر فكما أن النهر قد تزين فكذلك الجسر أيضاً زينوه بأنواع القناديل والأشعة المحاكية للشمس. وبعد أن وصل وشرف القصر الناصري كذلك أجريت الآلآت النارية واشتعلت(الفشنكات) واتصل نور الأرض بالسماوات وجرى (الشهراين)]الزينة[بغاية الانتظام والكمال كما جرى في الأولى والثانية من الليالي»[2]. وزار ناصر الدين شاه في اليوم الخامس من أيام زيارته مرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني، ووصف عمارته الجميلة وذكر في مذكراته من تولى إعماره والإتفاق عليه من السلاطين العثمانيين[3].

وجدير بالذكر أن الشاه، وفي أجواء الحفاوة التي قوبل بها، أمر باجراء أعمال الصيانة والإعمار في المراقد المقدسة لأئمة أهل البيت عليهم السلام، وأهدى لها الهدايا الثمينة، وأجزل لأمنائها وخدمها والقائمين على شؤونها عطاءه من الأموال والثياب[4]. والتقى في رحاب تلك المراقد في النجف وكربلاء بعلماء الدين. واستقبل الشاه في

(1) تنظر: الزوراء، العدد 98، 2 رمضان 1287 هـ.

(2) المصدر نفسه، وينظر بشأن زيارة الشاه للمدائن: سفرنامهء عتبات، همان مآخذ، ص102.

(3) همانجا، ص104.

(4) اعتماد السلطنه، همان مآخذ، ص1916.

الكاظمية، كما دون في يوميات زيارته، من قبل الشيخ طالب خازن(كليدار) الروضة الكاظمية المطهرة، وخدمها الذين خرجوا الى مشارف قصبة الكاظمية لاستقباله، ومن قبل أهالي الكاظمية الذين عبرت نساؤهم عن حرارة الترحيب بالزغاريد. كما دون الشاه في هذه اليوميات ما يفيد أنه أمر باكساء إيوان المرقد الكاظمي بألواح الذهب التي تبقت بعد اكتمال أعمال التذهيب لقبة الإمامين العسكريين في سامراء التي تبرع بها هو أيضاً. كذلك فانه أمر بأن يجلب من ايران سجاد من النوع الفاخر المنسوج في مدينة فراهان لتفرش به الروضة الكاظمية ورواقها بعد أن لاحظ أن السجاد المفروش فيها من نوعية غير جيدة. وأمر الشاه أيضاً باجراء أعمال الصيانة لجدار الصحن الكاظمي على نفقته[1].

وفي مرقد الإمام الحسين عليه السلام أمر ناصر الدين شاه باعمار رواق الصحن الحسيني المشرف وترميم أطرافه، وأهدى للحرم المطهر عدة قطع من أفخر أنواع السجاد الايراني[2]. ووضع فوق الضريح المقدس، كما دون في يوميات زيارته، مصحفاً صغيراً بخط الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام. وزار مرقد الحر بن يزيد الرياحي في أطراف كربلاء، ولاحظ، كما دون في يومياته أيضاً، أن المرقد بحاجة الى إعمار، وذكر أنه كتب لمدحت باشا والي بغداد يطلب منه أن يعين من يقوم على خدمة هذا المرقد. ومن الجدير بالذكر أن الشاه استقبل خلال وجوده في مدينة كربلاء محمد باشا بابان متصرف سنجق الحلة الذي جاء للسلام عليه والترحيب به[3]، الأمر الذي عزز من الحفاوة الرسمية العثمانية التي قابلها الشاه بامتنان بالغ، كما ذكرنا من قبل.

وفي مرقد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في النجف الأشرف أهدى الشاه خزانة المرقد، التي كانت مليئة بالهدايا الثمينة التي لا يقوّم بعضها بمال، قطعة الماس الثمينة التي كانت تزين التاج الذي كان يضعه على رأسه[4]. على أن الرعاية التي أولاها

(1) ناصر الدين شاه قاجار، همان مآخذ، ص97 - 98؛ رمضاني، همان مآخذ، ص113.
(2) ولايتي، همان مآخذ، ص97.
(3) ناصر الدين شاه قاجار، همان مآخذ، ص 115 - 117، 120.
(4) شميم، همان مآخذ، ص190؛ رمضاني، همان مآخذ، ص110.

ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في العراق كانت تحدوها، فضلاً عن الجوانب الروحية والولاء لأئمة آل بيت الرسول(ص)، دوافع أخرى فيما يبدو، ربما كانت لها أغراض سياسية تتعلق بتشديد قبضته على حكم ايران وترسيخ حكم الأسرة القاجارية فيها. ومن ثم فان تلك الرعاية لم تكن تعبر بالضرورة عن حسن تدين الشاه وتمسكه بأحكام الشريعة الإسلامية، بل أن بعض المؤرخين الايرانيين أشار الى أن ناصر الدين شاه كان يتظاهر بالتدين[1]، وأنه كان في واقع الحال بعيداً في كثير من تصرفاته عن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بما سفك من دماء آلآف الأبرياء من الايرانيين، وبما كان يسرفه من أموال ووقت على الذين يكيلون له المديح، وعلى النساء، وعلى أمور غير ضرورية كالسفر والصيد والرماية وارتداء الملابس الفاخرة[2]، ومن ثم فان الدول الايرانية في عهده لم تكن، كما يرى هؤلاء المؤرخين، تحمل أي مفهوم للدولة الاسلامية[3]، بل ظهرت فيها خلال سنوات حكمه الحانات والملاهي. ولم يبذل الشاه جهوداً تذكر لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها[4].

إلا أن ناصر الدين شاه، في الوقت نفسه، كان يستخدم ورقة التدين ويتقرب الى علماء الدين أحياناً لتحقيق أغراض سياسية معينة، ويروج خلال ذلك بأنه ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، ويدفع ببعض المتزلفين إليه الى اشاعة أنه مطلع اطلاعاً واسعاً على الأحكام الشرعية الى الحد الذي يجعله في مصاف المجتهدين، فبعدما أعلنت بريطانيا الحرب على ايران في سنة 1856 عقب قيام ايران بالاستيلاء على هراة، أخذت حكومة ناصر الدين شاه بالتودد الى علماء الدين بهدف حثهم على إصدار فتاوى بالجهاد ضد القوات البريطانية التي هاجمت المحمرة وبوشهر. وأخذ الشاه يظهر الزهد والتقوى والولاء الشديد لآل بيت الرسول(ص)، فأسمى نفسه غلام رضا(عبد الرضا)، وامتنع عن أن يتناول في طعامه غير الحنطة التي تجلب له من مخازن حرم الإمام الرضا(ع) في مشهد، وشرع بطلاء مآذن ضريح السيدة فاطمة بنت الإمام الكاظم(ع) في قم، والشاه

(1) ورهرام، همان مآخذ، ص165.
(2) ينظر: شميم، همان مآخذ، ص306.
(3) ورهرام، همان مآخذ، ص165.
(4) شميم، همان مآخذ، ص306؛ ورهرام، همانجا.

عبد العظيم في طهران بالذهب، ورمم الحرم الرضوي في مشهد، وأرسل عشرة الآف تومان الى العتبات المقدسة في العراق لتنفق على إعمارها[1].

ومن ثم يمكن القول إن استقبال ناصر الدين شاه لبعض علماء الدين خلال زيارته لكربلاء والنجف كان إجراء بروتوكولياً لا يعبر عن حقيقة الجفاء القائم بين الطرفين فيما يبدو، كما هو شأن علاقة الشاه، التي اتسمت بالتوتر والاحتقان في كثير من الأحيان، مع علماء الدين في طهران وسائر المدن الايرانية[2]. وقد اتضح هذا الجفاء في العلاقة بين الشاه وعلماء النجف من خلال الموقف الذي أظهره الميرزا محمد حسن الشيرازي، أحد علماء الدين الأربعة الكبار في النجف، تجاه ناصر الدين شاه خلال زيارته للمدينة[3]، فقد احجم الشيرازي عن زيارة الشاه عند وصوله الى النجف، وامتنع عن قبول المال الذي بعث به إليه، ولم يخضع للضغوط التي مورست عليه لزيارة الشاه في مقر إقامته، ثم وافق على أن يلتقيه في الحرم العلوي المطهر كحل وسط[4].

من جانب آخر، يتعلق بما مرّ بنا عن برنامج الزيارة وحفاوة الاستقبال التي قوبل بها الشاه، فقد دوّن العاهل الايراني الزائر ملاحظاته وانطباعاته عن زيارته لولاية بغداد يوماً بيوم، وذكر أيضاً في هذه اليوميات، التي نشرت بالفارسية تحت عنوان(سفرنامهٔ عتبات)، بعض المعلومات الجغرافية والتاريخية عن المناطق والمدن التي زارها أو التي مرّ بها. كذلك فان جريدة الزوراء، وهي الجريدة الرسمية لولاية بغداد، نقلت كثيراً من أخبار زيارة ناصر الدين شاه. وكان العقيد هربرت(C.Herbert) الوكيل السياسي والقنصل البريطاني العام في بغداد(1868– 1874) يبعث بأخبارها أيضاً في رسائله الى السفير البريطاني في استانبول.

وفيما عدا ما دونه الشاه من انطباعات خاصة وتفصيلات غير مهمة لموضوع دراستنا، فان(سفرنامهٔ عتبات) تضمنت يوميات لزيارته للعتبات المقدسة في العراق

(1) ورهرام، همان مآخذ، ص165 – 170.
(2) همانجا، ص165.
(3) عن علاقات الشاه مع علماء الدين في ايران، ينظر: همانجا، ص167.
(4) للتفاصيل: النجار، جميل موسى، النجف الأشرف.. حوادث ومشاهد ومواقف سياسية 1508 – 1916، ص125 – 126.

منذ خروجه من طهران في 20 جمادى الآخرة سنة 1287هـ[1]= 17 أيلول 1870، حتى عودته إليها في 1 ذي الحجة سنة 1287[2]، ذكر فيها الشاه جوانب مهمة أخرى في برنامج زيارته للعتبات المقدسة في العراق الذي امتد(56) يوماً منذ يوم دخول حدود الولاية في يوم الثلاثاء 21 شعبان 1287هـ- 16 تشرين الثاني 1870م، الى مغادرته هذه الحدود في 17 شوال 1287هـ[3]- 10 كانون الثاني 1871م.

وكان من أبرز تلك الجوانب ذكره للقائه مع قناصل الدول الأجنبية المعتمدين في ولاية بغداد. فقد التقى الشاه في اليوم الرابع من وصوله الى بغداد، كما ورد في مذكراته، القنصل البريطاني العام في بغداد العقيد(الكولونيل) هربرت، الذي كان يصطحب معه موظفي قنصليته ومترجمها، والمسيو كيز القنصل الفرنسي ومترجم القنصلية، والمسيو وارتمان القنصل الايطالي ومترجم القنصلية. وقد حضر هذا اللقاء أيضاً القنصل الهولندي في مدينة بوشهر الايرانية، والقنصل الايراني في بغداد[4]. وقد تجمع هؤلاء في مقر إقامة يحيى خان، الملقب بـ(معتمد الملك)، كبير أمناء قصر ناصر الدين شاه، وانضم إليهم والي بغداد مدحت باشا الذي قام بتقديمهم الى الشاه. وبعد أن استمع الشاه الى بعض الملاحظات التي أبدوها حول الأوضاع المحلية في ولاية بغداد، انتهت زيارتهم له، ثم التقطت لهم صورة شمسية جماعية بناء على رغبة الشاه[5].

وكانت الجولات التي قام بها ناصر الدين شاه خلال أيام زيارته لولاية بغداد لبعض الأماكن للتنزه وللاطلاع على الآثار وزيارة المعالم الدينية، من الجوانب التي ذكرها الشاه في مذكراته(سفرنامهء عتبات). فقد دوّن فيها أنه زار خلال وجوده في النجف مسجد الكوفة في 15 رمضان 1287هـ، وهو المسجد الذي يرجع بناؤه الى تمصير الكوفة في سنة 16 هـ، ومسجد السهلة الشهير القريب منه، وآثار مدينة الكوفة. وذهب، خلال زيارته للنجف أيضاً الى منطقة(بحر النجف) في 18 رمضان للتنزه، كما يقول[6]، وهي منطقة منخفضة تغمرها المياه تقع الى جنوب المدينة. وفي طريق عودته من

(1) ناصر الدين شاه قاجار، همان مآخذ، ص23.
(2) همانجا، ص204.
(3) همانجا، ص84 - 145.
(4) همانجا، ص103.
(5) لوريمر، سبق ذكره، ص2092.
(6) ناصر الدين شاه قاجار، همان مآخذ، ص127.

كربلاء الى بغداد أحضرت له «**سفينة بخارية صغيرة للتنزه قبل حلول وقت الغروب باربع ساعات**»[1] على حد قوله، وكانت تلك النزهة في نهر الفرات بالقرب من مدينة المسيب. وعند عودته الى مدينة بغداد ثانية بعد زيارته للعتبات المقدسة في كربلاء والنجف، أمضى ناصر الدين شاه يومي الخميس والجمعة (28، 29 رمضان 1287هـ) في زيارة منطقة المدائن جنوبي بغداد للمرة الثانية، ولكن بقصد مشاهدة آثارها(إيوان كسرى) في هذه المرة وتمضية بعض الوقت في الصيد بهدف التسلية.

استقل الشاه في يوم الخميس 28 رمضان 1287هـ الباخرة(الموصل) التي خصصتها ولاية بغداد لنقله الى المدائن يرافقه والي بغداد مدحت باشا. وأرسلت عن طريق البر المستلزمات التي يحتاجها الشاه في رحلته (الترفيهية) هذه من خيم وخيول وأدوات للطبخ، فأمضى الشاه رحلته في مشاهدة الآثار وزيارة مراقد الصحابة للمرة الثانية[2]. ويبدو أن القنصل البريطاني العام في بغداد العقيد هربرت قد عرض على شاكر بك متصرف سنجق بغداد مركز ولاية بغداد أن يسمح للباخرة(كوميت) التابعة للقنصلية البريطانية في بغداد بمتابعة الباخرة(الموصل) التي أقلت الشاه الى المدائن لتقديم المساعدة لها «**إذا ما نشأت صعوبات بسبب ضحالة مياه النهر**»[3] في بعض المناطق، إلا أن باخرة الشاه لم تتعرض الى أية صعوبات وعادت بسلام الى بغداد. وبعد ثلاثة أيام من عودته من المدائن نظّم مضيفوه العثمانيون جولة ترفيهية للشاه وذلك في يوم الأحد 2 شوال 1287 هـ، فأقاموا له مخيماً على شاطئ دجلة بالقرب من القصر(الناصري) المخصص لإقامته، لينطلق منه في جولة نهرية أقلته فيها الباخرة(الموصل) لمشاهدة المعالم العمرانية على شاطئي مدينتي الأعظمية والكاظمية[4]. وجدير بالذكر أن هذه الجولة الترفيهية تزامنت مع عيد الفطر، الذي تبادل فيه ناصر الدين شاه والسلطان العثماني عبد العزيز التهاني بهذه المناسبة[5]، تعبيراً عن الوئام بين الطرفين والاحترام المتبادل بينهما الذي طويت معه صفحة طويلة جداً من العلاقة المتوترة.

---

(1) همانجا، ص140.
(2) همانجا، ص143 – 144؛ لوريمر، سبق ذكره، ص2094.
(3) لوريمر، سبق ذكره، ص2091.
(4) ناصر الدين شاه قاجار، همان مآخذ، ص147.
(5) مستوفى، همان مآخذ، ص109.

الفصل الثامن

تنظيم العلاقات الثنائية.. حقبة التأسيس

1871ـ 1875

- **أولاً**: مشكلة الحدود.. خطوة باتجاه الحل
- **ثانياً**: مشكلات أمن الحدود وزائري العتبات المقدسة
- **ثالثاً**: اتفاقيات التأسيس لعلاقات مستقرة

أولاً: لجنة الحدود.. خطوة باتجاه الحل

أشرنا في الفصل السادس الى أن المساحين والفنيين الروس والبريطانيين وضعوا في سنة 1869 خارطة للحدود العثمانية الإيرانية عرفت بـ(الخارطة الموحدة)، بعد جهود استمرت اثنتي عشرة سنة متواصلة بدأت منذ سنة 1857 بعد توقف حرب القرم. وقد رغب الطرفان الدوليان في لجنة الحدود روسيا وبريطانيا الى الطرفين المعنيين بمشكلة الحدود إيران والدولة العثمانية في عقد اتفاق ثنائي عاجل يقضي بإبقاء الحدود بينهما على وضعها دون تغيير لحين إقرارهما الحدود التي رسمتها الخارطة(الموحدة)، أو التوافق على إجراء بعض التعديلات عليها. وبعد أن تمت الموافقة من قبلهما على هذا المقترح أبرمت إيران والدولة العثمانية، وكما أشرنا الى ذلك من قبل أيضاً، اتفاقاً في استانبول في 3 آب 1869 من سبعة بنود بهذا الشأن، واتخذت الدولتان الإجراءات العملية اللازمة للتوافق على تعديل خط سير الحدود في أهم المناطق المتنازع عليها، وهي حدود إيران مع ولاية بغداد في السليمانية التابعة لمنطقة زهاب التي قسمتها معاهدة أرضروم الثانية بين إيران والدولة العثمانية.

فقبيل زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد وصل وفد، كما سبق أن ذكرنا، الى مدينة بغداد من استانبول وغادرها الى مدينة شهربان القريبة من الحدود الإيرانية في 2 مايس 1870، والتقى بالوفد الإيراني الذي وصل المدينة قادماً من إيران للتباحث في موضوع الحدود، إلا أن خلافات حادة بشأن الموضوع سرعان ما دبت بين الوفدين أدت الى فشل المفاوضات بينهما وعودتهما الى بلاديهما.

وفي الوقت الذي يرى فيه بعض الكتاب والباحثين أن زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد «لم تؤد الى تقليل مشاكل الحدود التي كانت معروفة الى ذلك الحين»[1]، وأنها «لم تؤد الى أية نتيجة بعيدة المدى»[2]، فإن تلك الزيارة، من وجهة

(1) لونكريك، سبق ذكره، ص365.

(2) المشايخي، سبق ذكره، ص187.

نظرنا، كان لها أثر واضح في دفع العلاقات الثنائية بين الدولة العثمانية وإيران شيئاً فشيئاً نحو آفاق جديدة من التعاون والتفاهم بهدف حل المشكلات المزمنة القائمة بينهما، وفي مقدمتها مشكلة الحدود. ويمكن للمتتبع لمسيرة العلاقات العثمانية الإيرانية خلال السنوات الخمس التي أعقبت زيارة الشاه أن يلاحظ أنه على الرغم من استمرار مشكلات الحدود وتنقل العشائر عبرها ومشكلات التجار والزائرين الايرانيين للعتبات المقدسة في العراق وسواها من مشكلات، فان تلك السنوات شهدت ما يمكن أن ندعوه حقبة تأسيس لتنظيم العلاقات بين الدولتين العثمانية والإيرانية انتهت بتشكيل لجنة حدود جديدة في سنة 1875، وتمخضت عن عقد عدة اتفاقيات بينهما تتعلق بأمور التجارة والترانزيت والرسوم الكمركية التي كانت تتم غالباً مع ولاية بغداد، وتنظيم شؤون الدعاوى والمرافعات ومحاكمة الإيرانيين المقيمين في أراضي الدولة العثمانية، ومعظمهم في ولاية بغداد، ونقل الجثث من إيران لدفنها في المدن المقدسة في الولاية. الأمر الذي يعني أن العلاقات بين الدولتين انتقلت بعد الزيارة الى آفاق أرحب في أسلوب الحوار والتفاهم وحل المشكلات، تتبنى صيغة عقد البروتوكولات والاتفاقيات المشتركة، والتي أدت في نهاية المطاف الى التوصل، ولو بعد سنوات طويلة، الى حل لمشكلة الحدود.

وكان التقدم في حل مشكلة الحدود بطيئاً بطبيعة الحال، ولم تظهر له آثار واضحة بعد الزيارة مباشرة، لما لمشكلة الحدود من إرث ثقيل يرتبط بالحروب الكبرى بين الدولتين على مدى عدة قرون. فقد استؤنفت في سنة 1871 المفاوضات العثمانية الإيرانية في محاولة لتسوية مشكلات تنقل بعض العشائر بين أراضي الدولة العثمانية وإيران، ورسم خط للحدود بينهما في ضوء الخارطة(الموحدة) التي أعدها الوسيطان الدوليان في لجنة الحدود. واتفق الطرفان المتفاوضان بهذا الشأن على أن يبعد كل منهما العشائر التي تقطن المناطق الحدودية الى عمق أراضيه، وأن تستأنف لجنة الحدود أعمالها في استانبول بحضور الوسيطين الدوليين للتوافق على خط حدودي يفصل الدولة العثمانية عن إيران[1]. إلا أن الاجتماع الذي اتفق على عقده العثمانيون والإيرانيون لم يعقدْ بسبب

(1) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص2097.

«مماطلات الحكومة العثمانية»[1]. ولعل السبب في مماطلات هذه الحكومة في التوصل الى حل نهائي لموضوع الحدود مع إيران، كان يرجع الى اعتقادها بعائدية بعض المناطق الى الدولة العثمانية، مثل قطور وزهاب[2]وبنجوين، وبعض مناطق شط العرب كجزيرة الشلهة، ومناطق الأحواز وبشتكوه[3].

وجدير بالذكر أن اتفاق احترام الحدود القائمة الى حين إنجاز التسوية النهائية لمشكلة الحدود، الذي أبرم في استانبول بين الدولة العثمانية وإيران في 3 آب 1869، لم يحل دون وقوع تجاوزات على الحدود من قبل كلا الدولتين لاسيما في المناطق المتنازع عليها. وكان يعقب كل حالة اعتداء من قبل أحد الطرفين على الحدود تقديم احتجاج فوري من الطرف الآخر[4]. الأمر الذي دعا إيران الى التحرك في أواخر سنة 1873 لوضع حدّ لما أسمته الممارسات العدائية العثمانية، فاتصل الصدر الأعظم الإيراني الميرزا محمد حسين خان مشير الدولة بكادچيكوف رئيس وزراء روسيا ووزير خارجيتها المؤقت، وطلب منه التوسط لحل الخلافات الحدودية مع الدولة العثمانية. فاقترح كادچيكوف، في رسالته المؤرخة 16 محرم 1291 هـ- 5 آذار 1874م الى مشير الدولة، تشكيل لجنة تضم الطرفين المتنازعين والدولتين الوسيطتين روسيا وبريطانيا لمناقشة القضايا الخلافية بين الدولة العثمانية وإيران، وأهمها مسألة الحدود، على وفق الخارطة(الموحدة) التي وضعها الوسيطان الدوليان لتشخيص المناطق المتفق عليها، والتباحث بشأن المناطق المتنازع عليها.

وقد استدعى وقوع بعض الحوادث على الحدود العثمانية الإيرانية التعجيل في تحويل المقترح الروسي الى واقع عملي. وكان من أهم تلك الحوادث تحرك الجيش العثماني نحو السليمانية وخانقين، الأمر الذي أثار قلق الحكومة الإيرانية التي طلبت من سفيرها في استانبول التحقق من صحة الأمر. إلا أن السفير العثماني في طهران

(1) نوار، الشعوب الإسلامية، ص427؛ وينظر أيضاً: لونكريك، سبق ذكره، ص365.

(2) نوار، نفسه، ص427؛ وللتفاصيل عن قطور وبقية المناطق المتنازع عليها بين الدولة العثمانية وإيران يراجع: اسناد ومكاتبات تاريخى ايران (قاجاريه)، جلد سوم، ص نوزده – بيست ودو.

(3) لوريمر، سبق ذكره، ص2097؛ لونكريك، سبق ذكره، ص366؛ النجار، دراسات تاريخية لمعاهدات الحدود الشرقية للوطن العربي، ص43.

(4) لونكريك، سبق ذكره، ص366.

بادر، في الوقت نفسه، الى طلب لقاء الميرزا محمد حسين خان مشير الدولة في 6 آب 1874، وأبلغه بتمرد قبائل الجاف في الشريط الحدودي مع إيران في منطقتي السليمانية وخانقين، وبحث معه في هذا اللقاء موضوع الحدود وتمرد العشائر، وحركة القوات العثمانية لاسيما باتجاه السليمانية وخانقين[1]. وفي ضوء تلك التطورات توصلت الدولة العثمانية وإيران، في ذي القعدة 1291هـ- كانون الثاني 1875م، الى تشكيل لجنة تعقد اجتماعاتها في العاصمة العثمانية استانبول، تتألف من الدولة العثمانية وإيران وبريطانيا ورسيا. وكان ممثلا إيران في هذه اللجنة محب علي خان ناظم الملك ومحسن خان السفير الإيراني في استانبول. ومثل الدولة العثمانية فيها درويش باشا ومصطفى باشا والي أرضروم السابق[2]. وشارك فيها السير ارنولد كيمبل عن بريطانيا، والعقيد زلموي ممثلاً لروسيا[3].

وتعد موافقة الحكومة العثمانية على تشكيل هذه اللجنة والمشاركة فيها بمثابة اعتراف رسمي منها للمرة الأولى بما جاءت به المادة الثانية من معاهدة أرضروم الثانية التي نصت على التقاسم والتنازل المتبادل للمناطق المتنازع عليها بين الدولتين، لاسيما ما يتعلق منها بتقسيم منطقة زهاب بين إيران والدولة العثمانية، والأسس التي اعتمدتها لجنة الحدود المشكلة في سنة 1850، وإقرار عثماني بالخط(التقريبي) للحدود مع إيران الذي رسمته الخارطة(الموحدة) للحدود التي أعدها الوسيطان الدوليان روسيا وبريطانيا في لجنة الحدود، بعد أن كانت تماطل منذ سنة 1851 في تنفيذ ما جاءت به المادة الثانية من المعاهدة المذكورة بشأن الحدود، والاعتراف بخط الحدود الذي رسمته الخارطة(الموحدة) منطلقاً للتسوية، متذرعة بنص المادة التاسعة من معاهدة أرضروم الثانية التي تلزم الدولتين ببنود المعاهدات والاتفاقيات السابقة، وبخاصة بنود معاهدة أرضروم الأولى(1823) التي تستند بدورها الى الحدود التي أشارت إليها معاهدة قصر شيرين(1639) في زمن السلطان

(1) اسناد ومكاتبات تاريخى ايران(قاجاريه)، ص بيست ونه – سي.
(2) بايكانى وزارت خارجه عثمانى، كارتن سياسى، ش 621، سند 22، نقل از: اسناد ومكاتبات، همانجا، ص سى.
(3) لوريمر، سبق ذكره، ص2098؛ آدموندز، سبق ذكره، ص126.

مراد الرابع، الأمر الذي يتناقض مع ما جاءت به المادة الثانية من معاهدة أرضروم الثانية التي نصت على تقاسم مناطق زهاب والسليمانية.

كما يعدّ موقف الحكومة العثمانية بهذا الشأن بمثابة انتصار لوجهة النظر الإيرانية في تفسير بنود معاهدة أرضروم الثانية بشأن الحدود، وتمسكها بما جاء في المادة الثانية من هذه المعاهدة منطلقاً للتسوية بشأن الحدود، والمادة الثالثة التي نصت على تشكيل لجنة مشتركة لرسم الحدود النهائية بين الدولة العثمانية وإيران على وفق ما أقرته المادة الثانية، وإصرار الإيرانيين على اعتبار أن المادة التاسعة من المعاهدة لا علاقة لها بالإشكال القائم بشأن الحدود كونها تنص على التزام الدولتين بجميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة ما لم يرد في هذه المعاهدة ما يلغي بعض بنود تلك المعاهدات والاتفاقيات أو يعدلها[1]. وجدير بالذكر أن العضوين الدوليين في لجنة استانبول التي شكلت في مطلع سنة 1875، وهما البريطاني السير كيمبل والروسي العقيد زلموي، تبنا وجهة النظر الإيرانية «**في أن المادة الثالثة تختص بالحدود، وأن المادة التاسعة لا علاقة لها بالموضوع**»[2] وأيدا ما أقرته بهذا الشأن لجنة الحدود المشكلة في سنة 1850، والذي يتبنى وجهة النظر نفسها[3].

ويبدو أن العثمانيين لم يكونوا عازمين على المضي قدماً في تسوية موضوع الحدود آنذاك. وربما جاءت موافقتهم على تشكيل لجنة استانبول في مطلع سنة 1875 بسبب ضغوط الوسيطين الدوليين، وطلب إيران من روسيا في أواخر سنة 1873 التوسط لدى الدولة العثمانية لحل مشكلة الحدود، ذلك أن اعتراف الباب العالي بمبدأ التقاسم والتنازل المتبادل الذي جاءت به المادة الثانية من معاهدة أرضروم الثانية، والذي تشكلت على أساسه هذه اللجنة، كان مشروطاً لديه بـ» أن هذا الاعتراف سوف يسقط تلقائياً إذا لم تصل اللجنة التي كانت منعقدة آنذاك الى تسوية نهائية في مسألة

(1) تراجع مواد معاهدة أرضروم الثانية في الفصل الثالث؛ وينظر: آدموندز، سبق ذكره، ص125 - 126؛ لوريمر، سبق ذكره، ص2098.

(2) آدموندز، سبق ذكره، ص126.

(3) المصدر والصفحة أنفسها.

الحدود»[1]. ومما هو جدير بالذكر أن هذه اللجنة حينما حققت قدراً يسيراً من التقدم في عملها توقفت بسبب اندلاع الحرب الروسية العثمانية في أوائل سنة 1877، الأمر الذي منح الحكومة العثمانية فرصة للعودة الى مواقفها السابقة في التشبث بالمادة التاسعة من معاهدة أرضروم الثانية، مما عرقل التوصل الى تسوية دائمة لمشكلة الحدود العثمانية الإيرانية حتى توقيع بروتوكول الاستانة بين الدولة العثمانية وإيران في سنة 1913[2].

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص2098.
(2) آدموندز، سبق ذكره، ص125، 126؛ شميم، همان مآخذ، ص 224.

ثانياً: مشكلات أمن الحدود وزائري العتبات المقدسة

كانت مشكلة عدم استقرار الوضع الأمني في المناطق الحدودية العثمانية الإيرانية بسبب التنقل غير المشروع عبرها، من بين أهم الأسباب التي حالت دون المضي قدماً نحو تحسين العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران خلال الحقبة التي يؤرخ لها هذا الفصل. وهي مشكلة كان لها تأثير واضح في تنازع الدولتين حول عائدية بعض مناطق الحدود بينهما، واختلافهما بالتالي في تحديد خط الحدود الفاصل بينهما في هذه المناطق. وتمثلت تلك المشكلة في تنقل بعض العشائر الكردية والعربية، أو الجماعات العشائرية المسلحة أو الأفراد عبر أراضي الدولتين لأسباب مشروعة كالرعي أحياناً، وغير مشروعة في كثير من الأحيان كالغزو والسلب وقطع الطرق والتخريب. كما كان تذبذب بعض هذه العشائر أو زعمائها في ولائها للدولة العثمانية تارة ولإيران تارة أخرى، أو ادعاءات الدولتين معاً بتابعية هذه العشيرة الحدودية أو تلك لها، من الأسباب التي أخرت أيضاً الاتفاق على رسم خط متفق عليه للحدود.

وقد أشرنا الى أن الاتفاقية التي عقدت بين الدولة العثمانية وإيران في 3 آب 1869 لإبقاء الحدود بينهما على وضعها لحين التوصل الى اتفاق نهائي بشأنها، كانت تنص في مادتها الأولى على ضرورة أن تعمل الدولتان بأقصى جهودهما لبسط الأمن في مناطق الحدود، سيما المناطق المتنازع عليها، لأهمية ذلك في التوصل الى رسم خط متفق عليه للحدود بينهما. إلا أن التقدم الطفيف الذي أشرنا الى أنه تحقق بين الدولة العثمانية وإيران في هذا المجال بعد عقد تلك الاتفاقية، قد تعرض للتراجع نتيجة لأسباب عديدة، منها الخلافات التي كانت تحدث بين الجانبين العثماني والإيراني حول تنقل العشائر والمسلحين على جانبي الحدود، واتهام كل منهما للآخر بالإخلال بالمادة الأولى من اتفاقية آب 1869 التي تفرض على كلا الطرفين بذل الجهود التي تحول دون التدهور الأمني في مناطق الحدود، الذي يتسبب فيه اختراقها غير الشرعي.

واستمرت تلك الخروقات للحدود، كما أشير الى ذلك من قبل، طوال سنة 1869 وحتى زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد في أواخر سنة 1870. وكان أشدها وطأة على استقرار الأمن في مناطق حدود ولاية بغداد مع إيران تلك التي كانت تقوم بها العشائر الكردية كالهماوند والجاف والبشدر والهاورمان. وعلى الرغم من أن تعاوناً جرى بين السلطات الإيرانية في مناطق الحدود مع إدارة ولاية بغداد آنذاك على تعقب مسلحي العشائر الذين يعبثون بالأمن على جانبي الحدود العثمانية الإيرانية، إلا أن هذا التعاون لم يستمر طويلاً، لأسباب عديدة ذكرناها من قبل، الأمر الذي دعا والي بغداد مدحت باشا أن يبني قلاعاً عسكرية في بعض المناطق الحدودية التي يكثر اختراقها أمنياً مثل خانقين والسليمانية ومنطقة شط العرب في الجنوب[1].

وخلال زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد في أواخر سنة 1870، عرض مدحت باشا والي بغداد عليه موضوع الغارات التي تقوم بها انطلاقاً من الأراضي الإيرانية مجموعات مسلحة من عشائر الهماوند الكردية على أراضي ولاية بغداد، طالباً منه تعاون إيران في بتسليم المسلحين الهماوند الذين يخلون بأمن الحدود العثمانية الإيرانية، ويلجأون الى مناطق زهاب في إيران للإحتماء بها، لغرض محاكمتهم وإنزال العقاب بهم. وقد شكلت لجنة عثمانية إيرانية للتفاوض في هذا الموضوع ترأسها مدحت باشا عن الجانب العثماني ومحمد حسين خان مشير الدولة عن الجانب الإيراني. واتفق الجانبان على أن تقوم إيران تسليم المسلحين الهماوند الذين كانوا يخلون بالأمن في مناطق الحدود الى السلطات العثمانية في ولاية بغداد لمحاكمتهم. إلا أن إيران لم تلتزم بهذا الاتفاق، كما أشرنا، ولم تسلم أي من أولئك المسلحين الى بغداد.

استؤنفت المفاوضات بين الجانبين العثماني والإيراني في سنة 1871 للتوصل الى هدفين يرتبط أحدهما بالآخر، هما تحقيق الأمن في مناطق الحدود التي تنتقل عبرها بعض العشائر والمجموعات العشائرية المسلحة، والاتفاق على خط فاصل للحدود في المناطق المتنازع عليها بين الدولتين. وقد اتفق الجانبان في تلك المفاوضات على

---

(1) العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج7، ص182؛ سلمان، سبق ذكره، ص180.

أن تعمل حكومتيهما على إبعاد المسلحين والعشائر الحدودية المتنقلة الى داخل أراضي الدولتين بعيداً عن مناطق الحدود لضمان استقرارها[1]. ويبدو أن العثمانيين والإيرانيين التزموا بهذا الاتفاق لعدة أشهر بعد إبرامه، فقد قررت السلطات العثمانية في ولاية بغداد ترحيل عشيرة بني ويس التي تقطن في المنطقة الحدودية بالقرب من خانقين الى المناطق الداخلية الواقعة على نهر دجلة، لأن أبناء هذه العشيرة، كما وصفتهم جريدة الزوراء «**ليسوا مشغولين بأمور الزراعة ومصالح الحراثة لازالوا بالطبع يسلكون مسالك السرقة ويمشون في طريق النهب وكثيراً ما يتجاسروا على نهب أموار الزوار الإيرانية المترددة الى هذه الأطراف وحيث أن الشكاية لازالت ترد على التوالي من طرف المأمورين الإيرانيين في حقهم**»[2]. ومن ثم فقد اعتقلت السلطات العثمانية في ولاية بغداد شيوخ هذه العشيرة، ثم أطلقت سراحهم بعد الاتفاق معهم على أن تنتقل العشيرة «**الى ساحل الدجلة وتوطينهم هناك واشتغالهم بأمور الحراثة والزراعة**»[3].

إلا أن السيطرة على تحركات العشائر الرعوية المتنقلة، وإجبارها على ترك أنماط حياتها، وتوطينها في الأراضي الخصبة للعمل في الزراعة، لم تكن بالأمر الذي يمكن تحقيقه بيسر بالنسبة لكلا الحكومتين العثمانية والإيرانية، إذ سرعان ما نقض شيوخ عشيرة بني ويس اتفاقهم مع السلطات العثمانية في ولاية بغداد، وارتحلوا الى داخل الحدود الإيرانية. وقد اتهمت تلك السلطات(مأموري الحدود) الإيرانيين بالترحيب بهجرة هذه العشيرة الى إيران والسماح لها بالاستيطان في الأراضي الإيرانية التي يرغبون فيها، في إشارة الى أن الإيرانيين يريدون من وراء ذلك اكتساب ورقة ضغط جديدة على السلطات العثمانية في ولاية بغداد. وتشير جريدة الزوراء الى أن عشيرة بني ويس بعد هجرتها الى إيران في سنة 1872 أصبحت مثل الهماوند تشن غاراتها على أراضي ولاية بغداد انطلاقاً من الأراضي الإيرانية، لتقوم بالسلب والنهب ثم تقفل راجعة الى الأراضي الإيرانية لتحتمي بها. ونقلت الجريدة أخباراً وردتها من قائمقامية قضاء خراسان تشير الى حدوث هجوم من قبل عشيرة بني ويس على عشيرة بني لام

(1) نوار، الشعوب الاسلامية، ص427.

(2) الزوراء، العدد 173، 10 جمادى الآخر 1288هـ [27 آب 1872م].

(3) المصدر نفسه.

داخل الأراضي العراقية، سلبت خلاله عدداً من الحيوانات وقطعان الماشية، وجرحت بعض رجال بني لام ثم لاذت بالفرار نحو الأراضي الإيرانية قبل أن تصل إليها القوات الأمنية العثمانية التي تعقبتها[1].

لم يعمر اتفاق الدولتين العثمانية والإيرانية سنة 1871 على إبعاد العشائر المتنقلة عن مناطق الحدود طويلاً، ذلك أن الشق الآخر منه كان يقضي باستئناف لجنة الحدود لاجتماعاتها في استانبول للتوصل الى اتفاق نهائي بشأن ترسيم الحدود. ولما كانت لجنة الحدود لم تستأنف اجتماعاتها في استانبول، كما كان قد تقرر في سنة 1871 بسبب ما أشير الى أنه مماطلات من قبل الحكومة العثمانية، فان الاضطرابات الأمنية استمرت في بعض مناطق الحدود بين الدولة العثمانية وإيران بسبب تجاوزات العشائر المتنقلة ومسلحيها، ففي أوائل سنة 1872 أشارت جريدة الزوراء الى أن خمسين خيالاً من مسلحي عشيرتي الهماوند والسنجابية الكرديتين هاجموا بغتة عشيرة بني تميم في قضاء خراسان(ديالى)، وقتلوا ثلاثة من رجالها، وسلبوا سبعة عشر قطيعاً من الأغنام وخمسة وعشرين رأساً من الخيول، ثم انسحبوا الى داخل الأراضي الإيرانية للاحتماء بها. واتهلت الجريدة الإيرانيين بحماية هؤلاء المسلحين وإيوائهم «**وقد اتخذوهم آلة الى إجراء الفساد في أراضي الدولة العلية] العثمانية[وسبباً لإضرار العشائر والرعية**»[2].

كما نقلت الجريدة خبراً آخر وردها عن طريق التلغراف(البرق)، يشير الى أن مائة خيال وثمانين مسلحاً راجلاً من الهماوند والسنجابية، دخلوا أراضي ولاية بغداد قادمين من الأراضي الإيرانية في المنطقة القريبة من مدينة مندلي، وقاموا بسلب ممتلكات الأهالي وخمسة الآف رأس من الأغنام والماشية «فلما سمعت غارتهم أرسلت العساكر الضبطية الموجودة مع تكفنجية الأهالي لأجل تعقبهم لكن قبل وصول العساكر المرسولة فرت الأشياء المزبورة ودخلوا للحدود الإيرانية وخلصوا»[3].

ولم تقتصر المناطق الحدودية العثمانية الإيرانية التي كانت تشهد عدم استقرار أمني بسبب الأعمال التي تقوم بها المجموعات المسلحة العشائرية التي تتنقل بين أراضي

(1) يراجع: المصدر نفسه.
(2) الزوراء، العدد 222، 7 ذي الحجة 1288هـ [17 شباط 1872م].
(3) الزوراء، العدد 223، 15 ذي الحجة 1288 هـ [25 شباط 1872م].

الدولة العثمانية وإيران، وعدم استمرار الدولتين في تنفيذ اتفاقهما في سنة 1871 الذي نص على إبعاد العشائر التي تقطن بالقرب من الحدود الى داخل أراضيهما.. نقول لم تقتصر تلك المناطق الحدودية على مناطق خانقين وديالى ومندلي التي أشرنا إليها، بل تعدتها الى مناطق أخرى كان منها منطقة بشتكوه الحدودية الفاصلة بين الأراضي الإيرانية وأراضي ولاية بغداد العثمانية، فقد شهدت هذه المنطقة اضطرابات أمنية خلال السنوات 1869- 1873 بسبب كثرة تنقل المجموعات العشائر العربية والكردية عبر الأراضي الإيرانية والعثمانية، وعدم فاعلية الاتفاق العثماني الإيراني الذي تم في سنة 1871 بإبعاد العشائر الحدودية الى عمق أراضي الدولتين بعيداً عن مناطق الحدود، وبسبب التنازع على بعض الأراضي في منطقة بشتكوه الحدودية بين الدولة العثمانية وإيران، وهي الأراضي المعروفة باسم(سيفى مالخاتى) الى الشرق والشمال الشرقي من مدينة بدرة الحدودية، ولاسيما بعض تلك الأراضي منها التي يسميها العثمانيون أراضي (سعيد حسن)، ويدعوها الايرانيون باسم(باكسى وغرين)[1].

إن استمرار مشاكل تنقل العشائر والمجموعات العشائرية المسلحة عبر أراضي الدولتين يرجع، في بعض أسبابه، الى عدم جدية الحكومتين العثمانية والإيرانية في التعامل مع هذا الموضوع لتعلقه بالتسوية النهائية لمشكلة ترسيم الحدود التي كانت متعثرة خلال النصف الأول من عقد السبعينيات، فضلاً عن محاولة كل حكومة منهما، فيما نرى، توظيف الموضوع كورقة ضغط على الأخرى، الأمر الذي أعاق، بقدر أو بآخر، تحسن العلاقات الثنائية بينهما بعد أن وفرت زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد في أواخر سنة 1870 القاعدة المناسبة التي تنطلق منها تلك العلاقات نحو آفاق جديدة تقوم على الحوار والتفاهم منطلقاً لحل المشكلات العالقة بينهما.

كما أن اضطراب الأوضاع الأمنية الذي تسببت فيه مشاكل التنقل تلك ألحق أضراراً بالمصالح العامة لكلا الدولتين العثمانية والإيرانية، فضلاً عن مصالح مواطنيهما. فقد كانت هجمات عشائر الهماوند والسنجابية والهاورمان والفيلية لا تقتصر على قرى وعشائر ولاية بغداد في مناطق مندلي وخانقين وبلدروز وشهربان وسواها، بل كانت

(1) يراجع: لوريمر، سبق ذكره، ص2097.

تتعداها الى تخريب خطوط البرق، ومهاجمة قوافل التجارة الداخلية والخارجية المارة بتلك المناطق، وتهرب تلك العشائر عن دفع ضرائب المواشي والخيام والمراعي لكلا الدولتين العثمانية والإيرانية[1].وكثيراً ما تصدت عشائر الهماوند للقوات العثمانية التي كان يرسلها الفيلق الثالث في بغداد لتأديبها،وتغلبت عليها. وكانت هذه العشائر، التي عرفت بقوة شكيمتها «تقلق بال الحكومتين العثمانية والإيرانية، وكانت قد اتخذت(زهاو)قاعدة رئيسية تهدد منها كركوك من جهة، وباتجاه بغداد الى المدائن (طاق كسرى) تارة، وباتجاه ايران(كرمانشاه) تارة أخرى.وقد نغصت العيش على سكان هذه المناطق حتى صاروايستغيثون فلا يغاثون»[2].

كذلك فان مجموعات مسلحة من بعض تلك العشائر كانت تتعرض لقوافل الزوار الإيرانيين الوافدين على ولاية بغداد لزيارة العتبات المقدسة فيها، وتقوم بسلب أمتعة الزوار وأموالهم[3]، الأمر الذي كان يفاقم من المشاكل القائمة بين الدولة العثمانية وإيران بهذا الشأن. وعلى الرغم من أن السلطات العثمانية في ولاية بغداد قد تعاملت بيسر مع الزائرين الإيرانيين للعتبات المقدسة خلال زيارة ناصر الدين شاه لها، وسهلت دخول أعداد كبيرة منهم للولاية[4]، إلا أنها عادت بعد مرور مدة قصيرة على زيارة الشاه لتضيق على الزائرين الوافدين على الولاية، وتتشدد بالسماح لهم بالدخول، وتسيء معاملتهم في مخافر الشرطة ومحطات الحجر الصحي[5]، وهي سياسة عثمانية كثيراً ما كانت تشتكي منها إيران.

ومن الجدير بالذكر أن دوائر الحجر الصحي قد تشددت في إجراءاتها مع الزائرين الإيرانيين الوافدين على العتبات المقدسة في ولاية بغداد منذ سنة 1871 تنفيذاً لإجراءات مركزية وضعتها في العاصمة العثمانية استانبول لجنة صحية خاصة، الأمر الذي عدّه (لوريمر) بمثابة (مضايقات) أثارتها الدوائر الرسمية العثمانية بوجه الزائرين

---

(1) ينظر: سلمان، سبق ذكره، ص179 - 180.
(2) زكي، سبق ذكره، ص192.
(3) تنظر: الزوراء، العدد 173، 10 جمادى الآخر 1288 هـ.
(4) تنظر: الزوراء، العدد 96، 26 شعبان 1287 هـ.
(5) ينظر: لونكريك، سبق ذكره، ص366.

الإيرانيين، و(ابتزاز) من قبل موظفيها لهؤلاء الزائرين[1]. إلا أن الأمر لم يكن كذلك، فيما يبدو، ذلك أن السلطات الصحية المركزية في العاصمة استانبول كانت تطبق في إجراءاتها بشأن الحجر الصحي نظاماً جديداً أصدرته الدولة العثمانية في 21 تموز 1871 يتعلق بأمور الصحة العامة والإدارات الصحية الحكومية في العاصمة وفي الولايات، هو (نظام الإدارة العمومية الطبية) الذي أريد منه تحسين الأوضاع الصحية العامة في الدولة[2]، الأمر الذي أدى الى التشدد في إجراءات الحجر الصحي، فيما نرى، لتحقيق هذا الهدف، وإن لم يمنع ذلك من استعمال بعض الموظفين العثمانيين لتلك الإجراءات الرسمية وسيلة لابتزاز الزائرين الإيرانيين الوافدين على العتبات المقدسة في ولاية بغداد.

كما أن من الجدير ذكره أيضاً أن تلك الإجراءات العثمانية المتمثلة بالتشدد بالحجر الصحي التي اتخذت منذ منتصف سنة 1871 مع الزائرين الإيرانيين قد قلصت أعداد الوافدين منهم على ولاية بغداد لبضع سنوات، سيما وأن الحكومة الإيرانية اتخذتها ذريعة لترغيب الزائرين بالتوجه الى زيارة مرقد الإمام الرضا(ع) في مدينة مشهد بدلاً من التوجه لزيارة العتبات المقدسة في العراق. وقد أدت قلة أعداد الزائرين الإيرانيين للعتبات المقدسة نتيجة للإجراءات العثمانية المتعلقة بالحجر الصحي، وسوء معاملة الزائرين وابتزازهم الى تراجع موارد ولاية بغداد المالية التي كانت تحصل عليها من العدد الكبير من الزائرين الإيرانيين الذين كانوا يفدون عليها[3].

---

(1) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص2229.

(2) يراجع: النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص399 - 400.

(3) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص2229 - 1230. ومن الجدير بالذكر أن الزائرين الإيرانيين بدأوا منذ سنة 1878 بالتوافد على زيارة العتبات المقدسة في ولاية بغداد بأعداد كبيرة بعد أن عقدت الدولة العثمانية وإيران اتفاقيات بشأن تنظيم المحاجر الصحية، ودفن جثث الموتى الايرانيين التي تنقل من إيران لتدفن في النجف وكربلاء، وتحديد الرسوم المالية على الزائرين، وتنظيم دخولهم الى ولاية بغداد بجوازات سفر رسمية. المصدر نفسه، ص2230.

ثالثاً: اتفاقيات التأسيس لعلاقات مستقرة

يمكن القول إن مرحلة جديدة من التعاون بين الدولة العثمانية وإيران بدأت مع زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد سنة1870،بهدف حل المشكلات الكثيرة التي كانت قائمة بينهما. وهي مرحلة لعب فيها مدحت باشا والي بغداد ومحمد حسين خان مشير الدولة، السفير الإيراني في استانبول الذي أجرى الترتيبات اللازمة لزيارة الشاه مع الحكومة العثمانية وكان يرافقه طوال تلك الزيارة، دوراً مهماً في التأسيس لها.وقد اتسمت تلك المرحلة، التي امتدت لخمس سنوات، بإبرام الدولتين لعدد من الاتفاقيات التي عالجت بعض المشكلات التي كانت قائمة بينهما. وكانت أولى تلك الاتفاقيات اتفاقية نقل جثث الموتى الإيرانيين الى العتبات المقدسة في ولاية بغداد لتدفن فيها، التي وقعها خلال الأيام الأخيرة لزيارة ناصر الدين شاه للولاية،والي بغداد مدحت باشا ممثلاً للدولة العثمانية ومحمد حسين خان مشير الدولة ممثلاً لإيران، ليبعثا بذلك البداية لـ«المناخ الدافئ في العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران»[1]،على حدّ وصف الباحثة التركية ديلك قايا.

وقد أبرمت تلك الاتفاقية في 16 شوال 1287 هـ[2]،الموافق 9 كانون الثاني 1871م. وقد سبقت الإشارة الى أنها تضمنت عدم نقل الجنائز من إيران إلا بعد مرور سنة واحدة على دفنها في إيران، منعاً لانتقال الأوبئة والأمراض المعدية وانتشارها في ولاية بغداد. وأن السلطات العثمانية في الولاية كانت لاتسمح بعد إبرام الاتفاقية بدخول جنائز المتوفين الإيرانيين دون أن تحمل شهادة رسمية إيرانية تثبت مرور سنة على تاريخ الوفاة،بعد أن كان ناصر الدين شاه أصدر مرسوماً عقب عودته الى إيران يلزم الإيرانيين بشروط اتفاقية دفن الجنائز في مدن العراق المقدسة. إلا أن هذه الاتفاقية قد عدلت فيما بعد ولم تقرها الحكومة العثمانية، فيما يبدو، إلا بعد تغيير شرط المدة التي تمضي على وفاة صاحب الجنازة من سنة واحدة الى ثلاث سنوات،ذلك أن النص الرسمي

(1) قايا، سبق ذكره، ص44.

(2) معاهدات مجموعه سى، اوچنجي جلد، ص15.

الذي اعتمدته الحكومة العثمانية يشير الى السماح بنقل رفات المتوفين الإيرانيين الى مدن العتبات المقدسة بعد مضي ثلاث سنوات على تاريخ الوفاة،وبشهادة رسمية إيرانية تقدم بهذا الشأن[1].

كانت هذه الاتفاقية نتيجة مباشرة، كما هو واضح، من نتائج زيارة ناصر الدين شاه لولاية بغداد، وشكلت منطلقاً لعقد عدة اتفاقيات ثنائية أخرى لتسوية جملة من المشاكل التي أعاقت تحسين العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران. وأشاعت بعد توقيعها روح التعاون بين الدولتين، التي كانت حكمة والي بغداد مدحت باشا وحفاوته البالغة بناصر الدين شاه عند زيارته للولاية عاملاً مهماً من عوامل إذكائها، وكان تجاوب الشاه مع حفاوة الوالي ومبادراته لتحسين العلاقات الثنائية عاملاً آخر من تلك العوامل[2]. ويمكننا أن نلاحظ انعكاس الأجواء الدافئة لزيارة ناصر الدين شاه لولاية بغداد على العلاقات العثمانية الإيرانية بعد الزيارة مباشرة، من خلال المقال الذي نشرته جريدة الزوراء الجريدة الرسمية لولاية بغداد في 23 نيسان 1871، نقلاً عن جريدة(بصيرت) الاستانية. فقد دعا المقال الى التنسيق في مجال السياسة الخارجية بين إيران والدولة العثمانية، وأبان ضرورة توحيد الكلمة بين الدولتين الإسلاميتين الكبيرتين، ذلك أن اتفاقهما على سياسة خارجية موحدة «**يعود بأنواع الفوايد على القوة الإسلامية**»[3]. وأشار المقال الى أن ناصر الدين شاه أوضح لوالي بغداد مدحت باشا خلال زيارته للولاية، ضرورة أن تتحالف القوى الإسلامية مع بعضها، ولا تعتمد في تحالفاتها السياسية على الدول غير الإسلامية، شارحاً له ما تعانيه إيران من متاعب على الصعيدين الداخلي والخارجي من السياسة الروسية، الأمر الذي يستدعي أن تبنى العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران على أساس «الاتفاق والاتحاد... حتى يحصل الفوز والفلاح بين هاتين الدولتين العليتين وتيسير الظفر والنجاح لكلا هاتين الحكومتين الإسلاميتين»[4]، لأن ميل إحداهما «الى بولتيقة [سياسة] إحدى دول أوربا فمع قطع النظر عن المنفعة، فهي ليست تخلو من المضرة»[5].

---

(1) عينا اثر.
(2) ينظر: العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج7، ص243.
(3) الزوراء، العدد 137، 2 صفر 1288 هـ.
(4) المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه.

وخلال تلك الحقبة، التي أعقبت مباشرة زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد، سادت أجواء من الرغبة المتبادلة في دفع عجلة العلاقات الثنائية بين إيران والدولة العثمانية الى الأمام، فقد عينت إيران سفيراً جديداً لها في استانبول بعد مرور حوالي ثلاثة أشهر على انتهاء الزيارة. وحل السفير الجديد في محل محمد حسين خان مشير الدولة الذي اختاره الشاه للعمل الى جانبه في البلاط الملكي. فبعث الشاه برسالة بهذا الشأن الى السلطان العثماني عبد العزيز، مؤرخة في محرم 1288 هـ = نيسان 1871م، يخبره فيها بحاجته الى خدمات محمد حسين خان مشير الدولة داخل إيران، وذكر له فيها أن مشير الدولة عمل لمدة طويلة من الزمن على تقوية أواصر المودة والتعاون بين الدولة العثمانية وإيران من خلال عمله سفيراً لإيران في العاصمة العثمانية. وتمنى الشاه في هذه الرسالة أن تستمر العلاقات الحسنة القائمة على التفاهم بين الدولتين الإيرانية والعثمانية[1]. وقد اختار الشاه سفيراً جديداً مؤهلاً لأداء الدور الذي أداه السفير مشير الدولة في تحسين العلاقات الثنائية بين إيران والدولة العثمانية، إذ ذكرت رسالة الشاه الى السلطان العثماني بهذا الشأن أن السفير الجديد حسنعلي خان، الذي كان مبعوث إيران الخاص في باريس منذ سنة 1859، سيعمل على تقوية العلاقات بين الدولتين كونه أهلاً للثقة به في هذا المجال، ويمتلك خبرة وكفاءة عالية في العمل الدبلوماسي تؤهله للوصول الى هذا الهدف. وتمنى الشاه على السلطان في ختام رسالته أن تستمر العلاقات الطيبة بين دولتيهما[2]. ويبدو أن الدولة العثمانية بادلت إيران توجهها نحو تحسين العلاقات الثنائية بتوجه مماثل، إذ تضمنت رسالة اعتماد السفير العثماني في طهران منيف أفندي، الموجهة من قبل السلطان مراد الخامس الى ناصر الدين شاه تمنيات السلطان العثماني باستمرار العلاقات الطيبة بين دولته وإيران وتأكيداً لرغبته في تواصلها، تجاوباً مع رغبة الشاه، كما ورد في الرسالة، في إقامة علاقات ودية مع الجانب العثماني[3].

وقد دفعت تلك التوجهات باتجاه تعزيز مبدأ الحوار والتفاهم لحل المشكلات

(1) اسناد ومكاتبات تاريخى ايران(قاجاريه)، جلد سوم، سند شماره 101، ص188.
(2) همان مآخذ، سند شماره 102، ص189.
(3) گزيدهء اسناد سياسى، همان مآخذ، شماره سند 410، ص71.

بين الدولتين الذي أسست له الاتفاقية التي عقدت في 9 كانون الثاني 1871 في ختام زيارة ناصر الدين شاه لولاية بغداد، الأمر الذي أثمر عقد اتفاقيات ثنائية عديدة مماثلة بين الدولة العثمانية وإيران خلال خمس سنوات، عالجت مشاكل المقيمين الإيرانيين في الأراضي العثمانية، والذي كان يعيش معظمهم في ولاية بغداد، ومشاكل الزائرين للعتبات المقدسة في الولاية، وأمور التجارة بين الدولتين، وسواها من القضايا التي تسببت في نشوء الخلافات بين الدولة العثمانية وإيران لمدة طويلة من الزمن، وأصبحت بمرور الزمن مشكلات معقدة أعاقت ما كانت تصبو إليه الدولتان من استقرار للعلاقات الثنائية بينهما منذ أن أبرما معاهدة أرضروم الأولى في سنة 1823.

فرضت ضرورة معالجة المشكلات المتعددة للمقيمين الإيرانيين في ولاية بغداد نفسها لتحتل الأولوية في إيجاد الحلول لها ومعالجتها من قبل الجانبين العثماني والإيراني في ظل أجواء الحوار والتفاهم التي أوضحنا أنها سادت بينهما عقب زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد. وهي مشكلات عملت على تفاقمها توجهات الحكومة العثمانية في فرض النظام المركزي في الإدارة والحكم منذ إصدارها لمرسوم كلخانه الإصلاحي في سنة 1839، وتقاطع تلك التوجهات مع أوضاع المقيمين الإيرانيين – الذين كان يعيش معظمهم في مدينة كربلاء – التي اتسمت لعهود طويلة بعدم خضوعها للسلطة العثمانية المباشرة.

كانت نقطة الشروع في البحث في مشكلات المقيمين الإيرانيين قد انطلقت من المباحثات التي خصصت لهذا الشأن بين السلطة الإدارية العثمانية في ولاية بغداد وممثل إيران(قنصل) في بغداد، والتي تم فيها التوصل الى اتفاقية بشأن تلك المشكلات وقعت من قبل تلك السلطة والممثل الإيراني في 12 جمادى الثاني 1288 هـ[1]= 29 آب 1871م. وكان الجانبان العثماني والإيراني تناولا في تلك المباحثات أموراً عديدة تتعلق بقضايا الأحوال الشخصية للمقيمين الإيرانيين من زواج وطلاق وإرث، والدعاوى الخاصة بهم التي ترفع الى المحاكم للنظر فيها، ومطالبة الجانب الإيراني بمراقبة قضايا المقيمين الإيرانيين التي تنظر فيها المحاكم العثمانية، وعدم تدخل الإيرانيين المقيمين في الدولة

(1) معاهدات مجموعه سى، اوجنجى جلد، ص20-22.

العثمانية في شؤون الحكومة العثمانية، وعدم السماح لهم بالتجنس بالجنسية العثمانية، والسماح لهم بالتقاضي لدى علماء الدين، ونفي المذنبين منهم الى خارج أماكن إقامتهم، وقضايا التجنيد الخاصة بهم، وكيفية النظر في الدعاوى الخاصة بأملاكهم[1]. وجدير بالذكر أننا أشرنا في الفصل السادس الى أن الدولة العثمانية كانت تخشى من تملك الإيرانيين المقيمين فيها للعقارات، لذلك شرعت منذ سنة 1844 باعتبارهم أجانب لا يحق لهم تملك الأراضي والعقارات، وعدتهم أجانب في التعاملات الرسمية منذ سنة 1858، وشرعت في ستينيات القرن التاسع عشر بإيقاف تملكهم للأراضي والعقارات، وحاولت انتزاع ملكية ما تملكوه منها.

وقد أبرمت الخارجية العثمانية بعد ذلك ثلاث اتفاقيات بهذا الشأن مع السفارة الإيرانية في استانبول خلال سنتي 1874- 1875، تناولت بشكل مفصل ما أجمل من بنود الاتفاقية التي وقعتها ولاية بغداد مع ممثل إيران في الولاية في 29 آب 1871، وأضافت إليها تفصيلات جديدة لم ترد في اتفاقية بغداد، وعدّلت من بعض البنود الواردة فيها، الأمر الذي عالج مجمل المشكلات المتعلقة بالمقيمين الإيرانيين في الدولة العثمانية.

وكانت الاتفاقية التي أبرمت في 7 محرم 1291هـ[2]ـ 1874م، أولى تلك الاتفاقيات. وتألفت هذه الاتفاقية من ثلاث عشرة مادة وخاتمة. نصت(المادة الأولى) منها على أن يقدم الإيراني المقيم في الدولة العثمانية للمحاكم العثمانية المختصة إذا ارتكب جناية أو جنحة أو مخالفة، ويحاكم على وفق القوانين التي تعمل بها هذه المحاكم ويقدم لمحاكم التجارة إذا كانت القضية تتعلق بالأمور التجارية أو الاقتصادية وللقنصل الإيراني (الشاهبندر) حضور المحاكمة، وللقنصلية والسفارة الحق في مراجعة الإجراءات والأحكام. ومنحت(المادة الثانية) المقيمين الإيرانيين في الدولة العثمانية الحق في مزاولة الأعمال التجارية والنشاطات الاقتصادية بشرط خضوعهم للقوانين الرسمية العثمانية الخاصة بها، وتأدية الرسوم والضرائب المفروضة على هذه الأعمال والنشاطات أسوة بمواطني الدولة العثمانية. وعدت(المادة الثالثة) المقيمين الإيرانيين

(1) ينظر: قايا، سبق ذكره، ص263، 273.

(2) معاهدات مجموعه سى، اوچنجى جلد، ص22 - 26.

في الدولة العثمانية، وموظفي الحكومة الإيرانية الذين يعملون فيها، بمن فيهم موظفي السفارة والقنصليات الإيرانية والمترجمين، من الأجانب، شأنهم شأن مواطني الدول الأوربية المقيمين في الدولة العثمانية، ويتمتعون بالامتيازات التي يتمتع بها هؤلاء، ولهم حقوقهم نفسها. وراعت(المادة الرابعة) سلامة القناصل الإيرانيين في الدولة العثمانية ومساعديهم، فتعهدت بحمايتهم براً وبحراً، وأوجبت إبلاغ السلطات العثمانية فوراً عند حدوث أي تجاوز على منتسبي السفارة والقنصليات الإيرانية، لتتمكن الحكومة العثمانية من اتخاذ الإجراءات اللازمة والقيام بالتزاماتها تجاههم. وأشارت هذه المادة الى أنه في حال وفاة أحد منتسبي القنصليات الإيرانية فللحكومة العثمانية أن تضع يدها على أملاكه لحين تسليمها بشكل رسمي للقنصلية الإيرانية. وعند حدوث شكاوى أو دعاوى بهذا الشأن فانها تحال الى الجهات القضائية العثمانية المختصة. وأوجبت(المادة الخامسة) على المقيمين الإيرانيين حمل جوازات سفرهم أو تذاكر المرور الخاصة بهم في حال مغادرة الولاية التي يقيمون فيها الى ولايات الدولة العثمانية الأخرى بغرض السياحة، وحينها تقدم لهم السلطات العثمانية كل التسهيلات اللازمة.

وأكدت(المادة السادسة) على أن المقيمين الإيرانيين في الدولة العثمانية يعاملون مثل بقية الأجانب، ومن ثم فانهم يستثنون من جميع التكاليف التي يكلف بها المواطنون العثمانيون بما فيها الخدمة العسكرية. ونصت(المادة السابعة) على أن يتولى القنصل الايراني أو مساعده متابعة الشكاوى والدعاوى التي يرفعها المقيمون الإيرانيون، وتكون مراجعة المحاكم والجهات الرسمية الأخرى بهذا الشأن من قبل القنصل أو مساعده حصراً. وأشارت(المادة الثامنة) الى أن تعيين القناصل الإيرانيين ومساعديهم في الدولة العثمانية يتم من قبل الحكومة الإيرانية، ولا دخل للحكومة العثمانية فيه. ونصت(المادة التاسعة) على أن المقيم الايراني في الدولة العثمانية إذا أراد التجنس بالجنسية العثمانية فيعامل حسب القوانين العثمانية الخاصة بهذا الشأن، وعليه الالتزام بقوانين ونظم الدولة العثمانية كافة في حال قبول طلبه. وأوجبت(المادة العاشرة) على الحكومة الإيرانية معاملة المواطنين العثمانيين المقيمين فيها معاملة مماثلة للمعاملة التي يلقاها المقيمون الإيرانيون في أراضي الدولة العثمانية.

أما المادة(الحادية عشرة)، فأشارت الى أنه في حال التصرف بأملاك أحد المقيمين الإيرانيين في الدولة العثمانية فيجب تنظيم عقد رسمي بذلك، وإذا كانت هناك عقود سابقة فيجب أن تجدد. ونصت(المادة الثانية عشرة) على تنظيم عقود الزواج للإيرانيين المقيمين في الدولة العثمانية أسوة بالأجانب الآخرين المقيمين فيها، وعلى وفق القوانين العثمانية. وأكدت (المادة الثالثة عشرة) على أن يعامل المقيمون الإيرانيون مثل معاملة بقية الأجانب في الدعاوى والمنازعات، وتحال دعاواهم الى السفارة كما هو معمول به في السابق. وذيلت الاتفاقية بـ(خاتمة) جاء فيها أن مواد هذه الاتفاقية تشمل المقيمين كافة من الأجانب غير الإيرانيين في أراضي الدولة العثمانية، وكذلك العثمانيين المقيمين في إيران الذين يجب أن يتمتعوا بالامتيازات والمساعدات نفسها التي نصت عليها هذه الاتفاقية[1].

وفي 22 رجب1291 هـ= 4 أيلول 1874م اتفقت الحكومتان العثمانية والإيرانية على ضوابط من ثمانية بنود تنظم عملية حصر الرعايا الإيرانيين المقيمين في الدولة العثمانية، وحالات التجنس بالجنسية العثمانية من قبل هؤلاء المقيمين، والتخلي عن الجنسية العثمانية والتجنس بالجنسية الإيرانية للرعايا العثمانيين. وكان أهم ما تضمنته هذه البنود هو أن تقوم القنصليات الإيرانية بتنظيم سجلات خاصة بأسماء المقيمين الإيرانيين في الأراضي العثمانية بعد التأكد من صحة تابعياتهم الإيرانية، وإرسال هذه السجلات الى السلطات الحكومية العثمانية المختصة لتصديقها والاحتفاظ بنسخة منها. وعلى المقيمين الإيرانيين حمل جوازات سفر إيرانية بغرض اثبات هويتهم. وفي حال طلب أحد الإيرانيين المقيمين في الدولة العثمانية الجنسية العثمانية فيجب عليه التخلي عن تابعيته الإيرانية في حال منحه هذه الجنسية، ويصار الى تسجيله في سجلات النفوس العثمانية بعد منحه الجنسية العثمانية، ولا يحق له الرجوع الى جنسيته الإيرانية إذا أراد ذلك إلا بعد مرور ثلاث سنوات على تجنسه بالجنسية العثمانية. ولا يحق لإيران أن تدعي بالشخص الذي تخلى عن جنسيته الإيرانية وتجنس بالجنسية العثمانية. أما المواطن العثماني الذي يرغب بالتجنس بالجنسية الإيرانية، فعليه أن

(1) عينا اثر.

يقوم بتسوية مصالحه ومتعلقاته في الولاية التي يسكنها، وبخلاف ذلك لا يسمح له بالتخلي عن جنسيته العثمانية[1].

من جانب آخر يتعلق بالاتفاقية الخاصة بتنظيم أوضاع المقيمين الإيرانيين في الدولة العثمانية، التي أبرمت كما ذكرنا في 7 محرم 1291 هـ= 24 شباط 1874م، قامت الخارجية العثمانية بابرام اتفاقية أخرى بهذا الشأن تتألف من أربع عشرة مادة مع السفارة الايرانية في استانبول بتاريخ 21 ذي القعدة 1292 هـ= 14 كانون الأول 1875م، أبقت على مضمون المادتين الأولى والثانية من الاتفاقية السابقة التي أشرنا الى أن الأولى منهما تتعلق بخضوع الإيراني المقيم في الدولة العثمانية للقضاء العثماني في حال ارتكابه لجناية أو جنحة أو مخالفة، مع منح الحق للجهات الدبلوماسية الإيرانية بمراجعة الإجراءات والأحكام الصادرة عن المحاكم العثمانية بشأن ذلك، وأن المادة الثانية منهما تختص بمنح الحق للمقيم الإيراني بمزاولة الأعمال التجارية والنشاطات الاقتصادية. كما أن الاتفاقية الجديدة أبقت على مواد أخرى وردت في الاتفاقية السابقة، وهي المواد السادسة والتاسعة والعاشرة، المتعلقة بانطباق صفة الأجنبي على الإيراني المقيم في الدولة العثمانية، وما يخص ضوابط تجنسه بالجنسية العثمانية، ومعاملة المقيمين العثمانيين في إيران معاملة مماثلة لمعاملة المقيمين الإيرانيين في الدولة العثمانية. كما طابقت المادة الرابعة عشرة من الاتفاقية الجديدة أيضاً ما ورد في(خاتمة) الاتفاقية السابقة، من أن مواد الاتفاقية لا تقتصر على المقيمين الايرانيين في الدولة العثمانية فحسب، بل تشمل جميع المقيمين الأجانب فيها، والعثمانيين المقيمين في إيران.

إلا أن الاتفاقية الجديدة الموقعة في 14 كانون الأول 1875م أضافت ثلاث مواد لم تتضمنها مواد الاتفاقية السابقة، وأوردت ايضاحات وإضافات لنصوص خمس مواد أخرى منها. وكان أهم ما تضمنته المواد المضافة الى الاتفاقية الجديدة، هي المادة الثالثة التي أوجبت على المقيمين الإيرانيين أن يقدموا طلباتهم باللغة العثمانية مصدقة من الدوائر المختصة على وفق الأصول القانونية المتبعة إذا أرادوا السماح لهم بالعمل

(1) للتفاصيل: معاهدات مجموعه سی، أوجنجی جلد، ص26 – 29.

في الدولة العثمانية. والمادة الرابعة التي ألزمت المقيمين الإيرانيين بمراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة العثمانية عند تقدمهم بأي طلب الى الجهات الرسمية العثمانية. والمادة الثالثة عشرة التي نصت على تنظيم اتفاقية لاحقة بين الجانبين العثماني والإيراني بشأن الإيجارات والأموال المتبادلة بينهما.

أما المواد التي جرت عليها بعض الايضاحات والإضافات، فهي المادة الخامسة التي أضيف إليها ما يوجب على المقيم الإيراني الالتزام بالقوانين والنظم العثمانية عند سفره خارج حدود الولاية التي يقيم فيها ضمن الولايات العثمانية الأخرى. والمادة السابعة التي نصت بعد الإضافة إليها على إخبار السلطات العثمانية للسفارة الإيرانية في استانبول والقنصليات الإيرانية الموجودة في ولايات الدولة العثمانية بأي حكم تصدره المحاكم العثمانية بحق أي مقيم إيراني في الدولة العثمانية. والمادة الثامنة التي منعت القناصل الإيرانيين من التدخل في شؤون المقيمين الإيرانيين في الدولة العثمانية، أو التدخل في قرارات الدولة العثمانية الصادرة بحقهم. والمادة الحادية عشرة التي نصت على تنظيم معاهدة خاصة حول حقوق الإيرانيين المقيمين في الدولة العثمانية والتصرف بأملاكهم. والمادة الثانية عشرة التي ذكرت أن اتفاقية بين الدولة العثمانية وإيران ستنظم حول الدعاوى ومنازعات الملكية(1).

وكانت آخر الاتفاقيات التي وقعت بين الدولة العثمانية وإيران خلال حقبة السنوات الخمس التي أعقبت زيارة ناصر الدين شاه للعتبات المقدسة في ولاية بغداد، والتي رصدنا خلالها سعي الدولتين العثمانية والإيرانية لتحسين العلاقات بينهما من خلال عقد عدد من الاتفاقيات، هي الاتفاقية التي وقعتها نظارة الخارجية العثمانية والسفارة الإيرانية في استانبول في 21 ذي القعدة سنة 1292 هـ = 14 كانون الأول 1875 م. وهي اتفاقية تجارية تألفت من ثماني مواد نظمت عملية تجارة الملح والتبغ والتنباك والحاصلات الزراعية بين الدولتين، وكيفية استيفاء الرسوم الكمركية عليها.

وكان أهم ما تضمنته مواد الاتفاقية هو ما يتعلق بتجارة التنباك واستيراده من إيران، فقد أجازت الاتفاقية استيراد هذه المادة من إيران بشرط استيفاء رسم كمركي عليها

(1) للتفاصيل: عينا اثر، ص32 – 37.

مقداره 75% من قيمتها، وأن تكون دوائر الكمارك في أرضروم وبغداد وجدة هي الأساس في تحديد نسبة الكمرك لهذه المادة لمدة عشر سنوات، وعند انتهاء مدة العشر سنوات المتفق عليها تنظم خلال ثلاثة أشهر معاملات أخرى لفترة لاحقة يتفق بشأنها بين الجانبين. وأوجبت الاتفاقية استيفاء قيمة الكمرك على مادة التنباك عند وصولها الى أول مركز كمركي عثماني، وعند ذلك يجري تسهيل عملية دخولها ومرورها في الأراضي العثمانية من قبل الدوائر المختصة. كما أن مواد الاتفاقية تضمنت منع تصدير مادتي الملح والتبغ من الدولة العثمانية الى إيران، واستيراد هاتين المادتين منها. واشترطت مواد الاتفاقية أيضاً استيفاء رسم الترانزيت على البضائع المصدرة من إيران الى الدول الأخرى عبر الدولة العثمانية. أما مادة التنباك المصدرة من إيران الى مناطق الأفلاق والبغدان والصرب ومصر، فيستوفى عليها الرسم الكمركي المقرر على هذه المادة. وورد في الاتفاقية بند يشير الى أن مواد الملح والتبغ والتنباك التي تدخل مع الحجاج الإيرانيين الوافدين على الأراضي المقدسة في الحجاز وزوار العتبات المقدسة في العراق، يجري التعامل بشأنها على وفق القوانين السابقة المعمول بها بهذا الشأن[1].

(1) للتفاصيل: عينا اثر، ص29 - 32.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العثمانية غير المنشورة، وهي وثائق أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول:

Basbaknlik Osmanli Arsivi- Istambul

أ. الخطوط الهمايونية:

1 - Hatt-I Humayunlar, Nr., 23372-E; Nr., 20881- C.

ب. مسائل مهمة(كربلاء):

1- Mesail- I Muhimme(kerbela)

2 - (1831), Lef:1, 14 Ca 1258- Lef: 3, 14 Ca 1258- Lef: 11, 27 L 1258- Lef: 13, 26 Za 1258- Lef: 21 a, 8 Ca 1258- Lef: 21 b, 8 Za 1258.

3 - (1832), Lef: 1, 10 C 1259- Lef: 3, 14 Ca 1258- Lef:4, 10 C 1259- Lef:6, 14 C 1258.

4 - (1833), Lef: 1, 7 S 1259- Lef: 2, 10 M 1259 – Lef: 4. 9 S 1259- lef: 5, 1259- Lef: 11. 1 S 1259- Lef: 4, 19 M 1259.

5 - (1834), Lef: 2, 2 Ra 1259- Lef: 3, 23 Ra 1259.

6 - (1835), Lef: 1, Selh Ra 1259 – Lef: 1, 17 S 1259 – Lef: 2, 16 S 1259- Lef: 3, 19 Ra 1259- Lef: 4, 8, 13 S 1259- Lef: 11, 10 Ra1259 – Lef: 15, 17 S 1259.

7 - (1836), Lef: 1, 4 Ra 1259- Lef: 2; 2 a, 19 Ra 1259- Lef: 5, Selh Ra 1259- Lef: 7, 4 S 1259- Lef: 9, 16 Ra, 1259- Lef: 11, 20 S 1259- Lef: 6,23 R 1259.

8 - (1837), Lef: 6, 3 R 1259- Lef: 7, 14 R 1259- Lef: 2, 13 R 1259.

9 - (1838), Lef: 1, 19 Ra 1259- Lef: 1, 13 Ca 1259- Lef: 3, 13 Ca 1259- Lef: 5, 3 Ca 1259 – Lef: 7, 23 Ca 1259- Lef: 9, 1 Temmuz 1843- Lef: 10, 13 Temmuz 1843- Lef: 11, 24 Ca 1259- Lef: 12, 7 Ca 1259- Lef: 13, 15 Ca 1259- Lef: 13, 21 Ca 1259- Lef: 14, 21 Ca 1259- Lef: 2, 27 Ca 1259.

10 - (1839), Lef: 2, 1259, Agustos 1943 – Lef: 3, 30 Temmuz 1259- Lef: 4, 19 Agustos 1843- Lef: 8, 1259.

11 - (1840), Lef: 2- Lef: 3, 6 Agustos 1843- Lef: 17- Lef: 19, 2 Ca 1259- Lef: 4, 19 Agustos 1843- Lef: 10, 2 Ca 1259.

جـ. دفاتر مهمة :

1 - Irad – i Muhimme- i Defteri, Nr. 148, 1154- 1155.

ثانياً: الوثائق العثمانية والفارسية المنشورة

1 - معاهدات مجموعه سي، ايكنجي جلد، جزؤ 1، حقيقت مطبعه سنده طبع اولنمشدر، استانبول سنه 1294– 1307؛ اوچنجي جلد، جريده' عسكريه مطبعه سنده طبع اولنمشدر، استانبول، سنه 1297.

2 - سالنامه' 1292 هـ، دفعه 1، مطبعه' ولايت بغداد.

3 - درويش باشا، تحديد حدود ايرانيه، استانبول 1287هـ. وقد ترجم هذا التقرير الذي أعده درويش باشا ممثل الدولة العثمانية في لجنة الحدود الدولية التي تشكلت في أواخر سنة 1848 من اللغة العثمانية الى العربية من قبل وزارة الخارجية العراقية بعنوان: ترجمة التقرير الذي تقدم به صاحب السعادة المغفور له درويش باشا الذي عين لتحديد الحدود الإيرانية العثمانية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1953.

4 - خورشيد باشا، سياحتنامه' حدود. قدم خورشيد باشا عضو الجانب العثماني في لجنة الحدود الدولية تقريره هذا الذي يصف فيه أوضاع مناطق الحدود الايرانية العثمانية الى السلطان عبد المجيد. وقد أعيدت كتابته باللغة التركية الحديثة ونشر في استانبول بعنوان:

Mehmed Hursid Pasa, Seyahatname –i Hudud, Istanbul 1997, Cevirimyazi: Alaattin Eser.

وترجم الى العربية بعنوان: خورشيد باشا، رحلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، ترجمة مصطفى زهران، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2009.

5 - معروف أوغلو، سنان، العراق في الوثائق العثمانية.. الأوضاع السياسية

والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

6 - اسناد ومكاتبات تاريخى ايران(قاجاريه)، به اهتمام: دكتر محمد رضا نصيرى، جلد دوم، از 1239 تا 1263 هـ. ق، چاپ اول، چاپ از: مؤسسه كيهان، تهران، 1368؛ جلد سوم، از 1264 تا 1307 هـ. ق، چاپ اول، چاپ وصحافى مؤسسه كيهان، تهران، 1371.

7 - گزيدهٔ اسناد سياسى ايران وعثمانى.. دورهٔ قاجاريه، جلد سوم(1271- 1313 هـ. ق)، دفتر مطالعات سياسى وبين المللى، تهران، 1370.

ثالثاً: جريدة الزوراء

1 - العدد 1، 5 ربيع الأول 1286 هـ

2 - العدد 55، 28 ربيع الأول 1287هـ

3 - العدد 88، 27 رجب الفرد 1287هـ

4 - العدد 3، 19 ربيع الأول 1286هـ

5 - العدد 56، 2 ربيع الثاني 1387هـ

6 - العدد 89، 1 شعبان المعظم 1287هـ

7 - العدد 12، 23 جمادى الأول 1286هـ

8 - العدد 57، 6 ربيع الثاني 1287هـ

9 - العدد 90، 5 شعبان المعظم 1287هـ

10 - العدد 14، 8 جمادى الآخر 1286هـ

11 - العدد 59، 13 ربيع الثاني 1287هـ

12 - العدد 91، 8 شعبان المعظم 1287 هـ

13 - العدد 23، 12 شعبان المعظم 1286 هـ

14 - العدد 60، 17 ربيع الثاني 1287 هـ

15 - العدد 93، 15 شعبان المعظم 1287 هـ

16 - العدد 32، 23 شوال المكرم 1286 هـ

17 - العدد 64، 1 جمادى الأول 1287 هـ

18 - العدد 94، 19 شعبان المعظم 1287 هـ

19 - العدد 38، 5 ذي الحجة 1286 هـ

20 - العدد 75، 10 جمادى الآخر 1287هـ

21 - العدد 95، 22 شعبان 1287 هـ

22 - العدد 39، 20 ذي الحجة 1286هـ

23 - العدد 76، 14 جمادى الآخر 1287 هـ

24 - العدد 96، 26 شعبان 1287

25 - العدد 44، 25 محرم الحرام 1287هـ

26 - العدد 78، 21 جمادى الآخر 1287هـ

27 - العدد 97، 29 شعبان 1287هـ

28 - العدد 45، 2 صفر الخير 1287هـ

29 - العدد 79، 24 جمادى الآخر 1287هـ

30 - العدد 98، 2 رمضان 1287هـ

31 - العدد 46، 9 صفر الخير 1287هـ

32 - العدد 80، 28 جمادى الآخر 1287هـ

33 - العدد 99، 5 رمضان 1287 هـ

34 - العدد 47، 16 صفر الخير 1287هـ

35 - العدد 82، 6 رجب الفرد 1287هـ
36 - العدد 117، 17 ذي القعدة 1287هـ
37 - العدد 49، 30 صفر الخير 1287هـ
38 - العدد 84، 13 رجب الفرد 1287 هـ
39 - العدد 136، 28 محرم الحرام 1288هـ
40 - العدد 51، 14 ربيع الأول 1287هـ
41 - العدد 85، 16 رجب الفرد 1287 هـ
42 - العدد 143، 23 صفر الخير 1287هـ
43 - العدد 52، 18 ربيع الأول 1287هـ
44 - العدد 86، 20 رجب الفرد 1287هـ
45 - العدد 173، 10 جمادى الآخر 1288هـ
46 - العدد 53، 21 ربيع الأول 1287هـ
47 - العدد 87، 23 رجب الفرد 1287هـ
48 - العدد 222، 7 ذي الحجة 1288هـ
49 - العدد 223، 15 ذي الحجة 1288هـ

رابعاً: الكتب باللغتين العثمانية والفارسية

1 - راسم، أحمد، رسملي وخريطه لي عثمانلي تاريخي، ايكنجى جلد، برنجى طبع، شمس مطبعه سى، استانبول 1328- 1326؛ دردنجى جلد. برنجى طبع، اقبال كتبخانه سى، مطبعه' ابو الضيا، قسطنطينيه، 1330- 1328.

2 - تاريخ نعيما، الجلد الثاني، جلد ثالث(دون ذكر المطبعة وسنة الطبع ومكانه للمجلدين).

3 - تاريخ جودت، جلد ثاني عشر، اثر خامه' احمد جودت، در سعادت، مطبعه' عثمانيه ده طبع اولنشمندر، سنه 1301.

4 - كامل باشا، تاريخ سياسيء دولت عليه عثمانيه، اثر صدر اسبق كامل باشا، جلد اول، جلد ثاني، مطبعهٔ احمد احسان، استانبول 1327 سنهٔ هجريه- 1325 سنهٔ ماليه.

5 - اعتماد السلطنه، تاريخ منتظم ناصرى، جلد سوم، به تصحيح: دكتر محمد اسماعيل رضوانى، چاپ اول، دنياى كتاب، تهران 1367.

6 - انگليسى، كلمنت ماركام، تاريخ ايران در دورهٔ قاجار، ترجمه گونهٔ از ميرزا رحيم فرزانه، چاپ دوم، نشر فرهنگ ايران، ايران 1367.

7 - بيانى، خانبابا، پنجاه سال تاريخ ايران در دورهٔ ناصرى، جلد اول، مركز بخش انتشارات علمى، چاپ اول، تهران 1375.

8 - جعفريان، رسول، حج گزارى ايرانيان در دورهٔ قاجار(1310- 1344 ق) به مناسبت برگزارى كنفرانس دين وجامعه در ايران دورهٔ قاجار، 14- 17 شهريور 1379.

9 - رمضانى، عباس، ناصر الدين شاه قاجار، چاپ اول، انتشارات ترفند، تهران 1383.

10- ساسانى، خان ملك، سياستگران دورهٔ قاجار، به كوشش سيد مرتضى آل داود، چاپ اول، انتشارات مكستان، تهران 1379.

11- سمنانى، محمد احمد پناهى، ناصر الدين شاه.. فراز وفرود استبداد سنتى در ايران، چاپ اول، انتشارات نمونه، تهران 1377.

12- شميم، على اصغر، ايران در دورهٔ سلطنت قاجار، قرن سيزدهم ونيمهٔ أول قرن چهاردهم، چاپ سوم، انتشارات زرياب، تهران 1384.

13- طلوعى، محمود، هفت باديشاه، ناگفته ها از زندگى وروزگـار سلاطين قاجار، جلد اول، چاپ اول، نشر علم، تهران 1377.

14- قدسى، حسن اعظام، اعظام الوزاره.. خاطرات من يا روشن شدن تاريخ صد ساله، چاپخانهٔ حيدرى، تهران 1342.

15 - مستوفى، عبد الله، شرح زندگانى من يا تاريخ اجتماعى وادارى دوره' قاجاريه.. از آقا محمد خان، تا آخر ناصر الدين شاه، جلد اول، چاپ اول، چاپخانه' رشديه، تهران 1363.

16 - ورهرام، دكتر غلامرضا، نظام سياسى وسازمانهاى ايران در عصر قاجار، مؤسسه' انتشارات معين، تهران 1367.

17 - ولايتى، على اكبر، تاريخ روابط خارجى ايران دوران ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، چاپ دوم، مؤسسه چاپ وانتشارات وزارت امور خارجه، تهران 1375.

خامساً: البحوث والمقالات

1 - جونز، جيمس فيلكس، بغداد في سنة 1853، ترجمة عبد الوهاب الأمين، مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1874.

2 - النجار، جميل موسى، إيالة شهرزور في تقرير خورشيد باشا(سياحتنامه' حدود)، بحث مقدم الى المؤتمر الأكاديمي الدولي الأول عن الكرد وكردستان في التاريخ(الكرد وكردستان خلال العهد العثماني)، جامعة صلاح الدين، أربيل 16 – 18 نيسان 2013.

3 - ____________، النقل المائي الحكومي في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا.. وسائطه وخطوطه (1869– 1872)، بحث منشور في مجلة دراسات في التاريخ والآثار، تصدر عن كلية الآداب– جامعة بغداد، العدد 9، 1428هـ– 2007م.

4 - نوار، عبد العزيز سليمان، دور العراق العثماني في حرب القرم، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 13، القاهرة 1967.

5 - والش، ج. ر.، أعمال التاريخ للعلاقات العثمانية الصفوية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، منشور ضمن كتاب: مؤرخو العراق والإسلام حتى العصر الحديث، لبرنارد لويس وآخر، نقله الى العربية وقدم له سهيل زكار، دار التكوين، دمشق 2008.

سادساً: الكتب العربية والمترجمة إليها

1 - ابراهيم، محمد زكي، المدرسة الشيخية، ط1، دار المحجة البيضاء، بيروت 2004.

2 - أدموندز، سي. جي.، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد 1971.

3 - آداموف، الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج2، ترجمة عن اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي، مطبعة التعليم العالي، البصرة 1989.

4 - أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، ج1، ط1، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول 1988.

5 - أولسن، روبرت دبليو، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية 1718-1843م، ترجمة عبد الرحمن بن الحاج أمين بك الجليلي، ط1، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض 1983.

6 - ايفانوف، نيقولاي، الفتح العثماني للاقطار العربية 1516- 1574، نقله الى العربية يوسف عطا الله، ط2، دار الفارابي، بيروت 2004.

7 - البغدادي، محمد بن احمد الحسيني المنشي، رحلة المنشي البغدادي الى العراق، ترجمة عباس العزاوي، دار الوراق، لندن 2008.

8 - جرنفيل، فريمان، التقويمان الهجري والميلادي، ترجمة حسام محي الدين الآلوسي، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1986.

9 - حتاتة، يوسف كمال بك وصديق الدملوجي، مدحت باشا.. حياته، مذكراته، محاكمته، الدار العربية للموسوعات، بيروت 2002.

10 - الحسني، عبد الرزاق، تسخير كربلاء في واقعة الوالي محمد نجيب في عام 1258هـ - 1842م، مطبعة دار الكتب، بيروت 1978.

11 - خالفين، ن آ.، الصراع على كردستان.. المسألة الكردية في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عثمان أبو بكر، مطبعة الشعب، بغداد 1969.

12 - الخياط، جعفر، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة، ج1، ط1، مطبعة دار الكتب، بيروت 1971.

13 - دي فوصيل، بيير، الحياة في العراق منذ قرن 1814- 1914، ترجمة أكرم فاضل، دار الجمهورية، بغداد 1968.

14 - زكي، محمد أمين، تاريخ السليمانية، نقله الى العربية الملا جميل الملا احمد الروزبياني، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد 1951.

15 - سليمان فائق بك، تاريخ بغداد، نقله الى اللغة العربية موسى كاظم نورس، مطبعة المعارف، بغداد 1962.

16 - السويدي، عبد الرحمن بن عبد الله البغدادي، حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، حققه وقدم له وعلق عليه عماد عبد السلام رؤوف، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 2003.

17 - الشيخلي، السيد محمد رؤوف السيد طه، مراحل الحياة في الفترة المظلمة وما بعدها، ج1، ط1، مطبعة البصرة، البصرة 1972.

18 - الضابط، شاكر صابر، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران، دار البصري، بغداد 1966.

19 - العبيدي، ابراهيم خلف، الاحواز ارض عربية سليبة، ط2، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد 1980.

20 - العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، ج4، اعادت طبعه المكتبة الحيدرية، قم 1425؛ ج5، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد 1953؛ ج7، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد 1955.

21 - العزي، خالد يحيى، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، دار الرشيد للنشر، بغداد 1980.

22 - فاروقي، ثريا، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة حاتم الطحاوي، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت 2008.

23 - فريد، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت 1977.

24 - قايا، ديلك، كربلاء في الارشيف العثماني.. دراسة وثائقية 1840- 1876،

ترجمه عن التركية حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت 2008.

25 - قلعجي، قدوري، مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين، دار العلم للملايين، بيروت 1974.

26 - كاشف الغطاء، محمد الحسين، العقبات العنبرية في الطبقات الجعفرية، تحقيق جودت القزويني، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت 1998.

27 - الكركوكلي، الشيخ رسول، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، نقله عن التركية موسى كاظم نورس، أعادت طبعه مطبعة أمير، قم 1413هـ.

28 - الكليدار، عبد الجواد، تاريخ كربلاء وحائر الحسين عليه السلام، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف(د. ت).

29 - كنج، يوسف إحسان وآخـرون، دليل الأرشيف العثماني، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، استانبول 2008.

30 - لوريمر، ج. ج.، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج4، قسم الترجمة بمكتب امير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة، د. ت.

31 - لونكريك، ستيفن هميسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله الى العربية جعفر الخياط، ط4، اعادت طبعها المكتبة الحيدرية، قم 1425.

32 - محمد، صالح خضر، الدبلوماسيون البريطانيون في العراق 1831- 1914.. دراسة تاريخية، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2005.

33 - موستراش، ش.، المعجم الجغرافي للامبراطورية العثمانية، ترجمة وتعليق عصام محمد الشحادات، ط1، دار ابن حزم، بيروت 2002.

34 - الموسوي، قاسم مهدي حمزة، آية الله العظمى الشيخ محمد حسن النجفي صاحب الجواهر، ط1، الطيف للطباعة، بغداد 2009.

35 - النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد.. من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869- 1917، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2001.

36- ـــــــــــــــ، طرق المواصلات النهرية ووسائط النقل المائي العثماني في ولاية بغداد 1834- 1872، ط1، دار ميزوبوتاميا، بغداد 2013.

37- ـــــــــــــــ، النجف الأشرف.. حوادث ومشاهد ومواقف سياسية 1508 – 1916، دار الرافدين، بيروت 2015.

38- النجار، مصطفى عبد القادر، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية 1897- 1925، دار المعارف، مصر 1971.

39- ـــــــــــــــ، دراسات تاريخية لمعاهدات الحدود الشرقية للوطن العربي 1847 – 1980، ط1، اتحاد المؤرخين العرب، بغداد 1981.

40- نظمي زاده، مرتضى افندي، گلشن خلفا، نقله الى العربية موسى كاظم نورس، مطبعة الآداب، النجف الأشرف 1971.

41- نقاش، اسحاق، شيعة العراق، ط1، المكتبة الحيدرية، قم 1998.

42- نوار، عبد العزيز سليمان، الشعوب الإسلامية، دار النهضة العربية، بيروت 1991.

43- نورس، علاء موسى كاظم، العراق في العهد العثماني.. دراسة في العلاقات السياسية 1700- 1800، دار الحرية للطباعة، بغداد 1979.

44- الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج2، مكتبة الصدر، قم 2004.

سابعاً: مصادر ومراجع متفرقة

1- الجوائب(جريدة)، العدد 513، الاستانة، 2 محرم الحرام 1288 هـ.

2- الزهيري، رنا عبد الجبار حسين، إيالة بغداد في عهد الوالي علي رضا باشا اللاظ 1831- 1842، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد 2005.

3- سلمان، محمد عصفور، العراق في عهد مدحت باشا 1286- 1289هـ/ 1869- 1872م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد 1989.

4 - المشايخي، علي خضير عباس، إيران في عهد ناصر الدين شاه 1848- 1896، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد 1987.

5 - Cuinet, Vital, La Turquie d'Asia, Tome 3, Ernest Leroux Editeur, Paris 1892.

6 - Kinross, Lord, The Ottoman Centuries.. The Rise and Fall of the Turkish Empire, Morrow Quill Paperbooks, New York 1977.

7 - Redhouse, Sir James W., A Turkish and English Lexicon, Constamtinople 1890.

تاريخ

IRANIAN OTTOMAN RELATIONS

كانت معركة جالديران التي نشبت بين الدولة العثمانية وإيران في سنة 1514 فاتحة لحقبة طويلة من الصراعات بين الدولتين امتدت لأكثر من ثلاثة قرون، وكانت أراضي ولايات العراق العثمانية ساحة رئيسة من ساحاتها. إلا أن سياسة الدولتين في إدارة ملف العلاقات بينهما قد تبدلت منذ إبرامهما لمعاهدة أرضروم في سنة 1823، واعتمدت منذ ذلك الحين على أسلوب حل المشكلات سلمياً انطلاقاً من طاولات التفاوض والحوار. وقد تناولت فصول هذا الكتاب دراسة التطورات التي طرأت على العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران منذ سنة 1823 الى سنة 1875، وهي السنة التي توجت حقبة السنوات الخمس التي أعقبت زيارة العاهل الإيراني ناصر الدين شاه لولاية بغداد، وشهدت تقدماً ملحوظاً للعلاقات الثنائية بعقد سلسلة من الاتفاقيات.

كما تناولت فصول الكتاب دور العراق العثماني في التأثير في مسار العلاقات العثمانية الإيرانية وتأثره بها بسبب وقوع الجزء الأطول من الحدود بين الدولتين في أراضيه، ولأسباب أخرى تتعلق بتنقل العشائر والمجموعات العشائرية المسلحة عبر مناطق الحدود ومشكلات زيارة الإيرانيين للعتبات المقدسة، والمقيمين واللاجئين وسواها، والتي كان أعصاها على الحل مشكلة الحدود.





لبنان - بيروت / الحمرا
تلفون: 961 1 751055+ / 961 1 541980+
daralrafidain@yahoo.com
info@daralrafidain.com
www.daralrafidain.com







56 Laurel Cres. London. Ontario. Canada
Tel: +1 2266783972
N6H 4W7
opuspublishers@hotmail.com